









# شرح قانون العقوبات الاهلى

تأليف

يوسف آصاف

مفتى ومحرم جريدة المحاكم ومحامى لدى محكمة الاستئناف  
وسائر المحاكم الاهلية

الجزء الاول

( طبعت بالمطبعة العمومية بمصر خاصة يوسف واسكندر آصاف )



# مقدمة

## في اصل وضع قانون العقوبات

ان الانسان في زمن الفطرة كان له قوة المعرفة وليس له المعارف ذاتها ومن ثم كانت افكاره الاولى متجهة الى حفظ ذاته قبل ان يبحث عن اصلها ولم يكن يشعر أولا الا بخوفه فيجتنب معادة غيره لان السلم كان ناموسه الطبيعي الاول. ولما انتظم في سلك هيئة اجتماعية فقدت منه طائفة الخوف وأخذ يشعر بقوته فصار يسعى لذلك في ان يجلب لذاته اهم منافع الجماعة ولم يكن يتأقن له ذلك الا بالاعتداء فوقع بين الافراد النزاع والشقاق حتى قضت الضرورة بوضع العقاب ردعاً للبغى وقبلاً للظلم. فعند أمم الممجيبة كان الانتقام من المبادئ الاولى للعقاب لان فيها لم يكن للجماعة سلطة عادلة تقتصر من الباغى ولذلك كانت السلطة الافرازية تقوم مقام عدل سلطات الهيئة الاجتماعية حيث لا وجود لهيئة تحمي الافراد كان يحق لكل منهم ان يدفع بذاته عن ذاته وقع الاضرار اذ القوة تدفع بالقوة والشر يدفع بالشر. هكذا كانت شريعة كل امة تتسلط فيها القوى المادية على القوى الادبية.

وكان حق الانتقام يتقل من الشخص الى ذوي قرباه لغاية الدرجة السادسة والغاية داخلية في المفايا. وما برح محفوظا عند عرب البادية حتى اليوم يتوارثه الانشاء عن الاباء بقصد السعي اليه والحصول عليه.

اما شعوب الافرنج فكان الانتقام عندهم محالاً وذلك أخذاً بشار الدماء المسفوكة ولم يكن ليم تحت قاعدة معلومة أو رابطة مخصوصة وانما كان مجريه أولياء الدم كما يستطيعون . على ان هذه العادات القديمة التي وجدت مع نشأة كل شعب من شعوب المعمورة ما لبثت ان تغيرت وتبدلت كلما ضعف الاستقلال الافرادي وقويت عرى الهيئات الاجتماعية وكلما كانت توجد سلطة اجتماعية في كل شعب أو كل أمة كانت تتحل لها حق توقيع العقوبات بدون ان تغير شيئاً من نوعها فتوب عن الفريق المجنى عليه وتنطق بما يستحقه الجاني من العقوبة وذلك أخذاً بالتأثر وجباً بالانتقام وعلى هذا النمط تحول الانتقام من حالة الى اخرى ففوض ان كان منوطاً بالافراد صار مخصصاً بالهيئة الاجتماعية ودخل في سلطة التشريع الى ان صار من ضمن الحقوق القانونية واذا ذلك بادرت كل حكومة الى الانتقام بالقصاص ممن يهدد استقلالها أو يزعم في ربوعها اركان الامن فنشاء عن ذلك تطرف هائل في توقيع العقوبات باستعمال كافة انواع التعذيب والتكيل .

والامم القديمة الاكثر تمدناً في عصرها كانت تبذر كثيراً في توقيع العقوبات الاشد صرامة ففي أينا كان عقاب الرجم والصلب والحرق والجلد يحكم به ليس في مواد القتل فقط وانما كان يقضى به في مواد الخيانة والمهرب من وجه العدو والسرقات البسيطة وافشاء الاسرار والسب العاني . وفي رومه وحسبما يقول المؤرخ تيت ليف ، كانت العقوبات تتوقع ببعض اعتدال فكان المحكوم عليهم تارة يجلدون ابتداء بالمص ثم تقطع رؤوسهم وحيناً يدرجون من اعلى صخرة تابران الشاهقة وطوراً يوضعون ضمن اكياس ويطرحون في البحر وتارة يمحرقون احياء وأخرى يصلبون أو يلقون للوحوش الضارية . وهذه الاعذبة قد ابدل بعضها بعدئذ بالحد والشنق وقطع احد الاعضاء والجلد والوشم على الجبين .

وقد يتبين من خلال تواريج تلك الاعصر الحالية بان الذمة البشرية قد حاولت



كثيراً معها كانت عليه من قليل المعارف وضع حدود لتلك الاعذبة البالبة منتهى  
الفضاعة . فالكهنة وقبيل الذين كانوا ذوي نفوذ عظيم على الشعب توسطوا مراراً في  
تعميم العدل . ففي الهند ومصر ومدائن اليهودية واليونان وفرنسا كانوا يقدمون  
القرايين للاستغفار وكان القتل والبغاة يقيمون الاحتفالات الدينية وبها  
يستعطفون العزة الالهية لمنع غضبها عنهم وكانوا احياناً يقدمون ذواتهم ضحايا تكفيراً  
لما ارتكبوه من الموبقات . وفي مصر وفرنسا وجرمانيا كان الكهنة يحكمون  
في الجرائم ويتعرضون لعدم توقيع الاعذبة فشاء عن مداخلتهم خلط بين العدل  
الالهى والعدل البشرى وهذا الخلط قد ادخل في الاذهان فكر تقديم القرايين  
للاستغفار عن الجرائم المرتكبة مع فكر المعاقبة والتوبة على ان هذا الفكر  
قد انتج التأثير الاول لشرعية اديبة سيئة التطبيق من حيث ان العدل الانساني  
قد اعتمد في احكامه على العدل الالهى للارتياح في صوابيتها ومن ذلك وجدت  
الاحكام الالهية في عوائد اغلب الشعوب الممجيبة .

وقد وضعت شريعة السن بالسن والعين بالعين حداً لحق الانتقام فهذه الشريعة  
هى من مؤثرات الشرائع الادبية مع انها قاضية بمجازاة الشر بالشر وقد  
التزم الناس ان يسيروا بموجبها في العصر الحالى . وهذه الشريعة منصوص  
عنها في التوراة في سفر الخروج هكذا .

« وان حصلت اذبة تغطي نفساً بنفس وعيناً بعين وسناً بسن ويداً بيد ،  
« ورجلاً برجل وكياً بكى وجرحاً بجرح ورضاً برض »

وقد حافظت الشرائع الرومانية واليونانية على تنفيذ هذه الشريعة كل المحافظة .  
وقد روي عن صولون بأنه سن شريعة هذا نصها « اذا فقاء أحد عن آخر فقتلاه  
عينه » وقد وجد في شريعة الاثني عشر لوجاً ما نصه « اذا كسر أحد عضو  
شخص فيقطع من جسمه ذات العضو الذي كسره لذلك الشخص » .

وهذا المبدأ من الانتقام كان يطبق على فاعل الشر من ذات البشر الذي فعله  
فالحيوة كانت تفدى بالحيوة والعضو بالعضو والدم بالدم . وقد نشأ هذا المبدأ

عن فكرين أولهما فكر التكفير الذي اقتضاه الدين واستصوبته الذمة البشرية وثانيهما فكر الهيئة الاجتماعية بمجعل التكفير عن الجناية على قدر الضرر الناتج منها وهذا الفكر الأخير قد خطى الخطوة الأولى نحو العدل مع المحافظة على حق الانتقام أخذاً بالثار فأوجب كيفية استعمال هذا الحق وتعيينه ضمن حدود معلومة كما تقتضيه جسامه الجناية .

وقد جعل لحق الانتقام حد آخر وهو ابدال العقوبة البدنية بغرامة مالية وبمقتضاه كان المتهم يتنازل عن أملاكه أو يدفع مبلغاً ما من النقود الى الخنجر عليه فبطلت من شر الانتقام . فهذه العادة قد احترمتها كثيراً الشريعة العبرانية واليونانية والرومانية واجازتها الشرائع الجرمانية حتى انها توسعت فيها جداً وقدرت لكل نوع من الجنايات ما يجب أدائه من الغرامة .

وقد حصل بتقدم الهيئة الاجتماعية الى معارج الوثام تحوير في قواعد العدل أدى الى تقرير حد للعقاب من شأنه ردع البغاة حفظاً للأمن وصوناً للرزق والعنق وهو خلاف الذي يتوصل منه الى الانتقام والتكفير . قال بلاطون : لا ينسئ معاقبة من حادوا عن طرق البغي لانهم خالفوا رغبات الأمر به لان القصد من توقيع العقاب انما هو الزجر عن البغي وليس التحريض على فعله أما الزجر فيكون للتأديب والتحذير . فالتأديب للجاني حتى لا يعود الى ارتكاب ما ارتكب والتحذير للشهود حتى لا يسقطوا في وهدة ذات القفل المرتكب وينالوا لاجلهم ذات العقاب .

ومن الضرورة ان الوازع يتنبه قبل ان يسئ الشرائع الى تهديد من يفترض امكان ارتكابهم للجور فيقرر لهم العقاب للردع ويوقعه عليهم ان جنوا وذلك حفظاً للنظام العام وهذا المبدأ قد قوى سلطة التشريع في رومه حتى ان الخطيب «شيشرون» قرر بان لامصلحة في العقاب الاحتفاظ نظام الهيئة اما «سينك» فيقول بانه لا يعسر غاية أخرى لتوقيع العقاب سوى المحافظة على الأمن العام . ومما تقدم يتضح بان العقاب انما جاء تأديباً للجاني وعبرة لسواه ولكن

إذا لم يتوصل منه الى اصلاح سيرة الجاني حفظاً للأمن العام تعين على انوازع ان يضع شريعة قاضية باعدامه اتباعاً لما قال «بلاطون». ان العاقل يعاقب ليس على ما ارتكبه من الخطاء وانما حتى لا يخطئ وكل من لا يعتبر بالقصاص ولا يصطلح بالعقاب لعدم . ثم ان «كوينتيليان» يذهب بان العقاب لا يقصد منه التأديب على الفعل المرتكب وانما العبر والاتعاظ . على ان «توروس» يقول بان القصد من العقاب هو اصلاح الجاني واتعاظ سواء وتمويض الضرر .

ولما انبثقت أشعة العرفان في الجبل المتوسط وخرجت العقول من ظلمات الجهل الى الهداية والرشد سمعت الامم حينئذ وراء هذا المبداء فادخلته في قانون عقوباتها وهكذا استعيعض حق الانتقام الذي كانت توجبه العادات بحق العقاب للعبر والاتعاظ . فالمتشرعون القدماء قد قالوا كثير أعن وجوب التاء حق الانتقام وابداله بحق العقاب للعبر فالمتشرع «بومانوار» قد قال عند حصار اورشليم ان لمن الواجب الاقتصار عن كل خائن ليكون ذلك عبرة لسواه . ثم ان الفقيه «ايرو» الاكثر شهرة بين متشرعي الحق الجنائي قد قرر ذات المبداء بان قال - يجب على القاضي ان يكون في أحكامه الجنائية كالطبيب الذي يجرح للمداواة وليس للفتك بالليل . وقد قال أيضاً «جان بوتلياه» ان الشريعة تعاقب بقصد الردع من الشر والحث على الفضيلة والبر وعقابها يلزم ان يكون ممزوجاً بنوع من الحنان والاشفاق لان العدل بدون شفقة أمر صعب الوطأة والشفقة بدون عدل أمر مشين .

وقد اجمع أرباب الاقلام على الازعان بصحة هذه المبادي الاولى . لقانون العقوبات فالمتشرع «توماس هوبس» قد استنبط حق العقاب من ذات الايتلاف الانساني واعتبره نذيراً يردع الناس عن الإيقاع بعضهم ببعض ثم قرر مبداء يقضي بان لا يكثر في توقيع العقاب الى الضرر الناتج عن جناية حصلت وانما الى الفائدة المزمع أن تحصل عن العقاب فان الغاية منه اصلاح الجاني وتهذيب سيره في مستقبل أيامه . أما «لوك» فيذهب بان القصد من توقيع العقاب انما

هو التعميـض عن الاضرار الناتجة من حدوث الجنـاية والتحذير عن العود الى ارتكابها فكل عقاب يقصد منه غاية اخرى غير ضرورة حفظ المجتمع الانساني يكون غير مشروع . وقد قرر ذات المبدأ بأقوال مختلفة المبني ومتفقة المعنى أشهر المتشرعين مثل بوقندورف ومونتسكيو وفاله وجان جاك روسو وبوكاره وغير ان هذا الأخير يقول ان الافتكار بالمصلحة العمومية هو أساس العدل البشري ولا غاية من العقاب سوى ردع الجاني عن تكدير صيفاء راحة الجماعة ومنع الوطنيين عن السلوك في سبل البغي والظلم .

والعلماء المحققون مثل « سربلون وجوس وميارت دي فوجلان » قد كرروا هذه المبادئ بدون أن يتوسعوا فيها أو يضيفوا إليها كلمة واحدة إنما « ميارت دي فوجلان » قال ان الشريعة قد فرضت ثلاثة مواضع في تقرير العقاب {أولها} اصلاح الجاني وردعه عن العود الى ارتكاب الجنـاية {وثانيها} الانتقام للمعنى عليه عن الضرر الذي لحقه {وثالثها} المحافظة على النظام العام وردع الوطنيين عن الاتيان بمثل ما أتى به المصائب .

وعلاوة على المبدأ المتقدم لتقرير العقاب وجد مبدء آخر في الاعصر الحالية نشأ عن مجرد تصور رجال الدين فانهم جزموا بضرورة توقيع العقاب للتكفير عن السيئة وجعلوه مبدء أولياً . فبولس الرسول منعاً لانتقال العقاب الى ورثة الجاني قرر بان التصد منه إنما هو تغريم الجناة ثم ان الامبراطورين «سفرينوس» و«انطونين» أصدرأ أمراً عالياً في عهد ملكهما قاضياً بان مجرد ارتكاب الشطط يجعل مرتكبه موضوعاً للقصاص . اما الامبراطوران « اركاديوس » و«نوريوس » فقد قررا بان لا عقاب حيث لا هفوة وبأنه يجب وجود نسبة بين العقاب والهفوة وان يكون الجزاء من جنس الجرم وقد تعززت هذه المبادئ من سلطات خدمة الدين المسيحي فالقديس « اغسطينوس » من ضمن تعاليمه قال ان القصاص إنما وجد للتوبة يقبله الخاطي لتكفير عن زلاته ولذلك قد اعتبر الملك «نارتوليانوس» القصاص بمثابة دين لابد من وفائه . وقد لبثت هذه المبادئ حتى الى الجيل السادس عشر بعد المسيح

« فالفونس دى كاسترو » ذهب بأن التوبة المقرضة على الخطأ والعقاب المفروض على الجاني هما عملان من جنس واحد فعلى حسب مذهب هذا اللاهوتي يكون العقاب أنما وضع لاجل المهوة المرتكبة والاقتصاص عنها وهذا هو الجزاء عن الشر والقصد منه تقرير النظام الذى أفسده الشر .

وقال العلامة « جروسيوس » ان لتوقيع العقاب شرعا يلزم أن يكون لموقعه الحق فى المعاقبة ولا يتأتى هذا الحق الا من ذات الضرر الذى يفعله الجاني فيستنتج اذاً بأن من ضرر الجريمة يستنبط حق العقاب وبأن المهوة المرتكبة هى الاصل والوسيلة للمعاقبة . ومن ثم قد عرف العقاب بأنه التعويض للضرر الحاصل من ضرر الفعل وقد ذهب المشرع « سلدن » بأن العقاب لا يقضى به الا بالنظر لوقوع الشر وما القصد منه الا التعويض والتكفير عن الشر الحاصل وليس المزمع أن يحصل . والمشرع « لبتيس » يعتبر ان العدل البشري هو عبارة عن العدل الالهى وركنه العقاب والانتقام أنما العلامة « كانت » يذهب الى ان الركن الاول للمعاقبة هو العدل وفائدته اصلاح شر الجناية والتكفير عنه بالعقاب واذا تقرر ذلك تكون العقوبات قد وضعت للتكفير الادبى بالتطبيق لقواعد العدل المطلق . وقال « روسى » ان الهيئة الاجتماعية لا تعتبر شيئاً بمثابة جنابة الا كلما من شأنه ان يخرق حرمة الواجب نحو الجماعة والافراد ويكسر صفاء الامن السياسى وهذا المبدأ قد وافق عليه اغلب المشرعين المحققين . وحق العقاب على زعم « روسى » يتكون من جزء مطلق وآخر نسبي ومن جزء متغير وآخر غير متغير ومن جزء به يكون الانسان غير قادر على شئ وآخر به يستطيع ان يحور الامور بتحويله بشروط العدل وقواعد المصلحة العامة .

وعما لا يَحتمل أقل ريب ان لكل شريعة حكمة وهذه الحكمة هى العنصر الضرورى لعدالة العقاب أنما الشارع لا يستطيع حصر الافعال التى عدم تأنيها يخالف الذمة ولا ان يعيب افعالا يعتقد خلوها من كل شائبة ولا ان يحجز أموراً

تشجيعها الذمة والمعاداة لان العقاب لا يكون مفيداً الا اذا كان مادلاً .  
وقد اوضح مما تقدم ان حق العقاب لازم لنظام الاشياء ولكن ما هو الاصل  
الحقيقي لقانون العقوبات وما هو القصد الموعول فيه على وضعه ؟ - فن المبادي  
التي تقدم ذكرها علم بان العقاب انما وضع للانتقام - للدفاع - للفائدة  
المطلقة - للتكفير - على ان جميع ذلك لا يكفي لتعريف الاصل الحقيقي من وضع  
العقاب وأنا أرى ان جميع ما تقدم ليس بالمقصود وعلى مذهبي ان وضعه كان  
ضرورياً لطبيعة الاشياء لان الانسان ولد في الهيئة الاجتماعية ولها وهي لا تستطيع  
البقاء الا بحفظ الشرائع القاضية باستتباب النظام وهذا لا يتيسر الا باحترام حقوق  
الجماعة وحقوق كل فرد من افرادها فينتج عن هذا وجود شريعة في الاجتماع  
الانساني لحفظ نوعه من شأنها تقرير كل احتياط يأول لحفظ الانسان واستبقائه .  
وقد وجد حق العقاب لانه من ضمن الاحتياطات التي أوجدتها شريعة الاجتماع  
وما هو الا العنصر الضروري لحفظ الانسان والدفاع عن حياته والذب عن كرامته .  
وقد اجتهد بعض ذوي العقول الناقية من المشرعين بان يقنعوا رجال هذا الفن  
ويقروا في قواعد علومه بان الشرائع الالهية هي المصدرة للشرائع البشرية وذلك  
توصلاً لتقرير ذات وصاياها وقواعدها .

ومن المعلوم ان الشريعة البشرية لها علاقة بالشرائع الدينية وانما ليس من  
حيث تقرير العقوبات لانها لا تحافظ الا على النظام الظاهري والصوالح الاجتماعية  
كون من حيث هي تقرير النظام وحفظ السلام وما ذلك الا لانها موضوعة  
من الناس لاصلاح جنائهم الظاهرية ومن ثم يستحيل تطبيقها على الافعال  
التصورية لان الظواهر يدركها الانسان والحقايا لا يدركها الا الله . فالشريعة البشرية  
اذاً وضعت للمعاقبة على الافعال الظاهرة وليس على النوايا الخفية وللالتصاص  
من الجنائات المكشورة للأمن العام وليس من الذنوب التي تشوه طهارة الانفس  
والعلامة « بوكاره » ذهب الى ان العدل في مواد الجنائات لا يلزم ان يدرك  
سوى الجرم المضادة للشريعة الطبيعية ولشريعة الهيئة الاجتماعية وان سلطة

التشريع لا يسوغ لها ان تضع من القواعد ما يخالف تينك الشريعتين .  
 ويلخص مما تقدم ان حق العقاب لازم وضروري لنظام المجتمع الانساني  
 مهما كان القصد والغاية من أصل وضعه الا ان وجود قانون للعقوبات لردع  
 الجناة وحفظ الأمن العام لا تترتب عليه الفائدة المقصودة الا في الحكومات  
 الحرة حيث لا أثر فيها للجور والاستبداد ولا يخفى ان بين الدستور الاساسي  
 لسياسة كل حكومة وبين قانون العقوبات فيها يوجد ارتباط كلي فبقدر تقدم كل  
 حكومة في معارج المدنية تدنو شرائعها الى طرق العدل والصواب .

وقانون العقوبات قد وضع عقيب معاهدات «بانتام» باعوام قليلة أي بعد عام ١٨٠٣  
 والحكمة من وضعه يقول العلامة «تارجه» ليس للانتقام والتشفي اللذين تنوق اليهما  
 النفس الدينية وإنما للضرورة وهذه هي التي صيرته مسوغاً قانونياً للعقاب فعاقبة  
 الجاني واحتماله ثقل وطأة العقاب ليس من حكمة القانون وإنما اقتناء الشرور  
 هو من حكمته التي من الاهمية بمكان . فلو تحقق امكان عدم حدوث شر من  
 الشرور في مستقبل الايام وعوقب جان ارتكب جرمًا قبل هذا التحقق لعدت  
 معاقبته من ضرور التوحش والجور المنافية لحكمة القانون فجسامة الجرم  
 اذاً لا تعسبر من حيث هي وإنما من حيث المخاطر التي تنشاء عنها .

وعلى هذا المبدأ سار واضعو قانون العقوبات في عام ١٨١٠ فانهم قدروا العقاب  
 على قدر الخطر الناشئ عن الجريمة وليس على قدر جسامة الافعال الاثمية .  
 ولا يخفى ان واضعي قانون العقوبات قد وضعوا نصب أعينهم عندما قرروا بنوده  
 الصالح العمومي الا انهم لم يدققوا جيداً في اقتناء مبادي السالح العمومي من جميع  
 وجوهه فلو اقتنفوها لما خطر ببالهم فكر المحافظة على الحرمات والكرامات . أما  
 المنشوع «برليه» فيذهب بان الشرائع القاضية على الانسان بما لديه من النفيس  
 وهو الحياة والشرف لا يلزم ان تخيف الا ذوي الشر والدماره لكنها لو كيفت  
 الفعل ورسمتها بجروم على حين أنها ليست من الجروم شيء تفقد الحكمة المقصودة  
 من وضعها ومن ثم قد اعتنى موجدو القانون في إيجاد نسب عادلة بين العقوبات والجروم

وقد ظهر قانون عقوبات عام ١٨١٠ الى عالم الوجود فظهرت مع ظهوره صرامة احكامه على الفور واستتبعه الرأي العام وانكره حتى تحوّر وتعدل الى ان أنت أيامنا هذه وما زال موضوعاً للتمديد لما فيه من بقايا آثار توحش الازمنة الزائرة . ومن الضرورة ان يلبث التعديل في قانون العقوبات مستمراً كلما اتجهت الافكار نحو الحرية المطلقة وازدادت الازدهان في التثوير وتلطفت العادات وتحسنت الاخلاق وعلى سلطة التشريع ان تلاحظ تقدم الشعب في العلوم والتهذيب وكلما تبينت منه ذلك تعين عليها ان توجد النسب بين العقاب وبين تقدم العادات والتقدم فالعقاب لا يلزم ان يكون هو هو عند شعب متوحش وشعب متملن لان الشعب المتوغل في الحمجية لا رادع له عن ارتكاب كل جريمة الا الخوف ولذلك تعين ان تكون عقوباته صارمة أما الشعب المتملن فالشرف والعلم والادب كل ذلك يساعد على منعه من اقتراف الشرور ولذلك وجب ان يكون قانون عقوباته متلطفاً عن قانون الشعب المتوحش وأذا أريد معرفة حالة امة من الامم ينظر الى قانون عقوباتها ومنه يعلم مقدار تقدمها في معارج المدنية . قال الفيلسوف « مونتسكيو » في كتابه « اصول النوااميس والشرائع » ان الجرم في ممالك أوروبا قد تنقص وتزيد بقدر تقدم شعوبها أو ابتعادهم عن الحرية . ويحمل القول ان تقدم الناس في المدنية يحسن منهم الاخلاق والعادات ويجعلهم اكثر تأثراً من العقوبات ولذلك وجب تنقيص مدد العقوبات مع إبقاء حق المعاقبة .

وفي عام ١٨٣٢ اشتغل الشارع كثيراً في بلاد الفرنسيين في وضع نسب أعدل بين الجرم والعقاب عليها فعوض ان يضع نصب عينيه المبدأ المقرر للمعاقبة قد اكتفى بتعديل تطبيق العقاب على الجرم وعوض ان يدقق في مقدمات القانون نظر الى نتائجها وأغفل التأمل في وضع قياسات للتأنيب فساء بذلك عملاً وضل عن طرق الفائدة والجدوى لانه قد كان جل عمله قاصراً على تنقيص مدد العقاب دون ان يتعرض للمباني ولذلك لبث قانون العقاب القديم أصلاً لهذا الجديد .

وقد بحثنا في اقوال عدة خطباء خطبوا في القانون وحكمته رغبة في الوقوف



على قصد جديد من المعاقبة فما وجدنا في أقوالهم الا الجزم بان العقاب انما  
 وضع للارهاب والتخويف والاصلاح والفائدة للمجتمع الانساني .  
 وقانون العقوبات يبيحاز القول قد انشئ على قاعدة المصلحة العامة ومنها نتجت  
 صرامة عقوباته وان تنقيحه لم يقصد به اضافة مباد جديدة عليه أو ادخال نوع  
 جديد من المعاقبة فيه وانما لاجل تلطيف العقوبات وتخفيف مددها مراعاة لتقدم  
 الناس في عالم المدنية ودنوههم من الحرية .  
 وقد رأيت أن اعاق على كل مادة منه شرحاً تفسيرياً يحلّ غوامضها واضيف  
 عليه ما أوصلتني المطالعة اليه من أقوال علماء الحق الجنائي مماثلته تعالى أن ينفع  
 به أبناء جلدتي .



# قانون العقوبات

## الكتاب الاول

في القواعد الابتدائية

### الباب الاول

في الضوابط العمومية

( المادة ١ )

من خصائص الحكومة ان تعاقب على الجرائم التي تقع على افراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة العمومية . وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة وبناء على ذلك قد عينت في هذا القانون درجات العقوبة التي لاولياء الامر شرعا تقريرها وهذا بدون اخلال في أى حال من الاحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء .

ان العقاب هو الاذى المفروض من القانون على كل من يخالف نصوصه وهذا الاذى يكون بالتعذيب البدني أو بالحرمان من الحياة . وبحبس التصرف في بعض الاموال أو بالحرمان الموقت أو المؤبد من خاصة طبيعية ومن التمتع ببعض أو بكل الحقوق الوطنية . وبالتفريم والتجريد من المقتنيات وذلك حسب ظروف الاحوال ومقتضياتها . وحق توقيع العقاب انما وجد مع وجود الناس في سلك الاجتماع وذلك

اما لفائدة الجماعة واما لضرورة المدافعة واما لقمع ذوي البسنى والطفليان والحكمة منه كما ذهب البعض الى الردع والارهاب وهي كما زعم البعض الاخر لاصلاح احوال الجناة وتهذيبهم وهي كما جزم غيرهم ومنهم الشارع المصري لحفظ أمن الجماعة وعدم تكدير راحتهم وذلك بوضع شرائع تضمن لهم الراحة وتزيل عنهم شر ما يقع عليهم من الاعتداء بمعاينة المعتدي على قدر جريرته. انما توصلا الى هذه الغاية يتوجب ان تكون العقوبة على قدر الجريمة وكافية للمعرب بنوع ان توقيعها على الجناة يحدث في عقول الناس تأثيراً يقصمهم عن الاثنيان بمثل ما اناه الماعبون وكافية لاصلاح الماعقب بنوع انها تحسن منه السيرة . وكافية للتهذيب سواء كان بالنسبة لتوقيعها على قدر الجريمة أو بالنسبة لمعاملتها . ومناسبة للآداب أي انها لا تأتي مخالفة لأدب العادات والأخلاق . وشخصية أي انها لا تتناول خلاف شخص الجاني . ومتوعة على قدر درجات الجرم الحاصلة عن ذات الفعل . ومنقوضة أي انه يمكن النظر فيها حتى اذا تبين غلط في توقيعها تنقض وتمحى عن وقت عليه .

ويلزم ان يكون بين العقاب وبين الشر نسب متساوية بان توضع درجات في المعاقبة مناسبة لدرجات الجناية وبهذه الوسيلة يحصل تنقيص أو تضعيف مدد العقوبة في جريمة واحدة فالجاني المميز والبالغ اشد منه مثلاً يكون عقابه أشد وأقسى من الجاني غير المميز الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة .

وحق المعاقبة لا يلزم ان يعطى للمجنى عليه لانه لا يستطيع ان يعبد فيه ولانه يقصد من توقيع الانتقام ولا يبعد أن يكون بالاعدام في غالب الاحيان ومن ثم قد أعطى هذا الحق الى الهيئة الحاكمة واختصت به دون سواها لانه يهمها حفظ الهيئة المحكومة لتبقى عليها حاكمة . والهيئة الحاكمة لم تسلم حق المعاقبة من قبل الهيئة الاجتماعية لتصرف فيه حرة كيفما دعتها الاهواء وانما استسلمته لتجسره تحت قيود وروابط دعت بالقانون وفيه قد تبينت درجات العقوبة على الجرائم التي تقع على افراد الهيئة والتي تحصل ضد الحكومة مباشرة .

وقد تعينت في القانون درجات العقوبة حتى يكون القاضى مقبداً في توقيعها ولا يحكم بعقوبة من عند نفسه منعاً للظلم والاعتساف . فقبل عام ١٧٨٩ كان للقاضى ان يعاقب على بعض الجرائم حسبما يختار ويريد ولولم يوجد عليها نص في القانون فتتج عن ذلك ضرر جسيم عبث بحقوق الانسان واوجب العذول عن اطلاق الحرية للقاضى في توقيع الاحكام على ما لا ينصه القانون ضناً بالعدل ان يذهب فريسة الاغراض وتعنت في عام ١٧٩١ درجات العقوبة التى يتعين على القاضى ان لا يتخطاها وبناء على هذا المبدأ فكل فعل لا يؤممه القانون بنص صريح فهو غير معاقب عليه مثل الافعال المعاتب عليها فان مرتكبها لا يعاقب ان لم يوجد في القانون نص يقضى بالعقاب مثال ذلك اذا أدخل شخص في حديقته مواشى شخص اخر فضبطها الحارس ورفع الامر للقاضى فهذا لا يستطيع ان يعاقب على هذا الفعل لكون القانون قد سكت عنه .

واذا هزى الى مهم امر غير معاقب عليه في القانون يتعين على القاضى ان يحكم ببرأته ويطلق سراحه فوراً ولا يسوغ له قط ان يبقه في السجن حتى تأتى السلطة الحاكمة على تقرير عقاب لما ارتكبه لان ذلك مغاير لقواعد العدل وليس من الصواب الاقتصاص من فعل غير محرم فعله من سلطة التشريع لان القاضى لا يجوز له ان ينطق بعقوبات خلاف التى حددها القانون فلو حكم مثلاً على مجرم بالسلب أو الكى أو البتر أو بمناب أخر لم يقضه القانون يكون حكمه لاغياً لا تبايه بعقاب لم يعينه القانون .

والقاضى لا يجوز له ان يوقع عقوبة أشد أو أخف من التى عينها القانون لان ذلك يعد فضولاً والفضول لا يصح في الاحكام . ثم وفي المواد الجنائية اذا حصل التباس في وقوع الجناية من عدمه أو في معاني القانون يجب ان يأول جميع ذلك في صالح المتهم . واذا حصل تضارب في تأويل معنى قانوني بين محاكم الاستئناف ومحكمة النقض والابرار فهذا التضارب يلزم ان يحل محل الريب في حقيقة المعنى ويؤخذ أفيده لصالح المتهم ان لم تفصل به سلطة التشريع . وليس

من الجائز في مواد الجنائيات ان يتوسع القاضى في معاني النصوص او ان يتصرف بها خوفاً من ان يأتي عملاً مضراً بالمتهمين كما وانه ليس من المسموح له ان يجعل قياسات أو مناسبات بين الحوادث على خلاف النصوص مثال ذلك ان قانون المرافعات قد حدد على كل رافع لالتماس إعادة نظر على الاحكام المدنية غرامة قدرها ٤٠٠ قرش اذا رفض التماسه أما قانون تحقيق الجنائيات فلم يفرض أقل غرامة على كل محكوم عليه طلب نقض الحكم في حالة ما اذا رفض طلبه وبشاء عليه لا يجوز للقاضى ان يفترض تشابهاً بين الطليين ويحكم بغرامة قدرها ٤٠٠ قرش على من يرفض طلبه في نقض الحكم الجنائي المتوقع عليه .

وقد ذهب بعض علماء الحق الجنائي على ان القاعدة القاضية على القاضى بعدم التوسع في النصوص القانونية تحتل بعض الشواذ مثال ذلك انه يجوز التوسع في النص في حالة تطبيقه على حوادث متشابهة من كل الوجوه بالحوادث التي عاقب عليها القانون . ثم ان القاعدة المأتمنة عدم التوسع في النص القانوني لا تمنع من بعض التوسع في الاجراءات المتعلقة بالتحقيق الجنائي . والنص القانوني يجب ان يتبع على علاته فلو وجد فيه خطأ لا يجوز للقاضى أن يصلحه وانما عليه ان يحكم بموجبه كما سيأتي الكلام عليه

اما قصد الشارع من المادة الاولى هذه التي نحن بصدها فهو التقرير بان حق المعاقبة مسلوب من الافراد ومحصور في هيئة الحكومة ولكن ليس كل هيئة من الحكومة يجوز لها ان تعاقب قانوناً وانما قد تخصصت في كل الحكومات هيئة مخصوصة دعيت بالهيئة القضائية تشكلت عنوة للمعاقبة بمقتضى قانون معلوم قد تعينت فيه درجات العقوبة التي لاولياء الامر شرعاً تقريرها والمراد باولياء الامر الرجال المختصون بالقضاء أي من كان لهم الحق في المعاقبة وذلك بدون اخلال في أي حال من الاحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء مثال ذلك لو حكم القانون على قاتل بالقتل فهذا الحكم لا يمنع اولياء الدم من المطالبة بالدية . ولو قتل والد ولده فالوالد لا يقتل بولده ولا يحرم بمقتضى الشريعة الغراء

من حق الولاية على أولاد ولده القصر مع انه بمقتضى القانون يقتل اذا كان القتل باصرار وتعمد واعترف به ويفقد كل الحقوق الوطنية . غير ان ظاهر هذه المادة هو خلاف باطنها فالشارع وضع قانوناً وأراد أن يحيه للامة فقال بانه لا يحجب بالحقوق المحولة لكل انسان من الشريعة الفراء وتحت هذا الاظهار قصد غاية وهى انفاذ قانونه

( المادة ٢ )

الافعال التى تستوجب العقوبة بمقتضى القانون ثلاثة انواع :

أولاً - الجنايات

ثانياً - الجنح

ثالثاً - المخالفات

ان قانون العقوبات انما وضع لمقاصد حسنة اولها حصر الافعال المعاقب عليها وثانيها تعيين العقوبات اللازم تطبيقها على تلك الافعال وثالثها التمييز بين الجرم والعقوبات . ورابعها احاطة العلم بالجرائم وبالعقوبات المقررة لها لاجتنابها . أما الافعال التى تستوجب العقوبة بمقتضى قانون العقوبات فقسمها الشارع على ثلاثة انواع :

أولاً - الجنايات - وهى المنوء عنها فى هذا القانون والمعاقب عليها بمقتضاء بعقوبات بدنية وتأديبية أو بعقوبات تأديبية فقط . انما يوجد بعض أحوال مبررة لا يعاقب عليها القانون وهى الاحوال التى يقبل فيها عذر للجاني كأن تكون صدرت منه عن حسن نية أو جنون أو جبر أو باسباب قوة قاهرة . وتوجد أيضاً بعض ظروف توجب تخفيف العقوبة وتنزيلها من درجة الى أخرى مثال ذلك اذا كان الجاني لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة وفعل الجناية وهو مميز يحكم عليه بالحبس التأديبى اذا كان ما فعله يستوجب الحكم عليه بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبداً أو السجن أو النفي المؤبد . وكما انه يجب تخفيف العقوبة عن الجاني فى

مثل الاحوال المذكورة كذلك يجب تشديدها عليه في حالات مخصوصة منها اذا عاد الى ارتكاب الجناية أو ارتكب عدة منها في وقت واحد وغير ذلك .

ثانياً - الجنح - وهي الافعال التي تصدر مخالفة للقانون ويعاقب عليها بالعقوبات التأديبية . وقد قسم الشارع الافعال التي تستوجب العقوبة الى ثلاثة أنواع ليس بالنظر الى الفعل المعاقب عليه من حيث هو بل بالنظر الى العقوبة الموضوعة وقرر لكل نوع منها عقوبة مخصوصة فللجنایات جمل عقوبات بدنية وتعبيدية وللجنح عقوبات تأديبية وللمخالفات عقوبات تفریمية أو تأديبية واختص كلا منها هيئة قضائية للحكم فيها . ومن الجنح ما يكون ضد الافراد ومنها ما يكون ضد الهيئة العمومية . وفي الجنح يجب ان يرجع في توقييع العقوبة الى ظروف الافعال المعاقب عليها والى نوايا مرتكبها كأن يكون الفاعل صغير السن أو معتوها أو مدفوعاً بقوة قاهرة فاذا ثبت ان المتهم فعل بغير تمييز ما أسند اليه أو فعل ذلك اقتياداً لسلطة شرعية أو دفاعاً عن نفسه مطابقة للشروط المنصوص عليها في القانون لا يحكم عليه بعقوبة مطلقاً .

ثالثاً - المخالفات - وهي الافعال التي تأتي مخالفة للقانون ويعاقب عليها بعقوبات تفریمية أو تأديبية ولا يجب على القاضي المعين للمعاقبة عليها ان ينظر الى مقاصد أو نوايا مرتكبها بل عليه متى تحقق حصولها من المتهم بها ان يوقع عليه الحكم حسب المنصوص انما في حالة ما اذا التي شخص فاذورات أو كناسات أو مياه قذرة في الطريق العام وحصل سقوطها على أحد المارة وفي حالة ما اذا سرق شخص أو نزع عن الحيطان الاعلانات الملصقة عليها بأمر الحكومة يجب ان ينظر حينئذ الى قصده

وفي المخالفات لا توجد أحوال مبررة أو ظروف يقبل فيها عذر المتهم لان تلك الاحوال من شأنها ان تزيل الذنب عن مرتكبه مع انه في مواد المخالفات لا ينظر الى ذنب الفاعل وانما الى ذات الفعل بصرف النظر عن قصد فاعله انما يستثنى من ذلك بعض أحوال قانونية تكون داعية للتبرير مثل القوة

القاهرة والمته والا كراه والاذعان الى سلطة شرعية وصغر السن لدرجة لا يمكن معها التمييز . ثم ان للشروع في فعل المخالفة لا يعاقب عليه القانون ومواد الاشتراك لا يلزم ان تطبق على مواد المخالفات لان العقاب فيها لا يتوقع الاعلى الفعل المادي ولذلك لا يتجاوز الفاعل الاصلى هذا ماعدا الاحوال التي يحصل فيها لفظ أو غاغة موجبة لتكدير راحة السكان سواء كان اللفظ ليلاً أو مشتملاً على سب أو قذف فان مواد الاشتراك يجب حينئذ تطبيقها . أما درجات العقوبة على المخالفات فلا يلزم تنزيلها بحجة ان فاعلها صغير السن أو انه ارتكبها بدون تمييز أو انه معذور فان ذلك لا يستدعى التزليل وانما يوجب التبرير

والقاضي يجب عليه ان يوقع ذات العقوبات التي قررها القانون ولا يجوز له ان يحكم بعقوبة غير معينة للفعل ولا ان يزيد أو ينقص مدة العقوبة الى حد لم يقرره القانون ولا ان يحكم بعقوبة غير المقررة ولا ان يضيف اليها مستلزمات لم يوجبها القانون وعلى ذلك نقول

أولاً - ان القانون اذا قضى على المحكوم عليه بالقتل لارتكابه جناية القتل أو الحريق أو التسميم ان يساق الى القتل لاسباً ثوباً أحرماً لايجوز لمحكمة الجنايات أن تحكم على المحكوم عليه بالقتل لانه استحققه باسباب جنایات اخرى ان يساق الى القتل لاسباً ذات الثوب الاحمر لان القانون لم ينص على ذلك

ثانياً - اذا حكم بعقوبة على متهم بجنحة القذف مثلاً لايجوز للمحكمة أن تحكم بوضعه تحت مراقبة الضبطية الكبرى لان وضع المحكوم عليه تحت المراقبة من مستلزمات الجناية

ثالثاً - في السرقات باكره المعاقب على مرتكبها بالاشغال الشاقة المؤقتة لايجوز للقضاء ان يستبدلوا هذه العقوبة بالغرامة لان ذلك لم ينص عليه القانون رابعاً اذا حكمت المحكمة على متهم بالحبس أو بالغرامة في مواد الجنح لايجوز لها أن تبلغ مدة الحبس أو قيمة الغرامة الا للدرجة المقررة في القانون لتلك الجنحة مثال ذلك ان القانون معاقب على السب غير المشتمل على اسناد أمر



حقيق بالحبس من ثمانية أيام الى شهر أو بدفع غرامة من مائة قرش ديواني  
وقرر الى النفي قرش فالقاضي لا يجوز له في هذه الحالة أن يبالغ الحبس الى  
شهرين أو الغرامة الى القين ومائة قرش

خامساً - اذا ضرب القانون على جنحة غرامة قدرها مائة قرش وقرش  
لا يجوز للقاضي ان ينقصها عن هذا القدر .

ولتوقيع عقوبة ما يلزم ان ينص القانون عليها صريحاً بلفظ لا يحتمل معنيين  
انما في حالة الشك والارتباب سواء كان في ثبوت التهمة أو في صحة معنى  
النص القانوني فيؤخذ الافيد من ذلك لصالح المتهم .

واذا نص القانون على عقوبة واحدة في النوع والمقدار في مادتين فالغلط  
الذي يحصل في التطبيق لا يكون داعياً الى نقض الحكم . والقاضي الذي يصدر  
حكماً يجبر عليه ان يبين فيه نوع العقوبة والخيار في تعيين نوع العقوبة للقاضي دون  
سواء وليس للمتهم ان يختار ذلك النوع مثال ذلك ان من يمزق الاعلانات الملتصقة  
بأمر الحكومة يجازى بدفع غرامة أو بالحبس فالقاضي له الخيار في هذه الحالة أمان  
يحكم بالغرامة أو بالحبس وليس للمتهم الخيار في انتقاء العقوبة التي يريد بها من هذين  
النوعين واذا ترك القاضي في حكمه الخيار للمتهم في ذلك يكون حكمه منقوضاً .

والقاضي لا يسوغ له ان يحور العقوبة التي وضعها القانون بان يزيد في مددها  
أو ينقص منها ولا يجوز له ان يحكم بعقوبة ليست موضوعة للفعل المطلوب معاقبة فاعله  
عليه ولا يجوز له ان يحكم بمستلزمات لعقوبة أصلية لا يقضى لها القانون بمستلزمات  
ولا ان يعفى المتهم من العقوبة ويساعه بها وانما ملزوم حتماً ان يقرر مدة العقوبة  
كما هي حسبما عينها القانون بدون ان يزيدها . وفي حالة ما اذا قرر القانون  
الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبة فالقضاة لهم حسب ظروف التهمة ان يحكموا  
بالحد الأدنى أو الحد الأقصى أو بمدة تكون بين الحدين انما لا يجوز لهم ان  
يتجاوزوا في تقرير العقوبة الحد الأدنى ولا الحد الأقصى واذا خالفوا هذه  
القاعدة يكون حكمهم منقوضاً . ويجب على القاضي ان يحكم بذات العقوبة

المقررة للفعل فاذا حكم بالفرامة مثلاً على من تسبب في جرح غيره من غير قصد ولا تتمد على حين ان القانون في المادة ٢٢١ منه يقضى بحبسه من ثمانية أيام الى شهرين يكون حكمه منقوضاً . ويجب على القاضي ان لا يحكم بمستلزمات لعقوبة أصلية لا يقضى لها القانون بمستلزمات في مواد القذف المنصوص عنها في المادة ٢٧٨ من هذا القانون يعاقب القانون فاعلمها بالحبس من سنة الى ثلاث سنين وانما لا يقضى لها بمستلزمات فالقاضي لا يجوز له حينئذ ان يحكم مع العقوبة الاصلية بوضع الجاني تحت ملاحظة الضابطة الكبرى وان حكم بذلك يكون حكمه منقوضاً .

ثم ان الجواز المتروك للقاضي في عدة مواد من قانون العقوبات لتوقيع بعض عقوبات وبدعم توقيعها لا يغوله حق تنزيل العقوبة الى تحت الحد الأدنى المعلن لها انما في الظروف التي يقبل بها عذر للمتهم يجب لتلطيف العقوبة لما ان القانون قد أجازها .

ثم انه في الظروف المخففة للعقوبة ليس مسموح للقاضي بان ينقص ولا بأن يحدف الغرامة الملازمة للعقوبة وفي حالة ما اذا كانت العقوبة المحكوم بها أقل من التي عينها القانون فلا يسوغ للمحكوم عليه ان يتخذ ذلك سبباً لنقض الحكم . واذا عاقب القانون على فعل بعقوبتين الغرامة والحبس فلا يجوز للقضاء ان يحكموا باحداها الا اذا وجدت ظروف مخففة للعقوبة وكذلك اذا عاقب على فعل بعقوبة الحبس لا يجوز للقضاء ان يحكموا بها وبالفرامة معاً وان حكموا يكون حكمهم منقوضاً

ومن المبادئ المقررة ان العقوبة هي شخصية محضة لا يمكن توقيعها الا على ذات شخص الجاني فاذا توفي في اثناء سير تحقيق تهمة لا يبقى مسوغ للنطق بالحكم ضده . والعقوبة لا تنتقل الى ورثة الجاني حتى ولو كانت مجرد غرامة مالية وبناء عليه اذا كانت العقوبة مجرد غرامة والمهم توفي قبل ان يحكم عليه بها فيعبد ذلك لايجوز ان يحكم بها على ورثائه ولا ان يسلموا

بالمصاريف . واذن حكم على متهم بفرامة ثم توفي فورثاه لا يلزمون بها اذا كان الحكم لم يكتسب قوة الاحكام الانتائية قبل وفاته اما اذا كان اكتسبها فيلتزم الورثاء بها مع المصاريف انما كيفية تنفيذ الحكم بالفرامة على الوارث لا يكون حسب الطريقة المختصة لذات شخص المحكوم عليه أي انه اذا لم يدفع يهدد بالحبس وانما يكون تحصيلها بالطرق المدنية .

ويوجد بعض الشواذ على المبداء القاضي بان العقوبة لا تتجاوز شخص المذنب وذلك في بعض اللوائح الادارية فانه مقضى فيها مثلاً بان العربية التي تطوف الاسواق بدون نمرة يعاقب سائقها وصاحبها بفرامة مالية وأمثال هذه كثيرة في اللوائح الادارية

### ( المادة ٣ )

الجنایات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الآتية وهي

القتل

الاشغال الشاقة مؤبداً

الاشغال الشاقة مؤقتاً

السجن المؤبد

السجن المؤقت

النفي المؤبد

الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة

اميريه

ان الجنایات هي الافعال المخالفة للقانون والتي يعاقب عليها باحدى العقوبات التي عسدها الشارع في هذه المادة وفي مقدمتها القتل والقتل هو اعدام الحياة

واذا هاق الروح وهو عقوبة عادلة يترتب عليها من وجه حفظ النظام الاجتماعي ومن وجه آخر ردع كثيرين من ذوي الشرور عن الاتيان بما يستحقون لاجله الاعدام . وهو نموذجي وتهديجي لان لعقوبة مثله تؤثر في العقول . وهو شخصي لانه لا يتناول غير شخص المجرم غير ان القتل عقوبة صارمة لانجزئة فيها كونها غير متساوية لان الحياة ليست هي في معزة واحدة لدى عموم الناس وهو عقوبة غير قابلة الاصلاح في حالة الفاظ

وعقوبة الموت هي أقصى عقوبة على الجنايات ولذلك وضعها الشارع في مقدمتها . وقد بحث كثير من علماء القوانين في كنه هذه العقوبة البالغة الحد الأقصى من الصرامة فبعضهم أنكرها وبعضهم أوجبها ولكل منهم حجج وأسانيد فالعلامة بيكاريه ذهب الى ان المعاقبة بالموت ليست من حقوق الهيئة التي هي في نظره مرتبطة مبدئياً مع بعضها في المحافظة على استبقائها ولا يوجد فرد منها خول الآخر الحق في ان يتزع منه الحياة فالناس بانتظامهم في سلك الاجتماع إنما تعاهدوا على حفظ الحقوق المتبادلة بان يضحى كل منهم شيئا يسيراً من حريته لا يدخل فيه الأهم من صوالحه ولا شيء أهم لدى الانسان من الحياة . ولا يلزم الاخذ باقوال المشرع روسو الذاهب بوجوب معاقبة الاشرار بالموت ارتكناً على ان موتهم إنما قضته الحرب لما اتهم أعداء الهيئة غير ان المقرر في نظام الحروب عدم قتل العدو في حالة امكان أخذه أسيراً .

والعلامة فيلانجيري ذهب الى ان الناس لهم بحكم الطبيعة ان يقتصوا ممن يخترق حرمة نوايسها وهذا الحق قد أعطى الى الهيئة وهذه وضعته بين أيدي القابضين على سلطة الاجتماع وعليه يحق لهم ان يعدموا حياة كل من يرى في وجوده ضرر الهيئة . وقد تناول بحث المشرعين أيضاً مسألة عدم عدالة العقاب بالموت فقال بعضهم ان الانسان له حق البقاء وهذا الحق مقدس لا يصح اباحة ضده إنما تأتي على دحض هذا المبدأ بان العدالة لحفظ الهيئة واجبة والعقوبة إنما هي من العناصر المستلزمة للعدالة ولذلك هي مشروعة . ثم ان

العقوبة هي مقاساة ضرر والحرمان من خير فكل خير يمكن ان يكون موضوع العقوبة بحرمان المماقب منه فالخير الذي يوازي الحرمان منه اقصى عقوبة انما هو الحياة فلذلك تعين ان يكون الحرمان منها العقوبة الاولى لافطع جناية وليس من المستكور ان الانسان له بتقتضى حق الدفاع عن نفسه ان يميت من يهدد حياته بالخطر فهذا الحق الشرعى كما انه اعطى للأفراد بحكم الطبيعة اعطى كذلك الى الهيئة فكما ان الفرد له هذا الحق كذلك الهيئة لها ان تمت كل شخص عبث بحياة كل فرد من أفرادها . واذا أنكرنا عليها حق القضاء بالموت وجب ان ننزع منها حق المعاقبة بالاشغال الشاقة والحبس والنفي وكل قصاص من شأنه تقصير الحياة .

واذا سلمنا بان الانسان له حق البقاء ولو مهما أزهق من الارواح وارتكب من الشرور وان لا عدل في العقاب بالموت كيف نتوصل الى التوفيق بين هذا المبدأ وما خالفه من احساسات الشعوب في كل عصر وزمان فالبحر في سائر أعصر الحشونة والتخمدن ما حاولوا قط تقييح مبداء العقاب بالموت وهذا المبدأ لم يتزعزع مع تزعزع الدول ولم يتغير مع تغير نظمات الهيئة وقد حافظت الشعوب عليه حتى في أوقات مهاجراتها . اما الاديان على تنوعها فقد أجازته وما تعرض الى انتائه تقدم العلوم والاداب في كافة البلاد والاصناعات

ورب معترض يقول ان تقادم العهد على عادة لا يصيرها مشروعة واذا فرض الخلاف كانت الاعذبة التي راجت في أعصر التوحش والعبودية والاسترقاق مشروعة لتقادم العهد عليها فنجيب ان تقادم العهد ليس هو الذي يصير العادة مشروعة وانما بقاء العادة محترمة من الشعوب ومألوفة من الطباع على تقادم العهد دون ان يطراء عليها أقل تفسير هو دلالة على انها حسنة ومشروعة أما العبودية والاسترقاق والاعذبة التي وجدت في أعصر الحشونة فانها قد ذهبت معها وقد مجتبتها الاذواق وما ألفتها الطباع ولم يبق الى الآن الا ذكرها . وليس من المسلم بان حق القتل الخول للانسان في حالة الدفاع الشرعى عن

نفسه هو ذات الحق المعطى الى الهيئة لدفع الاضرار عنها لان الدفاع الشرعى انما يكون في حالة مداومة خطر لا يمكن دفعه الا بقتل المعتدي اما المفترض من المقاومة فهو ليس ان الهيئة معرضة لخطر القناء بل ان راحتها مكدرة من أحد الافراد وهى تقتله ليس بقصد الدفاع وانما لضمان الراحة في المستقبل . والعقاب بالقتل ضروري جداً انما ضرورته يجب توثيقها على ظروف الازمنة وتقدم الشعوب في المدنية فانها ليست هى في زمن الحشونة وعصر التمدن . ولا يلزم ان تكون هى عند الامم المتورة والغائصة في ظلمات الجهالة . ثم ان من القواعد الغير معترض عليها كون العقاب بالموت هو من وسائل العدل التام انما توقيعه لا يجب ان يحصل لأول وهلة وبدون تحفظ بل يلزم ان يراعى فيه شدة الضرورة هذا كان رأي اغلب علماء الحقوق وفلاسفة القوانين وفي مقدمتهم مونتسكيو فانه قال في الفصل الرابع من الكتاب الثاني عشر من مؤلفه في « اصول النواميس والشرائع - ان الانسان يستحق القتل عند ما يكون قد « اعتدى على الغير وقتله لان العقوبة بالقتل هى عبارة عن دواء تصلح به الهيئة « المعتنة ولا يلزم ان يقضى بها الا على القاتل وعلى خائن الوطن فقط »

وفي عام ١٧٩١ قامت قيامة الكتاب في فرنسا وطلبوا الغاء العقاب بالقتل من قانونهم فحصل على أثر ذلك مجادلات عنيفة في مجلس الحكومة كانت نتيجةها وجوب ابقاء العقاب بالقتل كونه ضروري وبعد ذلك حصل استئناف هذا الطلب في الرابع من شهر « برومر » وهو الشهر الثاني من اشهر المشيخة الفرنسية الاولى « من العام الرابع للمشيخة الفرنسية فتقررت الشريعة الاتي نصها وهى « ان من تاريخ نشر معاهدة السلم العمومى يابى عقاب القتل من قانون المشيخة الفرنسية » غير ان هذه الشريعة لم تنفذ وأعقبا بند في القانون قضى بلوغها ولبث معمولاً به حتى الان

وفي عام ١٨٣ أى بعد الثورة الفرنسية طلب احد اعضاء مجلس النواب في فرنسا الغاء العقاب بالقتل فقبول ذلك الطلب بمزيد الاستحسان لكونه حصل

في وقت كانت فيه حياة وزراء الملك كارلوس الماتر معرضة لهذا الحكم إنما عقيب ذلك لم يحصل له أقل التفات بالرغم عما فاء به اشتهر الكتاب ونطقه عظماء الفلاسفة في سنة ١٨٣٢ من ان العقاب بالقتل ضرب من التوحش ونوع من الخشونة يجب محوه من عالم المدنية .

وفي ٢٧ يوليو من عام ١٨٦٧ حصلت مناقشة في مجلس نواب فرنسا بشأن الغاء العقاب بالقتل بناء على طلب تقدم له موقع عليه من ١٤٠٠٠ وطني فرنساوي كانت نتيجة عدم امكان الفصل في ذلك الطلب لانه يتعسر جداً استبدال عقاب القتل بأخر يكون من نسبه من حيث الصرامة وان في الاوقات الحاضرة لا يمكن انموه كون الآداب لم تتوفر بعد تماماً في سائر طبقات الناس . ومن مدة عشرين سنة تقريباً قد قلت جداً الاحكام بالقتل في سائر محاكم الدول المتعددة ولا بد ان نصل يوماً ما الى ان لانه وندسمع بها . وحدث في ٢٤ يناير من سنة ١٨٧٠ في فرنسا ان لجنة تنقيح القوانين فيها اقترحت الغاء العقاب بالقتل من القانون فحصلت المناقشة في ذلك في ٢٣ مارس في السنة ذاتها ورفض باغلبية ١١١ صوت ضد ٩٧

ومن المفيد ان نذكر هنا ان عقاب القتل قد اُلغى عام ١٨٤٨ من الممالك المتحدة في اماره ميشيجان ومن المانيا في اماره أولدنبورج ومن ايطاليا في اماره سان تورينو وفي سنة ١٨٥٢ من الممالك المتحدة في مقاطعات رود ايلاند ويسكونسن وفي سنة ١٨٥٤ من مقاطعة نوفشاتل وفي سنة ١٨٥٩ من مملكة توسكانا وفي سنة ١٨٦٣ من كولومبيا وفي سنة ١٨٦٤ من مملكة فينيسيا ورومانيا وفي سنة ١٨٦٧ من البورتغال وفي سنة ١٨٦٩ من سكس ومن سويسرا بمقتضى البند الخامس والستين من قانونها الاساسي لعام ١٨٧٤ . ثم ان قوانين المكسيك قضت بعدم معاقبة النساء بالتل وربما فصل قريباً مع تقدم التمدن والعلوم الى ان نرى هذا العقاب محوياً من كافة قوانين الدول فيترك الناس الى الخلق الحق في انتزاع الحياة

### الاشغال الشاقة مؤبداً

ان الاشغال الشاقة مؤبداً هي العقوبة الثانية التي قررها الشارع للجنايات وهي لمعمرى أشد عقوبة وضعها القانون بعد العقوبة بالقتل وقد انكرها ادياء العصر في عام ١٨١٠ وذهبوا بعدم عدالة توقيعها على المجرمين مهما كانت جسامة ذنوبهم غير ان الجناة الذين الفوا الشر واعتادوا على ارتكاب المنكر ان لم يجازوا بالقتل لا يكون لعقابهم الموقت تأثير يترتب عليه الردع ما دموا يعلمون ان لا عقاب مؤبد في القانون وقد يزيل منهم تأثير العقوبة بمجرد أملهم بحلول وقت لزوالها عنهم يوماً ما على ان الافعال الجنائية التي يعاقب عليها بعد العقوبة بالقتل ينبغي ان تكون الاشغال الشاقة مؤبداً لان بدونها لا يبقى محل لمراعاة الترتيب سواء كان في درجات العقوبة او في درجات الافعال وبذلك تفقد النسب المتساوية بين الجرم والعقوبات

وفائدة العقوبة بالاشغال الشاقة مؤبداً انها تنتزع من عالم الاجتماع فرداً اعيت معالجته كل حيلة وبهذا الانتزاع . يكفى هو ومن كان على شاكلته مؤنة الاتيان بكبائر تنقض العادات وتأمين الهيئة الاجتماعية شر تكدير صفاء راحتها مما يتأتى لذلك الفرد ان يحينه ضدها في مستقبل الايام . ثم ان العقوبات المؤبدة من مؤثراتها انها تهرب ذوي الدعارة والشرور وبمجرد العلم بوجودها في مصاف العقوبات يحدث تأثيراً مخيفاً في العقول يؤدي الى اجتساب الافعال التي تستحقها ولذلك كان لا بد من ايجادها في القانون لانه لو سلمنا بوجود محوها منه لوجد بين درجاتها بون شاسع لانه كم من الجرم يكون العقاب بالقتل على تركيبها في غاية الظلم واخرى يكون العقاب موقفاً على فاعليها في غاية الحلم . ونحن نذهب بلزوم وجود العقوبات المؤبدة في احكام القانون وانما نجزم بضرورة تعديلها عند الحكم متى مست الحاجة تعديلا لا يضعف من مؤثراتها ولا من الغاية المقصودة من اصلاح الجاني لان القضاة لو أوجبوا في كافة احكامهم على الافعال التي تستوجبها مع عدم مراعاة الظروف والاحوال لامانوا فيمن اتوها الامل من



الحصول على مركز الكرامة والشرف بين الهيئة باصلاح اطوارهم وتحسين اخلاقهم وهذا لاشك يقهر الآداب ويدك دعاتم المدن والاصلاح وقد تقرر مبداء المعاقبة مؤبداً في سائر شرائع الامم ففي قوانين النمسا والبرازيل الجنائية كان ولم يزل من أهم أركانها مع ان قوانين هاتين الدولتين قد امتازت على ما عداها تلطيفاً وتخفيفاً للمقوبات. وقد اجازته سلطة التشريع الانكليزية ولم تستهجنه قط فالمشرع شيبون بكسون قرره في قانونه الذي وضعه على الامن العام والمشرع بيكاريه قال ان الاستعباد المؤبد المستماض به عن المعاقبة بالقتل له تأثير قوي به يمكن ابعاد أكبر شقي عن ارتككات الجرم . والمشرع ليفنجستون قد ادخله في القانون الجنائي الى اللوازانيين

والسقوبة المؤبدة أما أن تكون بالاشغال الشاقة واما بالسجن واما بالنفي . فالمقوبة بالاشغال الشاقة يجب ان ينظر فيها من حيث هي مع ملاحظة التأثيرات الناتجة عنها. والنظر فيها يجب أن يتجه الى امرين دقيقين اولهما موافقتها للمحكوم عليه فقبل ان يحكم على شخص باشق الاشغال يلزم ان ينظر هل ان قواه الطبيعية يمكن ان تتحمل معاناة الاشغال الشاقة أو لا وهل اذا تظاهر بانه ضعيف القوى يكون اظااهره حقيقياً أم مصطنعاً فالمشرع ليفنجستون قال ان الحكم اذا تبين فيه مقدار ثقل الحديد ونوع مشقة الاشغال بنوع ان قوي البنية يمكنه أن يتحملة فلا شك ان ضعيفها لا يستطيع أن يتحمل ما يمكن القوى تحمله أما اذا ترك ذلك لرحمة السجن فالمحكوم عليه يكون بلاشك عرضة لجور السجن وظلمه والا فلغاياته واضراره

وثانيها اذا كانت المقوبة صالحة لتأديب الجنائي أم لا فانها في بعض الظروف والاحوال تكون مجلبة لتفساد اخلاق المعاقب وهذا ليس هو القصد من المعاقبة ويزاد على ذلك ان الاشغال الشاقة في الحلاء ولو انها تكون موافقة لحالة المسجونين الا انها من جهة اخرى مفسدة لاختلافهم لما يحصل من الاختلاط بينهم على اختلاف انواع جنائياتهم

غير ان هذه العقوبة انما وضعت لما امتازت بها من خاصة التأديب على غيرها من العقوبات كونها ترمى الرعب في القلوب وتضعف هم ذوي الدعارة والفساد ويجد فيها الرأي العام كفارة كافية عن اعظم الجنايات وقد ذهب العلامة شيبون بكسون الى ان فيها العبرة والانماط ولربما تكون العقوبة الوحيدة التي تجعل الهيئة الاجتماعية في مأمن من اضرار ذوي الشرور اذا بطلت المعاقبة بالاعدام والعقوبة المؤبدة قد قسمها الشارع المصري الى أشغال شاقة وسجن ونفى أما الكلام على النفي المؤبد فهو ان هذا العقاب قد استلقت نظر كثيرين من علماء الحقوق فبعضهم استحسنته وبعضهم انكره فالذاهبون الى ضرورة لزومه يرون ان تأثيره حسن لانه يجعل سكان المدن في مأمن من شر الجناة ويمنع عنهم ما هو ممكن أن يسير اليهم من الفساد ثم ينسبون له فائدة اخرى وهي أنه يساعد على اصلاح الجاني وتهذيب أخلاقه اذ يدخله في مركز جديد وتحت سماء جديدة . اما القسم الذي ينكره فيزعم بأنه قليل التأثير على المحكوم عليهم به من حيث اصلاح أحوالهم . وهذه المسألة قد جرى البحث فيها من كل وجوها وكان يسهل علينا تلخيص أهم ما أتى عليه الباحثون لو لم نر في ذلك اطالة قليلة الجدوى والحكم بالنفي المؤبد لا يأتي بالفائدة المقصودة منه الا اذا كان المحكوم به من دفعهم الفقر المدقع أو فساد الاخلاق الى ارتكاب الجناية أو كان من تلك الفئسة التي تملأ السجون أو التي سبق الحكم عليها بالاشغال الشاقة الموقته والنفي المؤبد في حكم الشارع المصري ليس عقاباً عاماً فرض لجميع الجنايات التي لها بعض الاهمية بل خصص لقسم قليل من الجنايات التي هي من طبيعة واحدة وهي الجنايات السياسية . وقد قال المشرع تاريخت ان الجنايات المرتكبة ضد الحكومة ليس عن سوء قصد ونية بل عن ضعف في الفكر وخطاء في الرأي السياسى أو اطماع لتقوية بعض الاحزاب فالواسطة الوحيدة لمنعها انما هو عقاب صارم غير محدود المدة به يحرم المحكوم عليه من الشرف والثروة والتمتع بالحقوق الوطنية حرماناً مؤبداً .

ومن المحقق ان منشي قانون العقوبات عندنا لم يطرأ في فكرهم أن يدخلوا فيه بمقتضى القانون الانكليزي عقاب النفي المؤبد الذى هو بحسب ذلك القانون عبارة عن السجن والاشغال الشاقة في قانوننا لانهم قرروا ان العقوبة بالنفي هى ابعاد المحكوم عليه عن محل اقامته ونقله للجهة التى تعينها الحكومة دون أن يعينوا بقعة معلومة أو مستعمرة مخصوصة للمجرمين وهذا العقاب لا يجب أن يحكم به الا على جرائم غير قابلة للمعالجة مثل فساد الاخلاق ابلغ الدرجة القموى والذي يفتقر راحة الهيئة الاجتماعية وهذا العقاب لم يحكم به منذ نشأة المحاكم الاهلية الى الآن حتى نعلم كيف يصير تنفيذه

ومن العقوبات المؤبدة الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة أميرية والحرمان من الحقوق الوطنية . فالحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة هو حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من الاستخدام فى الخدمات الميرية ايا كانت أهمية الخدمة ومن قبوله فى الالتزامات والتعهدات الميرية ومن حيازة أي رتبة أو نشان ومن الحصول على مرتبات وتجريده مما يكون حائزاً له فى وقت الحكم من جميع ما ذكر كما سيأتى الكلام فيما بعد . والحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية هو حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من جميع الرتب ومن التوظيف بأي وظيفة ميرية وحرمانه من التمتع بحقوقه فى انتخاب أحد من نواب الامة أو فى انتخابه لهذه الوظيفة وعدم أهليته لأن يكون عضواً فى جمعية من الجمعيات ولا لاداء أي خدمة تتعاق بالطائفة أو الحرفة المنسوب اليها وعدم أهليته لأن يكون عدلا محلفا أو أهل خبره أو شاهداً فى العقود أو فى الدعاوى المرفوعة امام المحاكم الا بمجرد الاستعلام منه عما يلزم وعدم أهليته للاستخدام بأحد محلات التعليم بوظيفة معلم أو ناظر وسياً فى الكلام على جميع ذلك فى محله . والعقوبات الموقته التى يعاقب بها القانون على الجنايات هى الاشغال الشاقة موقتاً والسجن الموقت فالاشغال الشاقة موقتاً تكون من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة فى حكم الشارع المصرى كما نص عليه فى المادة ٣٢ من هذا القانون والسجن

الموقت مدته أيضا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة كمن المادة ٣٥ من هذا القانون والعقوبة به هي وضع المحكوم عليه في أحد أماكن الحبس وتشغيله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك ويلزم أن تكون المدة معينة والعمل بحسب استعداد كل محبوس للصناعة وبحسب بينته ولذلك لائحة مخصوصة صدرت في ١٥ يونيو من سنة ١٨٩٣ مؤلفة من ستة مواد هذا نصها. نحن ناظر الداخلية. بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ قررنا ما يأتي

#### ( المادة الاولى )

يجوز استخدام الاشخاص المحكوم عليهم بالحبس في أعمال صناعية أو يدوية داخل السجون أو خارجا عنها

#### ( المادة الثانية )

تختص هذه الاعمال بحسب استعداد كل محبوس للصناعة وبحسب بينته

#### ( المادة الثالثة )

لا يجوز أن تتجاوز مدة العمل ست ساعات في اليوم تدخل فيها مسافة الطريق والمحكوم عليهم الذين يشتغلون خارجا عن السجون يكونون تحت ملاحظة رجال البوليس ويعير ارجاعهم الى السجن متى بطل العمل

#### ( المادة الرابعة )

المحبوسون الذين لا حرفة لهم يوضعون تحت التعليم أو يكلفون بأعمال يدوية

#### ( المادة الخامسة )

يصير استعمال خمسة وعشرون في المائة على الأقل من الربح المتحصل من الاعمال الصناعية في تحسين حالة المحكوم عليهم الحسنى السيرة سواء كان ذلك أثناء مكثهم بالسجن أو خروجهم منه وذلك بناء على طاب مفتش عموم السجون وتصديق ناظر الداخلية

#### ( المادة السادسة )

تسري أحكام هذه اللائحة على المحكوم عليهم بالسجن بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الخامسة والثلاثين من قانون العقوبات الاهلي

## ( المادة ٤ )

الجنح هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الآتية وهي  
الحبس أكثر من أسبوع

النفي الموقت

العزل من الخدمة الميريه

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديوانى

ان الشارع في المادة الثانية من هذا القانون قسم الافعال التي تسمو وجب العقوبة قانوناً الى جنائيات وجنح ومخالفات وقد قصد بهذه المادة ان يعرف الجنح ويقرر العقوبة عليها فمررها بالعقوبة كما عرف الجنائيات بها أيضاً فقال ان الجنح هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات التي عددها في هذه المادة وأولها الحبس أكثر من أسبوع. فالحبس لغة هو المنع عن فعل الارادة وقانوناً هو تهديد حرية الانسان بالحبس على شخصه ووضعه في احد سجون الحكومة جميع المدة المقررة عليه وتشغيله بمقتضى اللوائح في عمل ما داخل السجن أو خارجاً عنه ومدته هي أكثر من أسبوع يعنى انها تكون من ثمانية ايام فأكثر ولم يعين الشارع الحد الاقصى لها في هذه المادة على حين لزومه لئلا يتوهم جواز ابلاغها الى الحد الذي يريده القاضى ولكنه قد استدرك ذلك في المادة الخامسة والاربعين من قانونه هذا وقرر لها حداً لا يتجاوز الثلاث سنين لكنه لما قرر العقوبة لمن يسقط الخواصل عمداً باعطائهم أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتهن عليها ذهب عن فكره هذا المبدأ وخالفه بجعل الحد الاقصى لمدة العقوبة خمس سنين وما ذلك الا لانه نقل هذه المادة عن القانون الفرنساوي برمتها دون ان يلاحظ الحد الاقصى الذي قرره لمواد الجنح .

وقد يمكن ان نحمل ابلاغ مدة العقوبة في اسقاط الحوامل عمداً الى الشواذ حملاً على ان كل قاعدة تحتل شواذاً ونترك الفكرة الاولى لان هذه الجنحة تقرب جداً الى الجناية لما فيها من السعبد في قتل الجنين . وقد اعتبرها الشارع جنحة لعدة أسباب راعاها سنذكرها عند الكلام على شرح المادة ٢٤٠ من هذا القانون .

والحبس هو ليس من العقوبات البدنية وان حرم الانسان فيه من التمتع بحريته وليس هو كذلك من العقوبات التي توجب الحرمان من الحقوق المدنية واتما هو من العقوبات التأديبية التي تهذب أخلاق الجاني وتصلح أحواله بخلاف السجن فانه من العقوبات البدنية التي تحرم المحكوم عليه به من الحقوق المدنية ومن التوظيف بآية وظيفة أميرية . والعقوبة بالحبس تكون موقتة ومن ثمانية أيام الى ثلاث سنين وإلى خمس في مواد اسقاط الحوامل . أما العقوبة بالسجن فتكون موقتة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ومؤبدة أي مدة الحياة .

والعقوبة الثانية المعاقب عليها قانوناً في مواد الجناح هي النفي الموقت . فالعقوبة بالنفي الموقت هي أبعاد المحكوم عليه عن محل اقامته ونقله للجهة التي تعينها الحكومة لذلك ليقوم بها وتكون مدتها من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين . وتبتدى مدة هذه العقوبة ليس من يوم النطق بالحكم بها واتما من يوم القبض على المحكوم عليه لارساله للجهة المعنية لنفيه ان لم يكن محبوساً احتياطياً فان مدة الحبس تحسب له من مدة النفي . والعقوبة بالنفي ليست من التي تعبت بحرية النفي أو انها من عقوبات الردع والاقاع بل على ما أرى غير متساوية التأثير بالنسبة للأفراد فقد تكون ثقيلة الوطأة على البعض وخالية من كل تأثير على البعض الآخر . وأي تأثير يكون لها على شخص معسر لا تجارة عنده ولا عقار اذا حكم بإبعاده من جهة الى أخرى ربما اتسع له فيها الرزق وصفا له العيش ؟ ولكن فائدتها انها تجعل المنفي في جهة لا يتمكن فيها من تكدير الامن في الجهة المستبعد عنها وقد وضعت جزاء للجرائم السياسية غير ان الشارع قد أوجبها عقاباً لجرائم ليست من السياسة في شيء وهذا ما جعل الشارع والمتشرعين ان يطيلوا فيها الجدال والمناقشات على غير جدوى .

وعقوبة النفي قد خصصها القانون الفرنسي للجنايات دون الجناح أما الشارع المصري قد جعلها للجناح أيضاً لأنها ليست من العقوبات البدنية التي تقيد حرية المحكوم عليه وتغيب شخصه في الاشغال الشاقة .

والنفي هو في أغلب القوانين من العقوبات الخلة بالشرف لأنه يحرم المحكوم عليه به من التمتع بالحقوق والحرية في الجهة القاطن بها أما الشارع المصري جعله مؤبداً وموقتاً وخصص المؤبد عقاباً للجنايات والموقت عقاباً للجناح ولذلك كان النفي الموقت من العقوبات التأديبية في نظر الشارع المصري .

والعقوبة الثالثة المعاقب عليها قانوناً في مواد الجناح هي العزل من الخدمة الميرية . وهذه العقوبة هي حرمان المحكوم عليه من الخدمة الميرية وقطع المرتبات المعينة لها وتكون مدة هذه العقوبة من سنة الى خمس سنين ولا يجوز في هذه المدة توظيف المحكوم عليه بأي وظيفة ميرية ولا ان يتمتع بأي مرتب . ومن يكون منفصلاً عن الخدمة في وقت صدور الحكم عليه لا يجوز أيضاً استخدامه في أية خدمة ميرية ولا يتمتع بأي مرتب مدة عقوبته .

وهذه العقوبة هي كذلك تأديبية المقصود منها اصلاح اخلاق الجاني ولا ندرى لماذا جعل الشارع المصري اقصاها خمس سنين عوضاً عن ثلاث ولعله أخذ ذلك عن المادة ٣٥ من القانون الفرنسي

والعقوبة الرابعة المعاقب عليها قانوناً في مواد الجناح هي الغرامة باكثر من مائة قرش ديواني أي انها تكون من مائة قرش الى عشرة آلاف قرش ديواني وقد تكون تارة عقوبة أصلية وأخرى تابعة لعقوبة أصلية ولا يمكن الحكم بها الا متى كانت التهمة ثابتة وهي عقوبة شخصية لا تتناول غير اشخاص المحكوم عليهم وهي كذلك فردية أي يجب ان يحكم بها على قدر عدد الاشخاص المتدينين والعقوبة بالغرامة من حيث هي هي عقوبة وليست بتعويضات مدنية فالغرامة العمومية لها وحدها حق طلب توقيعها

والنيابة ما عليها أن تبس في الدعوى العمومية الاتهام فاذا حكم على متهم بفرامة أو بالبراءة ولم تستأنف النيابة ذلك الحكم وإنما استأنف المدعى بالحق المدني فتحكمة الاستئناف ليس لها أن تحكم على المتهم بعقوبة ولا أن تشدها إذا كان محكوما عليه بعقوبة وإنما لها أن تنظر في طلب المدعى بالحق المدني ليس الا . ( ١ )

والعقوبة بالفرامة لا يسوغ أن يحكم بها الا بمقتضى نص قانوني . ولا يسوغ للقاضي أن يحكم بخلاف الغرامة في الاحوال التي يحتم بها القانون . اما مقدار الغرامة فتارة معين ومحدد في القانون وأخرى معين مقداره الأدنى ومقداره الأقصى وحيناً معين اما حده الأدنى واما حده الأعلى

والغرامة تقدر أحياناً بحسب الضرر الذي ينشأ عن الفعل المعاقب عليه وفي سائر الاحوال تكون نسبية للانقاع الذي اكتسبه الجاني من فعله

والغرامة الجزائية إنما تعتبر في بعض المواضع بمثابة تعويض مدني مثل الغرامة المجهولة عقاباً لمخالفة لوائح الدخوليات والجمارك والوسطة وإذا كان الأمر كذلك نتجت جملة نتائج سواء كان بالنسبة للاتهام أو للاختصاص أو للمسؤولية المدنية أو للاجتماع بين عدة مهام . اما الغرامة في المواد المدنية فقد قضى بها القانون في عدة مواضع نذكر أهمها - أولاً - يفرم بمبلغ خمسمائة قرش ديواني كاتب المحكمة الذي يهمل تسجيل ملخص الاحكام الصادرة بمرسي المزاد في المزادات العمومية « راجع نص المادة ٦٣٩ مدني » - ثانياً - يفرم بمبلغ قدره اربعمائة قرش صاغ كل من أنكر صحة ورقة وحكم بصحتها « راجع نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات » - ثالثاً - يفرم بمبلغ ألفي قرش صاغ كل من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته « راجع نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات » - رابعاً - يفرم بمبلغ اربعمائة قرش صاغ كل من طلب رد احد القضايا وحكم برفض طلبه « راجع نص المادة ٣٢١ من قانون

( ١ ) انظر في العدد ١٨٠ من جريدة « المحاكم » الحكم الصادر من محكمة النقض والابرار بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٨٩٤ في قضية النيابة العمومية ضد سلامة أفندي بدوي



المرافعات - خامساً - يفرم بمبلغ اربعمائة قرش صاغ كل من التمس اعادة نظر على حكم وحكم برفض التماسه «راجع نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات» غير ذلك مما سرده يستغرق الوقت الطويل.

### ( المادة ٥ )

المخالفات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة اسبوع فأقل أو بغرامة مائة قرش ديواني فأقل

تقدم القول أن الافعال التي تستوجب العقوبة بمقتضى القانون ثلاثة أنواع :-  
الجنايات - والجناح - والمخالفات - أما عن ماهية الجنايات والجناح فقد اشدبنا الكلام عليها وبقي علينا أن نبين ما هي المخالفات والعقوبة المفعولة على مرتكبيها.  
فالمخالفات هي الافعال المعاقب عليها بما جاء في هذه المادة وهي كثيرة ومتعددة كانت وفرتها من دواعي الارتباك في وضع العقوبة على كل نوع منها وهي من مبتدعات القانون الروماني فان شارعها كان يهمل كثيراً استبقاء روميه ونظامها وحسن روتقها فعين لذلك قضاء مخصوصين اناط بهم - أولاً - مراقبة نظافة الطرق العمومية والشوارع - ثانياً - ادارة المياه - ثالثاً - تفتيش الاسواق - رابعاً - مناظرة الحانات ومحلات باعة الخمر - خامساً - مناظرة حفلات المراسح والملاعب - سادساً - مراقبة من يتضاربون في المحلات العمومية . ودعى ما تقدم بمخالفات وفرض لكل نوع منها عقوبة مخصوصة

ونجد في تاريخ فرنسا ان ملوكها منذ سنة ١٥٦٧ أصدروا عدة أوامر على جملة مخالفات واناطوا بالحكم فيها ضباط البوليس وجباة الاموال وأعضاء مجلس الامة والشرفاء في بلدان الارياق . ولما أن تألفت جمعية عمومية لتحجور نظمات المجالس البلدية في فرنسا خضت ذاتها بمراقبة نظافة المدن فوضع لذلك البند الخمسون من أمر صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٧٨٩ تعين فيه نوع العقاب على من يخالف النظافة ثم نزلت هذه السلطة من الجمعية المشار اليها واختص بها القضاء العاديون

وادخل أمر اختصاصها في القانون الذي صدر في الشهر الثاني من السنة الرابعة للجمهورية .

ولا يخفى ان العقوبات الموضوعة للمخالفات لا يقصد منها سوى زيادة حفظ الامن وحماية الافراد وارزاقهم من الاعتداء الواهي الحاصل اما عن طيش ورعونه واما عن اهمال او سبب آخر يماثل ذلك . وقد اتخذ لزيادة حفظ الامن وراحة الافراد جملة احتياطات بعضها وضع لحماية الاشخاص من كل عارض يمكن ان يعيث براحتهم مثل ازدحام الطرقات العمومية بمواد او اشياء توجب مضايقة المارين ومثل عدم الاضاءة والستور من اصحاب المحلات العمومية ومثل وضع مهمات في الحارات والميادين العمومية وغير ذلك . وبمضها وضع لحماية الارزاق مثل اتلاف شيء مملوك للغير وفرقة مواد التهاية في الشوارع والطرقات وغير ذلك مما لا محل لذكره الان - والمخالفات انما تنشأ من مصدرين مختلفين وهما القانون والمنشورات الادارية فالقانون قد عدد أنواع المخالفات التي رأى وجوب المعاقبة عليها والمنشورات تحتوي كل يوم على أوامر واجبة الاتباع تدخل معاقبة من يخالفها في مصاف العقوبة المقررة لمرتكبي المخالفات المنهى عنها قانوناً وهي كثيرة جداً يصعب تنسيقها وترتيبها ولذلك تركها على ما هي عليه من الخلط .

والمخالفات هي الافعال التي تأتي مخالفة لما نهى عنه القانون أو لما نصت عليه الاوامر والمنشورات الادارية بدون قصد وتعمد من مرتكبيها وهذا هو الفرق بينها وبين افعال الجنب والجنائيات لان الجريمة لا تتكون من الفعل المادي وانما ركنها الاول هو القصد والتأهب لارتكابها فاذا كان القصد الجنائي ليس هو الدافع بصاحبه الى الفعل فلا يكون الفعل جنائية لان الامور بمقاصدها . والمخالفات لا تطبق الا على الافعال المادية الخارجة عن حد التصور في التصميم على ارتكابها لانها يحتمل ان تأتي نتيجة الاهمال أو القلظ أو النسيان غير الاختياري أو الجهل وهي انما يعاقب عليها لكونها تقلق الراحة وتعكر صفاءها ولذلك في مواد المخالفات لا يبحث الا عن الفعل من حيث هو ومتى ثبت حصوله وجب توقيع

العقوبة بصرف النظر عن السبب والقصد اللذين حملا على ارتكابه . فتتج اذا ان المخالفة هي فعل مادي محض .

ولا يخفى ان كل قاعدة تحتمل شواذاً ولذلك لا يمكن ان تطلق القاعدة المتقدم ذكرها على جميع أنواع المخالفات فتعدهد وافر مسبوق بالقصد والتأهب ويقرب الى أفعال الجنح انما قد قرر له الشارع عقوبات المخالفات مثل من تسبب عمداً في اتلاف شيء من الامتعة المملوكة للغير فان الشارع قرر له العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٤٧ ومثل من أخفى أو سلب محصولات أو محصولات نافعة قبل انفصالها عن الارض فان عقوبته تكون كالمنصوص عليها في المادة ٣٥٠ من مواد المخالفات ومثل من استعمل موازين أو مقاييس أو مكايل خلاف المقررة باللوائح ومن وجد عنده بدون سبب قانوني موازين أو مكايل أو مقاييس مزورة فان عقوبته تكون كالمنصوص عنها في المادة ٣٤٨ من مواد المخالفات وغير ذلك مع ان هذه الافعال تعد جنحا بالنظر لتوفر سوء المقاصد فيها انما احتسبت في مصاف المخالفات بالنسبة للاضرار الواهية الناتجة عنها ولو أنها غير عارضة من سوء المقاصد ومما تقدم يتحصل - أولا - ان سلامة نية مرتكب المخالفة وعدم تعمده قبلها لا يعجيان عنه نوع العقوبة كون المقاصد في أفعال المخالفات ليست من الاركان المشتركة لوقوعها للمعاقبة عليها وقد أيد هذا المبدأ عدة أحكام صدرت من محاكم النقض في باريس منها حكم بتاريخ ٢٠ يوليو من سنة ١٨٣٨ منشور في دالوز في المجلد الخامس والثلاثين تحت حاشية ٣٧٦ من كلامه على لفظة ( عقوبة ) قيل فيه ان في مواد المخالفات لا يجب البحث في المقاصد وانما في الافعال من حيث حصولها ولا يقبل فيها عذر لا حتم . ثم انه مع التسليم بان المخالفات هي من الافعال المادية التي لا يلزم الالتفات الاليها من حيث حصولها بصرف النظر عن المقاصد يجب الافتراض بان القانون انما اعتبر حصولها بتمام الارادة ناسبا الى فاعلها الجهل أو الاهمال أو الرعونة وان فاعلها كان في امكانه ان لا يفعلها فاذا تقرر ذلك انضح بان القوة القاهرة يلزم ان تكون من الاعذار المقبولة في مواد المخالفات لانه يوجد فرق عظيم بين القصد والارادة لا يلزم الخلط

فيه فالقصد ينشأ عنه اقرار الالتم مع العلم بان هذا الالتم يحرم القانون فعله . والارادة ينشأ عنها اقرار ذات الالتم مع العلم بنوعه لانه توجد مخالفات تنشأ عن ارتكاب فعل ممنوع واخرى تنشأ عن افعال فعل مأثور به وفي كلتا الحالتين يلزم وجود ارادة للفعل وللامتناع عن ارتكابه فاذا في جميع مواد المخالفات لا بد من وجود ارادة تفعل أو تمتنع عن الفعل لكن في حالة ارتكاب المخالفات بقوة قاهرة لا يكون هناك ارادة وبناء عليه لا تكون مخالفة . وقد ايدت هذا المبدأ جملة أحكام منها حكم صدر من محكمة النقض في باريس بتاريخ ٨ اغسطس من عام ١٨٤٠ منشور في المجلد الخامس والثلاثين من « دالوز » تحت حاشية ٤٢٠ من لفظة (عقوبة) ومنها حكم صدر من ذات المحكمة في ٧ يوليو من عام ١٨٢٧ واخر في ٢٠ يوليو من سنة ١٨٣٨ وآخر في ٨ اغسطس من عام ١٨٧٤ وآخر في ١٠ يناير من عام ١٨٧٩ وغير ذلك كثير من الاحكام نص فيها ان الامتناع عن فعل امر حاصل بقوة قاهرة يكون سبباً للاعفاء من العقوبة في جميع المواد الجنائية بما فيها المخالفات

ثم ان المخالفات هي من الافعال التي لا يصح فيها تطبيق مواد الاشتراك كونها أفعال مادية لا يلتفت فيها الا الى حصولها من حيث هي ماعدا في بعض أحوال نادرة جداً مثل من يحصل منه لفظ أو غاغة موجبة لتقدير راحة السكان سواء كان اللفظ ليلاً أو مشتملاً على سب أو قذف فانه يعاقب هو ومن شاركه بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى خمسة أيام كنص المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات والسبب فيه هو ان الاشتراك يستلزم وجود مقاصد متفق عليها بين الفاعل الاصلي والمشارك له أما الفصل الواقع بمجرد افعال أو نسيان لا يصح ان يفترض له فاعل اصلي ومشارك له وعلى الخصوص أن فعل المخالفة لا يصح تجزئته واذا ارتكب من أشخاص عديدين فيعتبر كل منهم بمثابة فاعل أصلي وسبباً في الكلام على جميع ما تقدم بالتطويل في الكتاب الرابع من هذا القانون المختص بالمخالفات .

١ - العقوبة على المخالفة والصلح فيها - ان الشارع قرر في هذه المادة العقوبة على أفعال المخالفات وجعلها بالحبس مدة أسبوع فأقل وبغرامة مائة قرش ديواني فأقل وقد قصد بقوله مدة أسبوع فأقل ان تكون مدة الحبس بالأيام وليس بالساعات أي انه يحكم من يوم الى ثمانية باعتبار ان اليوم مؤلف من ٢٤ ساعة . فأقل عقوبة اذا هي يوم واحد واقصاها هو ثمانية أيام ولا يجوز ان يحكم بأقل من يوم ولا بازيد من ثمانية أيام .

والعقوبة بالحبس في مواد المخالفات ليست بواجبة التوقيع ولو قضى بها القانون انما تكون واجبة في حالة العود الى ارتكاب ذات الفعل أما الغرامة ففي قانون ٢ بريمير من السنة الرابعة لاول مشيخة فرنسوية لم تكن تنقص عن أجره شغل يوم واحد ولا تزيد عن أجره شغل ثلاثة أيام . وكما ان مدة الحبس تكون بالأيام كذلك مقدار الغرامة يكون بالقروش فلا يصح ان يحكم بكسور القرش ولا بازيد من مائة قرش ولو في حالة العود الى ارتكاب المخالفة . أما تحصيل المصاريف والغرامة فيكون تمديداً بالحبس أي ان المحكوم عليه بما يجبس ان لم يدفعها عن كل ثلاثين قرشا مدة ٢٤ ساعة والحبس لا يسبراه ذمته من دفعها اذا تحقق بصره . وفي حالة ما اذا حكم بالمصاريف والغرامة وبتعويضات مدنية فاذا كانت أموال المحكوم عليه لا تكفي فيؤخذ منها ابتداء قيمة التعويضات المحكوم بها لان تنفيذ الحكم انما يكون أولاً بحبس شخص المحكوم عليه قبل تجريده من أمواله . ومن حيث ان الحبس هو مقدمة تنفيذ الحكم بالغرامة والمصاريف فلذلك كان استيفاء التعويضات من مال المحكوم عليه مقدمة تنفيذ الحكم بالنظر للمدعى بالحق المدني وبناء عليه يجب ان يقدم استيفاء حقه على دفع الغرامة والمصاريف وقد قرر الشارع المصري هذه القاعدة في المادة ( ٢٢ ) من هذا القانون

ويجوز في مواد المخالفات اجراء الصلح بين الخصوم وترضية السلطة الحاكمة بمبلغ من النقود لان أفعال المخالفات ضررها يسر جداً لا يهدد حياة الجماعة ولا يندك دعائم الأمن انما ضرر بعضها أخف وطأة على الهيئة

من بعض وهو الذي فرض له القانون عقوبة الغرامة وبعضها أثقل وهو المقروض له عقوبة الحبس . ثم ان الصلح ودفع بعض الدرهم الى خزانة الحكومة ربما لا يكفي للردع ويطمع المرتكب لفعل المخالفات الى العودة لذات الفعل على أمل التعالج معه فلذلك وجب ان لا يجوز الصلح في حالة ما اذا كانت العقوبة المقررة للمخالفة غير قاصرة على الغرامة وفيما اذا كان المتهم بالمخالفة حكم عليه بسبب مخالفة أخرى من مدة قريبة لم يمض عليها زهاء الثلاثة أشهر أو حصل صلح معه على فعل مخالفة في المدة المذكورة وفيما اذا كانت المخالفة من المخالفات الخاصة بالمحلات العمومية . وفي ١٠ فبراير من عام ١٨٩٢ صدر أمر عال بشأن جواز الصلح ودفع غرامة قدرها ١٥ قرشاً في جميع المخالفات ما عدا المينة فيه (١)

(١) وماك نص الامر العالي - بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت  
المادة الاولى - يجوز الصلح في كافة المخالفات المينة في قانون العقوبات أو في غيره من الاوامر والوائح ما عدا الاحوال الآتي بيانها وهي  
أولاً - اذا كانت العقوبة المقررة للمخالفة لم تكن قاصرة على الغرامة  
ثانياً - اذا كان المتهم بالمخالفة حكم عليه بسبب مخالفة أخرى في اثناء الثلاثة أشهر السابقة على وقوع الفعل المسند اليه أو حصل صلح معه في اثناء هذه المدة للسبب المذكور  
ثالثاً - اذا كانت المخالفة من المخالفات الخاصة بالمحلات العمومية ووقعت من مالك أحد هذه المحلات أو واصلع اليه عليها  
المادة الثانية - يجب على ضباط البوليس عند تحرير المحاضر عن المخالفات التي يجوز الصلح فيها أن يجزوا المتهم بأنه اذا دفع خمسة عشر قرشاً يتمتع رفع الدعوى عليه ويجب ذكر حصول الاخبار في المحضر الذي يحضر  
المادة الثالثة - اذا رغب مرتكب المخالفة في الصلح وجب عليه أن يقدم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ المحضر مبلغ خمسة عشر قرشاً لقلم النيابة العمومية بالمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في المخالفة أو لصراف البلد المقيم فيها وعلى الصراف في هذه الحالة أن يعطى وصلاً ورسله (فوراً) (١) لقلم النيابة العمومية السابق ذكره  
المادة الرابعة - اذا كان الصلح جائزاً بمقتضى المادة الاولى قبل قلم النيابة العمومية المبلغ المقدم ويقيده في دفتر تسميته بعد اللوصولات ويسلم لمرتكب المخالفة إحدى القسيتين أو يرسلها اليه بواسطة الصراف ثم يحفظ محضر المخالفة

« فوراً » (١) استبدلت هذه اللفظة بذكره صدر في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٢ ووضع بدلها في ظرف شهر على الاكثر

٢ - أصل الغرامة - والغرامة ليس منشأها القانون الروماني فقط بل وجدت في شرائع الافرنج والجرمان القدماء وهي وإن كانت من مبتدعات أعصر الخنونة والتوحش غير أنها استجست في اعصر التمدن والترقي وأدخلت في قانون أعظم دولة متمدنة مثل فرنسا. وفي اللين كانت الجرائم تقدي يبلغ من الدراهم فداء اختياريا يأخذ الملك منه جزءاً . والغرامة لها تأثيرات مفيدة في بعض أنواع الجرائم وهي تنجزها الى المالا نهاية وتزل بها الى الحد الأدنى منها بحيث تكون مناسبة للضرر الناتج عن المخالفة التي ترتبت لاجلها . والغرامة هي عقوبة مصلحة تحذر المخالف عن العود الى ما استحقه لاجلها وهي أيضا قابلة للإصلاح بالتعويض على المعاقب بما يكون دفعه . والضرر منها هو احرام المحكوم عليه بها من جزء من ماله فلو أحرم مرتكب المخالفة بسبب الغرامة من خمس أو عشر ماله لا تكون الغرامة قائمة بذلك الحرمان وانما بالمبلغ المناسب لكسب المحكوم عليه . وهي كانت في القوانين القديمة من العقوبات المحقة بالشرف متى حكم بها في حوادث غير اعتيادية فضلا عن أنها كانت من مستلزمات عقوبة أخرى وكان مقدارها أما معينا وأما موكولا لرأي القاضي فيقدره حسب الظروف ونوع الجنابة وحالة المتهم . أما الترك للقاضي تقدير قيمة الغرامة فهذا باق الى يومنا هذا في أكثر القوانين الحديثة ففي قانون العقوبات النمساوي منصوص فيه - أن

واذا كان الصلح غير جائز يرد قلم النيابة العمومية المبلغ لصاحبه ويستمر في اجرا آت الدعوى

المادة الخامسة - اذا أراد أحد المديرين الحكم في المخالفات بمقتضى الامر الصادر في (٥) يولييه سنة ١٨٩١ جاز الصلح امامه فيقبل مبلغ الخمسة عشر قرشاً ويعطى به وصلا للتميم المادة السادسة - اذا تم الصلح لا يجوز لمن لحق به ضرر بسبب وقوع المخالفة أن يكلف خصمه بالحضور امام المحكمة مباشرة للحكم فيها بل يسوغ له أن يرفع دعوى مدنية بطلب تعويض العطل والضرر

المادة السابعة - ترسل نظارة الحفانية لا قلام النيابة العمومية الدفتر المذكور في المادة الرابعة من أمرنا هذا وعلى قاضي الامور الجزئية قبل البدء فيه أن يضع على كل ورقة منه غمرة مع علامته وبين في آخر عدد الاوراق المشتمل عليها

المادة الثامنة - على ناظر الحفانية وناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر بمرأى عابدين في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢

الغرامة يجب ان تكون مساوية لحالة اكتساب المتهمة وفي البند ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من القانون الانكليزي منصوص على ان الغرامة المالية يجب ان يراعى في الحكم بها حالة المتهمة من حيث العسر واليسر ولا يلزم ان تكون باهظة تضطر المستأجر الى ان يترك حقله والتاجر تجارته والصانع الادوات اللازمة لصناعته . وجاء في القانون البروسياي ان الغرامة اذا ما أمكن تحصيلها بالنسبة لعسر المحكوم بها عليه فأنها تستبدل بالحبس وجاء في المادة (٤٠) من القانون البلجيكي ان الغرامة في حالة عدم دفعها تستعاض بحبس المحكوم بها عليه

٣ - تقدير الغرامة حسب القوانين الفرنسية على اختلافها واستعاضتها بالحبس - والغرامة في القانون القضائي لثمانية وعشرين ستمبر من عام ١٧٩١ وفي قانون الجنيح والجنايات الثالث من الشهر الثاني من السنة الرابعة لاول مشيخة فرنساوية كانت تتوقع بواقع قيمة أجرة يوم يكتسبها المتهمة من شغل ثم كانت تضعف مثنى وثلاثاً ورباعاً على حسب نوع الجناية وكان القصد من ذلك تسوية الغرامة بحالة المتهمة ونوع الجناية وقد كان يترك للقاضي الرأي في تقديرها حسب الظروف الخفيفة أو المثقلة التي لا يمكن ان يتدبرها الشارع .

٤ - درجات الغرامة - والقانون قسم الغرامة الى درجات فانه يرفع قدرها ويخفضه حسب الضرر الناتج عن الجناية وليس حسب حالة المتهمة ولا يعنى منها أحداً لان الناس امام القانون سواء انما يشع من هذا المبدأ بعض الاجحاف من حيث توزيع العقاب فان النقي لا يصح ان يجلد بذات الغرامة التي يجلد بها الفقير وربما كانت العلة في خرابه . والذي أراه ان توزيع الغرامة على مقتضى حالة المتهمة يلزم ان بوكل الى القاضي كون القانون لم يقرر لذلك قواعد راهنة ولا يلزم ان القاضي يراعى في الحكم بالغرامة ثقل المخالفة ويصرف النظر عن مراعاة حالة المتهمة بل هذه الحالة الاخيرة هي الواجب مراعاتها وهي التي تستدعي الرأفة القانونية . والغرامة يمكن ان يحكم بها على متهمة معسر كأن يكون ارتكب مخالفة لا يعاقب عليها القانون الا بالغرامة فكيف يكون تحصيلها منه ؟ تحصل بالحبس ويظهر



ان تحصيل الغرامة بالحبس مأخوذ من القانون الروماني فقد وجدت فيه نصوص بهذا المعنى منها - مالا يمكن تحصيله بالحسنى يسخر جسده .

بجنتنا في القانون الفرنسي القديم عن مصدر ابدال الغرامة بالحبس فوجدنا حكماً صادراً على عهد الملك هانري الثاني في شهر مارس من عام ١٥٤٩ مذكوراً فيه ، اذا ما أمكن المسجونون دفع الغرامة عقيب مضي ٦ شهور فتلطف الغرامة بالحبس ، ه - هل الغرامة هي عقوبة حقيقية - أن الغرامة هي عقوبة نص عنها الشارع في المادة ه التي نحن بصدددها ولا يمكن ان تمحى عن المحكوم عليه بها الا وسم المخالفة فقط دون التعويضات المدنية الممكن ان تستج عنها لان كل عقوبة هي شخصية بالحصر فالمسؤولية المدنية تقوم بالتضمينات ولا تدخل تحت طلي الغرامة . والمسؤولية المدنية تحدث في بعض الاحيان عن أفعال ليست صادرة عن ذات الشخص المسؤول مثال ذلك ان الانسان يلزم بضرر الغير الناشئ عن أهمال من هم تحت رعايته . ويلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعاً منهم في حال تأدية وظائفهم . ويلزم مالك الحيوان ومستخدمه بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور سواء كان في حيازته أو تسرب منه كنص المواد (١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣) من القانون المدني .

٦ - ان الغرامة تكون تعويضات مدنية - وتبطل الغرامة ان تكون عقوبة وتصير بمثابة تعويض مدني في حالة اختلاس الاموال الاميرية فان الغرامة التي يحكم بها ليست بعقوبة وانما بتعويض ولذلك لا تستعاض بالحبس في حالة عدم دفعها وانما تحصل بالطرق المدنية وقد صدرت بذلك جملة أحكام من محاكم النقض بفرنسا (١) . والغرامة المعتبرة بصفة تعويض لا تزول وتسقط ب وفاة الشخص

(١) - حكم نقض بتاريخ ٦ يونيو لعام ١٨١١ وآخر بتاريخ ١١ اكتوبر لسنة ١٨٣٤ وآخر بتاريخ ١٨ مابرث لسنة ١٨٤٢ وآخر بتاريخ ١٤ مايو من سنة ١٨٤٢ وآخر بتاريخ ١٣ مابرث من سنة ١٨٤٤ انظر الحاشية ١٣٠ من المجلد الاول لشرح قانون العقوبات لشوفو وفوستان هيلي طبعه سادسه

المحكوم عليه بها بل تبقى وتحصل من تركته بخلاف الغرامة المتسببة بمثابة عقوبة فانها تزول بموت المحكوم عليه بها . لكن هل يجوز تحصيل الغرامة من ورثة شخص متهم توفي قبل تحصيلها منه ؟ فحكمه النقض في باريس أفتت بالسلب في حكم أصدرته بهذا الصدد - وبنته على انه في مواد المخالفات وسائر أنواع الجنيح تعتبر الغرامة بمثابة عقوبة وعلى انها شخصية لا تناول خلاف شخص المحكوم عليه بها - وعلى أن العقوبة تزول بموت المحكوم عليه ولو توفي قبل النطق بها (١) . ويستج من القاعدة التي قررت وجوب اعتبار الغرامة بمثابة عقوبة انها تزول بموت المعاقب بها اذا مات قبل صيرورة الحكم انتهائياً لكن اذا أصبح الحكم بالغرامة انتهائياً قبل ان يتوفي المحكوم عليه فهل يجوز تنفيذه ضد ورثته ؟ - فالجواب لا - لان الغرامة انما هي عقوبة والعقوبة لا تتجاوز خلاف شخص المعاقب بخلاف التعويضات المدنية كونها ناتجة عن حصول ضرر قدرت قيمته بها ولذلك يكون الورثاء مسؤولين عنها .

وقد ذهب بعض العلماء الى ان الغرامة اذا حكم بها انتهائياً ثم توفي المحكوم عليه فيلزم تحصيلها من ورثته لما انها صارت بعد الحكم الانتهائي بمثابة دين للحكومة فاذا ما أمكن تحصيلها بالعقاب البدني تتحصل بالطريق المدني وخصوصاً ان القانون المدني قضى بأن مال المدين يعد مقابلاً للوفاء ومن ثمة يستوفي الدين . وقد حصلت مناقشات حجة بهذا الشأن في الجمعية العمومية لتفسير القوانين في باريس فقال العلامة مرلين - اذا كان الحكم بالغرامة على الشخص نهائياً قبل وفاته يلزم تنفيذه على ورثته بلا محالة أما اذا مات الشخص قبل الحكم النهائي عليه فان الموت يحول دون العقوبة حتى المالية فلا يمكن بمسئد تنفيذه غير ان الاصولي كامباسيريس اعترض على رأي العلامة مرلين قائلاً ان الحكم بالغرامة يجب تنفيذه بصرف النظر عن حياة أو وفاة المحكوم عليه وقد نص البند (٣٠)

(١) - شوفو وفستان هلي - حاشية ١٣٠ جزء أول - حكم صادر من

محكمة النقض في ٩ ديسمبر من عام ١٨١٣

من القانون الالماني صراحة على وجوب اتباع هذا المبدأ .  
 ٧ - اجماع الجرائم في عقوبة واحدة - ذكر في المادة ٣٦٥ من القانون الفرنسي  
 لتحقيق الجنائيات انه اذا اتى المجرم عدة جرائم عدل في عقابه الى الاقوى والاشد غير  
 ان هذا المبدأ لا يجب ان يطبق على الغرامات في مواد المخالفات وانما يلزم التفريق  
 بينها فاذا اتى شخص عدة مخالفات تستدعي الحكم عليه بعدة غرامات متنوعة المقدار  
 لا يعدل فيها الى الاشد ويترك سواء وقد ايدت ذلك محكمة النقض والابرار في باريس  
 بجملة أحكام منها حكم صدر منها بتاريخ ١١ اكتوبر من عام ١٨٢٧

## ( المادة ٦ )

يجوز على حسب الاحوال المينة في القانون ان يحكم بكل عقوبة من  
 العقوبات السابق ذكرها على حدتها أو بانضمام بعضها الى بعض

٩ - تضام العقوبات - خالف الشارع المصري في هذه المادة ما قرره الشارع الفرنسي  
 في الفقرة الثانية من المادة (٣٦٥) من قانونه لتحقيق الجنائيات من انه في حالة ثبوت  
 جلة جرائم على متهم يلزم اجماعها في الاشدية من العقاب أي في المعاقبة بجزاء  
 فرد على الجريمة الاشد عقابها من البقية المرتكبة . ثم يوجد مبدأ آخر يقضى  
 بعدم تضام العقوبات « في غير احوال العود الى ارتكاب الجريمة » ويظهر ان  
 الشارع المصري قد استصوبه لانه مبداً عمومي مسلم به من كافة سلطات  
 التشريع لما فيه من الاصوبية في حد ذاته ومن الردع للجانبين غير ان  
 العلامة «فوستن هيلي» وغيره من علماء الحق الجنائي وشراحه قد خطأوا هذا المبدأ  
 بزعمهم انه ظالم وغير مصلح في آن واحد وليس من الجائز ان يرضخ شخص  
 تحت نير عدة عقوبات قبل ان يعلن بالاولى منها رسماً وليس من الحكمة أيضاً  
 ان يعاقب للانتقام والتشفي فاذا ما عدل في عقابه الى الاشدية وحكم عليه بجزاء  
 فرد كان ذلك كافياً لاشهار العدالة . وعندي ان الشارع المصري قد أصاب في انتقاء  
 المبدأ القاضي بالافراد بين العقوبات وبالتضام حسب الظروف وهذا هو عين

الحكمة لان العقوبة قد يمكن ان يحكم بها وحيدة ويحكم بها مزدوجة بالنظر لظروف الواقعة وحاجات المصلحة الاجتماعية . ويلزم القضاة ان يرعوا في ذلك الاحوال المينة في القانون فاذا ارتكب شخص سرقة بسيطة معاقب عليها بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة ونصف على الغير بطرق احتيالية يعاقب عليها بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وضرب شخصاً ضرباً مبرحاً يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر الى سنتين فيجب في هذه الاحوال الافراد بين الجرائم والمعاقبة على كل واحدة منها بدون العدول في المعاقبة الى الاشدية بان يكتفى في توقيع عقوبة ثلاث سنين حبساً وهي المقررة الى جريمة التصب لان مصلحة الجماعة توجب على من انيط بمراعاتها ان يقتصر عن كل جريمة تقع على أحد افرادها فلو عدل الى الاشدية في معاقبة المجرم المرتكب عدة جرائم لما حصلت ترضية تامة الى هيئة الاجتماع وردع كاف للجاني هذا اذا كانت الجرائم من نوع واحد بان تكون كلها جناحاً أما اذا كانت متنوعة من جنح وجنايات فكيف يكون الحكم هل يتبع المبدأ المقرر في القانون الفرنسي وهو ان المعاقبة على الجناية في هذه الحالة تمنح العقاب عن الجنحة أم يلزم المعاقبة على كل من الجريمتين مثلاً اذا اتهم شخص مستخدم في محل تجاري بجنحة الاختلاس المعاقب عليها من شهرين الى سنتين وبجناية السرقة في حريق ذات المحل « أخفاء للاختلاس » المعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة هل يجب توقيع العقوبتين عليه أم ان المعاقبة على الجناية تمنح العقاب عن الجنحة ؟ . فعلى هذا اختلف الشراح وعلماء القانون ومنهم فريق زعم بان الجناية الكبرى يتبع الصغرى ولا يجب العقاب الا على الكبرى وان الصغرى ظرف من ظروفها وزعم الفريق الآخر بوجوب العقاب على كل واحدة من الجريمتين لان الفاعل على قصدتين وقد استحسن هذا الزعم الشارع المصري فقرره في هذه المادة واعياها سارت محكمة الاستئناف الاهلية باحكامها العديدة منها حكم (١) صدر بتاريخ ٢٨ مارس من عام ١٨٩٣

والجمع والافراد في العقوبات يجب ان يكون القانون قاضياً بهما بنص صريح حتى يسوغ للقاضي ان يفرد العقوبة او يحكم بها مزدوجة والمراد بالعقوبات هي المنسوبة في المواد (٢) و (٤) و (٥) المتقدم شرحها  
( المادة ٧ )

يحكم القانون ايضاً في احوال معينه زيادة على العقوبات المذكورة بما يأتي .

جعل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى  
حرمانه من الحقوق المدنية

ضبط الاشياء التي استعملت في فعل المخالفة او الجنحة او الجنائية

لجانب الميرى

١٠ - جعل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى - اقتضت حكمة الشارع ان ينوء بهذه المادة عن عقوبات اضافية يلزم الحكم بها في احوال معينة علاوة على العقوبات التي قررها لذوي الجرائم في المواد (٣) و (٤) و (٥) من قانونه وتقدم بيانها وهذه العقوبات الاضافية ليست من لوازم احكام العقوبات وانما لها في القانون مواضع معينة لا يجوز للقاضي ان يتعدها. ففي مواد السرقات الموضحة في الباب الثامن من هذا القانون يتعين الحكم علاوة على العقوبة الاصلية بعقوبة اضافية وهي جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى حيناً من الزمن حتى يستوثق من سيرته عقب مدة حبسه وذلك احترازاً واحتياطاً من جهته لما قام في الحاضر من ضعف الثقة به واختلاج الضمير من الشك من حسن سيرته فهو وان عوقب عما جنت يده الا ان جريمته لا تزال وعيداً بإمكان عودته الى ارتكاب ما جنى ولذلك اقتضى ان تبت حوله الارصاد وقاية للهيئة من شره بجعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى فيكون للحكومة حق في منعه عن

الإقامة بالأقليم الذي ارتكب فيه الجريمة وبالمدن التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف وغير ذلك مما هو موضح بنص المادة (٥٥) من هذا القانون وان خالفه يحبس مدة لا تتجاوز السنة .

١١ - ما هو مصدر هذه العقوبة ؟ - ان وضع الشخص تحت ملاحظة الضبطية الكبرى هو بدعة من بدعات القانون الفرنسي اذ لم يدخل عليه في العاشر من شهر مارث لعام ١٨٠١ بمقتضى امر عال وخصص لها في القانون الحالي المادة (٤٤) غير ان بعض قوانين الدول الاخرى انكرتها اما لانها اعتبرت الذنب المحي عن المحكوم عليه بفاقد العقاب الاصلى واما لانها رأت فيها عقوبة ثانية لفعل واحد عوقب عليه فاعله . غير اننا اليوم نجد مدونة في القوانين الحديثة لدولتي بلجيكا والمانيا في المادتين (٣٨) و (٣٩) . وهى في حد ذاتها ليست بعقوبة وانما حرمان من حق وعبرة عن عدم اهلية المعاقب للتمتع بحق الحرية المطلقة . وأرى انها عبارة عن حجر كالذي يتوقع على القاصر والسفيه والمعنوه جعلته سلطة التشريع بمثابة ضمانه لهيأة الاجتماع لتأمين شر المعاقب واقامت للقوة الضابطة وصية عليه تبث نحوه الارصاد . اما العلامة فوسن هيلي فلا يستحسن هذه العقوبة الاضافية لان حبس الشخص وهو مطلق في بلدة لا يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف ربما لم يصادف فيها عملا يستزق منه يدفعه الى التشرد وارتكاب المنكر ويضطره الى العود للارتكاب وبذلك لا تبكى الهيأة الاجتماعية مؤنة شره ولا تكون الملاحظة افادته وبناء عليه ينبغي ان لا يكون القاضى مقيداً في توقيع هذه العقوبة الاضافية بنص القانون بل يجب ان يفوض اليه الرأي في ذلك ولا يكون منقاداً الا لاحكام الضرورة حسبما يتبين له من حالة المعاقب

١٢ - هل هى من مستلزمات سائر الجنايات ؟ - من المعلوم ان لفظة جنسية في الاصطلاح القانوني تشتمل افعال الجنايات المعاقب عليها بالعقوبات المقررة في المادة الثالثة من هذا القانون وافعال الجرح المعاقب عليها بالمادة الرابعة

وافعال المخالفات المعاقب عليها بالمادة الخامسة . فوضع المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى هل يجب الحكم به علاوة على العقاب الاصلى على جميع الافعال المقررة لها العقوبات في المواد المتقدم ذكرها أم لا ؟ ففي مواد الجنايات المحكوم على فاعلها بعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن الموقتين قد حتم القانون جعل المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى بعد استيفاء مدة عقوبته ولا لزوم لان ينص عليه في الحكم كونه من مستلزمات الحناية امامافاته من ملاحظة الضبطية فيجب ان تكون بنص صريح في الحكم وسيأتي الكلام على ذلك عند شرحنا للمادة ( ٥٣ ) من هذا القانون اما في مواد الجرح فوضع المحكوم عليه تحت الملاحظة ليس من مستلزمات الجرح ومن ثم يجب ان يحكم به بنص صريح في الموضع التي عينها القانون كأن يكون المعاقب عاد الى ارتكاب الجرح ثانية أو ارتكب جرح السرقات المينة في الباب الثامن من هذا القانون انما في مواد المخالفات لا يلزم الحكم مطلقاً بوضع المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى كما يفهم من نص المادة ( ٣٠١ ) من هذا القانون التي نصها - « يجوز جعل المرتكبين للسرقات المينة في هذا الباب ( اي الباب الثامن ) تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنتين الى عشر سنين عقب انقضاء مدة عقوبتهم وهذا فيما عدا الحالة التي يعاقب فيها الفاعل بعقوبة المخالفة » فاذا كان الامر كذلك لماذا قال الشارع في استهلال المادة ( ٧ ) التي نحن في شرحها ان القانون يحكم أيضاً في احوال معينة زيادة على للعقوبات المذكورة بما يأتي الخ أليس انه يدخل تحت قوله « بالعقوبات المذكورة » تلك التي قررناها للمخالفات أيضاً ؟ فلماذا اذاً قرر في المادة ( ٣٠١ ) ان افعال المخالفات لا يبنى لها العقوبة الاضافية وهي ملاحظة الضبطية الكبرى ؟ فلا شك ان الشارع كان عليه ان يصرح باستثناء افعال المخالفات من العقوبات الاضافية في هذه المسألة لان صدورها معتبر عن غير قصد وعمد ولذلك لا تعتبر عقوباتها من المعرة ولا شروع فيها معاقب عليه ولا ضرر عنها خطير كون منشؤها الطيش والنزق او الغفلة والذهول

١٣ - الحرمان من الحقوق المدنية - ومن العقوبات الإضافية للجنايات والجناح الحرمان من الحقوق المدنية تضييقاً على المعاقب ليحرم لعمدة السعة والتترف داخل السجون فيتصرف معها هو عليه من التواء الطوية في حقوق وبما تمكن بها من استمالة السجنائين ليمهدوا له طرق الحرية والفرار ولذلك قصد الشارع ان يذله بتزيع هذه الحقوق من يده لتسلا يتذرع بها الى الفساد أو يتمكن بها من ترف المعيشة فتصبح السجون محلات لذة وتجارة وكان الاجدر بالشارع ان يعرف ما هو الحرمان من الحقوق المدنية بمادة على حدتها كما عرف ماهية كل نوع من العقوبات بما فيه الحرمان من الحقوق الوطنية . فالحقوق المدنية المجمول الحرمان منها من العقوبات الإضافية هي ما جاز لكل وطني ان يباشره ويأتيه مع غيره من الاشغل والمعاملات كحق الشراء والبيع والتملك وغير ذلك

١٤ - الفرق بين الحرمان من الحقوق المدنية والحقوق الوطنية - والحرمان من الحقوق المدنية هو خلاف الحرمان من الحقوق الوطنية المجمولة عقوبة اصلية لافعال الجناسيات والفرق بينهما هو

اولا - ان الحرمان من الحقوق الوطنية هو من العقوبات المعرة ويمكن الحكم بها كعقوبة اصلية على حين ان الحرمان من الحقوق المدنية هو عقوبة اضافية وتأديبية

ثانياً - ان الحرمان من الحقوق الوطنية يجعل المحروم عديم الاهلية على الاطلاق في التسرف بحقوقه وتمين له الحكومة قيماً بخلاف الحرمان من الحقوق المدنية فان هذا لا يكون مطبقاً بقدر الاول اما المدة فتكون ملازمة لمدة العقوبة الاصلية

ثالثاً - ان الحرمان من الحقوق الوطنية هو عقوبة اصلية وركن من اركان العقوبة الاصلية لا فرق بينهما ولا تفريق . مثال ذلك أن من يحكم عليه بالاشغال الشاقة او بالسجن يكون محروماً من الحقوق الوطنية بطبع العقوبة ولا يمكن فصل العقوبة بالاشغال الشاقة عن الحرمان من الحقوق الوطنية اما



في الحرمان من الحقوق المدنية فيمكن الفصل بينه وبين العقوبة الأصلية او الاستغناء عنه

ثم ان الحرمان من الحقوق المدنية لا يحرم صاحبها من التصرف برقبته بطريق الحبس لان الحرمان المدني ليس هو الا عبارة عن حرمان المعاقب من ربيع أمواله والتصرف بأنماها وقد صدرت بذلك جملة احكام (١) من محكمة الاستئناف في دروين» بفرنسا ومن محكمة النقض . وقد خص الشارع المصري عقوبات الاشغال الشاقة على نوعها والسجن على قسميه بالحرمان من الحقوق المدنية وابع للمحكوم عليهم بالنفي التصرف في اموالهم على حين نجد ان الشارع الفرنسي قد الزم غالبية عقوبات الجنائيات وبعض عقوبات الجناح الحرمان من الحقوق المدنية

١٥ - ضبط الاشياء المستعملة في افعال الجنائيات لجانب المبري - والعقوبة الرابعة الاضافية هي ضبط الآلات المستعملة في الجنابة لجانب المبري والمراد بالجنابة انواع الجرائم الثلاث لا الجنابة بعينها وهذا الضبط لا يتناول جميع اموال الجنائي بل يجب ان يمحصر فيما وجد معه من الآلات التي استعملها في الجنابة وتكون ملكا للحكومة ولكن هل يجوز بمقتضى هذه المادة ان يضبط كل شئ وقع بأيدي المجرمين بسبب الجنابة؟ - كلا لان القانون لم يصرح به وملافاة لذلك صدر امر حال في الثاني والعشرين من شهر افريل عام ١٨٩٠ (٢) قضى بوجوب ضبط جميع ما يستعمل في ارتكاب الجنابة ويكون ملكا للحكومة وجميع الاشياء التي تضبط بسبب الجنابة تكون ملكا للحكومة اذا لم يطالب بها المسالك الحقيقي في ميعاد ثلاث سنين من تاريخ ضبطها

( ١ ) حكم بتاريخ ٢٢ ديسمبر من عام ١٨٧٢ وأخرى في ٧ مارس من عام ١٨٨٣ انظر ذلك في الحاشية ٢ من الصفحة ١٨٥ من الجزء الاول من شرح قانون العقوبات طبعه رداة للعلامة فوسن هيلي

( ٢ ) وهناك نص الامر العالي - بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية وموافقة رأي مجلس انظار أمرنا بما هو أن

قال فوسطن هيلي - ان ضبط الاشياء لهومن جنس المصادرات المالية لما انه يحرم صاحبها منها وكان الاجدر ان تكون بين مضاف العقوبات المالية عوضاً عن ان تكون عقوبة اضافية غير ان العلامة « جـارو » قالان ضبط الاشياء وان كان كالغرامة عليه صبغة العقوبة ومنهيا الا انه لا يصح ان يكون عقوبة اصلية كالغرامة كون دفعها نقداً من الدرهم ذي القيمة الثابتة يكون اعظم تأثيراً من ضبط اشياء تختلف قيمتها بالنسبة لجنسها وتقدم العهد عليها ولا يؤثر ضبطها بمالية الجاني كما تؤثر بها الغرامة . و من حيث ان ضبط الاشياء المستعملة في الجناية معتبر بمثابة عقوبة من العقوبات فلا يجوز للقضاة ان يحكموا بضبط اشياء وقعت في اليد الا عند ورود نص صريح في القانون وقد ابدت هذا المبدأ محكمة النقض في بليرس (١) فانها نقضت حكماً قضى بضبط اشياء غير وارد عليها نص قانوني ونقضت ايضاً حكماً قضى بضبط صيد

المادة الاولى - جميع الاشياء التي تستعمل في ارتكاب جنائية أو جنحة أو مخالفة تكون حتماً ملكاً للحكومة

المادة الثانية - جميع الاشياء التي تضبطها الهيئة القضائية بسبب جنائية أو جنحة أو مخالفة تكون حتماً ملكاً للحكومة اذا لم يطالب بها المالك في ميعاد ثلاث سنين من تاريخ ضبطها

المادة الثالثة - اذا كانت الاشياء المضبوطة هي من الاشياء التي تلتف بمضي الزمن أو من الاشياء التي تستغرق مصاريف حفظها قيمتها يجوز لنظارة الحفانية بيعها بالزاد العمومي متى سمحت دواحي التحقيق بذلك بعد اثبات عيها وفي هذه الحالة يكون حق المالك قاصراً على الثمن في الميعاد المذكور في المادة السابقة

المادة الرابعة - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرها هذا

صدر بسم اى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٠٧ (٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠)

(١) انظر في شوفو وفوسطن هيلي صفحة ٢٣٧ جزء اول طبعه سادسه حاشية

٣ حكماً صادراً في ٢١ ابريل سنة ١٨٢٦ وآخر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٤٤

مبيع خارج سوقه المعتبرة لبيع مثله (١) وقد راعت ذلك المحاكم الاهلية كل المراجعة حتى اضطرت سلطة التشريع الى استصدار امر عال بتاريخ ١٠ مارس من سنة ١٨٨٤ بضبط الحشيش ومصادرة ثم وقع غش فظيع في الدخان فكان يخاط من اوراق الاشجار ويباع كما يباع الدخان الحقيقي فالحق ذلك ضرراً بمصلحة الخزينة وخسارة بالتجار ذوي الذمة والاستقامة ولم يكن في وسع المحاكم او مصالح الحكومة ان تقضى بالضبط الى ان استفحل الامر والتزمت سلطة التشريع الى ان تصدر امراً عالياً (٢) في

(١) حكم صادر بتاريخ ١٠ فبراير من سنة ١٨٢٤ أنظر صفحة ٢٣٨ من

الجزء الاول طبعة سادسة من شوفو وفوستن هيلي

(٢) وهالك نص الامر العالي - حيث علم لحكومتنا ان بعض التجار يصطنعون من اوراق الاشجار والنباتات بعد تحضيرها أو خلطها بكمية قليلة من الدخان الحقيقي مزيجاً يبيعونه بصفة دخان وذلك للحصول على أرباح غير قانونية وحيث ان هذا الغش يضم بمصالح الخزينة ضرراً جسيماً كما انه يترتب عليه خسارة عظيمة للتجار ذوي الذمة والاستقامة

وحيث ان من الواجب وقاية مصلحة الجمهور من هذا الغش

وحيث ان هذه الاحوال تستوجب عقوبة صارمة

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

المادة الاولى - ادخال واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المغشوش يعتبر من أعمال التهريب وكل ما يصنع للبيع او للاستهلاك بصفة دخان يصير مصادرة واعدامه مع الحكم بغرامة قدرها مائتان قرش عن كل كيلو جرام او كسور الكيلو جرام وفي حالة العود الى هذا الفعل يجوز مضاعفة هذه الغرامة

المادة الثانية - الدخان الذي تخلط به مواد اخرى بأى مقدار كان تكون واقفة أيضاً تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة

المادة الثالثة - ما يتحصل من الغرامات يخصم منه المصاريف اولا ثم يصير توزيع الثلاثة أرباع الى المخبرين الذى أظهروا المخالفة سواء كانوا من مستخدمي الحكم أم لا وأما الربع الباقي فيوزع على الضابطين بدون أن تكون الحكومة

تاريخ ٢٢ يونيو من عام ١٨٩١ فيه خولت قوميون الكمارك حق مصادرة الدخان المغشوش مع الغرامة بمائتي قرش عن كل كيلو جرام او كسور الكيلو جرام وفي حالة العود الى هذا الفعل تضاعف هذه الغرامة مع مصادرة المراكب والعربات ودواب الحمل والجر التي تكون استخدمت في النقل وكذلك الآلات والمواد والادوات من أي نوع كانت التي استخدمت في اصطناع مزيج الدخان او في ميعة وكذلك كل بضاعة أخرى تكون وضعت حوله لاختائاه او لتسهيل ميعة. وفي هذين الامرين العالميين معتبر ان ضبط الاشياء هو عقوبة اضافية لان شارعها لم يكتف بهما بل اوجب الغرامة التي هي عقوبة اصلية

ومما تقدم اتضح ان ضبط الاشياء انما هو عقوبة اضافية لا يسوغ للقضاة ان يحكموا به الا متى نص القانون عن انواعه واذا تقرر ذلك كيف يكون الاجراء

في أي حال من الاحوال وبأي حجة كانت ملزمة بما يزيد عن المبلغ الذي حصاته حقيقة

المادة الرابعة - تسرى الاحكام السابقة بطريق التضامن على الذين اصطنعوا الدخان المغشوش ومشاركهم وعلى المحرزين له والتائلين له والطائفين لبيعه تصدر أيضاً المراكب والعربات ودواب الحمل والجر التي تكون استخدمت في النقل

المادة الخامسة - وكذلك الآلات والمواد والادوات من أي نوع كانت التي تكون استخدمت في اصطناع هذا المزيج أو في بيعه وكذلك كل بضاعة أخرى تكون وضعت حوله لاختائاه أو لتسهيل بيعه

المادة السادسة - يحكم قوميون الكمارك بالمصادرة وتوقيع الغرامة بمائة سائر أحوال التهريب ويكون للمتهمين حق المناقضة في هذا الحكم طبقاً للوائح الكمارك المرعية الاجراء

المادة السابعة - يكون أمرنا هذا نافذ المفعول في جميع انحاء القطر المصري بعد ثمان وأربعين ساعه من تاريخ رسمه في الجريدتين الرسميتين

المادة الثامنة - على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر بمرأى رأس التين في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ ( ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ )

إذا تحقق مع الجاني وجود اشياء استعملها في جناية ما أمكن ضبطها ولم يرد ان يحضرها هل يسوغ تقدير قيمتها والحكم بها عليه ؟ كلا - لان القانون اوجب ضبط ذات الاشياء ولم يصرح باستبدالها بضبط قيمتها لان الضبط عقوبة خاصة لا يجوز للقضاة التوسع في اجرائه وان الشارع قصد به ان يكون ذات الشيء وليس قيمته وقد نقضت محكمة النقض القرار لساوية جملة احكام كان مقضياً فيها على الجاني بقيمة ما كان معه حال ارتكابه الجناية من الادوات التي ما أمكن ضبطها - منها حكم صادر بتاريخ ١٠ فبراير من عام ١٨٢٤ . ثم لا يمكن الحكم بالضبط الا في حالة تأنيب المتهمة أما في حالة تبرئته فلا يقضى بالضبط كما قررت ذلك محكمة النقض في باريس في حكم أصدرته بتاريخ ١٥ مارس لسنة ١٨٢٨ و آخر بتاريخ أول افريل من سنة ١٨٥٤ هذا اذا كانت الاشياء المضبوطة جائزة التداول أما اذا كانت من الحشيش والدخان المنشوش وغير ذلك فضبطها واجب ولو لم يثبت وجودها مع المتهمة بضبطها منه . والشارع لم يميز بين ان تكون الاشياء المستعملة في ارتكاب الجناية ملكا للجاني أو لسواه بل قضى بضبطها أيأ كان مالكمها . غير ان التمييز عندي كان واجباً لانه اذا كانت الآلة المستعملة في ارتكاب الجناية معارة من شخص لآخر ليجرم بها فقد حل ضبطها أما اذا كان الجاني قد سرقها فيجب ارجاعها الى مالكمها اذا طابها في ظرف ثلاث سنين وان لم يطلبها سقط حقه فيها اتباعاً للقاعدة العمومية المنصوص عليها في المادة (٨٦) من القانون المدني التي نصها - « يسقط حق المالك في الشيء المسروق او الضائع بمضي ثلاث سنين » - وقد لوحظ هذا المبدأ في المادة الثانية من دكرينو ٢٢ ابريل لعام ١٨٩٠ اذ تقرر فيها ان جميع الاشياء التي تضبطها الهيئة القضائية بسبب جناية او جنحة او مخالفة تكون حتماً ملكاً للحكومة اذا لم يطلبها المالك (الذي هو خلاف الجاني) في ميعاد ثلاث سنين من تاريخ ضبطها . ولو فرضنا ان رجلاً سرق مبالغ ألف جنيه من النقود واشترى به منزلاً هل يجوز ضبط المنزل لانه متاع من المبلغ المسروق ؟ - فالجواب كلا - لانه لم يرد عليه لص قانوني وما لا نص عليه لا يجوز للقاضي ان يقضى به من عند نفسه في مواد الجنائيات . وقد

صدرت بذلك جملة أحكام من محكمة النقض الفرنسية منها حكم صدر بتاريخ ١٢ ديسمبر لعام ١٨٣٣ و آخر بتاريخ ٢٦ مارس لعام ١٨٣٥

## ( المادة ٨ )

البدء في العمل بقصد فعل الجناية أو الجنحة يعتبر شروعاً فيها اذا أوقف العمل أو خاب بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل

١٦ - في الشروع - ان العقوبات لا تقوم الا على الافعال أو على الشروع فيها فالشارع قد عدد أنواع الافعال المعاقب عليها وفرض لها العقوبات المختلفة فيما سبق من المواد الا انه رأى ما يعرض لبعض الافعال من التلون بالوان الاجترام مما يدعو الى اغفال العقوبة أو الى الاسقاط منها كما لو كان الفعل شروعاً أو ناشئاً عن رعونة أو غير تمييز أو يعد الفاعل معذور الخ فأراد أولاً ان ينص على الشروع عقب ان نص على الافعال . فالشروع في ارتكاب الجريمة هو كل بدء في عملها بقصد ارتكابها ولقد حصره في نوعي الجناية والجنحة فخرجت أفعال المخالفات لحقتها ولصدورها على غير قصد وتعمد ثم علقه على كون العمل يوقف أو يخيب بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل .

قال العلامة « فوسن هبلى » في الحاشية ٢٣٩ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات الفرنسية ان خاطر السوء ما دام كامناً في صدر صاحبه لا يطالب به امام القانون وانما يطالب به الله فالقانون يحاسب على الافعال الظاهرية التي تلحق الضرر بالمجتمع الانساني والله وحده فخص النوايا والقلوب . واذا رجعنا الى الناموس الادبي نجد ان كل شر يصدر من الانسان يجب ان يكون مسبوقاً بفكر وتصميم وشروع وعمل فالفكر والتصميم هما افعال باطنية لا يخرج ضررها عن دائرة التصور ولا يمكن ان يتصل العلم بهما الى الغير حتى يتثبت منها ولذلك لا يجوز للشارع البشري ان يعاقب على أفعال مكنونة في عالم التصور وزوايا النوايا اذ يستحيل عليه ذلك لانه كيف يتوصل الى العلم بها ويتمكن من فحصها حتى يوقع عليها العقاب ؟

فلو عوقب الانسان على ما يضر لمبا فلت امرؤ من نير العقاب وأصبح القضاة منجمنين يتلاهمون بالحدث والتخمين عن الصواب واليقين وصارت سلطة الاتهام مركز اختراع التهم والسلطة القضائية نقطة الظلم والاستبداد على ان الفكر حر وغير مرتبط بالفعل المحسوس ولا يمكن ان يحجر عليه كما يحجر على الصبي أو المعتوه . ثم لو فرضنا ان شخصاً خطر في فكره فعل جنائي فقصه واعترف به شفاهاً أو كتابة هل يعاقب أم لا ؟ - فالجواب ان لا عقاب عليه لان راحة الجماعة لا يقلقها الا الافعال وليس التصورات انما قد ينشأ عن العلم بالتصورات الجنائية بعض الانزعاج والاضطراب لكن ذلك لا يستلزم المعاقبة بل يوجب على رجال الضبط مداركته .

١٧ - الشروع عند الرومان - قد بحثنا في الشرائع الرومانية على قصد ان نجد فيها أقوالاً ضافية عن الشروع فلخصها الى القراء فاعثرنا الا على نص في شريعة كورنيليوس هذه ترجمته عن اللاتينية - «من لا يقتل وانما جرح بقصد القتل يحاكم كقاتل» ولم تقل يحكم عليه بالقتل اشارة الى وجوب مراعاة الخفة في العقاب كون الفعل شروفاً . ثم عثرنا على تقسيم للشروع اوجبه فقهاء الرومان في الجيل السادس عشر لمشيختهم وهو أما تام أو غير تام فالتام ما وقع فيه الفعل ولم يحصل عنه الضرر المقصود وهذا ما يدعى في عصرنا هذا بجريمة فائتة مثال ذلك ان زيدا طعن عمراً بسكين بقصد قتله فاخطأته الضربة ولم تصبه الطعنة فالشروع هنا تام والجريمة فائتة . والغير تام هو متى وقف الفاعل عن فعله قبل ان يدرك قصده مختاراً كان أو مضطراً . أما المعاقبة على الشروع فكانت بذات العقاب الاصلية المقرر للجناية لو وقعت بالفعل اذا كان الشروع في جناية من الجنایات الفظيعة لكن اذا كان من الجنایات القليلة الضرر فيعاقب عليه بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لذات الجناية لو وقعت بالفعل .

١٨ - البدء في العمل - ان البدء في العمل هو فعل ظاهري محسوس صادر من حيز التصرف الى عالم الظهور بما لا يحتمل الريب والشك وبينه وبين القصد الجنائي

صلة واضحة مثال ذلك ان شخصاً علم بوجود نقود في جيب آخر ففكر في اختلاسها واقتفى أثره ففي هذه الحالة لا يوجد الا تصميم كامن في النية غير ظاهر لان سير شخص في الطريق وراء آخر لا يدل دلالة صريحة على انه يتبعه للسرقة اذ يحتمل ان يكون سائراً لغرض غير غرض السرقة . أما اذا دلى يده في الجيب حيث توجد النقود حينئذ تبدى الصلة بين الفكر بالسرقة والبدء فيها فاذا ما تمت الجريمة بسرقة النقود جرت عليه عقوبة القانون وان لم تتم واوقف العمل فاما ان يوقف باختيار الفاعل وأما جبراً عنه فان أوقف باختياره كأن عند ما اقترب من حامل النقود ومد يده بقصد دسها في جيبه وقبل ان تدنو من الجيب أرجعها انقياداً الى توبىخ ضميره فلا عقاب عليه حثاً للانسان على الارعواء وحضاً له على النكوص عن الشر . وان أوقف العمل جبراً عنه كأن يكون مد يده في الجيب فاستشعر بها صاحب النقود واتزعجها دون ان يمكنه من أخذ شيء فلا مناص له من العقاب وانما اختلف العلماء في قدر العقوبة واعتمد الشارع المصري على رأي بعضهم القاضي بالعقوبة التالية للعقوبة المقررة للجناية لو وقعت بالفعل .

١٩ - العقوبة على الشروع - ان قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام ١٧٩١ لم يذكر الشروع الا في مواد القتل والتسميم فقط وقرره العقوبة المقررة لجائنين الجريمتين لو وقعتا بالفعل ثم ان القانون الصادر في ٢٢ من الشهر التاسع للسنة الرابعة لاول مشيخة فرساوية تقرر فيه الشروع لكل جناية وان العقاب عاياه يكون كالمقرر لذات الجناية ان لم يوقف من ذات الفاعل . وفي عام ١٨١٠ لما حصلت مراجعة قانون العقوبات من مجلس شورى فرنسا صدق أعضاؤه على تحديد الشروع ولكنهم أنكروا صرامة المعاقبة عليه فقالوا ان العقوبات يجب ان يكون بينها وبين الجرائم نسب متساوية فليس من العدل معاقبة من يدفعه الترق والغلط الى الشروع في ارتكاب جناية ثم أوقف عنها مناماً يعاقب من يقدم عليها ويتم ارتكابها . وقالوا ان الشروع في الجناية يجب المعاقبة عليه لكن ليس بذات العقوبة المقررة لذات الجناية لو حصلت بالفعل . وقد لاحظ عليهم أحدهم وهو العلامة تريبار



بقوله ان القانون قد قرر عقوبة على الشروع في حالة ما اذا لم يوقف العمل بإرادة الفاعل وهذا جميع ما يمكن التسليم به خوفا من ان لسد في وجه المرء أبواب التدامة انما اذا أوقف العمل أو خاب بغير ارادة الفاعل تعتبر الجريمة وقعت بالفعل ويتعين حينئذ المعاقبة عليها هذا في حالة الشروع بالجرائم الفظيمة اما في الخفيفة فيرجع في المعاقبة عليها الى الحد الأدنى المقرر لها

وفي ٢٨ من افريل لعام ١٨٣٢ حصلت مناقشة بشأن ما تقدم في مجلس الثواب كانت نتيجتها ان القانون ولو انه ساوى في العقوبة بين الشروع في الجناية أو الجنحة اذا أوقف العمل أو خاب بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل وبين ذات الجناية لو وقعت بالفعل الا ان الرأي العام ينكر هذا المبدأ لان جسامة الجريمة انما تكون باعتبار الضرر الناشئ عنها وقد انجلت المناقشة عن تقرير هذا المبدأ وهو ان من شرع في فصل جنابة يماقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل .

٢٠ - أفعال الشروع - ان أفعال الشروع قسمها علماء القانون الى درجات تمتاز عن بعضها البعض وهي اما باطنية محضة واما خارجية بقصد التأهب واما تنفيذية في حد ذاتها سواء أوقفت أو خابت فالأفعال الباطنية هي عبارة عن مجرد الرغبة والافتكار أو التصميم على فعل الجناية وهي انفعالات أدبية كامنة في النفوس لا سلطة للشارع البشري على قمعها لان بين التصميم عليها وتنفيذها بون عظيم ولربما أوقف هذا التصميم بمحرك باطني دون ان يظهر الى عالم الوجود وبغنى هيئة الاجتماع بالاضرار على ان القانون لا يجب ان يعاقب الاعلى الافعال الظاهرية الواقعة بالفعل وليس له ان يدين الافكار والنوايا لانه كيف يمكن التوصل الى معرفة ما في الافكار والقلوب من الرغبات والتصميم على فعل الشرور ؟ فالافكار حرة في التدبير ولا حرج عليها فيما يختلج فيها .

والافعال الخارجية بقصد التأهب هي عبارة عن تسهيل اتمام الفكر الجنائي لكنها تكون سابقة على فعل الارتكاب وغير مبدؤة به مثل ان يمشی شخص بسكين او

بفتح مصطع فان ذلك كثير التأويل وليس من الضرورة ان يكون له علاقة بقصد جنائي ولا يمكن ان يحمل على محل السوء الا بطرق الحدث والتخمين الامر الذي لا يصح ان يكون اساساً لتوقيع العقوبات

وقد يمكن تأنيب بعض الافعال التأهية اذا هدئت راحة الجماعة غير ان هذه الافعال لا يمكن المعاقبة عليها الا بصفة جرائم قائمة بذاتها وعلى مقتضى القصد الظاهر منها بصرف النظر عن انها افعال تأهب مثال ذلك ماورد في القانون الروماني - لو كسر شخص سياجاً ليسرق ثم عدل عن فكره في الحال او حدث ما اضطره الى الابتعاد عن المحل الفاعل في سرقة وجبت معاقبته لكن ليس بصفة لص بل بصفة مخرب وعلى هذا المبدأ قضى القانون الجنائي بمعاقبة افعال التهديد والمؤامرة والاعتصاب وحمل السلاح والتشرد والتسول وغير ذلك ولكن ليس بصفة انها افعال تأهية لجناية ما وانما بوصف كونها جرائم قائمة بذاتها

والافعال التنفيذية هي الشروع المعاقب عليه كون ضررها محسوس والقصد منها ظاهر ومن الواضح ان كل جريمة تتكون من عدة افعال فتي تم أحدها وجد الشروع المعبر عنه بالبده في العمل بقصد فعل الجناية وانتمى الريب عن ان القصد ليس بجنائي انما بقي ريب آخر وهو التحقق من اتمام الفعل في حالة ما اذا لم يوقف بأسباب خارجة عن الارادة فاذا تحقق بان الفاعل لم يعدل عن الفعل لا يكون هناك شروعا وانما جريمة تامة. اما العدول الاختياري فهو من جوهر الشروع لكنه اذا صدر عن مجرد ارادة الفاعل المطلقة لاعقاب عليه الا اذا كان الفصل جريمة قائمة بذاتها أما اذا فوجئ الفاعل بامر غير متظر في وسط الارتكاب فلا يمكن التحقق من حركة افكاره عقب مدهامته بالامر الفجائي انما حزمه على فعل الجناية واضح ومبدوء به وهذا كاف لمعاقبته ولا يصح ان يعاف منها بحجة ان قصده عقيب المدهامة بالامر الحائل دون اتمام البحث مجهولا وربما كان ينوي العدول أو الندم على ما يفعل غير ان هذا لا يجب الالتفات اليه كونه جاء بعد فوات وقته. وما تقدم ينتج ان للشروع شرطين يجب توفرهما حتى تجوز المعاقبة

عليه وما البدء في العمل وعدم المدول عنه بإرادة الفاعل وهذان القيدان قد توضحا في القانون الفرنسي لعام ١٨١٠ فانه قد نص على أن لا عقاب على الشروع الا في حالتين - الاولى اذا حصل بافعال خارجية تلاها بدء في العمل - والثانية اذا لم يوقف بإرادة الفاعل . فالأفعال الخارجية المقصود منها التأهب لان تمام قصد بدون ان يبدأ به لا تعد من قبيل الشروع والشروع الذي يوقف بإرادة صاحبه لا عقاب عليه . أما تعريف الشروع الذي بينه الشارع المصري في هذه المادة التي نحن في صدها فهو أصوب تعريف أخذته أكثر شارعي القوانين في الممالك المتقدمة وقد وجدناه بحرفه الواحد مثبداً في المادة ٥١ من القانون البلجيكي والبرازيلي والتبلياني ووجدناه أيضاً مع بعض تغيير في اللفاظ في قوانين نيويورك وقانون النمسا وسواهما

٢١ - في الظروف المخففة للمعاقبة على الشروع - تقدم القول ان البدء في العمل بقصد فعل الجنائية يعد شروعا اذا أوقف العمل أو خاب بأسباب خارجية عن ارادة الفاعل لكن هل يمكن أن يقال ان الجنائية لولا الاسباب لكانت تمت؟ فالشارع قد افترض ذلك انما على سبيل القياس غير ان الفاعل ولئن كان على وشك اتمام الجنائية الا انه قد يحتمل ان يعدل عنه اقباءاً لتوبخ ضميره وتبكت ذمته وهذا الاحتمال ليس مستحيلاً وكان الواجب على الشارع ان ينوه عنه فيجعله من الظروف المخففة للعقاب .

قال العلامة جبارو ان صالح الجماعة يقضى بتقرير درجات للعقوبات اتقاء لارتكاب الجرائم لان العقوبات التدرجية هي عبارة عن حواجز تعرض دائماً خطوات المجرم حتى اذا ما اجتاز حاجزاً حُرف درجة عقوبته احجم عن اجتياز البقية خوفاً وتنبهاً من تحمل عقوبات اشد كون الحواف المتزايد باختلاف درجات العقوبات لاشك انه كاف للردع عن التوغل في انواع الجرائم فالعقوبات الصارمة يلزم حفظها للجرائم التامة والخفيفة لغير التامة وذلك ليقى داع يحمل الفاعل الى عدم اتمام الفعل .

ويجب أيضاً ان يلتفت الى عدم اتمام الفعل من حيث المعاقبة لان الضمير والذمة لا يرتاحان الى تقرير عقوبه واحدة لأفعال الارتكاب التامة وأفعال الشروع على

حد سواء لان العدل لا يقضى ان ترفع فوق الحازوق من يقتل شخصاً أصبح في عداد الاموات داخل القبور وكذلك من يشرع في قتل شخص شروعا أو وقف أو خاب بالسباب خارجة عن ارادته وما برح الشخص حياً يرزق وربما كان في عداد المتفرجين عليه . ( ١ )

ومن المعلوم ان ظروف الشروع مهما كانت جسيمة لا تستلزم ( ٢ ) تشديد العقاب لما يتصور من جسامتها لان القانون ينظر في المعاقبة الى أمرين وهما القصد الجنائي وحدوث الجناية وما ينتج عنها من الاضرار فهذا الامر الاخير غير متوفر في حوادث الشروع البسيطة أو ان درجة توفره واهية جداً ولذلك ليس من العدل ان نشدد العقاب على المتهم لان جانيته لم ينتج عنها ضرر حقيقى وهو لم يذق بها لذة الارتكاب وبناء عليه يجب ضرورة وضع درجات للمعاقبة

والمبدء القاضى بتخفيف العقوبة في حوادث الشروع قد نال استحساناً عظيماً لدى عموم الشعوب المتقدمة فانه قد وجد في قوانين النمسا والبرازيل وجمهورية بوليفيه ثم ان القانون الالماني نص في المادة ٤٤ منه صريحاً على ان العقاب على الشروع يجب ان يكون اخف من العقاب على الجرائم التامة أما القانون المجري فانه يكفل للجريمة عقوبة على قدر جسامتها وقوانين نيويورك وضعت عقوبات تدريجية على هذا النمط وهو اذا كان الفعل المشروع في ارتكابه عقابه الاعدام كان العقاب على الشروع فيه عشر سنوات سجناً واذا كان الفعل يعاقب عليه بالسجن كان العقاب في الشروع مدة نصف المدة والشارع المصري قرر في المادة ١٠ من هذا القانون ان من شرع في فعل جنائى يعاقب بالعقوبة التى تلى العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل .

والشروع له اركان ودرجات ضمنها الشارع في هذه المادة التى نحن بصددھا فالركن الاول هو البدء فى العمل الظاهري البادي للبيان - الثانى - ان يكون البدء

( ١ ) انظر هذا المبدء فى معاهدات الحق الجنائى جزء ٢ صفحة ٣٢١

( ٢ ) هكذا قضت محكمة الاستئناف فى الرين - انظر الجزء الاول من شوفو وفستين هيلى صفحة ٣٩٢ طبعه سادسه عقوبات

مقصوداً عمداً غير حاصل عن نزق ورعونة - الثالث - ان يكون البدء في العمل بقصد فعل جنائية أو جناية - الرابع - ان يقف العمل أو يخيب رغماً عن ارادة الفاعل والعمل أما انه يوقف ولا يتم وأما انه يتم ولا ينتج الفاية المقصودة ونوه الشارع عن ذلك بقوله أو خاب ولا فرق بين ايقاف العمل وخيبته لان الايقاف هو عبارة عن عدم اتمام الفعل المتوحي بترك باقيه والحشية عبارة عن اجراء العمل الى ان لا يبقى منه سوى النتيجة وانها تخيب كمن فخت نقرة في طلب الماء فلم يصادفه . وقد ذهب بعض المتشرعين بوجوب تلطيف العقوبة على الشروع اذا أوقف اكثر منه على الشروع اذا خاب لان الشروع في حالة ايقافه لا يكون قد بلغ اخر طريق من الارتكاب ويمكن الافتراض بان الفاعل ربما اوقفه من تلقاء ذاته بخلاف الشروع الخائب فإن طرق الارتكاب وقد استكملت فيه يدعى جريمة خائبة *Crime manqué* وارى ان الجرعة الخائبة لا ينبغي وصفها بلفظ الشروع وان الشارع لم يصب في هذا التقرير بان العمل اذا خاب بعد شروعاً لانه كيف يصح القول ان العمل بعد تمامه يعد شروعاً على حين انه جريمة تم ارتكابها (١). اما بعض علماء الحق الجنائي فقد ذهبوا الى انه ليس من العدل ان يقضى على مرتكب الجريمة الخائبة بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة وقد عضد هذا المبدأ في المانيا العلماء «فرباش» و«ترماير» و«اير» و«باور» وفي بلجيكا العلامة «هوس» وفي فرنسا العلامة «روسى» وهذا برهاتهم - ان مرتكب الجريمة الخائبة لم يلحق الضرر المادي الذي لحقه مرتكب الجريمة التامة . وهذه الملاحظة يجب ان توزن بميزان العدل الانساني ويتقرر لها العقاب . ثم ان الشارع يجب عليه ان ينظر ليس الى تأنيم المقاصد الظاهرة بل الى عظم الضرر الناتج عنه الى حياة الاجتماع . قال العلامة «روسى» اذا كان المجنى عليه قد صادفه حسن حظ وفلت من يد الجنائي فلماذا هذا الجنائي يحرم من التمتع بذلك الحظ ولا يقلل من عقابه .

ويقهم من نص المادة التي نحن بصدها أيضاً أن الشروع المعاقب عليه هو المبدؤ

(١) وقد ذهب مذهبنا هذا العلامة فوستن هيلي - انظر صفحة ٣٩٦ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات وكذلك العلامة جارو - انظر صفحة ٣٩٥ من الجزء الاول - حاشية ١٨١

بعمل ظاهري بقصد الارتكاب فاذا كان حاصله بافعال تأهية لا يمد شروعاً وقد أيدت ذلك محكمة النقض الفرنسية بمجملته أحكام أصدرتها في هذا الصدد عرنا منها على حكم بتاريخ ٢٩ يونيو من عام ١٨١٦ (١) واذا كان الامر كذلك ففي اي حالة تعتبر العمل مبدؤاً به؟ فالشارع لم يبين الاحوال والظروف ولم يميز بين الافعال التحضيرية والافعال التنفيذية في مواد الشروع وترك ذلك لفراصة القاضى غير أن هذا الامر المتروك بالنظر لعدم تعيينه قد أجمع على تقريره رأي المشرعين فمحكمة النقض الفرنسية حكمت بأن القرار الصادر في اودة الاتهام مكيفاً الفعل بأنه تأهبي لا يكون موضوعاً للنقض حتى لو كان لذات الفعل علاقة بذات البدء في العمل (٢) وقررت أيضاً بأنه لا يكفي ان محكمة الجنايات تقرر لقضاء النقض الاحوال المادية حتى تستخلص منها الظروف المكفية للشروع لانه ليس من خصائص قضاء النقض ان يقدروا الافعال قدرها عما اذا كانت تعتبر شروعاً ام لا. فبترفع هذه الاختصاصات منهم تنزع من أفعال الشروع مهما كانت الافعال التي تتألف منها معاً هي عليه من التائيم (٣)

ومما تقدم يتضح ان الاهمية القانونية في التمييز بين افعال الشروع الظاهرية والبدء بها يسيرة جداً وانما لها شأن في العمل منه يعلم ان الفعل المبدؤ به بظل ان يكون جائزاً ودخل تحت طائلة العقاب. ونرى من المفيد ان تأتي على ذكر بعض أحكام من هذا القيل صدرت من محاكم فرنسا. فمحكمة الاستئناف في بوردو نظرت في تهمة رجل كان تسلق حائط منزل ودخله بواسطة قفب وقبل ان يمد يده الى شئ فيه استشعر به فهرب وبعد ان بحث فيما اذا كان في الحادثة شروعاً قررت ما يأتي - « حيث ان الدخول التعمدي ينتج عملاً ظاهراً يفيد الشروع الا انه لم يتوفر معه شئ »

- (١) نوه عنه فوستن هيلي في الصفحة ٤٠٣ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات  
(٢) حكم بتاريخ ٢٣ سبتمبر لعام ١٨٢٥ وآخر بتاريخ ٤ أكتوبر لعام ١٨٢٧ نوه عنهما فوستن هيلي في الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات صفحة ٤٠٤  
(٣) حكم بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٣٤ وآخر بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٦١ نوه عنهما فوستن هيلي في الجزء الاول من شرحه صفحة ٤٠٤

انتج البدء في العمل بقصد السرقة ، وقد تأيد هذا المبدأ من محكمة النقض أما النائب العمومي فقد اعترض على هذا الحكم بقوله - كيف ساغ لمحكمة الاستئناف في بوردو ان منطبق به مع توفر الظروف المثبتة لحصول بدء في الشروع في السرقة؟ فالعمل الذي يتقدم تواتر اتمام الجناية هو لا شك بدء في عملها لانه ماذا كان باقياً على المتهم لاتمام السرقة ؟ فانه لم يكن باقياً عليه سوى حيازة الاشياء الموجودة في المنزل فلو انه أخذها لاعتبر فعله هذا جناية تامة وليس شروعا . غير ان محكمة النقض رفضت هذا الرأي بحكمها حيث قالت (١)

حيث ان القانون لم ينوه عن الافعال الابتدائية تبيانا للظروف المعبرة ببدء للعمل في مصاد الشروع فهما كان رأي محكمة استئناف بوردو في الحكم بان تلك الظروف لا تعد شروعا فليس فيه مخالفة للقانون . ثم نبهت اذا كان فتح باب بمقراض يعد شروعا في سرقة ام لا؟ فمحكمة استئناف مونبليه قررت بان هذا لا يعد شروعا لان القانون لم ينظر الى ارادة المتهم وقصده الباطني ولا الى ظهور الارادة والقصد بافعال خارجية بل حتم بحصول البدء في العمل بقصد فعل الجناية فوجود اثار على معالجة باب تجمل محلا للافتراض بان فاعلها كان يقصد الولوج الى الداخل بقصد السرقة انما ليس في الامر ببدء في العمل بقصد السرقة وانما شروع في تقب أو تكسير (٢) ثم لو تسلسل شخص سورا وكسر بعض الواح من الزجاج توصلا للدخول في أحد المنازل ولم يمسك عن عمله الا عند ظهور السكان هل في الحادث شروع في السرقة ام لا؟ فمحكمة نائسي قررت ان ليس في الامر شروعا لانه لم يحصل ببدء في العمل وأيدت ذلك محكمة النقض وفي الواقع ليس فيما تقدم ببدء في العمل وانما فيه تصميم وتأهب وهذان القعلان لا يعدان شروعا (٣)

(١) وكان صدوره في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٢٥ نوه عنه فوستن هيلي في الصفحة ٤٠٥

من الجزء الاول

(٢) حكم من محكمة مونبليه في ٢٩ يناير سنة ١٨٥٢ نوه عنه فوستن هيلي في الصفحة

٤٠٦ من الجزء الاول

(٣) حكم من محكمة النقض في ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٧ نوه عنه فوستن هيلي في

الصفحة ٤٠٦ من الجزء الاول

٢١ - في ان تعويض الضرر يوجب تخفيف العقوبة لا محوها - من الامور البديهية ان الجاني لو عوض على الجنى عليه ما لحقه من الضرر بسبب فعله يكون هذا التعويض داعياً الى الاسقاط من العقوبة وليس الى محوها لان معاقبة الجاني من العقوبة ليس من حقوق الجنى عليه ولا يصح القول باعتبار الفعل في هذه الحالة شروعاً موقوفاً بإرادة الفاعل ولذلك لا عقاب عليه لانه شتان بين فعل بذىء به ولم يتم واخر قد تم وتعوض الضرر الناجم عنه . ثم ان القانون لا يعاقب الجاني فقط لما فرط عن فعله من الضرر لان الامر لو كان كذلك لانحصرت العقوبة في التعويض المالى واصبح التعويض عقوبة لترضية الهيئة الاجتماعية والتكفير عن مخالفة القانون على ان التعويض المالى اذا كان فيه اصلاح للضرر فليس فيه تظمين لراحة الجماعة المكدره فان رد الشيء المسروق أو المختلس مثلاً لا يغير من طبيعة الجرم شيئاً ما دام ان المقصود من أخذه كان بقصد التملك .

ومن الواجب ذكر كافة قبسود الشروع في أحكام المحاكم والا كان ذلك من أوجه النقض لتلك الأحكام فانه لا يكفي لتوقيع العقوبة الاقتصار على ذكر الواقعة انها شروع بل يلزم التوضيح بان شروط الشروع الموضحة في هذه المادة التي نحن في صددنا قد توفرت تماماً . لانه قد يمكن ان يتم شخص بشروع ليس مقصوداً في قانون العقوبات أو معاقباً عليه فيه من الشارع الشرعي وقد أيدت هذا المبدأ محكمة النقض (١) ثم ان حكم القاضي المنوء فيه عن قيدتين من الشروع مع اهمال القيود الاخر هو حكم معاب يلزم نقضه ( ٢ )

ويجب على القاضي في مواد الشروع ان ينص صريحاً على ان الشروع تحقق من البدء به وأنه لم يوقف أو يخيب الا باسباب خارجة عن ارادة الفاعل ماذا والا

( ١ ) نوه عن حكم لها فوستن هيلي بهذا الصدد رقم ٢٦ يونيو سنة ١٨١١ و ٢٣ مارس من سنة ١٨١٥ وآخر بتاريخ ١٨ افريل لعام ١٨١٦ وآخر بتاريخ ٤ افريل لعام ١٨٧٢ في الصفحة ٤١ من الجزء الاول

( ٢ ) وقد صدرت عدة أحكام من محكمة النقض بهذا القيل منها حكم رقم ديسمبر لعام ١٨١٨ وآخر رقم ١٣ يناير سنة ١٨٢٨ وقد نوه عنها فوستن هيلي في الصفحة ٤١٠ من الجزء الاول



كان الحكم منقوضاً هكذا قضت محكمة النقض في باريس بعدة أحكام (١)  
 ٢٢ - شواذات عن المادة - ويشذ عن منطوق المادة ٨ التي نحن  
 في شرحها أفعال التعريض والاعراء المنصوص عنها في المادتين ٧٧ و ٧٨ من هذا  
 القانون فان العقاب عليها واجب سواء تم المقصود بها أو ظهرت بعض مبادئه أو لم  
 يتم . وأفعال التجزب والتصميم المنوء عنها في المادة ٨٠ . وأفعال تهديد القضاة  
 ومتوطني المجالس ورجال الضبط والربط المنوء عنها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥  
 وأفعال تهديد الغير بالكتابة المنصوص عنها في المادة ٢٣١ . وأفعال تحويل  
 الحدود الفاصلة للاطيان المنصوص عنها في المادة ٢٩٧

وأفعال التزوير وتزييف النقود الواردة في المادتين ١٧٩ و ١٨٤ وما بعدها  
 فان العلامة دالوز يقول ان مجرد التزوير والتزييف تأهبوان الجريمة تنحصر في  
 الحصول على الفائدة من ذلك غير ان العلامة برتول خالفه في الرأي زاعماً بان افعال  
 التزوير والتزييف شاذة على الاصل في العقاب عليها

وأفعال التشرد المنصوص عليها في المادة الخامسة من لائحة المتشردين فانه  
 ذكر فيها هكذا «يجازى بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من  
 المتشردين والاشخاص المشتب في أحوالهم خارجاً عن محل سكنه ومتكرراً بذي  
 الغير أو معه مبارد أو شنا كل أو الآت اخرى يتمكن بواسطتها من الدخول في المنازل  
 أو المخازن والاماكن الاخرى - لان القانون يفترض وجود الشخص في الحالة المنوء  
 عنها في هذه المادة متأهباً للارتكاب الا ان هذا التأهب معاقب عليه . وقد رأينا  
 في أحكام محاكم فرنسا حكماً غريباً وهو ان شخصاً من المتشردين ضبط عنده في  
 مقره آلة تمكنه من السرقة لكنها لم توجد معه لدى ضبطه فحكمه أكس بتاريخ أول  
 فبراير لعام ١٨٧١ حكمت عليه بالعقاب بقرينة انه كان بذلك متأهباً للارتكاب  
 وأفعال التقليد وافساد المفاتيح وضع أي آلة لاستعمالها بقصد ارتكاب الجناية  
 المنصوص عنها في المادة ٢٩٨ من هذا القانون لان هذه الافعال ما هي الا تأهية

لكن اذا حصل التقليد أو الافساد بواسطة صانع على ذمة شخص اخر فان كان طاملاً بقصد مستأجره وفعل ذلك استحق العقاب وحده وكان الفعل بالنظر لمؤجره مجرد تأهب لاعقاب عليه والقاعدة المقررة في المادة ٢٩٨ هي لذات الصانع .

٢٣ - العقاب على الشروع - ان الشروع على نوعين عمل يبداء به ويوقف وعمل يبداء به ويخيب وكلاهما مستوجبان العقاب وقد تقدم بعض الكلام عليهما والان نستوفيه - قلنا ان العقاب على الشروع لا يجب ان يكون كالمقرر للجريمة الواقعة فعلاً وان العقاب كذلك على الشروع المبدوء به الذي يوقف بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل لا يلزم ان يكون كالعقاب على الشروع الذي يخيب وهاك اراء الشراح على ذلك

### في الشروع الذي يبداء به ويوقف

قال دالوز - ان فعل الجريمة يستلزم احياناً ان يكون مسبوقاً ببدء افعال أما التأنيب فيكون بقدر الدنو من العمل فاذا ما أوقف منذ البدء فيه وجب ان تكون العقوبة عليه اخف مما لو بلغ نهايته ولذلك يلزم ان لا توضع عقوبة واحدة على الشروع الموقوف والفعل التام . نعم انه لا يوجد ما يدل على ان الفاعل لو لم يوقف عن عمله بأسباب خارجة عن ارادته لوقف عنه من تلقاء ذاته ومن ثم لا يتعين تخفيف عقوبته لكن ليس من المحقق انه لو ترك وشأنه لاتم ارتكاب الفعل لان النفس البشرية عرضة لكل تغير فجائي فانها كثيراً ما تعدل عن أمر لم يكن يظن انها تتحول عنه ويأتى عدولها لسبب طفيف جداً

قال بيكاريا - ان البدء في العمل لا يستلزمه على رغبة الفاعل في اتمامه ومن حيث ان بين الشروع في الفعل ووقوع الفعل مسافة من الزمن فيجب ان يكون بين المعاقبة على الفعلين تفاوت وخصوصاً كي تترك لمن يشرع في الفعل موجباً يحوله عن اتمامه .

قال فيلانجيري - اذا كان الفاعل قد أظهر بما أقدم عليه كل عصيانه فهما كانت النتيجة وجبت المعاقبة لان العلة تنتج ذات المعلول ولذلك لزم توحيد العقوبة على الحالتين أما دالوز فيرى ان هذه الاعتبارات لا تصدق على الشروع وانما على

الجرمة الخائبة

٢٢ - في الشروع الذي يخيب هو ما يدعونه بالجرمة الخائبة وقد أجمع علماء الحق الجنائي على عدم المعاقبة عليها بذات العقوبة المقررة للجريمة الواقعة لانه لا يحدث عنها ذات الاضرار التي تحدث عن الجريمة الواقعة ومن ثم يجب ان ينظر الى اختلاف النتائج بينهما ووزنه بميزان العدل عند تقدير العقاب . اما العلامة « فوستن هيل » فانه ليس من هذا الرأي وقد ذهب بوجود معاقبة فاعل الجريمة الخائبة بمثل ذات عقوبة الجريمة الواقعة لانه لاشك محترم وقع منه الفعل عن قصد ولم يوقفه عنه أقسل ندم أو تبيكت ضمير وإذا ما خاب فيكون من مجرد الصدفة وعليه فلا يصح الاسقاط من العقوبة لان الرصاصة مثلاً أخطأت الغريم . ويوجد فرق عظيم بين الشروع الموقوف والجريمة الخائبة فان الفاعل في الشروع الموقوف انما سالك في طريق الجريمة لكنه لم يصل الى الارتكاب وقد يحتمل أن يعدل عنه . اما صاحب الجريمة الخائبة فانه قد أتم قصده ولم يعد ريب في انه يعدل عنه ولو ان النتيجة لم تأت على مرامه فاذا كان فاعلها يستحق عقوبة أخف من عقوبة صاحب الجريمة الواقعة فن العدل اذاً أن يكون العقاب على الشروع الموقوف أخف كثيراً وأقل

٢٣ - الاشتراك في الشروع - قال العلامة « فوستن هيل » في النبعة ٢٦٥ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات ان المشتركين في الشروع يجب معاقبتهم معاقبة المشتركين مع التمييز في فصل جنسية أو جنحة ما لم يوجد نص في القانون يخالف لذلك لان الاشتراك في الشروع لم تستثن المعاقبة عليه في مواد الاشتراك واخصها المادة ٦٨ من هذا القانون فان الشارع في الفقرة الثانية منها عد مشتركاً كل من اعان الفاعل على الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتسمة لفعل الجنائية أو الجنحة مع علمه بقصد الفاعل . ثم يجب ان ينظر في المعاقبة على الاشتراك في الشروع الى ما يأتي وهو اذا تجرد الشروع من الاقتران بظروف معينة فالاشتراك فيه يعاف من العقاب؟ مثال ذلك اذا كلف شخص آخر بارتكاب جريمة مظهرراً رغبته فيه

بافعال خارجية ولم يفعل اقل عمل لمنع اتمام الارتكاب فلا يستوجب العقاب لانه لم يأت الشخص المكلف باقل عمل والشروع في هذه الحالة ليس هو الا عبارة عن قصد لم يبدأ به وقد أبدت محكمة النقض والابرام في فرنسا هذا المبدأ (١) اما اذا حصل البدء في الشروع فيكون ذلك داعياً لمقاب الفاعل والمشارك معه لاحالة ولو كانت افعال المشترك قاصرة على مجرد تأهب طفيف وهذا المبدأ الصارم انما يستخلص من الفقرة الاخيرة من المادة ٦٨ حيث تقرر فيها بان كل من اعان الفاعل على الافعال المجهزة أو المسهلة لفعل الجناية أو الجنحة مع علمه بقصد الفاعل بعد مشاركته له لان من الافعال الممهدة للاشتراك في الجنايات والجنح مساعدة الفاعل مع العلم بقصده الجنائي وهذه المساعدة تجعل محلاً للاشتراك في افعال الشروع كما تجعله في افعال الجنايات والجنح التامة . ولا يخفى ان الشروع المستوفي اركانه لا بد له من فاعل اصلي انما بدأ به بقصد اتمامه والمساعدة لم تحصل له الا بقصد ذلك الاتمام ولذلك يعتبر فاعلها مشاركا لذات الفاعل الاصلي . اما افعال التحريض المتوه عنها في المادتين ١٥٤ و ١٥٥ من هذا القانون فلم يعتبرها الشارع من قبيل افعال الاشتراك وانما اعتبرها جرائم اصلية وفرض لها عقوبات قائمة بذاتها ولو لم يتم الفعل الحاصل لاجله التحريض وذلك مراعاة للقاعدة الاصلية القاضية بان لا عقاب على افعال الاشتراك الا في حالات وقوع افعال الجنح أو الجنايات ثم يجب ان يعلم ان تأييم الاشتراك على الافعال التاهية انما هو فرع تابع لذات التأييم على الفعل الاصلي يحصل بمحصوله ويزول بزواله . ويجب ان يعلم أيضاً كما انه لا شروع معاقب عليه في افعال الخلفات كذلك لا يوجد اشتراك بالشروع في مواد الخلفات . ونرى ان نذكر في ختام شرح هذه المادة ما يقوله الشراح على الشروع في الجنح والجنايات على اختلاف انواعها

٢٤- في الشروع باستعمال المفاتيح المصطنعة والتسور والكسر والنقب بقصد الدخول

(١) حكم بتاريخ ٣ فبراير لعام ١٨٢١ نوه عنه فوستن هيلي في الصفحة ٤١٦ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات

ان استعمال المفاتيح المصطنعة وتسور الجدران وكسر الاشياء لاعتقاب عليه من حيث هو ان لم يقرن بجريمة تقع أو يشرع فيها فيعد من الامور المجسمة لها ولا يصح القول ان العقاب على ما تقدم واجب بالنظر للمقاصد الانيمية كون استعمال المفاتيح المصطنعة وتسور الجدران وكسر الابواب ليس مقصوداً فيه سوى السرقة الا ان المقاصد الباطنية التي لم يشرع في البدء بها يجب ترك تأنيدها الى الله ولا يصح للوازع البشري ان يعاقب عليها. ثم ان هذه الافعال هي أمور منفردة عن الفعل الجنائي وان كانت ممهدة له ولا تعتبر انها البدء فيه. فكيف يقال مثلاً ان التسور بدء في فعل السرقة وقد يمكن التوصل منه الى القتل والفسق ونحوهما؟ نعم انه يدل على قصد جنائي لكن لاعتقاب عليه ان لم يقرن بجريمة تقع أو يشرع فيها. قال العلامة فوسطن هيلي في النبعة (٢٥٦) من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات ان القانون لم ير في الافعال التأهية ما يكفي من الضرر للعقاب عليها عقاباً أصلياً. ثم ان القانون الروماني لم يعتبر شروعاً في السرقة كل فعل سابق على مس الاشياء المراد سرقتها. وقال العلامة جاروان الشخص اذا دخل منزل آخر بواسطة طرق التسلق أو الكسر وضبط فيه قبل ان يلمس أي شيء على القاضي ان يتحقق من قصده حتى اذا ظهر له ان الفاعل كان يقصد السرقة فاقبه بمعاينة الشروع فيها. قال دالوز - اذا دخل شخص في منزل اخر واختفى فيه مترقباً فرصة تمكنه من السرقة أو القتل يعتبر فعله مجرد تأهب لا بدء في العمل لان الفرصة ربما لا تمكنه من قصده. أما اذا دخل في منزل بواسطة الكسر أو التسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة بقصد السرقة وأوقف قبل البدء في العمل فاذا خفي قصده لا سبيل الى معايقته كون وجوده في أحد المنازل بالطرق المتقدمة المذكور محتمل غير السرقة كالقتل والفسق ويعتبر ذلك من الافعال التأهية غير المعاقب عليها. أما اذا ظهر قصده بالاقرار أو بقرائن الاحوال أو باشتهاره بالصوصية يعتبر حينئذ فعله بدءاً في السرقة ويعاقب (١) وقد أجمع جمهور العلماء على ان افعال التسور أو الكسر أو النقب أو استعمال المفاتيح المصطنعة تعتبر انها بدء في السرقة اذا أعقبها

أي فعل ولو مهما كان طفيفاً كلس الشيء أو نقله من مكانه أو فتح خزانته أو ما شاكل ذلك (١) وللتوصل الى معرفة البدء في السرقة ينبغي دقة التمييز بين افعال الفاعل فيها ما يكون بدءاً في ذات الفعل المكون للجريمة كأن يضع الفاعل يده على ما يريد سرقة بدون ان يتقله من موضعه فهذا يعد شروعاً ولو لم يسبقه كسر أو ثقب . ومنها ما تكون قريبة الى الاجترام وفوق التأهب بنوع لا يدع أقل ريب في قصد الفاعل كأن يضبط رجل يتسلق حائطاً أو يكسر باب منزل ففي هذه الحالة يجب على القضاة ان يبحثوا عن قصده فان كان للسرقة قصوا بالبدء في عملها وعاقبوا مرتكبها بمقتضى الفقرة الخامسة المضافة على المادة ٢٩٢ بمقتضى الامر العالمى رقم ١٠ فبراير لعام ١٨٩٢ والمادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون

وقد عرنا على عدة أحكام من محاكم فرنسا ومصر تؤيد ما سبق تقريره مناشراً على هذه المادة تأييداً على ذكر أهمها

٢٥ - أحكام فرنساوية على الشروع - نسب الى شخص يدعى دفرافول انه دخل ليلاً في اسطبل دار بواسطة كسر ثلاثة الواح من زجاج نافذة الاسطبل ومنه تسلق الى الدار فاستشمر به صاحبها على نبيع كلب له وضبطه وفي التحقيق اعترف الفاعل بما تقدم بيانه و اضاف عليه بأنه حين ضبطه لم يكن قد تناول شيئاً فاودة المشورة في محكمة ريمون اعتبرت الفعل بدءاً في عمل السرقة واحالته على المحكمة المختصة في ٢٤ افريل لعام ١٨٩٨ بموجب قرار - غير ان المحكمة حكمت بالناء ذلك القرار و برأت المتهم معتبرة ان الفعل لا يعتبر بدءاً في السرقة لما ان الفاعل لم يمس أو ينقل شيئاً عن مكانه . طعن في هذا الحكم النائب العمومى امام محكمة النقض قائلاً ان التسلق والكسر ودخول المنزل كل ذلك يعتبر انه بدء في عمل السرقة أو وقف بنبيع الكلب وإيقاظ صاحب المنزل على غير رغبة الفاعل فمحكمة النقض رفضت قبول هذا الوجه ارتكناً على ان القانون لم يبين ما هى الامور المكونة للبدء في العمل الذي هو من

اركان الشروع .

وانسب الى شخص يدعى جان لافاري بانه دخل في بيت اخر بواسطة كسر وتسور وضبط مخفياً تحت سرير باحدى غرف البيت فاودة مشورة محكمة بوردو لم تعتبر ان الواقعة بدء في العمل وقررت بتاريخ ٢٧ يونيو من عام ١٨١٥ بان لا وجه لاقامة الدعوى . طعنت النيابة العمومية في هذا القرار امام محكمة النقض والابرام وابدت في كلامها ما يأتي - ثبت في قرار اودة المشورة أولاً ان المتهم دخل في المنزل وثبت ثانياً ان الدخول كان بواسطة الكسر والتسور وثبت ثالثاً ان القصد كان لاجل السرقة فكيف يسوغ بعد هذا كله الاعتبار بعدم حصول بدء في العمل؟ فذا الذي كان باقياً على المتهم لارتكاب السرقة؟ لا شك انه لم يكن باقياً عليه سوى ان يتناول الشيء ولو انه تساوله لاعتبرت الجريمة تامة . ومن اللازم العلم ان بين تلك الافعال وحصول السرقة أمراً وسطاً وهو البدء في العمل وهذا لا يمكننا تصوره الا من قرائن الاحوال . واذا قيل ان القانون لم يعرف ماهية البدء في العمل فذلك منقوض لان التعريف يؤخذ من روح العبارة وهي البدء في العمل وهذا العمل يعتبر انه مبدؤ به متى فعل الفاعل شيئاً يتعلق بالجريمة ولو لم تقع والا فلا فرق بين الشروع والوقوع . فمحكمة النقض رفضت هذا الوجه قائلة ان القانون لم يعين نوع الافعال التي يتكون منها البدء في العمل .

كسر شخص باب منزل اخر ومحكمة اورليان حكمت بتاريخ ١٤ اكتوبر لعام ١٨٤٢ بالبراءة لان الفعل لا يعتبر بدءاً في العمل بقصد السرقة كون قصد الفاعل لم يظهر .

دخل شخص منزل آخر بواسطة التسور واختفى فيه حتى الصباح فضبط . فمحكمة الاستئناف في مونبليه حكمت بتاريخ ١٩ فبراير لعام ١٨٢٢ ببراءة المتهم وقالت في حكمها - ولو ان المتهم كان يقصد السرقة لكن ما حصل منه لا يعد بدءاً فيها وان القانون لما قرر المعاقبة على الشروع لم يتناول الى العقاب على النوايا . ومن حيث ان المتهم لم يضع يده على شيء فلا يمكن ان يقال ان قصده للسرقة ظهر

بفعل خارجي ولذلك حكمت المحكمة بان لا بدء في العمل ولا عقاب على المتهم .

٢٦ - احكام مصرية على الشروع - نسب الى شخص يدعى مصطفى علي انه دخل منزل امرأة تدعى بمه فاستشعرت به مع من كان معها في المنزل المذكور وضبطوه على السلم قبل ان يفصل شياء فحكمت السيدة زينب بمصرتينت من أحوال الدعوى ان قصده كان للسرقة انما لم يكن قد بدء فيها وحكمت برأته في ١٨ ستمبر لعام ١٨٩٢ - جدول ٩٠٩ . ودخل شخص يدعى ارجيلي انور ياني الى منزل ليلا واختفى فيه فحكمت استئناف مصر العليا حكمت في ١٠ نوفمبر لعام ١٨٩٢ - جدول ٢٨٦٦ بان المتهم ولئن كان يقصد السرقة الا انه لم يبدء في العمل ولذلك برأته

٢٧ - في الشروع في النصب - قال العلامة فوسن هيلي في النبعة ٢٢٣٣ من الجزء الخامس لشرح قانون العقوبات . ان الشروع في النصب لم يكن معاقباً عليه بمقتضى المادة (٢٥) من قانون ١٦ - و ٢٢ يوليو لعام ١٧٩١ - وان قانون ٢٢ دبريال أي الشهر التاسع للسنة الرابعة لاول مشيخة فرنساوية لم يكن يعاقب الا على مواد الشروع في افعال الجنايات ثم حصل التوسع فيه وصار العقاب يتناول الشروع في السرقات البسيطة كالنشل والاختلاس والسبب فيه كما يقول المشرع باري هو ان النصب جريمة خبث ومكر تتكون من افعال غير ظاهرة يتعذر معرفة كنهها الجنائي ولذلك لا يصح المعاقبة عليها الا بظهورها المحسوس وهذا لا يحصل الا بحيازة الشيء وقد ذهب هذا المذهب العلامة دالوز في كلامه على النصب Escroquerie ويقول العلامة روسي ان الشروع في النصب لا ينبغي له أقل عقاب لان القصد الجنائي منه غير ظاهر ولا تصح المعاقبة على النوايا لمجرد الخدس والتخمين . غير أن هذه الاعتبارات لا يمكن الاخذ بها الا متى كانت افعال الشروع في النصب قاصرة على استعمال الطرق الاحتيالية لكن متى توصل الفاعل بتلك الطرق الى حيازة نقود أو عروض أو سندات ديون أو غير ذلك فحينئذ يعد فعله شروعا والفرق بين الشروع في النصب وارتكاب جريمة النصب هو ان الشروع يتم بالحيازة والجريمة تتم بالتبديد وفي ١٣ مايو من عام ١٨٦٣ أريد في فرنسا حذف الفقرة الاخيرة من المادة



٤٠٥ من القانون الفرنسي القاضية بأن الشروع في النصب إنما يحصل بحيازة النقود أو العروض وما شاكلها فرفض ذلك مجلس الوزراء أما سلطة التشريع فقد قررت ما يأتي ملخصاً

من حيث أن محكمة النقض والابرام قررت في فقهما بأن حيازة النقود أو العروض هي بدء في النصب وليست النصب بعينه وإن جريمة النصب لا تقع بالفعل إلا باختلاس وتبديد النقود أو العروض وما أشبه وإن استعمال الطرق الاحتيالية مهما كانت درجته لا يعد شرعاً يعاقب عليه إلا متى أعقبته حيازة النقود أو العروض

ومن حيث أن هذا الفقه قد جاء مفسراً تفسيراً مضيئاً لنص المادة ٤٠٥ القاضية بعدم العقاب على الشروع في النصب إلا متى توصل به إلى حيازة الشيء . ومن حيث أن هذا التفسير العلمي جاء في محله من الإصابة لأن جريمة النصب هي من أفعال الخبث والدهاء التي تتألف من عدة أفعال مبهمّة ذات شك وارتياح ويصعب على العقل البشري تقديرها حتى قدرها وإن الشروع لا يلزم المعاقبة عليه إلا متى وقع بنوع أكيد وهذا لا يتأتى في مواد النصب إلا بحيازة النقود أو العروض وما أشبه

ومن حيث أننا دعينا لتقرير هذا شرعاً فلا يمكننا أن نخلط بين أفعال استعمال الطرق الاحتيالية المؤدية إلى النصب وبين حيازة الأشياء التي هي الغاية المقصودة من استعمال تلك الطرق . ولا ننكر أن من الصعب جداً تأييم الطرق الاحتيالية قبل أن يتوصل بها إلى حيازة الأشياء وغاية ما يمكن القول عنها بأن لا عقاب عليها إنما لا يصح القول بأنها ليست بشروع . وإن لا شروع إلا بالحيازة . أما المعاقبة على الشروع الذي من هذا القليل فيلزم أن توكل لحكمة القضاة الذين عليهم أن لا يمتدوه شروفاً إلا متى كان مسبوقاً بعمل محسوس وخاب أو أوقف بدون إرادة الفاعل . هذا هو رأينا إنما قصدنا به تأييم الشروع في النصب متى أعقبته حيازة الأشياء المراد اختلاسها

« انتهى »

ومما تقدم ينتج أن الشروع في النصب لا عقاب عليه الا اذا وصلت طرق الاحتيال الى حيازة الشيء المراد النصب عليه وان الحيازة ليست هي تمام الجريمة وانما ركن من أركانها . أما الشارع فقد قال في آخر المادة ٣١٢ من قانونه «أما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع ضمانة من مائة قرش ديواني الى ألني قرش » ولم يبين أركان الشروع في النصب مكتفياً بنص المادة ٨ التي نحن بصدها المقال فيها ان البدء في العمل الخ . وهذا البدء في العمل لا يكون في مواد النصب الا بحيازة الشيء المراد النصب عليه . وقد حكمت محكمة النقض في باريس بتاريخ ٢٩ نوفمبر من عام ١٨٢٨ و ٢٣ يناير من عام ١٨٢٩ و ٢٨ يونيو لعام ١٨٣٤ و ٩ مارس لعام ١٨٣٧ و ٤ مارس لعام ١٨٤٢ و ٢٠ يونيو لعام ١٨٤٥ بان الفعل حتى يعتبر شروعا في النصب لا بد من حيازة الشيء بالفعل اما بمجرد الحصول على وعد بمبلغ من درهم فلا يعد نصبا تاما ولا شروعا ثم انها أصدرت أحكاما متضاربة بعد ذلك التاريخ الى عام ١٨٦٣ حتى ان لجنة التشريع أبدت رأيها على المادة ٤٠٥ كما تقدم بيانه ذكر العلامة فوستن هيل في النبذة ٢٢٣٦ من الجزء الخامس لشرح قانون العقوبات ان تقديم كشوفات بحساب منشوش الى الحكومة لدفعه اليه بعد أن يكون قد وقع عليها بعد شروعا في نصب وقد أبدت ذلك محكمة النقض في عدة أحكام منها ما صدر بتاريخ ٩ نوفمبر من عام ١٨٦٦ و ١٦ يونيو من عام ١٨٦٤ و ٢١ فبراير من عام ١٨٦٨ . وان تقديم كشف حساب عن دين غير صحيح متى وقع عليه من مقدمه وأرسله الى المدين يدفع قيمته اليه بعد ذلك شروعا في النصب كما حكمت محكمة النقض بتاريخ ١٦ افريل من سنة ١٨٧٠ وهذا لا نوافق عليه لما فيه من تأييد النوايا الحفية وعصمة الانسان من السهو والنسيان .

٢٨ - الشروع في القتل - قال العلامة دالوز في النبذة ٦٠ وما يليها من الجزء ٤٢ - ربرتوار - ان الشروع في القتل انما يمكن حصوله في عدة ظروف نفترض ان شخصا يريد أن يقتل آخر فتدجج بسلاحه وقصد أما مقر

غيره وأما المـسكان الذي يظن وجوده فيه فلغاية هذه الدرجة من الفـعال لاشئ غير التأهب . أما رأي العلامة روتر فليس كذلك ولو انه يذهب بعدم جواز معاقبة متهم بالسرعة في القتل لو ابـحر من الصين وأتي لقتل عدوه في لندره ثم منع عن الوصول بسبب عاصفة . وهو يرى ان الشخص العازم على قتل آخر موجود معه في سكن واحد اذا خطى نحو غرفته مسلحاً ومنع عن الوصول اليها لاتمام فعله باسباب خارجة من ارادته احتسب ذلك لاشك شروعا في القتل — أما دالوز فلا يرى في الفعل بدء وانما مجرد تأهب — نفترض ان الراغب في قتل ضريـمه كمن له ثم اتقضى عليه ولما أن ابتدره باول ضربة دافع الجنى عليه عن نفسه بحماسة حتى تقلب على المعتدي والـجاءه الى الفرار أو انه استغاث وحضر الناس فغاثوه . فالـفعل في هذه الحالة غير تام انما بدء به ثم أوقف باسباب خارجة عن ارادة الفاعل ولذلك فهو شروع في قتل .

قال دالوز في النبذة ٥٩ من قانون العقوبات — ان قصد القتل هو ركن جوهري من جنـاية القتل ويجب أن يكون أيضاً من جنـاية الشروع في القتل فاذا كان جل قصد الفاعل انما هو جرح عدوه فيعاقب لانه ضرب ضربات لشأ عنها جرح . ولا يسوغ أن يؤخذ قصد القتل من مجرد كون الآلة التي استعملت في الضرب هي قتالة وانما يجب التثبت من القصد ليس الا — وقد حكمت بذلك محكمة الاستئناف في باريس جملة أحكام منها حكم بتاريخ ١٤ ديسمبر لعام ١٨٢٠ عثرنا عليه في المجلد ٤٢ صفحة ٢٦٢ نبذة ٦٢ من ربرتوار دالوز

ثم نفترض ان شخصاً حمل سلاحاً قتالاً كبنـدية محشوة رصاصاً وأطلقها على خصمه فاصابته وما انتجت الاصابة الا جرحاً بسيطاً فالـفعل في هذه الحالة انما هو جريمة خائبة وليس شروعا في العمل انما القانون عند الجريمة الخائبة والموقفـة جريمة شروع بدون أقل فرق . لكن هل هذا الفعل يعد شروعا في قتل أم لا ؟ فالشروع في القتل لا يؤخذ من استعمال الآلة القتالة وانما من قصد مستعملها فن الجائر ان مطلق البندية يكون ماهراً في اطلاقها بنوع انه لا يحدث

عن الرصاصة الا مجرد جرح بسيط وفي هذه الحالة يعد الفعل جريمة من نوعها وليس شروعاً في القتل (١)

طعن امام محكمة النقض الباريسي في حكم استئنائي صدر بتاريخ ١٦ سبتمبر من عام ١٨٢٠ تبين فيه ان الجرح البسيط المتسبب من آلة قتالة يعتبر فاعله بانه شرع في القتل فمحكمة النقض نقضت الحكم وقررت بعدم اعتبار الفعل شروعاً في قتل وان الفعل هو جريمة من نوعها (٢)

اطلق شخص على آخر بندقية فاحدثت الاصابة فيه جرحاً بسيطاً وتبين للقضاة ان قصد الفاعل لم يكن للقتل فمحكمة النقض الباريسية حكمت بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨١٦ بان الفعل لا يعد شروعاً بالنظر لان الآلة قتالة وهو جنحة من نوعها نظراً لحالة الجرح وقصد الفاعل (٣)

شخص يدعى علي الشوكي ضرب ابنة صغيرة على وجهها باليد ثم القاهها في ترعة فيها ماء قليل فجاء الناس وأخرجوها منها . محكمة طنطا الاهلية اعتبرت الفعل شروعاً في قتل وحكمت به بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ - جدول ١٦٨ أما محكمة الاستئناف العليا في تاريخ ٣٠ يناير من سنة ١٨٩٤ فمرة ٨٢ جدول - حكمت بإلغاء الحكم الصادر من محكمة طنطا واعتبرت ان لا شروع وان الفعل جريمة من نوعها لانه لم يثبت ان الفاعل كان يقصد القتل بالقائها في الترعة وخصوصاً لم يكن يتأقى الغرق في الترعة لقلتها ماثها

٢٩ - الشروع في الحريق - ان من الجرائم ما يعاقب القانون على نتائجها كالقتل والسرقة والاجهاض . والشروع فيها اما ان يوقف بغير ارادة الفاعل وأما ان يجنب ولا بد للمعاقبة على مثلها من مجرد ضرر معين يحصل . ومنها ما لا تتوقف المعاقبة عليها على وقوع ضرر كالتسميم والتزوير وما شاكل ذلك فالشروع

(١) دالوز دبرتوار جزء ٤٢ صفحة ٢٦٢ نبذة ٦٢

(٢) دالوز دبرتوار جزء ٤٢ صفحة ٢٦٣ نبذة ٦٤

(٣) دالوز دبرتوار جزء ٤٢ صفحة ٢٦٢ نبذة ٦٢

في مثل هذه الجرائم يكون في البدء في العمل وليس بعمل يحصل وتنجيب نتيجته  
وعليه لا يجب ان يلتفت في مثل هذه الجرائم للمعاقبة عليها الى ان القاعل يدرك  
غرضه منه وانما يكفي ان يكون قد اقدم على ذات الفعل فان ادرك غرضه منه  
فجرمة خائبة في نظره تامة في نظر القانون . اما جناية الحريق فانها لا تتم الا بحصول  
نتيجتها وهي الضرر الحقيقي وذلك قال الشارع المصري في المادة ٢٢٣ من قانونه -  
كل من وضع ناراً عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن الخ . .  
يعاقب الخ . . اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له - يريد بذلك ان المعاقبة لا تنجب  
على ذات الفعل وانما على الضرر الحاصل منه . واذا تقرر ذلك يكون الفصل  
شروعاً في الحريق متى وصل القاعل الى المحل الذي يقصد احراقه ومعه المواد  
الالتهائية وفعل اي فعل تكون نتيجته الاحراق . فلو استحصل مثلاً على  
مواد الالتهائية فان فعله هذا مجرد تأهب . ثم لو اعدّها بجانب محل لا بد ان تصل اليه  
النار لو اضرّمها فيها فهذا شروع في الحريق لانه بدء في العمل . اما اتمام ارتكاب  
الجرمة فهو وضع النار وهذا هو الرأي الا صوب الذي اتبعته محكمة النقض  
الفرنساوية في احكامها . ففي تاريخ ٢٠ لوليو من سنة ١٨٦١ نظرت في حكم وقائمه  
ان امرأة قصدت احراق منزل فوضعت بجانب مدخّته قشاً بحيث لو اوقد فيها  
النار لالتهب القش واخذت النار بالمنزل غير ان اصحابه لما اوقدوا النار  
بالمدخّة على غير علم بما قربها من القش واخذت النار تضطرم في القش تلافوا  
الامر في الحال - فاودة الاتهام قررت بان ما فعلته المتهمّة هو مجرد تأهب لانها ما  
اوقدت النار بيدها . اما محكمة النقض فقررت ان في الفعل شروعاً وليس تأهباً وقالت  
« من حيث ان من يتأهب لفعل الحريق ثم يشرع فيه باعداد المواد الالتهائية  
لاضطرام النار فيها فهو مذنب لا فرق بين ان يوقد النار بيده او بفعل يد اجنية فبناء  
عليه يكون الفعل شروعاً وليس تأهباً .

٢٧ - الشروع في التسميم - ان التسميم ضرب من القتل انما يحصل باستعمال طرق

الحياة وقد كان يجازي فاعله قديماً بمجرقه حياً ( ١ ) قال العلامة دوالوز في النبعة ٦٨ من شرحه قانون العقوبات وفي النبعة ٦٥ من المجلد ٤٢ ربرتوار صفحة ٢٦٣ ان لمعرفة الشروع في التسميم بعض الصعوبات - فشراء السم ليس الا من الافعال التأهيلية وكذلك اعداد المواد السمية بواسطة شخص ثالث يعد من الافعال التأهيلية أيضاً . وقد اجمع جمهور علماء الحق الجنائي على ان شراء المواد السمية واعدادها بقصد التسميم ثم الايعاز الى شخص بتسميم آخر بها يعد تسليمها اليه كل ذلك لا يحسب شروعا حتى لو امتنع ذاك الشخص عن العمل وأخبر السلطة بالواقعة وسلم اليها السم . أما اذا وضع السم في طعام أو شراب هل يكون في الامر شروعا ؟ فالعلامة رتو يقول - ان في هذه الحالة أما ان يكون الشخص المقصود تسميمه حاضرا وقدم له الطعام المسموم أو عزم على تقديمه اليه وأما ان يكون غائبا ومزمع حضوره أو استدعى لمناولة ذاك الطعام ففي الحالة الاولى يحسب الفعل شروعا أما في الحالة الثانية فلا شروع وانما مجرد تأهب لانه من المحتمل ان يحضر الشخص ولا يهرق له السم في الشراب أو يمزج في الطعام ويقدم له . ثم ان العلامة روسي يذهب الى ان السم متى مزج في الطعام يعتبر الفعل شروعا لان مزجه لم يحصل الا بقصد تقديمه للشخص المقصود تسميمه وقد أيدت رأيه محكمة النقض الفرنسية بعدة أحكام منها حكم أصدرته بتاريخ ١٧ ديسمبر لعام ١٨٧٤ حيث قررت فيه ان الشروع في التسميم انما يحصل من دس السم في طعام يتناول منه المقصود سمه . ومنها آخر بتاريخ ٢ يوليو من عام ١٨٨٦ وصدر حكم يؤيد ذات المبدأ من محكمة مصر الاهلية بتاريخ ١٤ فبراير من سنة ١٨٩٤ في قضية النيابة العمومية ضد حسن محمد الشامي . ومما تقدم ينتج ان الشروع في التسميم لا يحصل الا بعد دسه في الطعام أو الشراب الذي يتناول منهما الشخص المقصود قتله .

( ١ ) حكم صادر في سبتمبر من سنة ١٦٦٤ على روادى فالين - وآخر بتاريخ ٣ مارث من عام ١٧٢٢ على أوجين باك - وآخر بتاريخ ١٥ سبتمبر من سنة ١٧٣٢ على ماري تكزيه وآخر بتاريخ ٧ أكتوبر من سنة ١٧٣٤ على بيرجت

٢٨ - الشروع في تأدية شهادة التزوير - نرى من الصواب ان نعرف ماهية شهادة الزور قبل التكلم عن الشروع عليها - قال جماعة الشراح ان الشهادة لا تعتبر مزورة الا متى ادبت على حسب الشروط القانونية وفي ذات جوهر الدعوى بمعنى ان الشاهد يلزم ان يكون سنه اكثر من ١٤ سنة كما هو منصوص في المادة ١٩٩ من قانون المرافعات فان لم يتجاوز ذلك كانت شهادته على سبيل الاستدلال فقط ويجب على الشاهد البالغ عمره اكثر من ١٤ عاماً ان يحلف يميناً على حسب شريعة ديانه قبل تأدية الشهادة انه يشهد بالحق ولا يقول غيره طبقاً لنص المادة ٧٣ من قانون تحقيق الجنايات المصري

ولا يعتبر الشاهد مزوراً بعد استيفاء ما تقدم اذا اختلفت شهادته في الزمان والمكان مثال ذلك اذا حدثت واقعة قتل في بولاق مصر يوم الاربعاء في ١٠ فبراير وكان المقتول غلاماً وجاء شاهد وشهد ان الواقعة حدثت في شبرا يوم الاحد ٨ فبراير وان المقتول هو امرأة فلا يعد الشاهد مزوراً بالنظر لاختلاف الزمان والمكان والتسارخ وشكل المقتول لانه يكفي ان تكون حادثة القتل قد وقعت ولا يهم الشاهد الوقوف على سائر مفصلاتها .

ولا يلزم اعتبار الشاهد مزوراً الا متى أدى شهادة مزورة في ذات جوهر الدعوى وكان بالغاً من العمر اكثر من ١٤ سنة وأدى اليمين القانونية قبل تأدية الشهادة ولبت مصرأ على تزويره حتى اتمام المرافعة في ذات الدعوى فلو افترضنا ان شاهداً جاء امام البوليس وأدى شهادة زور في ذات جوهر القضية ثم حضر امام المحكمة الابتدائية وأدى ذات الشهادة ثم تنازل عنها قبل اتمام المرافعة لا يعتبر مزوراً لان حكمه القانون قضت ان يعطى الزمان الكافي للشاهد الزور حتى تردعه ذمته وبسببته ضميمه فلربما يرجع عن ضلاله ولذلك أجمع الشراح والمتشرعون ان الشاهد لا يعتبر مزوراً اذا رجع عن شهادته قبل اتمام المرافعة في الدعوى

قال العلامة دالوز في البثذة ٣٦ من المجلد ٤٢ « برتوار » صفحة ٧٤ ان في

تأدية شهادات الزور لاشروع يستلزم العقاب. لان المرافعة ما دامت قائمة يصح للشاهد ان ينقض في أثناءها ما يكون قد شهد به وحيداً تعتبر شهادته منقوضة وكانها لم تكن وبناء عليه لا يكون لاشروع وجوداً في هذه الحالة . أما اذا تمت المرافعة ولم ينقض الشهادة لا يكون في الامر شروعاً وانما جريمة تامة يصير توقيع العقاب عليها اذا ثبت تزويرها وهبتها . قال العلامة « فوسن هيلي » ان كل أجزاء الشهادة يؤلف مجموعاً غير متجزئ فكيف يصح تأنيب جزء من شهادة لم تتم ؟ أليس من الجائز ان الشاهد عند اتمام شهادته يعود الى ذكر ذلك الجزء فيصححه ويعدله ؟ فلأننا نثبت شهادته ينبغي ان تكون تامة وان تكون أفكاره قد استوفت تقريراً . وقد أبدت هذا المبدأ محكمة النقض الفرنسية (١) حيث قالت - ان تقرير واقعة مكذوبة في قضية جار فيها الدفاع لا يفيد تزويراً اذا نقض قبل انتهاء المرافعة . وكذلك قررت - ان التناول عن الشهادة اذا حصل عقب الناء القبض على مؤديها وفي الجلسة التالية التي قررت فيها الشهادة لا يفيد التزوير (٢) . وفي تاريخ ٢٩ افريل من سنة ١٨٩٣ قررت محكمة النقض المصرية المبدأ السالف ذكره في قضية النيابة العمومية المقيدة في جدول السنة المذكورة تحت عدد ٧٨٤ ضد شخص يدعى سلامة مبروك المتهم بتأدية شهادة زور حيث قالت - وحيث ان مقرر ثلاثة شروط لاعتبار الشهادة مزورة - الاول - الاعتراف بامر كاذب سواء كان في صالح المتهم أو مضرته اذ يهيم العدالة أمر كلاهما محاذرة ان يساق شخص الى حضيض أرباب الذنوب وهو بري أو يبرأ مما اقترفت يده اذ ان كلا الامرين مخالف للنظام العام لما يترتب عليه من الاجحاف والتدليس - الثاني - ان يكون وقع الاعتراف الكاذب بعد ابداء اليمين القانونية التي اعتبرها القانون حاجزاً حصيناً عن التلاعب والتدليس أوجبه الشرف الانساني والذمة

(١) حكم بتاريخ ٤ يوليو لعام ١٨٣٣ نوه عنه دالوز في الصفحة ٧٤ - نبذة ٣٦ - ربرتوار من الجزء ٤٢

(٢) حكم بتاريخ ١٩ فبراير لعام ١٨٣٩ وآخر رقم ٢٢ لوليو من سنة ١٨٤٥ نوه عنهما في دالواز صفحة ٧٤ - نبذة ٣٧ - ربرتوار من الجزء ٤٢



والدين - الثالث - ان لا يرجع عنه قائله قبل ارفضاض المرافعة فبالارتجاع قبله يمكن عدم التأثير بخلافه واعتبروا الوقت الذي يحلوه يقال ان المرافعة تمت الزمن التالي لسماع أقوال النيابة العمومية في الدعوى الاصلية وأقوال التهمين فيها وقفل باب المرافعة سواء أعقب ذلك صدور حكم انتهائي أو غير انتهائي . واستئناف الحكم الذي يصدر في الدعوى الاصلية لا يجعل المرافعة الاولى قائمة مستمرة بل يفيد وجود مرافعة جديدة ودفاعاً آخر . فاذا اجتمعت هذه الشروط وتحققت وظهر اعتبارها جلياً تكون جريمة التزوير قد تمت ولا يتوقف تمامها على صدور حكم « نهائي » في الجريمة الاصلية لان هذه المسئلة منفصلة عن تلك وغير مرتبطة بها ومباينة لها كل التبان لوجسود جومهم التزوير بتوفر الشروط السابقة . والحكمة في ان الشاهد يجوز له الرجوع عن شهادته قبل قفل باب المرافعة دون ان يعتبر مرتكباً لجريمة التزوير الا اذا اتقضى هذا الوقت ولم يعدل عنها هي اعتباره في حالة تصميم وابتداء بعمل رجوع عنه باختياره والتصميم غير معاقب عليه بخلاف ما اذا رجع عنه بعد قفل باب المرافعة لما ان القفل يكون قد تم والرجوع بعد اتمام القفل لا يخلى فاعله من طائلة المسؤولية .

نفترض ان الشاهد قبل ان يتم شهادته وقع مضيقاً عليه هل يعدم زوراً أم لا ؟ فالعالم لجرافران ذهب بان القفل في هذه الحالة يعد شروعاً في التزوير وانه يوجد في تأدية الشهادات الكاذبة شروع يعاقب عليه بذات العقوبة المقررة للتزوير غير ان أكثر علماء الحق الجنائي أنكروا عليه هذا الزعم ونحن من رأيهم لان كافة أجزاء الشهادة تؤلف مجموعاً واحداً لا يمكن تجزئته ولذلك لا يصح اعتبار جزء واحد منها للمعاقبة عليها لما ان الشاهد ربما عدل عن ذاك الجزء بان فسره أو عدله . ثم ان الشروع في فعل الجنائية يستلزم البدء فيها والشهادة غير التامة لا تعتبر بدءاً في تأدية الشهادة الكاذبة لبقاء شأنها مجهولاً ولان كذبها لا يمكن تقديره تقديرأ كافياً . أما اذا حصل الانغماء عقب اتمام تأدية الشهادة فتكون الجريمة قد تمت ووجبت

المعاقبة عليها (١) وهذا المبدأ قد أنكره العلامة كارنو حيث قال - ان الشاهد اذا أغشى عليه عقب تأدية الشهادة يكون لاشك قد فقد قوة نقضها. غير ان وجود هذه القوة بعد تأدية للشهادة لاعلاقة لها مطلقا بوقوع شهادة الزور  
واذا أدت شهادة زور في جلسة المحاكمة فالمعاقب عليها لازم حتى لو أعقب المرافعة حكم من الهيئة بعدم اختصاصها في نظر الدعوى (٢) ولا يصح الاحتجاج في هذه الحالة بأن أبواب المرافعة مازالت مفتوحة مادام ان الدعوى مزعج احالتها على جلسة أخرى لماد فيها الاجراءات لان الشهادة قد تمت بجميع أجزائها ومن كون الشاهد لم ينقضها قبل اتمام المرافعة فتعتبر جريمة تامة اذا لا يتوقف اتمام الاجترام على نتائج معرفة نوع الدعاوى .

نفرض ان محكمة النقض الفت حكما وأطادت الدعوى الى هيئة غير التي حكمت للحكم فيها حكما جديدا هل يكون ذلك موجبا لعدم المعاقبة على شهادة الزور المؤدية في الحكم المنقوض ؟ فدالوز في النبذة ٤٣ من الجزء ٤٢ - ربرتوار في الصفحة ٧٧ منه أجاب على هذا السؤال بقوله - ان نقض الحكم المؤدية فيه شهادة زور لا يمنع من معاقبة مؤديها لما ان شهادته قد تمت ولبت مصمما عليها الى انتهاء المرافعة المؤدية في اثباتها. وقد استصوب رأيه العلامة فوستن هيلي وذهب مذهبه في الجزء الرابع من شرحه لقانون العقوبات في الصفحتين ٤٤٥ و ٤٤٨ .  
ثم ان محاكم الاستئناف الفرنسية قد عملت بهذا الرأي في عدة احكام اصدرتها (٣)  
٢٩ - في شهادات الزور في الاحوال المدنية - قال العلامة دالوز في النبذة ٤٨ من الجزء ٤٢ - ربرتوار في الصفحة ٧٧ ان في المواد الجنائية تقرر بعدم اعتبار الشهادة مزورة الا بعد اتمام المرافعة التي حصلت فيها تأديتها أما في الاحوال المدنية

(١) دالوز ربرتوار - جزء ٤٢ صفحة ٥٦ نبذة ٣٩ - وجارو - جزء ٥ صفحة ١١ نبذة ٧  
(٢) حكم صادر من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٣٠ يونيو من سنة ١٨٤٧ وآخر بتاريخ ١١ سبتمبر من سنة ١٨٥١ نوه عنهما دالوز في الصفحة ٧٧ نبذة ٤١ - جزء ٤٢ ربرتوار  
(٣) حكم بتاريخ ٢٠ يونيو من عام ١٨٥٦ نوه عنه دالوز في الصفحة ٧٧ - نبذة ٤٣ من الجزء ٤٢ ربرتوار

فالامر يعكس ذلك وتعتبر الشهادة مزورة حال تأديتها والتوقيع عليها امام القاضي وقال - العلامة فوسستن هيلي في الصفحة ٤٥٤ من الجزء الرابع لشرح قانون العقوبات ان الشاهد في المواد المدنية لا يعطى له أقل ميعاد للنكول والندم على ما اداه من الاقوال الكاذبة . لكن هذا في حالة اذا أدت الشهادة في التحقيق وامضى عاها الشاهد لما ان امضاءه بالنسبة اليه يكون حجة عليه ولا يعاد يسمح له في الرجوع عن شهادته - لكن اذا كانت الشهادة تؤدى امام الجلسة كما يحصل في المواد الجزئية وتقبها المرافعة لا ندرى لماذا يحرم الشاهد من حق نقضها ؟ ولا يخفى ان الشهود في المواد الجزئية تسمع اقوالهم بالتتابع الواحد بعد الآخر فتى لاحظ القاضي اختلافاً في قول شاهد جعله ان يرتاب في صحته لانجد مانعاً لذاك الشاهد يحرمه من حق تعديل اقواله بدون ان يعتبر مزوراً لانه ربما قد غلط عن غير سوء قصد وعرف بغلظه بمجرد تنوره من المرافعة فاذا ما صححه لا يعتبر انه كذب بيمينه عن سوء قصد ولذلك لا تتمين معاقبته لان في سائر الاحوال وخصوصاً في احوال تأدية الشهادات على وقائع يكون قد مضى عليها بعض الزمن قد يحتمل الغلط ومن المعلوم ان المقاصد الانيمية هي التي تستدعى المعاقبة

٣٠ - في الشروع في الفسق - تقدم الكلام على اركان الشروع وان من ضمنها ان يوقف العمل أو يوجب باسباب خارجة عن ارادة الفاعل لكن هل اذا أوقف الفاسق العمل أو خيبه بارادته يعاف من العقاب ام لا ؟ قالوا بمسدم العقاب لعدم توفر الارادة انما الشارع المصري قال في الفقرة الاولى من المادة ٢٤٦ كل من فسق بصبية أو صبي لم يبلغ سن كل منهما اثنتى عشرة سنة بدون اكراه لهما يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين . وأراد بهذا النص المعاقبة على الفسق سواء كان تاماً أو مشروحاً فيه بصرف النظر عن اتمام أو عدم اتمام الفعل بارادة الفاعل أو رغما عنه وما ذلك الا بقصد الخروج عن القواعد الكلية المقررة للشروع . ومن ثم يتضح ان الشروع في الفسق انما يحصل بمجرد البدء في العمل سواء أوقف أو خاب بارادة الفاعل أو رغماً عنه لما ان ذات الفعل من حيث هو

يستدعى توقيع ذات العقوبة المقررة للفسق التام وذلك بطريق الشواذ عن القواعد العمومية المقررة للشروع وبناء عليه لا لزوم للمعاقبة على الشروع الى توفر كافة اركانه ولا الى ذكرها في نصوص الاحكام ولا الى ذكر الافعال الخمسة بالبدء في العمل لما ان ذلك تتضمنه لفظة «الشروع» الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٤٧. وقد أيدت ذلك كله محكمة النقض الفرنسية في عدة أحكام منها ما صدر بتاريخ ٢١ مايو من عام ١٨١٩ و ١٧ فبراير و ١٠ مارس و ٢٢ سبتمبر من سنة ١٨٢٠ ومنها ما صدر بتاريخ ١٥ سبتمبر من سنة ١٨٣١ و ٧ أكتوبر لعام ١٨٥٢ و ٤ أغسطس لعام ١٨٥٣ (١)

والفسق المبرر عنه في القانون الفرنسي بعبارة *attentat à la pudeur* «تعد على الحياء» هو كل فعل يقع تواء على أحد الافراد بقصد خدش حياته وهو يحصل مباشرة في جسم المجنى عليه فاذا لمس شخص امرأة على قارعة الطريق ومسك بها من فوق ملاسها بعواطف شهوانية فهذا يعد فعل فاضح لافسق فيه كما وصفته وتصفه محكمة النقض الفرنسية في أحكامها العديدة منها حكم صادر بتاريخ أول ديسمبر من سنة ١٨٤٨ لان الفسق فعل يغير الآداب يقع مباشرة على شخص معين كما تقدم انما يختلف عن جريمة الفعل الفاضح في أمرين - الاول - ان الفسق لا يشترط حصوله جهاراً على مرئى من الناس على ان جريمة الفعل الفاضح انما تقع علانية وان العلانية هي ركن من أركانها . والفعل الفاضح هو في حد ذاته عمل لا يستلزم بحرية أو يشين آداب شخص معين غير ان القانون أوجب عليه العقاب لعلانية ارتكابه - الثاني - ان للفعل الفاضح يتأتى على أي فعل ولو كان مباحا يدل على ان فاعله قصده احتقار الحياء العام أما الفسق فهو الفعل الخارج عن حدود الآداب والواقع مباشرة على شخص معين في درجة الجسامة مثال ذلك اذا اقترب شخص من صبية واحتضنها وصار يقبلها في فمها في الطريق العام فهو فسق وقد حكمت به محكمة النقض الفرنسية بعدة

أحكام (١) ولا يشترط في الفسق أن يكون بقصد لذة حيوانية بل يكفي أن يكون الباعث مجرد الرؤية أو الانتقام. وقد حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٤ يوليو من سنة ١٨٧٤ حيث قالت - اذا رفع انسان ثياب امرأة لحد وسطها يعتبر فاسقاً ولو مهما كان القصد . فيتفرع عن هذا المبدأ امكان وقوع جريمة الفسق بين شخصين من جنس واحد أي بين رجلين وبين امرأتين وحكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٤ يناير من سنة ١٨٧٦ . ثم ان الفسق لا بد أن يقصد منه خدش الحياء أما جريمة الفعل الفاضح فقد تقع عن مجرد افعال . واذا فهم ما تقدم يكون المراد بلفظة فسق هو التمدي على الحياء كما قصد بها الشارع لا الزنا كما هو المعنى اللغوي .

قال العلامة جازو - ان الفعل المعاقب عليه قانوناً من حيث هو فسق هو ما يخدش الحياء وكل عمل يتقدم البدء فيه فهو تأهب لاعتقاب عليه . اما متى حصل البدء فيه فيعتبر جريمة تامة ومن ثم فإن فعل الفسق لا يحتمل الشروع من حيث معناه القانوني بل بمجرد الاعتداء على الحياء بأي فعل كان تم جرئته . والشارع المصري نص في المادة ٢٤٧ بأن كل من فسق أو شرع فيه يعاقب فلوم يكن في أفعال الفسق شروعا لما ذكره . انما القصد من لفظ الفسق في المادة ٢٤١ هو الفجور ولذلك اعقبه بلفظ «الأكراه» . والفجور يختلف عن الفسق بالفعل الاكراهي فاذا ما اعتدى شخص على آخر بالبدء في العمل كرهاً وأوقف عمله أو خاب بارادته أو رغباً عنه فشرع في الفجور لانه كيف يتصور الشروع في الفسق على حين انه عبارة عن مجرد خدش الحياء تم الجريمة فيه بالبدء بها . وماذا يهمنا لو ادعى الفاعل بأنه أوقف العمل بارادته على حين كان يمكنه ان يستمر فيه . فالسارق سارق ولو لم يختلس جميع ما قصد سرقة والفاسق فاسق ولو لم يزد في خدش الحياء . ثم ان الشارع المصري قصد بلفظ الشروع مع جريمة الفسق في المادة ٢٤٧ الايضاح

(١) منها حكم بتاريخ ٥ يوليو لعام ١٨٥٣ وآخر بتاريخ ٢٦ يوليو لعام ١٨٧٤ و ٥ نوفمبر من سنة ١٨٨١

بأن العقاب فيها بيان وان لا محل فيه الى الرجوع للقواعد الكلية الواردة للشروع .  
وان الفاعل اذا امتنع عن العمل بعد ان بدأ فيه يعتبر مرتكباً للجريمة ومستوجباً  
لعقابها . وان لافرق بين أن يوصف الفعل بالفسق أو بالشروع فيه اذ ان الشروع  
في هذه الحالة هو الجريمة بعينها (١)

والفسق هو اعتداء على الحياء ويبدأ فيه بأي عمل كان من أفعال الخدش ولا  
يتوقف على ايلاج احد السيلين في الآخر لان الايلاج هو تمام الجناية فصوله  
لا يكون شروعا وانما جناية تامة (٢)

٣٠ - الشروع في الفجور - الفجور هو اعتداء على آداب نيب او بكر  
للذة شهوانية بالتقاء عضوي التناسل قهراً ولا يحصل الا بطرق الاكراه والتقاء  
الختانين فاذا فض رجل بكارة صبية بأصبه مثلاً فيعتبر فعله فسقا لا فجوراً لان  
الفسق يحصل بأي فعل يخدش حياء الشخصين بدون ان يلتقي الختانان . ويحصل  
بأكراه وبدون اكراه . ويحصل بين شخص من نوع واحد كذكر وذكر وأنثى  
وأنثى . والفجور لا يحصل الا بالتقاء الختانين والاكراه وبين ذكر وأنثى - هكذا  
حكمت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٣ ديسمبر من عام ١٨٥٩ .

والشروع في الفجور معاقب عليه قانوناً بمقتضى القواعد العمومية الواردة  
لشروع لان القانون باغفاله ذكره مع ذكر جريمة الفجور قد ترك الحكم فيه كبقية  
الجرائم الى القواعد الكلية . وليس هو فسق بأكراه كما زعم البعض لان الممول  
فيه اتما هو التقاء الختانين خلافاً للفسق الذي هو - كما تقدم القول - عبارة عن  
مجرد خدش الحياء بصرف النظر عن الافتكار في اصطلاح الختانين . واذا قرر ذلك  
نتج ان بين الشروع في الفجور وارتكاب الفسق بونا واختلافاً . وفي الكلام على  
الشروع في الفسق قلنا ان القواعد الكلية للشروع لا تنطبق على شروع الفسق

(١) فوستن هيلي نبذة ١٥٧٤ - صفحة ٣٠٥ - جزء ٤ وجارو نبذة ٤٥٧ صفحة  
٤٧٩ جزء رابع

(٢) انظر حكم محكمة النقض المصرية في قضية النيابة ضد محمود أفندي علي وامام أفندي وهي  
بتاريخ ٣ سبتمبر من سنة ١٨٩٣ جدول ١٦٦١

لان المدول عن اتمامه لا يزيل أثر الجريمة: أما الفجور فان القصد منه فعل معين معلوم وهو الزنا القهري فاذن ما عدل الفاعل من عند نفسه عن الارتكاب فانه يعاف من العقاب لكونه خيب العمل بإرادته وانما يعتبر فاسقاً. واذا ما بدأ فيه ولم يرجع عن اتمامه الا بفعل خارج عن ارادته فيعتبر شارباً ويعاقب انبعاثاً للقواعد الكلية للشروع.

قال «جارو» (١) وفوستن هيلي (٢) ان الفجور لما كان الفرض منه معلوماً وهو الزنا القهري بايلاج السيلين فلا بد من شروع فيه معاقب عليه قانوناً يتم باصطدام الحائنين عنوة ويطلق الاكراه. واذا ما عدل الفاعل من نفسه قبل الايلاج او الاصطدام فلا يعد الامر شروفاً في الفجور وانما فسق باكراه (٣) لان العمل الذي عدل عنه الفاعل بإرادته نتج عنه لاشك خدش الحياء. وقد يحدث غالباً ان المرء يبدأ في ارتكاب جريمة ثم يعدل عنه فيأتي عمله جريمة أخرى تامة كما في هذه الحالة وكما لو قصد شخص قتل آخر وبعد ان طعنه بسكين أول طعنة أمسك عن قصده بطوع ارادته فالفعل لا يعد شروفاً في القتل معاقباً عليه وانما جريمة تامة من نوعها ويعاقب عليها

٣١ - الشروع في تزيف النقود - نبدأ اولاً في تعريف جريمة التزيف بكل ايجاز واختصار ونبقى القول المطول فيه الى بابته ثم نتقل بعد ذلك الى الكلام على الشروع فيها. فجريمة التزيف هي سرقة مقترنة بظروف مجسمة للعقاب القصد منها السرقة بارتكاب تزيف النقود. ولا يخفى ان السرقة يتغير كنهها ويتحول بحسب الظروف التي تقتضيهما. فتزيف النقود سرقة مقترنة بواسطة التزوير يؤدي الى سرقة بسيطة في حد ذاتها طارئة عن للظروف المجسمة للعقاب. وهي التزيب بعينه متى حصل طلاء مسكوكات لصيورتها شبيهة باخرى أكثر منها قيمة. وسواء عددناها سرقة أو نصباً فلا بد من وصفها بوصف أجسم أثماً منها لسهولة

(١) - جارو - نبذة ٤٥٥ - صفحة ٤٦٧ جزء ٤

(٢) - فوستن هيلي - نبذة ١٥٨٦ صفحة ٣٢٠ جزء ٤

(٣) - (دالوز شرح قانون العقوبات من نبذة ١٣ الى ٢٥ صفحة ٥٠٩)

سريان ضررها بسرعة تداولها بوصف كونها النقود الحقيقية ولذلك قد احتاط لها الشارع بعقوبة صارمة في المادة ١٧٩ مراعاة لحسن سير المواصلات في التعامل . وقد اجتهد بعض علماء الحق الجنائي بترتيب جريمة التزييف في مصاف الجرائم الاخف وبلا من جريمة السرقة فقال أحدهم إذا كثرت مداولة قطع النقود المزيفة فان مقلدها لا يقصد شخصا معينا يضره بها وقد يمكن ان تنطلي حقيقتها مدة طويلة وتنقل بين عدة أيدي بصفة كونها حقيقية بدون ان ينتج ضرر عنها . والنقود هي قطع متفق عليها في المداولات تمثل قيم الاشياء ومادام ان القطع المزيفة متداولة بوصف كونها حقيقية فلا ضرر على من يأخذها ولذلك فذهب مقلدها في حالة ابهام تقال من تأنيبه . غير ان هذه التصورات تمويهية أكثر مما هي حقة لان مقلد النقود بمجرد ما يتعامل بها فانه يفتش من يقبضها منه بوصف كونها صحيحة ولا يمكن ان يعتبر ذاته حينئذ غير أئيم لان من أخذها منه لم يدرك تزييفها ويكون له بذلك عذر لان الجريمة تعتبر في نظره تامة بمجرد ما تعامل بتلك النقود واعطاها الى الغير . فبقدر ما تاتي الحيل محكمة في التمويه على النطلاء السرقات يكون ضررها جسما ومرتكبها أئيماً لانه استعمل طرقاً خيثة بها تمكن من اخداع النوايا السليمة بما نصبه لها من الفخاخ والشراك ولذلك ينبغي ان يكون عقابه أشد من عقاب السارق .

ويجدر بنا أيضاً ان لانهمل أمراً جوهرياً وهو ان ضارب الدرهم الزيف انما يرتكب فيه جريمتين - جريمة السرقة أو النصب - وجريمة اختلاس حق منحصر في الحكومة . انما هذا الحق انحصر في الحكومة لصالح هيئة الاجتماع وهو ليس للحكومة ولذلك لا يصح القول ان من يختلسه يرتكب جريمة ضد الملك . وجريمة التزييف تماكي جريمة التزوير في سائر ظروفها ثم جريمة الاختلاس التي هي القصد الوحيد منها وقد فرض الشارع لها عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً وهي عقوبة شديدة لم يحكم بها من محاكم فرنسا الا في ١٣ حادثة من ١٠٠ (١)



ثم ان شراء المعدات اللازمة لضرب الدرهم الزيف تصميم لاعقاب عليه . وثبوت  
هذه المعدات في محل واعادها لضرب النقود شروع في العمل . وضرب النقود  
جريمة تامة مستوجبة للعقاب توفر فيه القصد الجنائي ما عدا الضرر لان هذا لا يتوفر  
الا بالتعامل بتلك النقود . وقد اعتبرت الجريمة تامة بمجرد الضرب لما فيه من  
اختلاس حق منحصر في الحكومة . اما العلامة فوسن هيلي (١) فيذهب بان ضرب  
الدرهم الزيف هو تأهب للحماية والجريمة لا تعتبر فيه تامة الا بصرفه والتداول  
به لان التداول هو المقصود من المقلد من حيث اجتناء المنفعة . وهذا رأي  
منقوض يخالف هذا الشارح فيه ولا نسلم مطلقا بان ضرب النقود المزيفة انما هو  
من الافعال التأهية لان فعل ضرب النقود يشمل قصدين جنائيين وهما اختلاس  
حق منحصر في الحكومة وغش هيئة الاجتماع في التعامل بتلك النقود ، فجرد  
ضرب النقود يتم فيه القصد الاول والتعامل بها من ذات الضارب لما يتم به القصدان  
وباتمام أحد القصدين ينتج الضرر فيرتب العقاب . ومن ثم كان الرأي الجازم بان  
مجرد ضرب النقود هو فعل تأهبي لا عقاب عليه فاسداً ولولا ذلك لما فرض الشارع  
في المادة ١٧٩ عقاباً على الضارب المقلد وعلى المستعمل . لانه قد يتأتى ان  
شخصاً يقلد وآخر يستعمل . انما يصح القول ان مجرد التقليد ولو انه يعتبر  
جريمة تامة الا ان الضرر منه للمعاملات لم يحصل فيكون ذلك ظرفاً مخففاً للعقوبة  
ليس الا . ثم لو راجعنا نص المادة ١٨١٠ من القانون الفرنسي المأخوذة عنها  
المادة ١٧٩ من القانون المصري نجد ان جريمة التزييف انما تتم ويتعين عليها  
العقاب بمجرد التقليد . واذا تقرر ذلك نتج ان التقليد ليس فعلاً تأهيبياً كما يزعم  
«فوسن هيلي» . وقد بحثنا في دالوز استطلاعاً لرأيه فوجدناه أيد رأينا حيث قال (٢)  
- ان مجرد ضرب النقود وتقليدها يؤخذ منه استحالة حق الغير وهذا وحده  
كاف للمعاقبة لان المقاصد هي الاركان الاصلية للتأنيب اذا ظهرت بافعال خارجية

(١) فوسن هيلي - نبذة ٥٧٤ صفحة ٢٦١ جزء ٢

(٢) دالوز ريباتوار - جزء ٢٤٠ نبذة ١٧ وما يليها صفحة ٥٠١

لكن اذا قصد بالتقليد غاية صناعية ليس المراد منه المعاملة لا يعتبر العمل أنما مستحقا للعقاب عليه لعدم توفر قصد السرقة والاختلاس فيه . لكن اذا قلد شخص نقود الحكومة وجعل لها مقداراً من الذهب أو الفضة مساوياً لذات مقدار النقود الحقيقية بقصد الاضرار بمالية الحكومة يقع تحت طائلة العقاب وقد أيدت هذا المبدأ محكمة النقض الفرنسية بعدة أحكام منها حكم اصدرته في ٢٦ فبراير لعام ١٨٠٨ (١)

٣٢ - الشروع في الرشوة - ان الرشوة « لغة » هي ما يعطى لاحقاق باطل أو لابطال حق « قانوناً » هي ما يعطاه الموظف أو يوعد باعطائه لاداء عمل من اعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له انه غير حق . فكل ما يعطى لابطال حق أو لاحقاقه ولاحقاق باطل أو لابطاله انما هو رشوة في صرف القانون . وأركانها ثلاثة - الاول - أن يكون المرتضى متوظفاً أو مأموراً أو مستخدماً - الثاني - أن يكون قد قبل وعداً بشئ من آخر أو اخذ منه هدية أو عطية - الثالث - أن يكون المقصود من قبول الهدايا او العطايا او الوعد اداء عمل من خصائص اعمال وظيفته المرتضى حتى ولو كان لاحقاق حق او لامتناعه عن عمل غير حق لان احقاق الحق وازهاق الباطل لا يسوغ للموظف ان يبيعهما بالدرهم والدينار لما ان واجباته في جانب وظيفته وامته وجانب العدل ملازمة له بذلك بدون أجر عليه من المال يأخذه بغير حق مشروع من عباد الله .

قال الشارع المصري في المادة ٩٩ من قانونه - من شرع في اعطاء رشوة ولم يقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة سنة ويجوز حرمانه أيضاً من كل خدمة ميرية أو رتبة أو مرتب أو معاش مدة ست سنين .

من القواعد القانونية ان الشروع في فعل الجناية يعاقب عليه بالعقوبة التالية للعقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت بالفعل فاذا كان الفعل يستوجب العقوبة بالفعل

يحكم بعقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً . واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً تكون العقوبة بالاشغال الشاقة موقتاً . واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة موقتاً او السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن الموقت . واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤبد تكون العقوبة بالنفي الموقت او الحبس التأديبي . وان كان الفعل يستوجب عقوبة النفي الموقت او السجن الموقت او الحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التأديبي . فالحقائب على جناية الرشوة كما ورد في المادة ٩٢ من هذا القانون المعدلة بأمر حال صادر في ٢٩ نوفمبر من عام ١٨٨٦ هو السجن الموقت . والعقوبة التالية لعقوبة السجن الموقت كما اقتضت من الترتيب السابق انما هي الحبس التأديبي من ثمانية ايام الى ثلاث سنين كما قرر ذلك الشارع المصري في المادة ٤٥ من هذا القانون وهي التي قررها الشارع عقوبة للشروع في اعطاء الرشوة . انما قيدها بسنة فردة لكون جناية الرشوة من أسوء الجنايات عقبي وحتى يمنع القاضي من اسقاطها الى حد أدنى قال العلامة دالوز - من يستعد لاعطاء رشوة ولم تقبل منه فقد ارتكب الشروع في جريمة الرشوة والجريمة في هذه الحالة انما هي جنحة يوكل النظر فيها الى محكمة الجناح (١) لان العقوبة التي فرضها لها الشارع هي حبس سنة فردة . وقد حطها الى حبس سنة واحدة ولم يردّها الى احكام المادة ١٠ شأن باقي انواع الشروع الجنائية التي لم يعين لها مدة محدودة في المعاقبة لينع القاضي كما سبق القول من اسقاطها الى حد ادنى ولينعمه ايضاً من اعلاؤها الى ما فوق السنة لما فيه من الاغلاظ والشدّة على حين صغر الجرم . قال الفيلسوف مونتسكيو (٢) في كتاب اصول النواميس والشرائع - من الامور الجوهرية أن يكون تناسب بين

(١) حكم بذلك من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٩ مايو من سنة ١٨١٢ ومن

محكمة بورديو بتاريخ ٩ مايو من سنة ١٨٤٢

(٢) انظر ذلك في اصول النواميس والشرائع ترجمتا في الصفحة ١٠٥ والفصل ١٦

من الكتاب ٦ جزء ١

العقوبات لما انه من الامر الجوهري ان يكون الجرم الكبير أولى بالاجتناب من الجرم الصغير . أي أن يكون الجرم الذي يكون ضرره في الهيئة الاجتماعية كبيراً أجدر بالارتقاء مما يكون أقل ضرراً فيها .

وقد قيد الشارع بقوله في شروع الرشوة « ولم تقبل منه » ثم بقوله في شروع الاكراه « ولم يبلغ مقصده » لانه لو قبلت الرشوة عند الشروع في اعطائها أو بلغ القصد عند الشروع في الاكراه لحصلت الحماية تامة وحقت العقوبة الاصلية . وتم الرشوة ولو لم يحصل الغرض المقصود منها لما انه ليس من كنه الجريمة فاذا قبلها الموظف ليعمل عملاً أو ليتنع عن عمل من شؤون وظيفته ثم ظهرت الحماية فقد ارتكب كالراشي الرشوة وكانت الجريمة تامة ولو لم يعمل عملاً أو يتنع عنه . لكن اذا نكص عن ذلك من تلقاء ذاته وامتنع من انفاذ غرض الراشي فرد الرشوة أو تأهب لردها قبل أي مداواة قضائية فلت من العقاب . أما اذا ردها بعد ان نفذ غرض الراشي فيكون قد ارتكب الاثم ولو سبق الرد أي مداواة قضائية (١) ويشترط لانعام الشروع في الرشوة أو الاكراه ان يكون للعمل أو الامتناع عنه من أعمال وظيفه المستخدم وان يكون الغرض المقصود منها ممكناً لانه ان كان مستحيلاً كان الشروع باطلا لا عقاب عليه .

ويظهر من قصد الشارع ان العقاب على الشروع لا يكون واجباً الا متى بدأ الراشي في ارشاء الموظف لاداء عمل من شؤون وظيفته أو للامتناع عنه لكن اذا شرع الراشي في ارشاء شخص غير موظف وانما متدرب لعمل مخصوص وموقت كالترجمة الشفاهية مثلاً لهيأة القضاء أثناء انعقاد الجلسات بينها وبين شخص يتكلم لغة ضريبة هل يعاقب المترجم معاقبة الموظف الشارع في قبول الرشوة أم لا ؟ فحكمته النقض الفرنسي (٢) حكمت بوجوب معاقبته تطبيقاً لنص المادة ١٧٩ المقابلة

(١) حكم بذلك من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٦ سبتمبر من سنة ١٨٩١

(٢) من محكمة النقض بتاريخ ١١ مايو من سنة ١٨٧٦ نوه عنه فوستق هيلي في الجزء

الثاني من شرح قانون العقوبات في الصفحة ٦٥٢ - نبذة ٨٥٤

المادة ٩٩ من قانوننا أي باعتبار المترجم كالموظف لان السلطة القضائية انتدبت له عمل يتعلق شأنه بمصلحة الهيئة الاجتماعية وان كان هذا الانتداب مؤقتاً .  
 وإذا شرع شخص في اعطاء رشوة الى موظف ليعمل عملاً أو ليمتنع عن عمل خرج اختصاصه من يده انما يمكن ان تناط مباشرة به فيما بعد هل ينطبق في معاقبته نص المادة ٩٩ أم لا ؟ فمحكمة النقض الفرنسية قررت بالانطباق في حكم أصدرته بتاريخ ٢ افريل من عام ١٨٧٥ حيث قالت - ان الموظف المشروع في ارشائه ليعمل عملاً أو ليمتنع عن عمل خرج اختصاصه من يده فاذا احتمل فيما بعد امكان انتدابه لمباشرة ذلك العمل أو لاجراء بعض أعمال فيه وجبت المعاقبة لما في ذلك من افساد الذمم (١) . ثم ان الاحكام في مواد الشروع في الرشوة يلزم ان يوضح فيها ان العمل من خصائص الموظف ماذا والا كان الحكم لاغياً (٢) . والمستخدم أو الموظف اذا عمل عملاً أو امتنع عن عمل من خصائصه بناء على التواصى أو التوسلات عوقب معاقبة المرتشى . واذا أخذ رشوة ليعمل عملاً أو ليمتنع عن عمل لم يكن من خصائصه لا يعاقب بصفة مرتشٍ وانما بصفة نصاب (٣) . واذا طلب الموظف رشوة عن يد رسول ولم يقبل منه أو بواسطة خطاب ولم يصل الخطاب الى الشخص المطلوب منه أو وصله ورفض الاعطاء هل في الامر شروع أم لا ؟ فالشارع قرر العقاب في المادة ٩٩ لمن يشرع في اعطاء الرشوة ولم يقبل منه ولم يذكر عقاباً على الموظف الذي يشرع في أخذ الرشوة لما في ذلك من تحصيل الحاصل . والشروع في أخذ الرشوة انما يكون بوجودها والاستعداد لا خذها وعدم التمكن من امتلاكها بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل .

( ١ ) دالوز - شرح قانون العقوبات - صفحة ٢٧١ - نبذة ٣٠ وما يليها الى ٣٨ .

وفوستن هيلي - جزء ٢ صفحة ٦٥٢ فقرة ٤ من ذيل الصفحة

( ٢ ) دالوز ريرتوار - جزء ٢٦ صفحة ٢٦ نبذة ٩٢ منوه فيها عن حكم صادر من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٦ نوفمبر من سنة ١٨٤٢ يؤيد ما تقدم

( ٣ ) حكم من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٣١ مارس من سنة ١٨٢٧ - انظره في

دالوز ريرتوار - جزء ٢٦ - صفحة ٣٧ - نبذة ١١٩

اما طلبها فهو من افعال التصميم التي لاعتقاب عليها . واذا قيل بان طلب الرشوة هو شروع لانه يعتبر بدءا في العمل فتجيب بان القانون لم يعين الافعال التي تعتبر بمثابة بدء في العمل حتى يصح القول بان مجرد الطلب شروع لان من الجائز ان الموظف الذي يطلب رشوة يعمل عن تصميمه عند وجودها وعرضها عليه . ولا يصح القياس على المقرر في المادة ٩٩ بان الراشي كما انه يعتبر شارعا في ارتكاب الجريمة بمجرد ما يشرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه كذلك الموظف يعتبر شارعا في اخذ الرشوة ايضا بمجرد ما يطلبها ولم تعط اليه لان مقابل الرشوة في الحالة الاولى موجود وهذا الوجود المروض يعد بدءا في العمل بدون شك أما في الحالة الثانية فعدم ومجرد الطلب لا يصح ان يطلق عليه تعريف البدء في العمل كما هو ظاهر .

٣٣ - الشروع في التزوير - ان التزوير جريمة تحصل على عدة أنواع وجملة ضروب وقد أتب المتشرعون كثيرا في حصرها ولم يتوصلوا الى تحديد الظروف التي تعرف بها غير ان المتشرع الانكليزي ليفنجيستون قد وضع في قانونه تعريفا حصر فيه القواعد العامة للتزوير وأخذ عنه بعض فقرات قانون انكلترا وقانون نيويورك وذلك التعريف هو حسب نص المادة ٢٨٧ من القانون الذي وضعه المتشرع المذكور - يعد مزورا كل من قلد كتابة أو غير فيها بدون سبب مشروع وبقصد الاضرار والنش للتوصل بالكتابة المقلدة أو المغيرة الى ايجاد تعهد بدين أو ازالته أو الاعلاء في قيمته أو الاسقاط منها أو امتلاك ملك الغير . ثم بحثا كثيرا في تعاريف المتشريعين للتزوير فما وجدنا لهم تعريفا أوضح من المتقدم ذكره مع اننا نرى فيه بعض النقص - فن الامور الجوهرية الملاحظة نظريا بأن تقليد الكتابة واستعمالها جريمة واحدة - فالتقليد في حد ذاته ليس هو الاعمال تحضيريا وواسطة لارتكاب الجناية وما الغاية منه الا الاستعمال وبمجرد الاستعمال تم الجريمة لان الاستعمال في هذه المادة هو السرقة أو النصب وهو الضرر الحاصل بالكتابة المزورة فالمعاقبة على تزوير عقد لم يستعمل انما هي شواذ عن القواعد

الأصلية للشروع كون الفعل معاقب عليه قبل البدء الحقيقي في عمله. غير أن هذا الشواذ دعت إليه الضرورة وصيرته قاعدة أصلية لحماية الحياة من خطر تهديدها دائماً فإن وجود الورقة المزورة مع شخص يسمح له أن يستعملها متى أراد ولذلك وجب إيجاد عنصرين للتزوير وهما التقليد والاستعمال وقد قضت بذلك محكمة النقض الفرنسية (١) في حكم أصدرته بتاريخ ٢٥ نوفمبر من عام ١٨٢٥ واتخذته دستوراً للعمل ولم تصدر إلى الآن حكماً يخالفه. ثم إن الشارع المصري قرر هذه القاعدة في المادة ١٩٣ من هذا القانون وجعل التزوير واستعماله جريمتين مختلفتين يعاقب فاعل أحدهما ولو لم يفعل الجريمة الأخرى ولم يعتبر أن تغيير الحقيقة شروعا في التزوير واستعمال الورقة المزورة متممة للجريمة أي أنه لم يشترط لوجود جريمة التزوير والمعاقبة عليها أن تغيير الحقيقة وإن تستعمل الورقة المزورة بل اعتبر أن تغيير الحقيقة كاف لوجود جريمة التزوير والمعاقبة عليها ولو لم تستعمل الورقة المزورة حقيقة. وجعل استعمال الورقة المزورة جريمة أخرى خاصة يعاقب عليها مرتكبها ما دام يعلم بتزويرها ولو لم يكن هو الفاعل للتغيير - فإذا لا يصح القول أن تقليد الكتابة في مواد التزوير هو شروع ولا تكون الجريمة تامة إلا بالاستعمال.

والتزوير مادي ومعنوي فالمسادي ما يحصل بتقليد الإمضات أو الاختتام أو بتفسير المحررات والاختتام أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص وغير ذلك. والتزوير المعنوي يقع من الأمر بأمره به وسعيه فيه ولا تتوقف العقوبة على كون الفاعل كاتباً للمعقود المزور بل يكون هو الفاعل قانوناً والكاتب إنما يعتبر مشاركاً لأنه مسهل ومساعد بشرط أن يكون عالماً بفرض الأمر الساعي.

إذا قصد شخص أن يرتكب تزويراً مادياً فهذا القصد إنما هو شروع لعقاب عليه ولو مهما كانت درجة الضرر الجائر متاجها عنه - وإذا حضر أدوات الكتابة أو التقليد وبدء في تجربة العمل فشروع. وإذا أتم الكتابة أو التقليد أو القشط أو الزيادة الحـ الجريمة تامة ولو لم يستعمل ذلك وقد حكمت به محكمة النقض

الفرنساوية بتاريخ ٣١ مايو من عام ١٨٥٠ (١) ومحكمة النقض المصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣ (٢)

لو غير شخص اسمه واتصف باسم آخر وذلك عند سؤاله أو المناداة عليه امام هيئة رسمية هل يعد ذلك شروعاً في تزوير؟

فعلما الحق الجنائي قد اختلفوا في وصف هذا الفعل فبعضهم وصفه بشروع وبعضهم زعم بعدم اعتباره شروعاً لكونه حصل مشافهة لا كتابة. غير ان محكمة النقض الفرنسية قد اعتبرته شروعاً وأصدرت بذلك عدة احكام منها ما صدر في ٧ مارس من سنة ١٨٣٥ حيث قالت - ان جريمة التزوير بتغيير الاسم لا تتوقف قانوناً على حصوله بالكتابة. ومنها ما صدر في ١٨ فبراير لعام ١٨٢٦ و ١٤ افريل لعام ١٨٢٧ و ١٧ لوليو من عام ١٨٣٥ و ١٣ اكتوبر من سنة ١٨٤٢ . اما محكمة النقض المصرية فأعتبرت مثل الفعل المتقدم جريمة تامة لان مجرد تغيير الحقيقة هو التزوير وحكمت بذلك في عدة حوادث ومن ضمن احكامها (٣) حكم اصدرته بتاريخ ٣١ يناير من سنة ٩٣ - جدول ٣٧٦٤

٣٤ - الشروع في منع الغير بالقوة من الانتفاع بما في يده - اذا اجتمع شخص مع عدة اشخاص امام مال في يد آخر ففعلهم هذا تصميم لاعتقال عليه اما اذا اظهر رغبته في جيازته والاشخاص معه ومع بعضهم او كلهم اسلحة او آلات مضاربة فشروع. والجريمة تامة لا تكون تامة الا بوضع اليد من الانتفاع بالاموال التي في يده

٣٥ - الشروع في اسقاط الحوامل - ان الشروع في اسقاط الحوامل موجود في القانون انما لا يعاقب عليه في أي حالة من الاحوال - هكذا قضى الشارع المصري في المادة ٢٤٢ من هذا القانون ولذلك نرى عدم الفائدة من البحث في

(١) فوستن هيلي - جزء ٢ صفحة ٣٤٤ نبذة ٦٤٢

(٢) انظر في جريدتنا المحاكم - عدد ١٤٨ لسنة الرابعة

(٣) انظر في جريدتنا المحاكم بعدد ١٤٦ من سنة الرابعة



تعريف الشروع في الاسقاط .

٣٦ - الشروع في هروب المسجونين - يتم الشروع بمحاولة كسر أبواب السجن او نوافذه بقصد الهروب وتتم الجريمة بمجرد الخروج من السجن (١) ويلزم ان يعلم على ان الشروع أصل في الجنايات والاصل في الجنح عدمه . وان لا شروع في المخالفات . ولا يسوغ الاقرار بوجود شروع في مواد الجنح معاقب عليه الا بنص صريح . واذا تعدد الفاعلون لفعل واحد فلا يكفي لان يعتبر الفعل شروعا اذا أوقفه البعض أو خييه دون البعض الآخر بل ينبغي ان يكون بإرادة الجميع حتى يخرج كلهم من حد الشروع . فاذا ما عدل البعض عن الفعل دون البعض فالمستمنون يعاقبون من العقاب وغير المستمنين يعاقبون كما حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٩ يناير لعام ١٨١٢ - ومن ذلك التاريخ لم يصدر حكم خالف هذا المبدأ (٢)

٣٧ - في الجريمة المستحيلة - من المقرر ان الصفح عن العقاب واجب في الشروع الذي لم يقتن بأذى ولم يمت سوءاً بأحد . أما اذا كان جريمة فالامسك عن متابعتها لا يعني الجرم من العقاب وان كف عن اتمام فعله . ثم ان الشروع في الجناية أو الجنحة لا يعتبر جرماً الا اذا أوقف العمل أو خاب بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل . فاذا أوقف بإرادة الفاعل وهو غير تام او فات ضرره وهو تام لا عقاب عليه . لكن اذا كانت الجريمة غير ممكنة الوقوع عند الشروع كيف يكون وجه الحكم ؟ فالعلامة دالوز يقول - ان المسئلة دقيقة ومستوجبة لوفرة البحث - فاذا كانت الجريمة غير ممكنة الوقوع وعدم امكان وقوعها لا يمكن ان يزول بحال من الاحوال فلا شروع - مثال ذلك - اذا قطع شخص أشجاراً من غابة يحسبها ملك غيره فاذا بها ملكه . او اذا دخل شخص دار قريب له ليسرقها ثم اقتنع ان ذاك القريب قد توفي ولا وارث له غير السارق ففي هاتين الحالتين لا شروع

(١) جادو - جزء رابع صفحة ١٨

(٢) دالوز شرح قانون العقوبات تبذة ٩٢ - صفحة ١٩

اذ الشروع لا يقتضى اجراء عمل مستحيل بسائر وجوهه - واذا كانت الجريمة في حد ذاتها ممكنة انما وقوعها كان مستحيلا بالطرق التي استعملت في ارتكابها فكذلك لا شروع - مثاله - اراد شخص قتل آخر فاطلق عليه بندقية غير معمرة أو أطلقها من مسافة بعيدة لم يكن يتأتى قط وصول المقذوف الى القريم . أو لو عمد شخص الى تسميم آخر فأبتاع مادة سمية ووضعها بين مواد أخرى ثم أخذ بطريق القتل من تلك المواد مادة اقتكرها انها المسممة ودسها في طعام القريم فتناول منه واتضح انها ليست بالمسممة فلا عقاب عليه . لان مجرد ارادة الشر لا يعاقب عليه ما لم يقترن بما يؤدي مباشرة الى الفرض الجنائي (١) .

قال العلامة «فوستن هيلي» ان القصد الجنائي الذي لم يتحقق تحققاً صحيحاً ليس بشروع خائب لان البدء في العمل يستلزم امكان ادراك الفرض الجنائي (٢) بما يتخذ لاجله من الوسائل - مثاله - اذا أطلق شخص بندقية بقصد القتل على تمثال باعتقاد انه الشخص المقصود قتله فلا شروع في الفعل لفوات الضرر واستحالة تحقق القصد الجنائي . ولا يخفى وجود بعض التشابه بين الجناية المستحيلة والجناية الخائبة ألا ان الفرق عظيم جداً وهو ان النتيجة التي قصدها الفاعل في الجناية المستحيلة كانت غير متأتية الحصول ومستدركته في الجناية الخائبة . فلو سلمنا بإمكان العقاب على الجناية المستحيلة لتعين علينا القول بان الوازع البشري له ان يؤثم النوايا وان افعال التصميم من الواجب ان يعاقب عليها . قال العلامة جارو - ان ما يجزبه فاعل الجريمة المستحيلة لا يعتبر بدءاً في العمل لما ان عمل المستحيلات أمر تخيلي ليس فيه بالحقيقة الا مجرد القصد الجنائي وهذا القصد مهما كان حقيقياً ومهما كانت درجة الاثم فيه فانه لا يلبس صاحبه لباس الاثم الجنائي المعاقب عليه لكونه خالياً منه في حد ذاته ومن ثم تعين عدم العقاب على الجريمة المستحيلة كما يؤخذ من ذات قول الشارع المصري في المادة ٢١١ من قانونه هذا - حيث نص على

(١) دالوز ريبرتوار - جزء ٤٢ - صفحة ٢٦٦ نبذة ٧٩

(٢) فوستن هيلي - جزء ١ نبذة ٢٥٣ صفحة ٤٠٠

أن — من تعمد قتل أحد بشي من العقاقير أو الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت الخ يعاقب — بقوله « يتسبب عنها الموت » أخرج ما لا يتسبب عنه فإذا قصد شخص قتل آخر وأطعمه أو سقاء مواداً غير سامة لا يتسبب عنها الموت استحال بذلك تمام قصده وبهذه الاستحالة لا يكون القتل شروفاً في التصميم ولا عقاب عليه .

وبما تقدم يتضح ان الاستحالة تنأى اما عن ذات موضوع الجريمة واما عن الطرق المتخذة لاجلها . وقد تكون اما مطلقة واما مقيدة . فالاستحالة المطلقة تعرف من استحالة حصول النتيجة الجنائية كأن يقصد رجل قتل آخر فضر به بمديه فاذا هو ميت من قبل . والمقيدة هي التي يكون موضوعها موجوداً حقيقة ولكنه معدوماً من المحل الذي ظن الفاعل وجوده فيه كان يقصد شخص قتل آخر فأطلق بندقيته في محل وجوده عادة فاذا به لم يكن موجوداً فيه . ثم أن الوسائل المتخذة في ارتكاب الجناية قد تكون مستحيلة على الإطلاق وقد تكون مستحيلة استحالة مقيدة . فالاستحالة المطلقة في اتخاذ الوسائل كأن يطلق رجل بندقيته على شخص ليقته فاذا بها فارغة فاستحالة ارتكاب الجناية مطلقة في هذه الحالة لان اطلاق البندقية للفارغة لا يمكن ان ينتج عنه القتل . والوسائل في الاستحالة المقيدة هي التي من شأنها احداث الجناية انما حدوثها ممتنع بأسباب خارجة عن ارادة الفاعل — مثال ذلك — اذا قصد انسان قتل آخر فأطلق عليه بندقيته فلم يخرج المقذوف لعدم اشتعال البارود . وفي الواقع ان الجريمة المستحيلة هي التي لا تنأى وقوعها مع الاحوال والوسائل التي حصلت فيها .

قال العلامة دالوز في شرح قانون العقوبات في صفحة ١٩ ونبذة ٩٣ وما يليها — اذا كانت الاستحالة مطلقة وذلك بانتفاء حدوث ذات الموضوع أو صفته الجوهرية لحدوث الجريمة لا ينطبق على القتل مواد الشروع ولا عقاب عليه — مثاله — اذا أطلق شخص بندقيته على جثة باعتقاد ان صاحبها حياً فالجريمة في هذه الحالة مستحيلة لانه لا يمكن قتل الميت — والاستحالة مطلقة لانه لا يمكن قتل الجثة

بوسائل أخرى خلاف التي اتخذت في الارتكاب . أما اذا كانت الاستحالة مقيدة فلا مانع من العقاب لما ان الجناية كان ممكناً ارتكابها بطرق أخرى . خلاف التي استعملت - مثال ذلك - أراد شخص قتل آخر فأطلق عليه بندقيته فاذا بها فارغة أو ان المقذوف لم يخرج لكون البارود مبتلاً ولم يشتعل - فالجناية بالطرق التي اتخذت على ارتكابها مستحيلة لكنها ممكنة بطرق أخرى ولذلك يمكن ان يقال انها شروع في قتل خاب بغير ارادة الفاعل - وقد ذهب جمهور من علماء الحق الجنائي بأن الاستحالة في الجرائم سواء كانت مطلقة أو مقيدة فانها لا تحتمل التدرج ولذلك لا يلزم التمييز بينها توصلاً للمعاقبة على أحد قسميها .

## ( المادة ٩ )

التصميم على فعل جنائية أو جنحة والتأهب لفعل ذلك لا يعدان شروعاً .

٣٨ - التصميم على فعل الجنائية - ان التصميم سر من اسرار الضمائر مستودعه الفكر والفكر حر في التخيلات ومطلق في التصورات ولا حرج عليه ولا تزيب ما دامت افعاله باطنية مستترة في خيايا النية . والفكر الساذج بقصد ارتكاب الجريمة لا يسوغ تأنيبه ما دام كامناً في خاطر صاحبه لان السيل الى اثباته معدوم . وليس من الممكن للوازع البشري ان يخترق حجب الضمائر فيعلم منوياتها وما هي عليه من مقاصد السوء ومن ثم تعين ترك تأنيبها الى العدل الالهي . أما ما يجوز تأنيبه فهو الافعال الظاهرة الحادثة عنها الضرر لهيأة الاجتماع . فالتصميم على فعل الشر والتأهب له ليسا من الامور التي تحدث الضرر ولا هي مسالك له دائية منه ولذلك لا يحل لواضع القانون ان يعاقب على جريمة ما برحت سراً من اسرار الفكر يمكن العدول عنه قبل الاقدام عليه . غير ان في بعض التأهب ما لا يخلو من داعي المعاقبة لظهور الخطر الكامن في نفس المتأهب

قال العلامة « فوستن هيلي » (١) ان التأهب لنقض الحكومة ودق شوكتها أو القتل بشخص الملك عد عند جميع الامم في مصاف الجنايات الكبرى لانه يسيح العواقب ناطق بعظم سفه فاعله ولذلك قد استثناء الشارع من القاعدة الاصلية لما انه يهدم نظام الاجتماع من اساسه ويهدد حياة الجماعة في شخص الملك . والقانون الروماني كان شديد القسوة في العقاب على الجنايات ضد الملك وهذه الجنايات كانت تتألف من التواصر والتحريض والاغراء والاحلام ومجرد الافكار . وقد رأينا في التاريخ ان شخصاً رأى في نومه انه يذبح (٢) «دينس» حاكم «سيرا كوز» فهذا امانه بحجة ان ذاك الشخص لو لم يفكر في يقظته انه يذبح الملك لما رأى ذلك في نومه وهذا ظلم فاحش لانه على فرض التسليم بأن ذاك الشخص افكر بذلك الذبح نهاراً فانه لم يثبت تعمده وعزمه عليه لان الشرائع لا تعاقب الا على الافعال الظاهرية . والتعصيم أو التأهب على ارتكاب جريمة ضد الملك كان عقاب فاعله عند الرومان احراقه بالنار أو دفعه الى الوحوش الضارية وكانت امواله تصادر الى الحكومة وأولاده محرمون من كل حق مدني .

ومن ضمن شرائع ملوك روم شريعة كانت توجب محاكمة من يبدي اعتراضاً على حكم يصدره الملك أو يتشكى من أهلية من يكون قلده بعض المناصب بصفة كونه مرتكباً فعل التجديف ضد الملك . ثم ان شريعة اخرى كانت تقضى بمعاقبة الاشخاص الذين يتأمررون على الوزراء ومستخدمى الملك بصفة مرتكبين للجناية ضد الملك كأنهم قد تأمرروا على ذات شخص الملك .

ان الملوك « فالانتينوس » و « تيودوس » و « اركاديوس » قد سنوا شريعة اخرى من مقتضاها محاكمة مزيفى النقود كمجرمين ضد الملك وما ذلك الا لعدم تمييز الاشياء عن بعضها .

ان احدى شرائع انكلترا الموضوعة على عهد الملك هنريكوس الثامن كانت

( ١ ) انظر النبعة ٤٤١ من الجزء الثانى لشرحه قانون العقوبات - صفحة ٦٧

( ٢ ) اصول النواميس والشرائع لوتسكيو فصل ١١ - كتاب ١٢ صفحة ٢٢٤ من ترجمتنا

نصت على ان كل من تنبأ عن موت الملك حوكم بصفة خائن للمملكة. فهذه  
 الشريعة كانت لا شك على غير اساس فان هنريكوس الاخير لم يجسر الاطباء على  
 الاخبار بان حالته كانت تنذر بالخطر لانهم قد راعوا بمعالجته نص هذه الشريعة  
 وقد قضت شرائع الصين باعدام كل من يهين الملك أو يحتقره . ولما كانت  
 تلك الشرائع لاتنص صريحاً عن نوع هذه الاهانة والاحتقار كان كل فعل يشف  
 عنها سبباً لاعدام حياة من يراد قتله وباعثاً على اعدام كل عائلة يراد هلاكها .  
 وقد جمعت سلطة التشريع الفرنسية نصوص ما تقدم من الشرائع وازادتها  
 الى القانون الفرنسي القديم فنصت فيه على ان كل تآهب عدواني ضد شخص  
 الملك او احد اولاده أو وزرائه يعاقب فاعله معاقبة جان ضد الملك . وان مجرد  
 الفكر المقترب باي عمل كان كاف لثبوت الجريمة . وان كل شخص يعلم به ولا يفشيه  
 يعتبر مشاركاً في الجريمة . ولم يكن من الجائز سسقوط العقوبة عليها بمضي المدة  
 الطويلة . اما العقاب فكان في غاية الفظاعة وهو قتل الجاني بجرحه مربوطاً في اذنان  
 اربعة من الخيل وكان من مستلزمات هذه الجناية مصادرة اموال المحكوم عليه لجانب  
 الحكومة .

اما القانون النمساوي فقد نص في المادتين ٥٤ و ٥٥ منه بمعاقة من لا يبلغ عن  
 التآهب العدواني ضد الملك بصفته مشترك في الجريمة . وقد نص في المادة ٥٣  
 منه بعقاب القتل على من يتآهب لفسل عدواني ضد الملك ولو لم يتم المقصود  
 منه . وقد حذى حذوه القانون الانكليزي فنص على ان مجرد التصميم بارتكاب  
 جريمة ضد الملك او المملكة أو ولي العهد يعاقب فاعله بالقتل . ثم ان قانون  
 نيويورك قضى بالموت على من يتآهب الى حمل السلاح ضد الحكومة . اما قانون  
 البرازيل فقد انكر العقوبات السالف ذكرها وقضى بعدم العقاب على افعال  
 التآهب التي من هذا القيل وقرر في المادة ٨٧ منه عقاب الاشغال الشاقة من ٥  
 الى ١٥ سنة على افعال المشروع في اختلاس تحت الملك ومن ١٠ سنوات الى  
 الاشغال الشاقة مؤبداً على الجريمة التامة . والتآهب في قانون بلجيكا لم يكن معاقباً

عليه الى عام ١٨٧٥ واذ ذلك صدر أمر بالعقاب بناء على ايعاز البرنس بسمارك بعلقة ان رجلا كان صمم على قتله . وقانون الروس في المادة ١١١ منه قرر بالعقاب على مجرد التأهب .

وفي ٢٨ افريل من عام ١٨٣٢ رأت لجنة التشريع في فرنسا ان تخفف ويلات العقاب على الجناية ضد الملك وحكومته فوجهت اول اهتمامها الى تقرير الفرق بين أفعال التصميم والتأهب وبين أفعال الشروع فوضعت عقاب الموت لافعال الشروع وعقاب السجن لافعال التأهب لما ان بين أفعال التصميم والتأهب على الجريمة بوجه العموم وبين اتياها أو الشروع فيها مجال فسيح وبون ممتد يمكن معه للتصميم أو التأهب الانقياد الى توبيخات ضميمه والرجوع الى نفسه وتحديثها ألف مرة قبل الاندفاع وراء عوامل الشر . هذا فضلا عن ان التأهب أمر في ملك الارادة تصرفه كيف شاءت بخلاف الشروع فانه يستلزم بدء انفاذ وامضاء .

وخاطر الشر ما دام كامناً في فكر صاحبه يقال له تصميم . ومتى أعقبه عمل بسيط مجرد عن البدء في امضاء الامر المصمم عليه يقال له تأهب . كأن يفكر شخص في قتل آخر ويتابع بنديقه فكلما الفعلين لاعتقاب عليها لعدم تحقق ضررها بأمر من الامور . وقد استثنى من هذه القاعدة الاصلية كل ما يخشى من ورائه خطر جسيم كالمكائد المنصوبة على الحكومة وغيرها التي لو أفلح الكائدون لأدت الى فساد عام من شأنه ان يهلك دعائم الامن ونظام الاجتماع .

٣٩ - تصميم وتأهب معاقب عليهما - ومن المستثنى عن القاعدة الاصلية الواردة في هذه المادة - الافعال الآتية فان التصميم عليها والتأهب لها معاقب عليها لما يخشى من ورائها من الخطر العظيم والضرر الجسيم - أولا - افعال تخريض الرعية على قتل الحكومة واغراء السكان على مقاتلة بعضهم بعضاً المنصوص عنها في المادتين ٧٧ و٧٨ من هذا القانون - اذا صمم عليها جماعة وتحزبوا يعاقبون بالنفي المؤبد اذا الحقوا هذا التحزب بافعال مجهزة

وشرعوا فيها بقصد تميم ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصودهم .  
 واما اذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الافعال وانما حصل مجرد التصميم  
 والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتحزون بالسجن الموقت . واما اذا دعا  
 شخص احداً الى التحزب على فعل احدى الجنايات المذكورة في المادتين  
 ٧٧ و ٧٨ ولم يجبه المدعو الى ذلك - عوقب الداعي بالحبس من سنة الى ثلاث سنين -  
 هكذا نصت المادة ٨٠ من هذا القانون وفيها افترض الشارع حالات ثلاث  
 - الاولى قوله - اذا لحقوا هذا التحزب بافعال مجهزة . فهذا انما هو تأهب  
 خرج عن دائرة الفكر الى حد الاجهار والاتفاق بفعل خارج متدرج في مسالك  
 الضرر ولذلك وجبت المعاقبة عليه لانه ليس بتأهب بسيط - الثانية قوله - واما اذا  
 لم يلحق التحزب المذكور بتلك الافعال وانما حصل مجرد التصميم والاتفاق  
 على فعل الجناية الخ . فهذا ليس بمجرد تصميم بسيط لما انه خرج من حيز  
 الفكر الى عالم العمل لاقتراحه بفعل المخبرة بشأته والاتفاق على انفاذه - والمعاقبة  
 انما متعينة ليس على فعل التصميم وانما على فعل الاتفاق وللتحزب الظاهرين الذين  
 يشقان عن قرب خطر مريع - الثالثة قوله - واما اذا دعا شخص الى التحزب  
 على فعل احدى الجنايات المذكورة الخ . فهذا ليس بتصميم وانما هو فعل  
 ظاهري يتلوه خطر شديد على المجتمع الانساني لكن بمجرد التصميم على  
 الاشتراك في فعل تلك الجنايات لاعتقاب عليه انما يشترط ان لا يكون الفعل  
 مصحوباً بالدعوة الى التحزب لارتكاب الجريمة .

- ثانياً - افعال التهديد بالكتابة أو بخبر شفاهي المنصوص عنها في المادة ٢٣١  
 من هذا القانون فانه معاقب عليها . وعندي انها ليست بافعال تصميمية دل عليها  
 التهديد حتى يقال انها مستثناة عن القاعدة الاصلية - لان التهديد ليس من  
 مستلزمات التصميم حتى يقال ان التصميم من حيث انه غير معاقب عليه يلزم ان  
 الفعل المستلزم عنه بمجرد عن العقاب . اما العقوبة فليست هي على التصميم في  
 هذه الحالة وانما على مجرد التهديد .



— ثالثاً — افعال التزوير وتزيف النقود المنصوص عنها في المادتين ١٧٩ و ١٨٤ وما بعدها — فان مجرد هذه الافعال كان على رأي بعض العلماء وفي مقدمتهم العلامة «فوسنر هلي» تأهب ولان القانون قد طاق عليها فهي مستثناة عن القاعدة الاصلية — لكن فعل التزوير جريمة تامة في حد ذاتها واستعماله جريمة اخرى قائمة بذاتها وليس على شيء من التأهب . وكذلك التزيف من حيث هو هو جريمة تامة معاقب عليها ولا يقال بانه تأهب والجريمة لا تتم الا بالتعامل ومن ثم فالعقوبة على التزوير والتزيف ليس فيها شواذ من القاعدة الاصلية لما انها ليست افعالا تأهيبية .

— رابعاً — افعال التشرد المتوهم عنها في المادة الخامسة من لائحة المشتريين ونصها — يجازى بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من المشتريين والاشخاص المشتبه في احوالهم خارجاً عن محل سكنه ومتكرراً بزي الغير او معه مبادر او شاكل أو آلات أخرى يتمكن بها من الدخول في المنازل أو المخازن والاماكن الاخر — وقد ذهب بعض الشراح بان القانون انما يفترض وجود المتشرد أو الشخص المشتبه في احواله خارجاً عن محل سكنه متكرراً بزي الغير انه تأهب للارتكاب ومن كون هذا التأهب معاقب عليه فهو مستثنى من القاعدة الاصلية . غير اننا نرى بان للعقاب ليس هو على التأهب وانما هو على التشرد من حيث هو .

— خامساً — افعال التقليد وفساد المفاتيح المتوهم عنها في المادة ٢٩٨ من هذا القانون التي نصها — كل من قلد أو افسد مفاتيح أو صنع أي آلة لاستعمالها بقصد ارتكاب جناية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين . أما اذا كان فاعل ما ذكر محترفاً بصناعة المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنين وبغرامة من مائة قرش وقرش ديواني الى ألفي قرش وهذا بدون اخلال بعقوبة أشد مما ذكر اذا شارك الصانع المذكور في ارتكاب جناية — فالذي يقلد أو يفسد مفاتيح أو يصنع أي آلة لكي يستعملها الغير في ارتكاب الجنايات فانه يعمل عملاً

تأهياً وهذا التأهب من حيث انه معاقب عليه فستثنى من القاعدة الاصلية . انما يشترط في معاقبة الصانع علمه بقصد الشخص الذى كلفه بما ذكر . وهذا الفعل بالنسبة للشخص المصنوع له التقليد أو المفسدة بأمره المفاتيح او المصنوعة بإشارته الآلة يعد تأهياً لاعتقاب عليه ومن ثم فالمصنوع له لا يسئل امام القانون الا اذا وقع منه الارتكاب أو شرع فيه .

ومجرد تقليد أو افساد المفاتيح لا يكفي لتكوين الجريمة فقد يمكن حصول ذلك بأمر صاحب الاقفال ومن ثم لاعتقاب على الصانع انما لاجل معاقبته يلزم ان يعلم بان ما يصنعه انما هو لاستعماله في فعل جنائي وهذا العلم هو المعاقب عليه لما أن الاجترام الادبي قد تأتى منه . ثم ان هذا العلم لا يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة بل مشاركا فيها فلماذا اذاً طاقه القانون بصفة فاعل أصلي وليس بصفة مشترك ؟ لانه لا يعلم الشيء المقصود سرقة من الاقفال المقلدة ولذلك فانه لا يعاقب على الاشتراك بالسرقة لانها غير معينة في علمه وانما يعاقب على مجرد فعل التقليد والافساد والاصطناع مع علمه بان ما صنعه انما هو لاجل استعماله في ارتكاب جنائي .

٤ - هل التأهب جريمة في حد ذاته ؟ - تقدم القول بان التأهب البسيط لفعل الشر ليس بجريمة يسوغ للوازع البشرى ان يعاقب عليه - مثاله - لو قصد السان قتل آخر ولاجله اشترى أو استأجر أو استعار سلاحاً فهذا الفعل انما يعد تأهباً حقيقياً غير معاقب عليه . لكن لو عزم شخص على قتل آخر فسرقة سلاحاً من الغير فهذا الفعل هو تأهب ومعاقب عليه ليس من حيث هو تأهب وانما من حيث هو سرقة .

### ( المادة ١٠ )

من شرع في فعل جنائية يعاقب بالعقوبة التى تلى العقوبة المقررة لتلك الجنائية لو وقعت منه بالفعل

٤١ - عقوبة الشروع - نص المفسن الفرنسي في المادة ٢ من قانون

العقوبات على ان كل شروع في ارتكاب الجناية بديء به وأوقف أو خاب باسباب خارجة عن ارادة الفاعل يعاقب فاعله بالعقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل. غير ان شراره قد ندوا بشدة هذه العقوبة وغلاظتها وذهبوا بعدم موافقتها لسنن العدل لان بين الجريمة والشروع فيها شقة ممتدة ولا نسبة بينهما من حيث الضرر وجسامة الشر فكيف يصح ان يحكم بالقتل على القاتل وعلى من شرع في القتل وأوقف عمله أو خاب ولم ينتج عنه غير جرح بسيط أو أذى طفيف ؟ وقد لاحظ الشارع المصري عدم أصوية ذلك فلجاء الى القانون البلجيكي فوجد فيه تلطيفاً في المعاقبة على أفعال الشروع فنقل عنه نص المادة التي نحن في شرحها وقرر بان من شرع في فعل جنائية يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل - والمراد بلفظ الجناية هو الافعال المعاقب عليها باحدى العقوبات المقررة في المادة ٣ من هذا القانون وهي القتل . الاشغال الشاقة مؤبداً . الاشغال الشاقة مؤقتاً . السجن المؤبد . السجن المؤقت . النفي المؤبد . الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف باي وظيفة ميرية . الحرمان من الحقوق الوطنية . وقد تقدم الكلام على كل من هذه العقوبات عند شرح المادة ٣ فلتراجع . فهذه العقوبات هي التي عينها المقتن المصري جزاء لافعال الجنايات المرتكبة . أما من شرع في ارتكاب جنائية من التي جزاؤها احدى العقوبات السابق بيانها فانه يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل فاذا شرع شخص في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالقتل يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبداً . واذا شرع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالاشغال الشاقة مؤقتاً . واذا شرع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالسجن المؤبد . واذا شرع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالسجن المؤبد يعاقب بالسجن المؤقت . واذا شرع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالسجن المؤقت يعاقب بالنفي المؤبد . واذا شرع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالنفي المؤبد يعاقب بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف

باي وظيفة ميره . واذا شرع في ارتكاب جناية معاقب عليها بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظف باي وظيفة ميره يعاقب بالحرمان من الحقوق الوطنية . ومما تقدم اتضح ان الشارع راعى في ترتيب العقوبات المحكي عنها في المادة ٣ من هذا القانون الجسامه وذلك بان قدم في ترتيبها الاجسم على الجسيم والعقوبات البدنية الفاضحة على الفاضحة فقط فانه وضع اولاً القتل - ثانياً - الاشغال الشاقة مؤبداً - ثالثاً - الاشغال الشاقة مؤقتاً - رابعاً - النفي المؤبد - خامساً - السجن وهي العقوبات البدنية الفاضحة ثم النفي المؤبد والحرمان الخ وهي العقوبات الفاضحة فقط .

قال العلامة دالوز - لايجب ان يلتفت مطلقاً في تقدير جسامه العقوبات الى مستلزماتها فان هذه لا تدخل في التقدير . وكذلك لايجب ان يلتفت أيضاً الى مدة العقوبة الموقته طويلة كانت أو قصيرة لما ان جسامه العقوبة لا تؤخذ من حيث طول مدتها وانما من حيث ترتيبها القانوني وقد حكمت بذلك محكمة النقض القرلساوية بتاريخ ٦ نوفمبر من سنة ١٨١٢ و ١٨ يناير لعام ١٨٥٠ (١) . ثم ليس من السهل معرفة جسامه العقوبات فانه لو نظرنا الى ترتيبها في المادة الثالثة من هذا القانون لوجدنا عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً سابقة في ترتيب وضعها على عقوبة السجن المؤبد فأبي من العقوبتين أجسم ؟ فمحكمة النقض القرلساوية قررت في حكم أصدرته بتاريخ ١٨ يناير من عام ١٨٥٠ بان عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً أشد جسامه من السجن المؤبد لان جسامه العقوبة انما تعرف من ترتيب وضعها القانوني وليس من طول مدتها . ويفهم من قول المقتن - من شرع في فعل جناية يعاقب بالعقوبة التي تسلي العقوبة المقررة لتلك الجناية - انه بين العقوبة التالية والعقوبة المتولة وحده في الجنس وفرق في درجة التلطف والشدة لكن نجد في الترتيب الموضوع في المادة ٣ من هذا القانون ان العقوبة التالية لعقوبة القتل هي الاشغال

(١) دالوز ريبورتوار - جزء ٣٥ صفحة ٥٦٦ - نبذة ٦٩ - وانظر دالوز في شرح

قانون العقوبات - نبذة ٣٥٢ - صفحة ٨ و ٩

الشاقة مؤبداً فالعقوبة المتلوة ليست من جنس العقوبة التالية لا في الذات ولا في الصفات كونها فردة في بابها. ثم ان العقوبة التالية للاشغال الشاقة مؤقتاً هي السجن المؤبد فالعقوبة المتلوة ليست من جنس العقوبة التالية. وقد ذهب قضاء محكمة النقض الفرنسية وقضاة محكمة استئناف باريس بان السجن المؤبد أخف وطأة من الاشغال الشاقة مؤقتاً لان غلاظة العقوبة وجسامتها انما تؤخذ من الترتيب القانوني وليس من طول مدتها وهذا فكر ضريب حاولنا اقتناع فكرنا به فما اقتنع. وقد كان يصح القول ان العقوبة التالية يلزم ان تكون من جنس العقوبة المتلوة لو جاء ترتيب العقوبات على أفعال الجنايات كما نصت عليه المادة ٣٥٢ من هذا القانون فانك تجد فيها كل عقوبة وتالياتها وهذا نصها .

اذا كان الفعل يستوجب العقوبة بالقتل يحكم بعقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً ويجوز الحكم بالاشغال الشاقة مؤقتاً .

واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً تكون العقوبة بالاشغال الشاقة مؤقتاً ويجوز الحكم بالسجن المؤقت .

واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً أو السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن المؤقت ويجوز الحكم بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من سنتين .

واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤبد تكون العقوبة بالنفي المؤقت أو بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من سنة .

واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤقت أو السجن المؤقت أو الحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من ستة أشهر .

واذا كان الفعل من الجحج المستحقة للتأديب لا يحكم بازيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة بدون أن تكون العقوبة مع ذلك أقل من العقوبات

## المقررة لاه المخالفات

وفي مواد المخالفات يجوز أن تكون العقوبة أزيد من الحد الأدنى المقرر قانوناً لعقوبة المادة الحاصلة فيها المحاكمة ويجوز تخفيفها لحد غرامة تبلغ خمسة قروش ديواني

والشروع كما تقدم القول أصل في أفعال الجنايات والأصل في أفعال الجنح عدمه ولا شروع في المخالفات. أما العقاب على أفعال الشروع في الجنايات فلا يتوقع بتجزئية. عقوبة الجنحية الأصلية وإنما يتوقع للعقوبة التالية لعقوبة الجريمة التامة. أما في شروعات الجنح فقد قضى الشارع في بعض المواطن ببعض العقوبة المقررة على سبيل التجزئية إلا في بعض الشروعات التي ردها إلى حكم المادة ١١ التي نصها مع شرحه ٤٢ - شواذات عن القاعدة - أن القاعدة المطلقة التي قررها الشارع

بدون قيد في المادة التي نحن بصدها هي معاقبة الشارع في ارتكاب الجنحية بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة للجنحية لكن وجدنا أن الشروع في إسقاط الإجنحة غير معاقب عليه كما يفهم من المادة ٢٤٢ من هذا القانون التي نصها - إذا كان المسقط طيبياً أو جراحاً أو أجزأجاً يحكم عليه بالإشغال الشاقة مؤقتاً أما الشروع في الإسقاط فلا يعاقب عليه في أي حال من الأحوال - أما المحاكم الفرنسية فقد اتبعت في أحكامها على الشارعين في إسقاط الإجنحة سنن العدل فقضت بعقوبة الشروع في الإسقاط أن كان الفاعل غير المرأة الحامل - ثم وجدنا في المادة ٢٤٧ من هذا القانون أن عقاب الشروع مثل عقاب الجنحية التامة في مواد الفسق وهذا هو نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة. وكل من فسق بأي شخص ذكر أو كان أو أثنى بأكرامه له أو شرع في ذلك يعاقب بالإشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع سنين - وهذا شاذ عن القاعدة الأصلية المقررة في هذه المادة التي نحن في شرحها. وقد رأينا كذلك بعض تسامح في عقوبة شروع الرشوة المنصوص عنه في المادة ٩٩ التي عابرتها - من شرع في إعطاء رشوة ولم يقبل منه أو في الإكراه بالضرب والتهديد ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة سنة ويجوز حرمانه

أيضاً من كل خدمة ميرية أو رتبة أو مرتب أو معاش مدة ست سنين - فالعقوبة الأصلية على اعطاء الرشوة إنما هي حسب المفهوم من منطوق المادة ٩٢ المعدلة من هذا القانون السجن الموقت والحرمات من كل وظيفة ميرية ومن كل رتبة أو مرتب وإذا تقرر ذلك تكون العقوبة التالية حسب ترتيب المادة ٣ النفي المؤبد والحرمات من الحقوق الوطنية. ثم لو قلنا ان العقوبة التالية يلزم ان تكون من جنس العقوبة المتلوة ورجعنا الى الترتيب الموضوع في المادة ٣٥٢ من هذا القانون لوجدنا ان العقوبة التالية لعقوبة السجن الموقت إنما هي الحبس التأديبي فحده الاقصى ثلاث سنين فلماذا حدده الشارع بسنة فردة ؟ فاذ ذلك الا بطريق الشواذ عن القاعدة أما الشارع الفرساي فقد أنزل عقوبة الشروع في الرشوة الى حبس ثلاثة أشهر على الاقل وستة أشهر على الاكثر مع غرامة من مائة فرنك الى ثلثمائة فجاء القانون المصري في هذه المادة أشد قساوة وصرامة من القانون الفرساي وذلك بقصد اعدام الرشوة التي كانت ضاربة اطنابها في أغلب المصالح قبل إيجاد هذا القانون .

## (المادة ١١)

من شرع في فعل جنحة وكان شروعه في ذلك مستوجبا للعقاب بنفس صريح في القانون يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجنحة لو وقعت منه بالفعل ان لم يوجد نص آخر يقضى بغير ذلك .

٤٣ - العقاب على الشروع في الجنحة - تقدم القول فيما سبق ان العقاب على أفعال الشروع أصل في الجنايات والأصل عدمه في الجنح . وان لا شروع معاقب عليه في المخالفات . أما أفعال الشروع في الجنايات المعاقب عليها بأحسدى العقوبات الواضحة في المادة الثالثة من هذا القانون فانها مستوجبة للعقاب بالعقوبة التالية للعقوبة المقررة للجناية لو وقعت فعلا عدا ما استثنى منها بنص صريح كما تقدم بيانه في حينه . غير ان الشروع في افعال الجنح غير مستوجب للعقاب الا

بعض صريح في القانون والحكمة في ذلك هي ان شروعات الجنح ليست على شئ من الشر الواقعي وإنما خطرهما يسير صادر عن عمل ضعيف والادلة في ثبوتها قلما يتيسر ايجادها. غير انه خرج عن حكم هذه القاعدة بعض شروعات معينة لما ان الخطر فيها على النوع الانساني وخيم العقبي والادلة عليها ميسورة ولذلك نص عليها المقتن في بعض المواضع وهي .

أولاً - في الفقرة الثانية من المادة ١٢٩ من هذا القانون حيث قال - أما من شرع في الحرب بالطرق المتقدمة فيعاقب بالحبس من شهر الى ٦ أشهر الخ يريد بذلك المسجونين .

ثانياً - في الفقرة الرابعة من المادة ١٣٤ من هذا القانون المختصة في شروع المحبوس في الحرب .

ثالثاً - في الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من هذا القانون المختصة أيضاً في شروع المحبوس في الحرب .

رابعاً - في المادة ٢٠٢ من هذا القانون التي نصها - كل من ادخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع مع وقوع الغش منه فيما يتعلق بالرسوم أو مع مخالفة القوانين والاورام واللوائح المختصة بذلك أو شرع في ادخالها او نقلها أو باعها او عرضها للبيع أو اخفاها يعاقب بالحبس من ١٥ يوماً الى ٦ اشهر ويحكم أيضاً بالعقوبة المذكورة على كل من ادخل شيئاً من البضائع المنوع دخولها او شرع في ادخالها او نقلها او باعها او عرضها للبيع او اخفاها . وعقوبة الشروع في هذه المادة شاذة عن القاعدة الاصلية كونها ذات العقوبة المقررة لفعل الجنحة مع انه كان يجب ان تكون التالية لها. اما عقوبة الشروع المنوّه عنها في الفقرة الثانية من المادة ١٢٩ ففيها اسقاط من المدة وليس نزولاً الى العقوبة التالية كما تقتضيه القاعدة الاصلية .

خامساً - في المادة ٣٠٢ المختصة في الشروع بسرقات الجنح .

سادساً - في المادة ٣١٢ المختص منها في الشروع في النصب فان العقوبة عليه



ليست العقوبة التالية لذات فعل الجنحة لو وقع فعلاً وأما هي ذات العقوبة الأصلية للفعل التام مع بعض الاسقاط من مدتها .

وقد رأينا ان المحاكم المصرية في اغلب احكامها على افعال الشروع التي رد الشارع عقوباتها الى القاعدة المدونة في هذه المادة التي نحن في شرحها نحكم بما هو دون الحد الأدنى للعقوبة المقررة لتلك الجنحة ولا تنزل الى الغرامة التي هي العقوبة التالية لعدم عبرتها وفوات الرهبة منها . وكثيراً ما رفع هذا الوجه الى محكمة النقض وكانت ترفضه . لكن اذا لم يكن للعقوبة ادنوية مقررة في المادة كأن يكون الشروع في سرقة من المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ فكيف يكون الحكم ؟ فملى حسب القاعدة الأصلية يكون بالغرامة وهي العقوبة التالية للحبس ولا يسوغ ان ينخفض القاضي من عند نفسه مدة العقوبة المقررة ويجعل لها حداً أدنى لما ان ذلك من خصائص سلطة التشريع اما رأينا المحاكم المصرية في مثل هذه الحالة تحكم باقل من ثلاثة سنوات لفوات الرهبة من العقوبة التالية التي هي الغرامة . وقد أوجب المقتن وجود نص صريح على معاقبة مرتكبي الشروع في مواد الجنح لضعف ضرورها وعدم الاكثار من العقاب لانه لو رفع شخص يده اثناء مشاجرة لضرب ثنائها آخر اهل من العدل معاقبته عقاب الشارع في الضرب ؟ - كلا وذلك لفوات الضرر ولعدم الاكثار من العقاب .

### ( المادة ١٢ )

العود الى ارتكاب جنائية او جنحة يستوجب الحكم على العائد باشد العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجنائية او الجنحة . وتجاوز مضاعفة تلك العقوبة أيضاً وذلك فيما عدا الاحوال المستثناة في القانون

٤٤ - في العود الى ارتكاب الجنائية او الجنحة - ان العود الى ارتكاب فعل من الافعال التي يعدها القانون جنائية او جنحة توجب تشديد العقوبة على الجاني لان تكرار وقوع الجنائية منه يدل على ثبته بالشر واعتياده على ارتكاب المآثم

بحيث تصبح الهيئة الاجتماعية في خطر دائم منه ولذا رأى الشارع لزوم وضع قاعدة قانونية تقضى بتشديد العقوبة على من يحكم عليه بمقوبة جنائية ثم يعود الى ارتكابها. وقبل أن نخوض في عباب هذا الموضوع نأتي أولاً على ذكر الاحكام المدونة في بعض القوانين القديمة والحديثة المختصة بما نحن في صده الآن فنقول .

ان القانون الروماني الذي سنه الامبراطور يوستينيان قضى بتشديد العقوبة على من عاد الى ارتكاب جنائية أو جنحة مرة ثانية . فاذا ارتكب شخص مثلاً فعلاً وعوقب عليه بغرامة مالية فقط ثم عاد الى ارتكابه مرة ثانية تعين الحكم عليه في هذه الحالة بمقوبة بدنية أي بالحبس أو السجن الموقت . واذا عاد ثلثاً تشدد العقوبة أيضاً وكثيراً ما كان يحكم بالاعدام على السارق اذا عاد الى ارتكاب المارقة مرة ثالثة .

والشرعة الفرنسية القديمة وان لم يوجد فيها نص صريح بشأن تشديد العقوبة في حالة العود الى الجنائية الا ان المحاكم الفرنسية كانت تسيّر بمقتضى القانون الروماني فتحكم بمقوبة أشد من التي يستوجبها الفعل اذا كان الفاعل عابداً اليه . انما الحكم في تشديد العقوبة كان يترك لرأي وعدالة القضاة الذين كان يجوز لهم تشديد العقوبة وان لم يكن ذلك واجباً عليهم لعدم وجود نص صريح في القانون .

وقد جاء في القانون الفرنسي الذي حوره مجلس الشورى في سنة ١٧٩١ تعديل لهذه المبادئ لما ان العود الى الجنائية وقتئذ لم يكن يستوجب تشديد العقوبة بل كان الجاني بعد استيفاء مدة عقوبته المقررة في القانون يرسل الى جهة معينة لاقامة أرباب الشرور فيها انما ذلك لم يأت بالفائدة المطلوبة . فان عدم تشديد العقوبة على العائدين الى جنائية كان مما يشجعهم على ارتكاب الجنائية أما ارسالهم الى جهة معينة بعد استيفاء مدة عقوبتهم فلم يكن يجدي الهيئة الاجتماعية نفعاً لما انهم كانوا غالباً يهربون من محل منقاهم ويعودون الى أوطانهم فيعيشون في الارض

فساداً ويقتلون وينهبون. وإذا ما التى القبض عليهم عوقبوا بما استوجبته أعمالهم بدون أدنى تشديد في العقوبة. وهذا ما اضطر الحكومة الى سن لائحة قضت بها بجعل علامة في أجساد المجرمين العائدين الى الأجنائية يمتازون بها عن سواهم ولبت هذه القاعدة متبعة في فرنسا حين صدور القانون الفرنساوي الجديد المعمول به الآن فوضع فيه قاعدة تحكم الحاكم بمقتضاها في حالة عود الجاني الى الجنائية.

ثم ان أغلب الشرائع المتبعة الآن في البلاد الاجنبية تقضى بتشديد العقوبة في حالة عود الجاني الى ارتكاب الجنائية.

فالمادة (١٦) من قانون عقوبات البرازيل والمواد ١٧ و ٣٧ و ٤٥ من قانون العقوبات النمساوي والمواد ٥٦ و ٤٧ و ٥٨ من القانون الفرنساوي والمادتين ١٠ و ١٣٦ من القانون الاسبانيولى كلها قضت بتشديد العقوبة في حالة عود الجاني الى ارتكابه الجنائية. ويتضح من ذلك ان هذا المبدأ القانوني عمومي ويوجد عنه نص صريح في أغلب القوانين المتبعة في البلاد المتقدمة. ومع ذلك فان المشرعين وعلماء القانون ومنهم الموسيوكارفو الفرنساوي الشهير لم يوافقوا على هذا المبدأ بل انتقدوه في كثير من تأليفهم وكتاباتهم فقالوا - ليس من العدالة والانصاف أن يعاقب الجاني بعقوبة أشد من للعقوبة المقررة للجنائية التي يرتكبها. ومن أعظم الأدلة التي ارتكنوا عليها لتأييد رأيهم هذا هو ان المبادئ القانونية المتبعة في كافة البلاد لا تقضى بتشديد العقوبة الا اذا اقترن بالجنائية بعض أحوال من شأنها تشديد العقوبة على الجاني وان الجنائية الاولى التي ارتكبها الجاني يعاقب عليها وفي بعقوبته هذه ذنباً قضت عليه به الهيئة الاجتماعية فلماذا اذاً يعاقب بعقوبة أشد من الاولى اذا ارتكب جنائية ثانية مع انه قد عوقب عن الاولى ولم يعد مطالباً بشئ عنها؟ - فهذه الأدلة التي استند عليها أصحاب هذا المذهب وان كانت تظهر قاطعة لاول وهلة الا انها بعيدة عن الصواب وقد فات أصحابه ان العود الى الجنائية لمن أجسم الاحوال التي تقضى

بتشديد العقوبة لما ان من يرتكب جناية ويحكم عليه فيها ثم يعود الى ارتكاب جناية أخرى يكون من الذين تسلط عليهم حب الشر والاضرار بالناس ويجب على جهات القضاء أن تحكم عليه بجزاء أشد من الاول ردعاً له وعبرة لغيره . وحيث ان القانون قضى بتخفيف العقوبة عن الجاني اذا وجدت أحوال تقضى بتخفيف العقوبة عنه فكذلك قضى بتشديد العقوبة اذا وجدت أحوال تقضى بتشديدها . فاذا كان الجاني حسن السمعة والسيرة مستقيم الاطوار لم يسبق صدور أحكام ضده تثنى الشرف والاستقامة فهذه الاحوال وما مثلها تكفى لجعل القضاء ان ينظروا له بعين الرأفة والشفقة ويعاملوه بمقتضى المبادئ القانونية التى تقضى بتخفيف العقوبة عنه . وبعكس ذلك اذا كان الجاني من ذوي السوابق وصدر ضده حكم أو أحكام جنائية وبعد استيفاء عقوبته عاد الى غيه ورجع الى فساده فذلك يدل على انه من الذين لا ترحمهم أو تخففهم الاحكام القضائية ولا يخشون سطوة العدل ويصبح وجوده بين اعضاء الهيئة الاجتماعية خطراً مبنساً عليها ويجب على جهات القضاء ان تحكم عليه بأشد عقوبة منعاً لشره وخوفاً من رجوعه الى ما كان عليه من البنى والفساد .

ولاجل ان يحكم على الجاني العائد الى الجناية بعقوبة اشد من العقوبة المقررة لهذه الجناية يجب ان تكون الجناية التى حكم عليه بها اولاً والجناية التى ارتكبها ثانياً مماثلتين اى ان يكونا من نوع واحد وما ذلك الا لان المبداء الذى من مقتضاه تشديد العقوبة على العائد لم يضعه القانون الا ردعاً لارباب الشرور الذين يتخذون القتل والسلب والسرقة صنعة لهم . فلو حكم على شخص لارتكابه جريمة العصيان مثلاً ثم ارتكب جناية السرقة فلا يعد في هذه الحالة عائدأ لان شتان ما بين العصيان والسرقة . والعدالة لا تقضى بمجازاة الا من يثبت انه عائد الى ارتكاب جناية من نوع الجناية الاولى . وكذلك لا يعد عائدأ من حكم عليه بسبب جنحة القذف مثلاً ثم ارتكب جنحة النصب او التفالس وقس على ذلك . ولا ينوهمن القاري اننا نقصد بما قلناه بانه يجب ان تكون الجناية الاولى والثانية

متماثلتين او متشابهتين كل التشابه لان ذلك يخالف نص القانون بل يكفي ان تكون الجنيتان من نوع واحد . مثال ذلك لو ارتكب شخص جنابة السرقة وحكم عليه ثم ارتكب جنابة التزوير فيعد في هذه الحالة عائداً لان السرقة والتزوير من نوع واحد وكذلك القاتل وهالك العرض وقس على ذلك . والافعال التي يعاقب عليها القانون تقسم الى انواع فمنها جنایات سياسية ومنها ما يقع ضد الحكومة ومنها ما يقع ضد افراد الناس ومنها ما يقع ضد الاموال الخ فكل شخص يحكم عليه لارتكابه جنابة من الجنایات الداخلة في هذه الانواع ثم يرتكب جنابة اخرى من نوعها أيضاً يعد عائداً الى الجنابة . وأما اذا حكم عليه لارتكابه جنابة من النوع الاول ثم ارتكب جنابة من نوع آخر فالعدالة لا تقضى باعتباره عائداً . وهذه القاعدة التي ذكرناها كانت متبعة في القانون الروماني مصدر القوانين كلها . وقد اتخذت بعض القوانين نفس هذا المبدأ عن القانون الروماني ووضعت نصاً صريحاً لذلك الا ان القانون الفرنسي والقانون المصري المأخوذ عنه لا يوجد بهما نص صريح يؤيد هذا المبدأ انما المؤلفون وعلما القانون اتفقوا على تأييده واعتباره من القواعد المؤيدة لمبادئ العدل والانصاف .

وهناك مسألة لا تخلو من الامة وهي المدة الفاصلة بين الجنيتين فان الشارع المصري قضى بتشديد العقوبة على العائد الى الجنابة ولم يحدد مدة تفصل بين ارتكاب الجنابة الاولى وبين الثانية . فلو اتبعنا نص القانون للزمنا أن نسلم بأن من يرتكب جنابة ويحكم عليه بها ثم يعود الى ارتكاب جنابة ثانية بعد ثلاثين أو أربعين سنة مثلاً من ارتكابه للجنابة الاولى يعد في هذه الحالة عائداً الى الجنابة ويحكم عليه بعقوبة أشد من الاولى . ولكن هل تنطبق هذه القاعدة على أحكام العدل والانصاف ؟ وهل يجب على المحاكم أن تفرض الطرف عن المدة وتحكم بتشديد العقوبة مهما كانت طويلة تلك المدة الفاصلة بين تاريخ الحكم الاول وبين تاريخ ارتكاب الجنابة الثانية ؟ كثير من المؤلفين وشارحي القانون أجابوا سلباً على هذا السؤال وقالوا ان المحاكم يجب ان تنظر الى المدة الفاصلة

بين الجنائين وان من يحكم عليه لارتكابه جناية ويعود الى ارتكاب جناية ثانية بعد استيفاء مدة عقوبته الاولى ومرور عشرين سنة مثلاً من تاريخ استيفاء تلك العقوبة يكون قد كفر عن ذنبه ومحي ما آثمه السابقة ولا يجب على الهيئة القضائية ان تطالبه بمجرمة مرت عليها السنون الطوال وكفر عنها بما قاساه من العذاب في السجن أو الاشغال الشاقة ثم عاش بعد ذلك عيشة حسنة مدة طويلة وفضلاً عن ذلك فان القانون لم يقض بتشديد العقوبة على المأدين الى الجناية الا زجراً وتأديباً لهم وعبرة لغيرهم وردعاً للاشقياء الذين اعتادوا على ارتكاب المظالم ونهب أموال المباد .

فيوضح اذاً من ذلك ان من يرتكب جناية ويستوفي مدة عقوبته ثم يعيش بعد ذلك عيشة حسنة مدة طويلة فلو عاد الى ارتكاب الجناية لا يعد في هذه الحالة من الذين تغلب عليهم هوى الشر واعتادوا على ارتكاب المآثم فان المدة التي أمضاها وهو حسن السيرة والسريرة تنفي عنه مسألة اعتياده على ارتكاب الجرائم ويقال ان أحوالاً خارجة عن ارادته مثل الغضب والظلم أو ما أشبه ذلك قد اضطرته الى ارتكاب الجناية الثانية . وينتج بما تقدم ان من يحكم عليه بعقوبة وتمضى عليه مدة طويلة بعد استيفاء مدة عقوبته ثم يرتكب جناية ثانية فان مبادئ العدالة والانصاف لا تقضى باعتباره طاهداً . وقد اختلف شارحو القانون في المدة التي يجب ان تكون فاصلة بين الجنائين فمنهم من قال ان هذه المدة يكفي أن تكون ثلاث سنوات فقط ومنهم من قال يجب ان تكون خمس سنوات ومنهم من ارتأى جعلها عشر سنوات أو أكثر من ذلك وقد استند أصحاب هذا المذهب لتأييد رأيهم هذا على كثير من القوانين المتبعة الآن في أغلب البلاد المتقدمة فان قانون العقوبات المعمول به في بلاد الدنمارك جعل المدة الفاصلة بين الجنائتين عشر سنوات فلو ارتكب شخص جناية ثانية بعد مرور عشر سنوات من تاريخ استيفاء عقوبته الاولى فلا يعد عائدأ وحذت حذوه القوانين المتبعة في جمهورتي المكسيك وسويسرا .

واذ علم لنا ما تقدم نأتى الآن على ذكر المواد الموجودة في القانون المصري المختصة بالعود فنقول .

قضت المادة ١٢ التي نحن في شرحها بأن العود الى ارتكاب جناية أو جنحة يستوجب الحكم على المأند بأشد العقوبة المقررة لهذه الجناية وتجاوز مضاعفة تلك العقوبة أيضاً . وقد أتينا على ذكر الحكمة من وضع هذه القاعدة القانونية المنصوص عنها في أغلب قوانين البلاد المتقدمة . والمادة ١٣ الغرض منها تعريف المأند حتى يمتاز عن غيره لاجل تطبيق عقوبة العود القانونية عليه فقرر القانون في المادة المذكورة ان لا يعتبر عائداً الا من كان مرتكباً لجناية وصدر عليه حكم باحدى العقوبات المقررة للجنايات ثم ارتكب بعد ذلك جناية أو جنحة فيحكم عليه اما بأقصى العقوبة التي يستحقها قانوناً أو بمضاعفة تلك العقوبة على حسب الاحوال . وكذلك يعد عائداً كل من حكم عليه بالحبس أكثر من سنة أو بالنفي الموقت ثم ارتكب جنحة بعد ذلك الحكم . ويتضح من ذلك ان الجاني لا يعد عائداً الا بوجود شرطين متلازمين الاول ان يكون ارتكب جريمة اولى وحكم عليه فيها بعقوبة قانونية . والثاني - ان يكون الحكم الذي صدر ضده صار انتهاياً غير قابل للطعن فيه باحدى الطرق القانونية . والسبب من لزوم هذين الشرطين هو ان القانون لا يقضى بتشديد العقوبة الا على الذين صدرت ضدهم احكام انتهاية ولم تكن العقوبة الاولى كافية لاصلاح اخلاقهم وردعهم عن التى والفساد . فاذا من يرتكب عدة جرائم في آن واحد أو في اوقات مختلفة ولم يسبق صدور حكم عليه في احدها لا يعد عائداً وكذلك من يصدر عليه حكم قابل للطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف ويرتكب جريمة أخرى قبل صدور الحكم الانتهاي لا يعد عائداً أيضاً . وارتكاب الجاني لجناية ثانية بعد صدور حكم محكمة الاستئناف غير كاف لاعتباره عائداً طالما ان هذا الحكم قابلاً للطعن فيه امام محكمة النقض والابرار لانه من الممكن ان محكمة النقض والابرار تبرئ ساحة المتهم أو ترى خطأ في الحكم الصادر ضده فتحيله على محكمة استئناف ثانية لاعادة محاكمته .

وعما تقدم ينتج انه لا يعد طائداً الا من ارتكب جريمة ثانية بعد ان يكون صدر عليه حكم انتهائى غير قابل للطعن فيه بأي طريقة من الطرق القانونية .  
ثم ان الجاني اذا هرب من السجن أو صدر العفو عنه وارتكب جنائية ثانية بعد ذلك فانه يعد طائداً لان الحرب والعفو لا يمجدان الجنائية بل يبقى الجاني مطالباً بها امام هيئة القضاء . أما العفو عن الجرائم للسياسية فانه يمحوها ويجعلها كأنها لم تكن ولذا فان من عفي عنه لارتكابه جريمة سياسية ثم ارتكب جريمة أخرى بعد تاريخ العفو لا يعد طائداً وقد أيدت محكمة النقض والابرار الفرل ساوية هذا المبدأ بأحكام كثيرة صادرة منها في هذا الشأن . وكذلك اذا حكم على شخص في غيابه وسقطت العقوبة بمضى المدة الطويلة وارتكب جنائية بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة لا يعد طائداً .

والجاني لا يعتبر طائداً بالنسبة للجنائية التي ارتكبها اولاً بل بالنسبة للعقوبة التي حكم عليه بها والمادة ١٣ المذكورة آنفاً قضت بأن العائد الى الجنائية هو من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة ( أى العقوبات المقررة للجنائيات ) وثبت انه ارتكب جنائية ثانية بعد الحكم الاول . ويتضح من ذلك ان من يرتكب جنائية ويظهر للمحكمة في أثناء الدعوى بعض احوال تقضى بتخفيف العقوبة عنه وحكم عليه بعقوبة خفيفة أي بعقوبة جنحة فقط فاذا ارتكب جنائية ثانية لا يعد طائداً لان العقوبة الاولى التي حكم عليه بها هي عقوبة جنحة ولا يعد طائداً الا اذا كان قد ارتكب جنحة ثانية .

ثم ان العقوبات المقررة في القانون والتي يحكم بها في حالة عود الجاني الى جنائته لاتعم القضاء من الحكم بتخفيف العقوبة اذا وجدت احوال تقضى بتخفيفها طبقاً للمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . فانه من الممكن ان الجاني يرتكب جنائية اولى ويحكم عليه فيها ثم يرتكب ايضاً جنائية ثانية ولا يكون مع ذلك من البائة وأرباب الشرور الذين اعتادوا على ارتكاب الما تم بل تكون الصدفة أو الغضب أو الطيش أو اهانة حصلت له أو غير ذلك من الاحوال



اضطرته الى ارتكاب الجناية ثانية ففي هذه الحالة لا يكون القضاة مجبورين على الحكم عليه بتشديد العقوبة بل يجوز لهم ان ينظروا اذا كانت توجد أحوال تقضى بتخفيف العقوبة عنه ويحكموا عليه بمقتضى المادة ٣٥٢ الاثنية الذكر .

وقد رأينا ان نبدي في هذا المحل ملحوظاً مهماً وهو ان المادة ٥٦ من قانون العقوبات الفرنسي تقضى بأن من كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أيضاً فيحكم عليه في هذه الحالة بالاعدام . ولما كان هذا النص في غاية من الجور والقساوة قد ضرب الشارع المصري عنه صفحاً ولم ينقله عن القانون الفرنسي بل قرر أن عقوبة القتل لا يحكم بها الا اذا كانت الجناية تستوجب الحكم بهذه العقوبة ولو كان الجاني عائداً الى الجناية . واننا نعتجب كيف ان القانون الفرنسي رغباً عن التعديلات الكثيرة التي أدخلت عليه لم تزل هذه المادة مدونة فيه مع انه لا يجوز شرعاً ولا عدلاً الحكم بالاعدام على جان ارتكب جناية تستوجب الحكم عليه بعقوبة أخف من عقوبة القتل . هذا فضلاً عن أن كثيراً من العقوبات نراها في القانون المصري أخف وأعدل مما هي في القانون الفرنسي .

وفضلاً عن الطريقة العمومية التي نص عنها القانون في المادة ١٧ فانه وضع بعض أحكام استثنائية مدونة في المواد ١٤ و ١٥ وما بينهما . فمن هذه الاستثناءات ان من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة ثم فعل جناية أخرى تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة او من التوظيف بأي وظيفة ميرية او من التمتع بالحقوق الوطنية فانه فضلاً عن هذه العقوبة الاصلية يحكم عليه بالسجن المؤقت (مادة ١٤) . — ومنها ان من حكم عليه بالنفي المؤبد وارتكب جناية أخرى بعد ذلك الحكم يحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة المقررة للفعل الثاني أخف منه (مادة ١٥) . وأما اذا كان الفعل الثاني يستوجب عقوبة أشد من السجن المؤبد اي الاشغال الشاقة المؤقتة فيحكم عليه بأقصى العقوبة المقررة طبقاً لنص المادة ١٢ . ومنها ان من حكم عليه بالسجن المؤبد أو الاشغال

الشاقة الموقته وارتكب جنسية اخرى يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة  
الا اذا كان الفعل الثاني يستوجب الحكم بالقتل على فاعله فيحكم به (مادة ١٦) .  
وأما المادة ١٧ فانها قضت بجواز جعل الجانين العائدين الى الجناية تحت ملاحظة  
الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنوات وأكثرها عشر سنوات بعد استيفاء  
مدة عقوبتهم اذا كانت هذه العقوبة موقته . والمادة ١٨ قررت قاعدة خصوصية  
بشأن العود الى الجنب الحفيفة التي يحكم بها بالحبس او النفي مدة لا تزيد عن  
سنة او بدفع غرامة فقط فان من يحكم عليه بسبب ارتكابه جنحة مثل هذه ثم  
ارتكب جنحة اخرى لا يعد طائداً الا بوجود شرطين متلازمين الاول ان  
تكون الجنحة الثانية مماثلة للاولى والثانية ان يثبت وقوعها منه في اثناء الحبس  
سنتين التالية للحكم الاول فاذا كانت الجنحة الثانية غير مماثلة للاولى او كانت  
مماثلة لها انما وقعت بعد مرور خمس سنين من تاريخ الحكم الاول لا يعد  
مرتكبها عائداً .

ثم ان القانون لم يضع للمخالفات نصاً مخصوصاً للعود اليها ويستنتج من ذلك  
ان العود الى المخالفة لا يعاقب عليه القانون بمقوبة اشد من المقررة قانوناً .  
والمفهوم من نص المادة التي نحن في شرحها ان لا عود في المخالفات يعاقب  
عليه لما انها أفعال لايتأتى صدورها عن قصد وتعمد مثل أفعال الجنب والجنائيات  
فان المجرم فيها اذا عاود ارتكابها يكون قد قاوم توبيخ ضميره وتطوح في  
المعاصي والتكررات وهذه المقاومة لا بد وان تسبق بفكر الارتكاب قبل الاتيان  
بالتكر . اما في أفعال المخالفات التي لا يتجاوز ضررها حد الضعف وانما يتم  
وقوعها عن مجرد النسيان وعدم الانتباه فلا يمكن ان يقال في معاودتها على ان  
فاعله انما عاودها عن قصد وتعمد لان فكر السوء الراسخ في عقل عدو لا يقف  
عند حد ضرر خفيف يلحقه بعدوه ويصير به مقتنعاً .

وتشديد العقوبة على العائد الى فعل الجناية أو الجنحة انما هو بدعة أوجدها  
القانون الروماني وأخذها عنه الفقهاء الفرنسيون والقديم وكان الفاعل بمقتضاه

يعتبر عائداً الى الجناية لو ارتكب ما يماثلها عقب ان يكون ارتكبها دفعتين لينبت من ذلك ان الشر قد تملك فيه وصار يخشى منه الخطر على هيئة الاجتماع فالسارق في الدفعة الاولى كان يعاقب بالعقوبة المقررة للسرقة وفي الدفعة الثانية بالاشغال الشاقة وفي الثالثة بالاعدام . على ان هذا بريرة أشد ما يكون لا ندرى كيف استحلّه مشرعو ذلك الوقت فاباحوا هدر دم الانسان على هزيل الجرائم .

وشارع قانون العقوبات الفرنسي على عهد الجمهورية الاولى قد اهتم بعقوبة العود الى ارتكاب الجناية ولكن في مواد الجنائيات فقط وليس في مواد الجنح والمخالفات فقرر بان العود الى الجناية لا يترتب عليه الا العقاب المختص بالجناية ذاتها انما بعد ان يقضى مدة العقاب المحكوم بها عليه كان ينقل الى محل مخصوص لنفي الاشقياء فيمضى فيه بقية العمر . وكانت هذه القاعدة عمومية انما استثنى منها ما يأتي وهو - اذا ارتكب شخص جناية وحكم عليه بسببها بالحرمان من الحقوق المدنية ثم عاد الى ارتكاب جناية تماثلها وكانت عقوبتها أيضاً الحرمان من الحقوق المدنية ففي هذه الحالة كان يحكم عليه بحبس سنتين تامتين . وهذا القانون سكت عما يتعلق بالعود الى أفعال الجنح والمخالفات الا انه ما لبث طويلاً حتى استبدل بغيره وفيه تقرر بوجوب تشديد العقاب على من يعود الى ارتكاب جنحة او مخالفة وذلك في غالب الاحوال . وكانت المخالفة اذا عاد اليها مرتكبها مرة ثانية تعتبر جنحة وفي الثالثة تعتبر جناية . ثم وضع قانون بعد ذلك لم يتعرض الى ذكر شيء فيما يتعلق توأ بالعود الى الجريمة في مواد الجنائيات والجنح واقتصر على ذكر افعال المخالفات وما تقرر فيه انه - في حالة العود الى المخالفة يكون الحكم فيها من اختصاص المحاكم الجنائية دفعة واحدة بشرط ان يكون قد صدر على مرتكبها حكم من محكمة الجنح في مخالفة تماثلها لم يمض عليه اثنى عشر شهراً .

وفي السنة الثانية من عهد اول جمهورية لفرنسا صدر فيها قانون قضى بتشديد العقوبة في أحوال العود فنص على ان من يعود الى ارتكاب الجنحة يجازى في

محكمة الجنايات الكبرى وان الجنحة تعتبر جنابة في حالة العود اليها بشرط ان يكون الشخص قد ارتكبها في مدة الثلاث سنين التالية لانتها مدة عقوبة الحكم الاول . وكان يتعين عند ما يحكم على شخص بجنحة ان يتلى عليه هذا النص عند النطق بالحكم عليه من محكمة الجنح حتى يكون طارفاً بانه لو عاد الى الجنحة لاعتبر فعله جنابة وعوقب في محاكم الجنايات وهذه تطبق في عقابه العقوبات المقررة للفعل الجنائي في حالة ارتكابه وليس في حالة العود اليه . ثم ان المدة التي يعتبر فيها مرتكب الجنحة المعتبرة جنابة عائداً الى فعل الجنابة كانت تحسب من يوم انقضاء مدة العقوبة وليس من يوم النطق في الحكم بها . فاذا ما أتى بعد ذلك فاعل الجنحة المعتبرة جنابة بفعل جنحة أخرى كان وقتئذ يعتبر انه عائداً الى فصل الجنابة انما عند النطق في الحكم عليه اولا كان يتلى عليه نص مادة العود الى الجنابة . وقد جاء في هذا القانون ما أوجب تلاوة النصوص القانونية على المحكوم عليه حتى يكون ذلك بمثابة نذير له .

وقد وجدنا في القانون المسنون عند أوائل تشكيل أول جمهورية على فرنسا انه في حالة العود الى الجنابة كان المحكوم عليه بعد ان يمضي مدة عقوبته يتقل الى المحل المعين لنفي الاشقياء . وفي السنة العاشرة لعهد تلك الجمهورية صدر قانون جاء فيه الوسم عقاباً على العود الى فعل الجنابة وقد قصد شارع بذلك ان يكون العود الى الجنابة مثبتاً بعلامة ظاهرة لا يمكن ان يلتبس بها . غير ان هذه العقوبة لما كانت مجمة ولا تفرق بها أنواع الجنايات فقد تعدل النص القاضي بها وجعلت تحمل محل عقوبة النفي مؤقتاً التي لم يكن معمولاً بها وقتئذ في فرنسا . الا انه لم يكن من الجائر لمحكمة الجنايات ان تجمع بين الحكمين وتحكم بالنفي والوسم في آن واحد لان عقوبة الوسم ما وضعت الا بدلا عن عقوبة النفي .

وأرى انه ليس من المفيد الاتيان بما كان يتبع قديماً من القواعد في مواد العود الى ارتكاب الجنابة أو الجنحة أو المخالفة لما انه يستغرق الوقت الطويل ولذلك عدلت عنه الى سرد أقوال الشراح فيما يتعلق بالفقه الحديث

( المادة ١٣ )

يُعتبر عائداً الى فعل الجناية أو الجنحة من حكم عليه باحدى العقوبات المبنية في المادة الثالثة وثبت انه ارتكب جناية أو جنحة بعد الحكم الاول . وكذلك من حكم عليه بحبس أزيد من سنة أو بنفى موقت وثبت انه ارتكب جنحة بعد ذلك الحكم أيضاً .

٥ - في اعتبار الشخص تائداً الى فعل الجناية أو الجنحة - كل من حكم عليه باحدى العقوبات المنوطة في المادة الثالثة من هذا القانون ماعدا القتل وهي الاشغال الشاقة مؤبداً . الاشغال الشاقة موقتاً . السجن المؤبد . السجن المؤقت . النفي المؤبد . الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة ميرية . الحرمان من الحقوق الوطنية ثم ارتكب جناية أو جنحة فتى كانت الجريمة الثانية جناية كان تائداً الى الجناية ومتى كانت جنحة كان تائداً الى الجنحة وان كان الفعل الذي صدر عنه اولاً جناية . وفي الحالتين يحكم عليه باقصى العقوبة ويجوز أيضاً مضاعفتها على حسب الاحوال .

وكذلك يُعتبر عائداً الى الجنحة كل من حكم عليه بحبس أزيد من سنة أو بنفى موقت وثبت انه ارتكب بعد ذلك الحكم جنحة . وقد قيد المقتن الحكم الاول ان تكون مدة عقوبته الحبس أكثر من سنة أو بالنفى الموقت ليخرج ما نصت عليه المادة ١٨ فان العائد المحكوم عليه بالحبس أو النفى مدة لا تزيد عن سنة او بدفع غرامة لا يعد تائداً الا اذا ثبت وقوع الجنحة منه في أثناء الخمس سنين التالية للحكم الاول .

وقد اشترط الوازع في اعتبار الشخص تائداً الى فعل الجناية أو الجنحة سبق حكم عليه . وهذا الحكم انما المراد به ان يكون انتهاياً غير قابل للطعن بالمعارضة او الاستئناف أو النقض والا فن اهم بارتكاب عدة جرائم في آن واحد أو في أوقات مختلفة ولم يسبق صدور حكم عليه في احداها لا يمكن اعتباره

طائداً لانه لا يصح اعتباره مجرمًا في أمر بدون حكم انتهائي غير قابل للطعن امام محكمة النقض والابرام فربما برأته محكمة النقض والابرام أو أحالته الى دائرة استئنافية خلاف التي حكمت عليه لتحكم في تهمة حكماً جديداً.

واذا حكم على منهم بأشد العقوبة لاعتباره عائداً نظراً الى سبق صدور حكم عليه لم يكن انتهائياً يكون الحكم منقوضاً وقد أيدت ذلك محكمة النقض الفرنسية بمدة أحكام منها حكم بتاريخ ٢٠ ديسمبر من سنة ١٨٣٣ ولم يصدر منها بعد هذا التاريخ ماخالفه. واذا حكم على شخص بمواد العود لسبق حكم استئنافي عليه فهذا الحكم لا يعتبر انتهائياً ما دام انه قابل للطعن أمام محكمة النقض ويؤيد ذلك ما حكمت به محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٣ افريل من سنة ١٨٤٤ ولم يصدر بعد ذلك حكم أتى على خلاف هذا لمبدأ (١).

وفي حالة ما اذا كان الحكم الاتهائي غيبياً هل يجوز ان يرتكن عليه لتطبيق مواد العود أم لا؟ فالشارحان شوفو وهيلي (٢) يقولان ان الاحكام الغيبية الصادرة بعقوبة ليس لها ذات قوة الاحكام الحضورية من حيث الاقتناع بالتأنيب لان الحكم الصادر على منهم حضر المحاكمة واعترف بما جناه او دافع بما استطاع ولم يتمكن من درء التهمة عنه يكون أكثر اقناعاً بتأنيب المتهم عن حكم صدر في غيابه لم يسمع به دفاعه ومن ثم لا يلزم ان يكون الحكم الغيبي مع مافيه من الريب من اجترام المحكوم عليه له مفعول ذات الحكم الحضورى الاتهائي في مواد العود. اما نحن فنخالف هذين الشارحين في فكرهما لما ان القانون لم يفرق بين قوة الحكم الغيبي الاتهائي والحضورى الاتهائي ولم يشترط لتطبيق مواد العود سبق صدور حكم انتهائي حضوري وانما اوجب صدور حكم لا ترقى في ان يكون حضورياً انتهائياً او غيبياً انتهائياً لان المتهم المحكوم عليه غيبياً لو كان عنده دفاعاً يبرئه لما بخل به على نفسه وسكت حتى أصبح الحكم انتهائياً.

(١) دالوز ورتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٦٣ صفحة ٦١٤

(٢) شوفو وهيلي جزء ١ من شرح قانون العقوبات - صفحة ٢٩٤

لو حكم على شخص انتهائياً في بلد غير بلده ومن محكمة خلاف محكمة دولته هل يعتبر ذلك الحكم كأنه صادر من محاكم دولته وتطبق عليه مواد المواد لو ارتكب جريمة في وطنه أم لا ؟ لا نظن ذلك لان الذنب الذي حكم عليه به بمقتضى قانون دولة اجنبية ربما لم يكن معاقباً عليه في قانون بلاده - هكذا ذهب العلامة رسيد في الجزء الثامن من شرحه لقانون العقوبات . وشوفو وفوستن هيلي في الجزء الاول من شرحهما لقانون العقوبات الفرنسي في الصفحة ٣٠٩ منه . والعلامة تريبوتيان في الجزء الاول والصفحة ٢٩٤ منه لشرح قانون العقوبات . وقد أيدت ذلك ايضاً محكمة النقض الفرنسية بحكم أصدرته في قضية شخص يدعى كركنجيه بتاريخ ٢٧ نوفمبر لعام ١٨٢٨ (١) وبعدة احكام بعده ما خالفته مبداء حتى الساعة .

نفترض ان شخصاً صدر عليه حكم في مقاطعة من احدى محاكم الدولة التابع لها ثم بعد ذلك انفصلت تلك المقاطعة بمقتضى معاهدة دولية عن تلك الدولة وألحقت باملاك دولة سواها هل يصح بناء على ذلك الحكم ان تطبق مواد المواد على الشخص المذكور لو ارتكب جريمة أخرى في بلاده ؟ أجل - يجب ذلك لما ان القانون واحد والشارع له واحد . وقد ذهب هذا المذهب العلامة فوستن هيلي (٢) وأيدته المحكمة الاستئنافية في بروكسل (٣) بتاريخ اول مارس من سنة ١٨١٩

والشارع لم يشترط في اعتبار العائد الى الجنائية او الجنحة في هذه المادة سوى امرين - اولهما ارتكاب جريمة اولى . وثانيهما صدور حكم بها انتهائياً . ولم يشترط الشارع بان تكون الجريمة الثانية مماثلة للاولى كما تطلب ذلك في المادة ١٨ من هذا القانون لما ان الجرائم الدائرة على حكم المادة ١٣ الى نحن في شرحها اجسم كثيراً من المراد بها في المادة ١٨ فلو شرط الشارع المماثلة على اطلاق المواد لفلت من شدة العقاب كل من ارتكب جنحة بعد ان يكون حكم عليه بجنائية لان

(١) دالوز ريتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٦٥ صفحة ٦١٤

(٢) فوستن هيلي - جزء ١ - صفحة ٣٠٩

(٣) دالوز ريتوار جزء ٣٥ - نبذة ٢٦٥ صفحة ٦١٤

بين الجنة والجناية لا تماثل ولا تشابه ولخاص ايضاً من شدة العقاب كل من ارتكب جنايه ثم اتى بجنة

قال العلامة دالوز (١) ان تشديد العقوبة بمحنة العود حتى يكون ملائماً للعادلة والانصاف تعين تقييده بروابط وهذه الروابط كما يقول الشارحان شوفو وهيلي (٢) تنحصر في القواعد الآتية - ان يوجد بين الجريمة المرتكبة والسابقة عليها تشابه في النوع ان لم يوجد تشابه في الذاتية . وان تكون الجريمة المرتكبة من مضاف سالفها من حيث درجات ترتيبها أما اذا اختلفت في النوع والدرجة لا يكون ثمة من محل للعود ولعله يريد بهذا الكلام افعال الجنب المنصوص عن العود اليها في المادة ١٨ من هذا القانون اوانه يقصد استصواب المبدأ الذي راعته الشرائع الرومانية واخذها عنها قانون فرنسا القديم ثم قوانين البرازيل والنمسا وبروسيا المعمول بها الى الان

ولا يمكن ان يوجد عود الا اذا عاود ذات الشخص ارتكاب الجريمة لما ان الذنوب حيث يكون مصدرها هناك يقع العقاب . فلا يجوز اعتبار الصلات الموجودة بين الاشخاص دليلاً للعود فلو ارتكب شخص جريمة وعوقب عليها ثم ان هذا الشخص له شريك في التجارة او الاعمال وهذا الشريك ارتكب جريمة من نوع الجريمة المرتكبة من شريكه فلا يجوز ان يعتبر عائداً الى فعل الجناية بمحنة ان شريكه سبق وحكم عليه . وقد حدث في فرنسا ان شخصين متشاركين في تجارة واحدة ارتكب أحدهما غشاً في الوزن وحكم عليه ثم بعد ذلك ارتكب الثاني ذات الفعل فطلبت النيابة تطبيق مواد العود فرفضت المحكمة طلبها قائلة - ان الذنوب شخصية والعقوبات كذلك (٣) .

لو ارتكب شخص جريمة على عهد القانون الهابوني الذي كان معمولاً به في

(١) دالوز ريبورتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٥٣ صفحة ٦١١

(٢) شوفو وهيلي - جزء ١ صفحة ٢٨٥

(٣) دالوز ريبورتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٥٥



معر قبل القانون الحالي وحكم عليه بها ثم ارتكب جريمة على عهد القانون الحالي هل يعتبر عائداً الى الجناية أو البضحة ؟ أجل لان البلاد كانت مساسة به وشارعه له السيادة على البلاد . وقد وجدنا في النبعة ٢٦٧ من الجزء الخامس والثلاثين من ريبورتوار العلامة دالوز تنويعها عن حكم صدر بتاريخ ٢ أوكطوبر لعام ١٨١٣ قضى بتطبيق مواد العود على شخص كان حكم عليه بمقتضى القانون الهولاندي لعام ١٨٠٩ الذي كان معمولاً به في فرنسا ثم ارتكب جريمة بعد ذلك على اثر صدور القانون الفرنسي .

٤٦ - في ان الحكم باعادة اعتبار المحكوم عليه لا يعفيه من تطبيق مواد العود لو ارتكب جريمة فيما بعد - زعم بعض المشرعين بان الحكم باعادة اعتبار المحكوم عليه يمحى عنه تأثير الحكم فاذا ما ارتكب جريمة بعد ذلك لا يعتبر عائداً غير ان هذا الزعم غلط لما ان الحكم باعادة الاعتبار انما فائده منحصرة في انتشال المحكوم عليه من ذل الحجز وعدم الاهلية في التصرف الى الحياة المدنية بتخويله حق التعامل . وقد ذهب مذهبنا هذا العلامة كارنو عند شرحه المادة ٥٦ من قانون العقوبات الفرنسي . والشارح جرافيرند في الجزء الثاني من شرحه لقانون العقوبات في الصفحة ٦٠٩ والعلامة دافوستن هيلي في الصفحة ٢٩٨ من الجزء الاول من شرحه لقانون العقوبات . والعلامة تريبوتيان في الصفحة ٢٩٥ من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات . ثم ان محكمة النقض الفرنسية قررت في حكم أصدرته بتاريخ ٦ فبراير من عام ١٨٢٣ بان من يعاد اليه اعتباره بعد الحكم عليه . ومن يرتكب بضحة بعد ان يكون قد حكم عليه بجناية يعتبر عائداً وينبى تطبيق مواد العود عليه ماذا والايقتض الحكم .

حدث في فرنسا ان شخصا يدعى كلود ليفر كان حكم عليه بالاغدام ثم أبطل هذا الحكم بمقوبة الاشغال الشاقة مدة عشر سنوات وكان ذلك في عام ١٨٠٨ وبعد ان قضى مدة العقوبة أخذ حكمه باعادة اعتباره للتمتع بالحقوق الوطنية - لان الحرمان من الحقوق الوطنية من مستلزمات الجناية في القانون الفرنسي وان من

يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن يكون محجوراً عليه في جميع تصرفاته مدة عقوبته وبعد انقضاءها الى ان يأخذ حكماً باعادة اعتباره - وبعد ذلك ارتكب جريمة التزوير فحكم عليه بالعقوبة المقررة لها ولم يعتبر تائداً لانه محكوم باعادة اعتباره فالتائب العمومي طلب نقض هذا الحكم لما ان الحكم باعادة الاعتبار لا يفي المذهب من اعتباره تائداً (١) وحكمة النقض نقضته

٤٧ - في ان العفو وتلطيف العقوبة لا يمنعان من اعتبار المجرم تائداً - قال العلامة دالوز (٢) ان العفو أو تلطيف العقوبة لا يمنعان تأثير الحكم عن الجاني وانه لو ارتكب جريمة فيما بعد يعتبر تائداً الى ارتكاب الجناية أو الجنحة لان العفو لا يعفى الحكم ويحمله كانه لم يكن وانما يزيل عن المحكوم عليه فقط عقاب الحرمان من الحقوق الذي ترتب على ذلك الحكم - وقد وجدنا في احكام المحاكم الفرنسية القواعد الآتية - أولاً - ان من عفى عنه لو طود ارتكاب الجناية يجب ان يعتبر تائداً وتطبق عليه مواد العود وقد حكم بذلك في ٥ ديسمبر من سنة ١٨١١ و ٥ يوليو من عام ١٨٢١ أول يوليو من عام ١٨٣٧ - ثانياً - ان من تلطف عقوبته بالعفو يجب ان يعتبر تائداً لو طود ارتكاب الجناية أو الجنحة وقد حكم بذلك في ٢١ يوليو من عام ١٨٢٠ - ثالثاً - ان من يصدر لصالحه أمر طال بالفاء ما جرى ضده من التحقيقات يعتبر تائداً لو ارتكب فيما بعد جنسية أو جنحة وقد حكم بذلك في ٢١ يونيو من عام ١٨٢١ - رابعاً - اذا حكم على شخص بعقوبة ابدت أو تلطفت بسواها ثم طود ارتكاب الجناية أو الجنحة فذلك لا يمنع من اعتباره تائداً لما ان ابدال العقوبة أو تلطيفها لا يغير منية الاحكام وقد حكم بذلك في تاريخ ٤ يوليو من

(١) دالوز ريبورتوار جزء ٣٥ صفحة ٦١٥ نبذة ٢٦٨ منوه فيها عن حكم من حكمة النقض الفرنسية يؤيد هذا البداء صادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٢٣ وآخر بتاريخ ٢٥ يوليو من سنة ١٨١٢

(٢) دالوز ريبورتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٧٧ صفحة ٢١٥

عام ١٨٢٨ - خامساً - لو حكم على شخص بعقوبة جنائية ثم طرد ارتكاب الجريمة فإنه يعتبر مائداً ولو صدر قانون في الفترة التي تتخلل مدة الارتكابين يقضى باعتبار الجريمة الاولى جنحة وقد حكم بذلك في تاريخ ١ يوليو من سنة ١٨٢٨ هذا في الاحوال التي يصدر فيها العفو الى المحكوم عليه بنوع خصوصي اما اذا كان العفو عمومياً فإنه يمتد الى الحكم ويجعله محوياً مطلقاً (١) وقد حكم بذلك من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٤ يناير من عام ١٨٥١

ولتطبيق عقوبة العود يلزم سبق حكم على الجريمة التالية تثبت النيابة العمومية في اثناء الدفاع الذي يتقدم احكام التالي ماذا والا لا يسوغ تطبيق مواد العود في حكم على حدة لان المحكمة الجنائية لا يحق لها ان تصيف بحكم جديد عقوبة العود الى حكم صدر وانتهى امره لان العود من الظروف المشددة للعقوبة في الحكم فاذا ما اتممت تطبيق مواده لا يجوز الحكم به على حدة (٢) .

واذا علم قضاة الاستئناف بسبق حكم على المتهم فيجوز لهم ان يعتبروه مائداً ويطبقوا عليه مواد العود . وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بذلك في تاريخ ٨ فبراير من عام ١٨٢١ حيث قالت - لو علم قضاة الاستئناف بان المتهم المستأنف عائد الى الجريمة أو الجنحة تبين عليهم تطبيق مواد العود عليه اما اذا انكر المتهم ذلك وطلبت النيابة أجلاً لاثباته تبين عليها اعطاؤه ماذا والا يكون الحكم منقوضاً (٣) كما قررت ذلك محكمة النقض الفرنسية في حكم اصدرته بتاريخ ١٣ فبراير من عام ١٨٠٦

٤٨ - في اثبات العود الى الجريمة - ان العود الى الجريمة لمن الاحوال الموجبة تشديد العقوبة كما تقدم . وقد سبق منا الكلام على الاحوال التي يعتبر فيها الجاني مائداً ويلزمنا الان ان نوضح كيفية اثبات العود امام المحاكم حتى تنسق لها تطبيق مواده . فالوجه الاول من الاثبات انما يتم باستحضار الاحكام السابقة بين

(١) دالوز رينوار جزء ٣٥ نبذة ٢٧٢ صفحة ٢١٦

(٢) دالوز رينوار نبذة ٢٧٥ صفحة ٢١٦

(٣) فوسن هيلي جزء ١ صفحة ٣٠٠

أوراق التهمة الجديدة حتى يتحقق منها نوع الجناية وتاريخ الحكم . ولا يكتفى الحال لاثبات العود باخذ معلومات عن سوابق المتهم من شيخ بلده لما انها قد تكون في غالب الاحيان مكذوبة ومشوهة بمسايات ذنية فضلاً عن ان تلك الاستعلامات المأخوذة من شيخ البلدة لا يمكن ان يستعاض بها عن نسخ الاحكام ولا يمكن ان يوثق بها أيضاً لان مؤديها لم يحلف اليمين القانونية على صحتها ولو فرضنا وانه حلف اليمين فان هذا ليس هو الطريق القانوني لاثبات العود . والوجه الثاني هو اعتراف المتهم امام جلسة الحكم غير ان القضاة غير مقبدين باعتبار هذا الاعتراف بمثابة حجة مقنعة أو دليل ثابت وانما لهم ان يقدروه حق قدره . وتأيداً لما تقدم قد حكم من محاكم فرنسا - أولاً - انه في حالة ما اذا استندت النيابة العمومية امام جلسة الحكم لاثبات العود على اعتراف المتهم سواء كان امام الجلسة أو امام قاضى التحقيق يتعين على القضاة ان يطبقوا مواد العود وهذا الحكم الشامل هذا الاعتبار صادر من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٩ يونيو من عام ١٨٢٦ (١)

ثانياً - وفي حالة ما اذا كان الاثبات على العود قائماً باقرار المتهم بسبوق صدور احكام عليه أو بشهادة صادرة من مأمور السجن حيث امضى المتهم مدة عقوبته الاولى فذلك لا يقيد القضاة بوجوب تطبيق مواد العود وانما يترك تقدير هذا الوجه من الاثبات الى رأيهم ولهم قبل اصدار الحكم ان يطلبوا من النيابة العمومية استحضار نسخة الحكم السابق على المتهم - وهذا الحكم الشامل لهذا الاعتبار صادر من محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١١ سبتمبر من سنة ١٨٢٨ (٢)

٢٩ - في المدة التي يمضيها لا يعتبر الجاني عائداً الى الجناية - سكت الشارع عن تقرير المدة التي يجب ان تفصل بين الجريمتين ليصح بعدها اغلاط عقوبة المائد الى ارتكاب الجريمة وبهذا السكوت يتوهم بان المائد الى ارتكاب

(١) دالوز وريرتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٧٦ صفحة ٦١٦

(٢) دالوز وريرتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٧٦ صفحة ٦١٧

الجنایات أو الجنح عدا ما توضّح في المادة ١٨ يجب تطبيق مواد العود عليه ولو مهما مضى من السنين بين الجريمةين . وهذا أمر منافی للعدل لانه اذا كانت العقوبة المحكوم بها في جنایة تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من محكمة ثاني درجة ويستثنى من ذلك عقوبة القتل فانها لا تسقط الا بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من محكمة ثاني درجة - واذا كانت العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح تسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة والاستئناف فكيف لا يكون لمرور الزمن تأثير على الظرف الموجب لتشدید العقوبة ؟ مع ان طول المدة كاف لزوال ذات العقوبة . قال العلامة فوسن هيلي - ليس من العدل ان يقضى بأشد العقوبة او بمضاعفتها على من أتى جريمة وقضى مدة عقابه ثم طاد الى تلك الجريمة بعد عشرين أو ثلاثين سنة وانما يجب على القضاة ان يراعوا المدة الفارقة بين الجريمةين لما ان مضى الزمن الطويل من شأنه ان يزيج عن المجرم ثقل المطالبة بأثار ذنب خلت به السنون الطوال . وقال العلامة جاور ان الحكمة من تشدید العقوبة على العائد الى ارتكاب الجنایة او الجنحة اذا كانت لاصلاح شأنه فلا شئ يصلح حال المرء اكثر من مرور الزمان الطويل عليه مهما بتحسين سيرته ومحاذراً من السقوط بمخفف من كرامته ولذلك فانه اذا تخللت مدة خمس سنوات بين زمن ارتكاب الجريمةين فلا يصح تطبيق مواد العود لان الانسان عرضة للغضب والطيش والافتعالات النفسانية وان معاودته للجريمة بعد زمن طويل لا يستفاد منها التوبه والتطوع في مفاوز الجرائم وانما تحمل على ضرب من الضرورات المحرجات أو ما للنفس من الانفعالات .

( المادة ١٤ )

من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة ثم

فعل جنائية أخرى تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة أو من التوظيف بأي وظيفة ميرية أو من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالسجن الموقت .

٥٠ - الحكم بالسجن الموقت على من عاود فعل الجنائية - قال المقتن في المادة ١٢ من هذا القانون السابق شرحها - ان العود الى ارتكاب جنائية أو جنحة يستوجب الحكم على العائد بأشد العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجنائية أو الجنحة . وتجاوز مضاعفة تلك العقوبة ايضاً وذلك فيما عدا الاحوال المستتانة المينة في القانون . وأول هذه المستنات ما نصت عليه المادة ١٤ التي نحن في صددنا . وهو ان حكم على شخص باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة من هذا القانون ثم فعل جنائية أخرى تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة أو التوظيف بأي وظيفة ميرية أو من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالسجن الموقت الذي مدته من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة . ولكن ما المراد بقوله « من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة ثم فعل الخ » فالمراد انما هو كل عقوبة من العقوبات الموضحة في المادة المذكورة . فلو حكم على شخص مثلاً بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبداً وعفى عنه ثم فعل جنائية تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة أو من التوظيف بأي وظيفة ميرية أو من الحقوق الوطنية في هذه الحالة لا يمكن مضاعفة العقوبة كنص المادة ١٢ ولذلك فانه يحكم عليه فضلاً عن الحرمان بالحبس الموقت من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة . أما لو حكم عليه بالاشغال الشاقة موقفاً أو بالسجن المؤبد ثم ارتكب جنائية أخرى بعد ذلك الحكم وثبت عليه فيما عقب بالاشغال الشاقة مؤبداً ما لم يقض القانون بالحكم بالقتل بسبب هذه الجنائية فيحكم به كما سيجيء عند شرح المادة ١٦ من هذا القانون . وكذلك لو حكم على شخص بالنفي المؤبد وهو احدى العقوبات الموضحة في المادة ٣ ثم ثبت انه

ارتكب بعد ذلك الحكم جناية أخرى فيحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجناية اخف منه كما سيبيح الكلام عليه عند شرح المادة ١٥ من هذا القانون . وكذلك لو حكم على شخص بالسجن الموقت وهو احدى عقوبات المادة الثالثة ثم فعل جناية أخرى تستوجب الحكم عايه بعقوبة موقتة يجوز الحكم عليه فضلاً عما يستحقه من عقوبتها القانونية بمجملة تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرة كما سيبيح ذلك عند شرح المادة ١٧ من هذا القانون . وقد بحثنا في القانون الفرنسي لئرى المادة المأخوذ منها نص مادة القانون المصري فوجدناه اشبه بالفقرة الاولى من المادة ٥٦ للقانون الفرنسي و كان نصها هكذا عام ١٨١٠ - ان حكم على شخص بجناية ثم ثبت ارتكابه لجناية أخرى من مستلزماتها الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالقيء بالديد . واذا كانت عقوبة الجناية الثانية تستوجب الحكم على فاعلمها بالنفى الموقت يحكم عليه بالسجن الموقت . واذا كانت تستوجب الحكم بالسجن الموقت يحكم عليه بالاشغال الشاقة موقتاً أو الؤشم . واذا كانت تستوجب الحكم بالاشغال الشاقة موقتاً يحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً واذا كانت تستوجب الحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً يحكم عليه بالاعدام .

ثم ان المادة ٥٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي لعام ١٨١٠ قد تعدلت في ٢٨ ابريل من عام ١٨٣٢ كما يأتي - ان من حكم عليه بعقوبة بدنية أو فاضحة ثم ثبت انه ارتكب فعلاً يستوجب الحكم عليه أصلاً بالحرمان من الحقوق الوطنية يحكم عليه بالسجن . واذا كانت الجناية الثانية تستوجب الحكم بالنفى الموقت يحكم بالسجن . واذا كانت تستوجب الحكم بالنفى الموقت يحكم بالاشغال الشاقة موقتاً واذا كانت تستوجب الحبس لمدة معينة يحكم باقصى مدتها أو بعضاعفها واذا كانت تستوجب النفى المؤبد يحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً . وان من حكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ثم ثبت انه ارتكب جناية ثانية تستوجب الحكم عليه بذات العقوبة يحكم عليه بالاعدام

نفترض ان شخصاً ارتكب جناية من المعاقب عليها باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة من هذا القانون وبالنظر لوجود ظروف مخففة أو لصغر سنه حكم عليه بعقوبة تأديبية ثم ارتكب بعد ذلك الحكم جناية ثانية هل يعتبر عائداً الى ارتكاب الجناية ويحكم عليه بالتطبيق لاحدى المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ من هذا القانون حسبما تستوجب الجناية الثانية من العقاب ؟ كلالان الشارع قال ان من يحكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة ثم فعل جناية اخرى الخ ولم يقل ان من ارتكب فعلاً من الافعال المعاقب عليها بالعقوبات المينة في المادة الثالثة كون المعول عليه هو الحكم وليس الفعل وقد قررت هذا المبدأ محكمة النقض الفرنسيه بعدة أحكام منها حكم صدر بتاريخ ١٠ افريل لعام ١٨١٨ وآخر بتاريخ ١٣ أوكطوبر من عام ١٨٢٦ وآخر بتاريخ ١١ سبتمبر من عام ١٨٢٨ وآخر بتاريخ ٢ افريل لعام ١٨٢٥ وآخر بتاريخ ١٨ يناير لعام ١٨٢٧ وآخر بتاريخ ٣ مارس لعام ١٨٣١ (١) قال العلامة «فوستن هيلي» (٢) والشارح تريوتيان (٣) ان العقوبة لا ينظر فيها الى أصل الفعل في مواد العود وانما الى الحكم الصادر بها فلو ارتكب صبي بمز جناية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة مؤقتاً وبالنظر لصغر سنه حكم عليه بعقوبة تأديبية ثم ثبت انه ارتكب جناية اخرى بعد ان بلغ أشده فلا يجب ان يحكم عليه بالتطبيق لمواد العود كون المحكوم عليه به أولاً ليس من احدى العقوبات المينة في المادة الثالثة من هذا القانون وقد قررت محكمة النقض الفرنسيه في أحكامها ما يأتي - اولاً - ان عقوبات العود لا يجوز تطبيقها على من ارتكب جناية وحكم عليه بسببها بعقوبة تأديبية ثم ثبت بعد ذلك انه ارتكب جناية ثانية وقد أيدت هذا المبدأ في حكمها بتاريخ ٨ يوليو من عام ١٨٣٦ - ثانياً ان عقوبات العود لا يجوز تطبيقها على الجنائي جنابة يعاقب عليها باحدى العقوبات المقررة لافعال الجنائيات اذا

(١) دالوز ريباتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ صفحة ٢١٨

(٢) فوستن هيلي - جزء ١ - صفحة ٣٠٣ من شرح قانون العقوبات - صفحة ٢٩٤

(٣) تريوتيان جزء ١ صفحة ٢٩٧ و ٢٩٨



حكم عليه بموافقة الظروف المخففة بمقوبة تأديبية ثم ثبت بعد ذلك انه ارتكب جنائية اخرى . وايدت هذا المبدأ في عدة احكام منها حكم بتاريخ ٨ مارس لعام ١٨٣٨ و آخر بتاريخ ٢٢ يناير لعام ١٨٣٢ - ثالثاً - اذا حكم على شخص بمقوبة تأديبية ثم ارتكب جريمة ثانية ليست من جنس الاولى او انها من جنسها ولكن بعد مضي الخمس سنين التالية للحكم الاول لا يجوز ان تطبق عليه مواد العود وان طبقت كان الحكم منقوضاً . وايدت هذا المبدأ محكمة النقض الفرنسية بحكم اصدرته بتاريخ ١٦ افريل لعام ١٨٥٢ و آخر بتاريخ ٧ فبراير من عام ١٨٥٢ و آخر بتاريخ ١٢ اغسطس من عام ١٨٥٢ وكذلك ايدته محكمة النقض المصرية بحكم اصدرته بتاريخ ٤ فبراير لسنة ١٨٩٣ (١) - رابعاً اذا حكم على شخص بمقوبة جنحة ثم ثبت انه ارتكب جنائية يعاقب عليها باحدى العقوبات المينة في المادة ٣ من هذا القانون فلا يجوز تطبيق مواد العود عليه لان الجنائية لا تعتبر معاودتها لسبق ارتكاب جنحة عليها - وايدت ذلك محكمة النقض الفرنسية بحكم اصدرته بتاريخ ٧ يوليو لعام ١٨٥٣ و آخر بتاريخ ٩ يوليو لعام ١٨٤١ وكذلك ايدته محكمة استئناف بروكسل طاعمة بلجيكا بحكم اصدرته بتاريخ ٢٧ سبتمبر لعام ١٨٢١ (٢) من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة من هذا القانون ولم ينفذ عليه الحكم وسقطت العقوبة المحكوم بها بمضى المدة الطويلة المينة في المادة ٢٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات ثم فعل جنائية اخرى هل يحكم عليه بالتطبيق لنص المادة ١٤ التي نحن بصدها أم لا ؟ فاحكام محكمة النقض الفرنسية قد تضاربت ولكن معظمها قضى بالسلب لان المدة الطويلة قد تحت مفعول الحكم من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة بمقتضى قانون سابق ثم ثبت انه ارتكب جنائية اخرى على عهد القانون الجديد هل يجوز ان يحكم عليه بالتطبيق لنص المادة ١٤ التي نحن بصدها أم لا ؟ فنص المادة ١٤ مطلق والقانون

(١) انظره بمجريدتنا المحاكم بعدد ١٧٧ من سنتها الخامسة

(٢) دالوز ريتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٨٥ و ٢٨٦ صفحة ٦١٩

الجديد لم ينسخ قوة الاحكام الصادرة بمقتضى القانون الاسبق ولذلك جاز الحكم  
بمرعاة تطبيق مواد العود وقد حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٠  
يونيو من عام ١٨١٢ و ١٦ نوفمبر لعام ١٨١٥ و ٢٠ أكتوبر لعام ١٨١٨ و ٢٠ يوليو  
عام ١٨١٩ (١) ولكن يشترط في ذلك ان يكون الفعل المحكوم به موصوفاً بجنائية وليس  
بمجنحة. قال العلامة فوستن (٢) هيلي ان نص المادة ٥٦ من القانون الفرنسي  
للعقوبات المطابق لنص المادة ١٤ من هذا القانون يتناول الاحكام الصادرة بمقتضى  
نص القانون السابق لما ان نصوص القانون بشأن العود من القواعد الاولى  
للتبريع الجنائي ومن ثم لا يجب اعتبارها فقط بالنسبة للقوانين الجنائية السابقة وانما  
يلزم اعتبارها أيضاً بالنسبة للقوانين المزمع صدورهما. أما تشديد العقوبة على مواد  
العود فهو من النظام العام ولاجل نسخه يلزم ان المقنن ينص عليه ومما تقدم  
ينتج - أولاً - ان نص المادة ١٤ من هذا القانون يطلق على الاحكام  
السابقة واللاحقة للقانون ان لم يوجد في القانون المستحدث نص يخالف ذلك  
وقد ايدت هذا المبدأ محكمة النقض الفرنسية بحكم أصدرته في تاريخ ١٤  
مارس لعام ١٨٢٨ وآخر بتاريخ ٢٩ نوفمبر لعام ١٨٢٨ - ثانياً - اذا ثبت ان  
الشخص ارتكب فعلاً يعاقب عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ثم طوّد فانه لا يحكم  
عليه بذات العقوبة وانما يقضى عليه بالاعدام وقد حكمت بذلك محكمة النقض  
الفرنساوية بتاريخ ٨ يناير لعام ١٨٢٩ و ١٨ يناير لعام ١٨٣٠. ولاجل توقيع  
العقوبات بالتطبيق لمواد العود يجب ان ينظر الى الجريمة المرتكبة أولاً ثم الى  
درجتها من الافعال يوم ارتكابها حسب قواعد القانون الذي وقعت على عهده  
وليس حسب القانون الذي وضع بعده ومن ثم يلزم ان يعلم - أولاً - انه لا يمكن  
توقيع عقوبات العود يكفي ان يكون الفعل المرتكب الذي عوقب عليه فاعله  
بعقوبة بدنية او فاضحة من افعال الخنح في اعتبار القانون الذي حصلت المحاكمة

(١) دالوز ريبورتوار جزء ٣٥ نبذة ٢٨٩

(٢) فوستن هيلي جزء ١ صفحة ٣٠٤ من شرح قانون العقوبات

بمقتضاه - ثانياً - ان تكون العقوبة التي حكم بها على عهد القانون السابق ببدنية او فاضحة وان استبدلت بغيرها بالقانون الجديد او لم توجد فيه بالكلية وقد حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٢ فبراير لعام ١٨١٣ - ثالثاً - ان تكون العقوبة المحكوم بها على الشخص عقوبة جنائية ثم ارتكب جنائية اخرى ولو ان الفعل الذي عوقب لاجله بعقوبة جنائية على عهد القانون السابق لم يكن في حد ذاته باعتبار ذلك القانون الا من افعال الجنح البسيطة - رابعاً - انه لتطبيق عقوبة المود يلزم ان ينظر الى ذات الافعال المؤتممة التي عوقب لاجلها فاعلمنا بمقتضى القانون السابق التي وقعت على عهده وليس انبها على عهد القانون الحالي . فلو ارتكب شخص على عهد القانون الهابوني فعلاً كان بمقتضاه من افعال الجنائيات وحكم عليه بعقوبة جنائية وكان هذا الفعل جنحة بمقتضى القانون الحديث ثم ارتكب على عهد القانون الحديث فعلاً من افعال الجنح فانه يعتبر طائفاً وتطبق عليه عقوبة المود .

غير ان هذا المبدأ قد انكره العلامة كارنو عند شرحه المادة ٥٦ من قانون العقوبات المطابق لنص المادة ١٥ التي نحن في صدددها . والشارح لجرافران في الجزء الثاني من شرح قانون العقوبات الفرنسي والصفحة ٦١٣ منه . والشارح فافار وغيرهم فانهم ذهبوا بوجوب اعتبار القانون الاقل صرامة في اعتبار الجرائم والعقوبات المقررة لها لما ان العقوبة لا يجب ان يقصد منها الانتقام وانما الواجب ان تكون الغاية منها التأديب ولذلك يلزم ان ينظر الى القانون الاقل صرامة ويتبع في جميع الاحوال بما فيها حالة المود . ثم لو نظرنا الى قصد الشارع نجد انه انما رغب تشديد العقاب في مواد المود على ما هو جنائية بمقتضى قانونه وليس بمقتضى قانون آخر ولذلك لا يجب ان يعتمد على عقوبة توقعت بمقتضى قانون سابق على فعل كان معتبراً فيه جنائية واعتبره القانون الحديث من افعال الجنح وذلك لتوقيع العقوبة بمقتضى مواد المود . لانه لو كان في القانون القديم خيراً لما عدل عنه الى سواء . أما العلامة

فوسن هيلي فيذهب بأن الممول عليه في توقيع عقوبات العود انما هو العقوبة السابق الحكم بها وليس الفعل الذي ترتبت عليه تلك العقوبة وقد اعتمد هذا المذهب الشارع المصري حيث قال في اول المادة ١٤ ان من حكم عليه باحدى العقوبات المينة في المادة الثالثة ولم يقل من ارتكب فعلا من الافعال المعاقب عليها بمقتضى المادة الثالثة وبناء عليه نتج بان الواجب ان يلتفت في توقيع عقوبات العود الى العقوبة السابق الحكم بها وليس الى الفعل السابق الحكم لاجله .  
وتشديد العقوبة الاصل من العود قد يمكن تلطيفه اذا وجدت في الدعوى ظروف مخففة لما ان هذه الظروف كما انها تجلب الاسقاط من العقوبات وتنزيل درجاتها في سائر الجرائم . كذلك توجب تلطيف العقوبة في مواد العود وتنزيل درجاتها .

## (المادة ١٥)

اذا ثبت على من حكم عليه بالنفي انه ارتكب جناية أخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجناية أخف منه .

٥١ - في ارتكاب جناية بعد الحكم بالنفي - تقدم القول بان ما جاء في نص المادة ١٤ السابق شرحها انما هو من اول المستثنيات المنوّه عنها في المادة ١٢ السابق شرحها . اما ثاني المستثنيات المذكورة فهو ما جاء في هذه المادة لانه أنى مخالفاً للقاعدة الاصلية المقررة للعود في المادة ١٢ من هذا القانون المقول فيها بان العود يوجب أشد العقوبة المقررة أو مضاعفتها فيمقتضى هذه المادة اذا ثبت على من حكم عليه بالنفي المؤبد انه ارتكب جناية أخرى كأن يكون قد رشا قاضياً مثلاً فانه يحكم عليه خلافاً لنص المادة ١٢ بالسجن المؤبد لان عقاب من يرشى قاضياً أخف من السجن المؤبد اما اذا كان عقاب الجناية الثانية أشد من السجن المؤبد كأن يكون الاشغال الشاقة مؤقتاً فانه يحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً .

( المادة ١٦ )

إذا ثبت على من حكم عليه بالسجن المؤبد أو الاشغال الشاقة الموقته انه ارتكب جناية أخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ما لم يقض القانون بالحكم بالقتل بسبب هذه الجناية فيحكم به .

٥٢ - في العود الى ارتكاب الجناية بعد الحكم بالسجن المؤبد أو الاشغال الشاقة الموقته - ومن المستثنى عن القاعدة العمومية في مواد العود ما جاء في هذه المادة من انه اذا عاود من حكم عليه بالسجن المؤبد أو الاشغال الشاقة الموقته ارتكاب جناية من الجنایات مهما تقلت عقوبتها أم خفت وطأتها ما عدا الجنایات المستوجبة لعقوبة القتل فانه لا يحكم عليه بأقصى العقوبة أو بمضاعفتها كما نص عن ذلك في المادة ١٢ من هذا القانون وانما يحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً يشأ من اصلاحه ووقاية لبني نوعه من شر فساد . أما اذا كانت الجناية التي عاود ارتكابها تستوجب الحكم عليه بالقتل فيحكم به . ومن هذا يفهم ان الجاني لا يقتل الا اذا اجترم ما يعاقب عليه بالقتل لان العود الى الجناية لا يغير جنسها وانما يوجب تبديل العقوبة أو مضاعفتها . لكن في حالة ما اذا ارتكب المحكوم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً جناية أخرى تستوجب ذات هذا العقاب ماذا يكون عقابه ؟ فلاشغال الشاقة مؤبداً انما هي الثانية في مصاف العقوبات ولا عقوبة أشد منها الا القتل فاذا كان القتل لا يقضى به الا على جناية تستوجب كان المحكوم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً في مأمن من كل عقاب لانه لو قتل من مكان سجنه وقطع الطريق يسلب السابلة او حرق او زيف او أتى اي منكرفيكون في مأمن من العقاب ولذلك فان الشارع الفرنسي قضى بالقتل في المادة ٥٦ من قانونه على من يكون محكوماً عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ثم ارتكب جناية ثانية مستوجبة لذات العقوبة . غير ان هذه اللفظة التي شرع بها

الوازع الفرنسي قد مجتهد في الاذواق السليمة وقبحها الخطباء والمثترعون لما ان في امضاء عقوبة القتل على جناية لا تستوجب مجازفة في بذل الدماء بذلا مرتخصاً فضلاً عن انه لا يوجد نسب متساوية بين عقوبتي الاشغال الشاقة مؤبداً والقتل ولا توازن بينهما . ثم ما الفائدة من قتل المؤبد شاقه اذا عاود ارتكاب جناية يستحق لاجلها ذات العقاب ؟ فاذا ما كان الانتقام فحسبه جزاء عوده الى السجن يرسف في السلاسل والقيود بقية حياته مشتغلاً في اشق الاشغال وذلك بعد انفساح الدنيا بين يديه . واذا كان الغرض وقاية الهياة الاجتماعية من شره فاي واق لها امنع من السجن المحصنة المحاطة بالجند والحراس . وقد يمكن الاستزادة من عقابه بما يضاعف من قيوده او يقلل من طعامه او غير ذلك من وسائل الاعناء . اما عقاب القتل فيلزم ادخاره للقاتل وعدم توقعه على من يأتي جنائين فان جنائتين وثلاثة وعشرة كل ذلك لا يكون عقابه القتل كما ان الشروع في العمل وشروعين وثلاثة وعشرة كل ذلك لا يكون فعلاً تاماً او جريمة تامة

( المادة ١٧ )

من عاد الى ارتكاب جناية أو جنحة تستوجب الحكم عليه بعقوبة موقتة يجوز الحكم عليه فضلاً عما يستحقه من عقوبتها القانونية بجعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنوات وأكثرها عشرة

٥٣ - في وضع العائد الى الجريمة تحت الملاحظة - من عاد الى ارتكاب جناية أو جنحة موقتة العقاب فضلاً عن الحكم عليه بما يستحقه من عقوبتها القانونية يجوز جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنوات وأكثرها عشرة وذلك لضعف الوثوق به وقلة الامل من صلاح أحواله .

وقد رأينا الشارع في هذه المادة قد عمم الجواز بحمل العائد تحت ملاحظة الضابطية الكبرى سواء كانت معاودته لفعل من أفعال الجنائيات او افعال الخسح حتى الطفيفة على ان المقرر في مواد الجنائيات وجوب جعل الجاني حتى في غير

احوال العود تحت ملاحظة الضبطية الكبرى لما انها من مستلزمات الجناية حتما متى كان العقاب عليها شاق الاشغال الموقته أو السجن الموقت كما يؤخذ من نص المادة ٥٣ من هذا القانون المقول فيها - من ارتكب جناية وحكم عليه بسببها بعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن الموقتين يجب حتما جملة بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة انما يجوز تقليل مدة الملاحظة او المعافاة منها بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة الخ. أما في مسود الجنح ومعاودة اتيانها فالملاحظة غير لازمة وانما اجازها الشارع وترك فيها الخيار للقضاء يحكمون بها متى وجدوا داعياً لها وهذا الداعي انما يتأتى من حالات الاشخاص فليس كل عائد يجب ملاحظته أو الاغلاظ في عقوبته او اسقاطها لما ان الاشخاص يختلف بعضهم عن بعض باختلاف تربيتهم وما يقوم لاهل القضاء من الوجدان نحوهم . نكن في حالة القضاء بالملاحظة في حالات العود يجب ان يلتفت الى المدة فلا تقل عن خمس سنوات ولا تربو على العشر لان في خفضها عن خمس قلة جدوى وفي اعسائها الى ما فوق العشر سنوات غلواً واستفحاشاً في المعاقبة كون الملاحظة عقوبة شديدة الوطأة على الانسان يترتب عليها للحكومة حق منعه عن الإقامة بالاقليم الذي ارتكب فيه الجناية وبالمدن التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف ويلزمه ان يخبر بالجهة التي يريد الإقامة فيها وبين منازل سفره وتعطى اليه تذكرة مرور قيد فيها تلك المنازل وعند وصوله الى الجهة التي اختارها لاقامته يجب عليه ان يخبر بذلك حاكمها في ظرف ٢٤ ساعة . ولا يجوز ان يغير تلك الجهة بدون ان يخبر حاكمها قبل ذلك بثلاثة أيام بالجهة التي يرغب السكنى فيها ويلزمه ايضاً ان يأخذ تذكرة مرور ثانية فان خالف هذه الاحوال عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة

٥٤ - في توقيع عقوبة الملاحظة - ان عقوبة الملاحظة جائرة بمقتضى نص المادة ١٧ التي نحن في صدها في جميع حالات العود الى الجنح التي تستوجب عقوبة موقته لكن اذا أغفلها القاضي في حكمه لا يجوز تنفيذها لما انها ليست من مستلزمات عقوبة العود بل من

مسوغاتها وقد يمكن ان تكون سبباً لنقض الحكم . وقد ذهب مذهبنا هذا العلامة فوستن هيلي (١) وعثرنا على أحكام تعززه من محكمة النقض الفرنسية فانها قررت في حكم أصدرته بتاريخ ١٣ يونيو لعام ١٨١٦ ان الحكم القاضي بالحبس أو بالغرامة على شخص طواد ارتكاب الجريمة بدون جملة تحت ملاحظة الضبطية الكبرى يكون لاغياً (٢) وقد أوجب الوازع المصري اقتداء بالشارع الفرنسي ان تكون أدنوية عقوبة الملاحظة خمس سنوات وأقصاها عشر لكن اذا وجدت في حالات العود ظروف مخففة للعقوبة هل يسوغ للقاضي استعمال الرأفة ؟ واذا ما استعمل الرأفة هل يجوز له مع اخفاض العقاب ان يعنى المجترم العائد من عقاب الملاحظة ؟ فاستعمال الرأفة بمقتضى نص المادة ٣٥٢ من هذا القانون انما هو حق أطلق شأن استعماله لوجدانات القاضي بدون قيد في سائر الوقائع الجنائية حتى في أفظعها المعاقب عليها بالقتل ولم تستثن منها حالات العود وبناء عليه اذا وجد القاضي ظروفاً تستدعي الرأفة بالمجترم استعمالها وأنزل العقوبة حسب الترتيب المشروع من الشارع في المادة ٣٥٢ من هذا القانون وفي هذه الحالة جاز اغفال عقوبة الملاحظة لانه اذا حكم على مجترم عائد بالحبس مدة ثمانية أيام أو بمجرد الغرامة اقيادا لاحكام الرأفة هل يكون من الصواب ان يحكم عليه بالملاحظة مدة خمس سنوات ؟ نحن لانرى ذلك والعلامة دالوز من رأينا (٣) لانه ما الفائدة من الملاحظة الطويلة اذا كان ذات العقاب الاصلي للفعل استوجب الخفيف من العقاب الاصلي . أما العلامة فوستن هيلي فيقول في الجزء الاول والصفحة ١٦٨ من شرح قانون العقوبات الفرنسي ان القاضي اذا استعمل الرأفة في العقوبة الاصلية له ان يخفف مدة الملاحظة عن الخمس سنوات . ثم قد عثرنا على بعض أحكام لانتصويها في الجزء ٣٥ من ريبرتوار دالوز في

(١) فوستن هيلي جزء ١ صفحة ٣٢٣ و ٣٢٤

(٢) دالوز ريبرتوار جزء ٣٥ صفحة ٦٣٤ نبذة ٣٣٤

(٣) دالوز ريبرتوار جزء ٣٥ نبذة ٣٣٦ صفحة ٦٣٤



الصفحة ٦٣٥ قضت بوجود الملاحظة ولو مع استعمال الرأفة لوجود ظروف مخففة في الدعوى

( المادة ١٨ )

من حكم عليه بسبب ارتكابه جنحة بالحبس أو النفي مدة لا تزيد على سنة أو بدفع غرامة . ثم عاد لفعل جنحة أخرى مماثلة للاولى لا يمد عائد الا اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الخمس سنين التالية للحكم الاول

٥٥ - متى يعتبر المجترم عائداً الى الجنحة - من حكم عليه لانيته جنحة بالحبس أو النفي مدة لا تزيد عن سنة أو بدفع غرامة مهما قل أو عظم قدرها ثم عاد لفعل جنحة مماثلة للاولى من حيث العقاب كأن يكون معاقباً عليها بمثل عقوبته الاولى بالحبس أو النفي أقل من سنة لا يعتبر عائداً وتطبق في عقوبته مواد العود الا اذا ثبت بحكم قضائي حائز قوة الاحكام الانتهائية وقوعها في بحر الخمس سنين التالية لذات الحكم وبدون ذلك لا يعتبر مرتكبها عائداً . وكذلك اذا حكم على شخص لارتكابه جنحة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة حكماً غيبياً ولم يعلن اليه أو يقبل منه لا يعتبر عائداً اذا ارتكب بعد ذلك جنحة مماثلة للاولى . وكذلك لو حكم على شخص غيبياً ولم يعلن اليه الحكم حتى سقطت العقوبة بمضى الخمس سنوات المنصوص عنها في المادة ٢٥٠ من قانون تحقيق الجنايات ثم عاد فارتكب جنحة مماثلة للاولى لا يعتبر عائداً لما ان الحكم قد فقد مفعوله

٥٦ - في الزمن الواجب ان يفصل بين الجريمتين - لا يعتبر المجترم عائداً الى فعل الجنحة بمقتضى نص المادة التي نحن في شرحها الا اذا حكم عليه لانيته جنحة ثم عاد فارتكب جنحة ثانية مماثلة للاولى في العقاب في أثناء الخمس سنوات التالية للحكم الاول فاذا وقعت منه جنحة وراء الخمس سنوات المذكورة لا يمد عائداً ولا تطبق في عقابه مواد العود . واذا ما طبقت بدون ان ثبت في الحكم انه ارتكب الجنحة الثانية

في مدة الخمس سنين وتوضح فيه تاريخ الحكم الاول كان الحكم منقوضاً كما أيدت ذلك محكمة النقض المصرية في عدة أحكام منها حكم أصدرته بتاريخ ٤ فبراير من سنة ١٨٩٣ (١) فانها قالت فيه - حيث ان تلك السوابق هي من موجبات تشديد العقوبة . وحيث ان اعتبار مته من ذوي السوابق دون ذكر تهماه وبيان ما حكم عليه بسببها وتاريخ تنفيذها عليه هو من الامور التي تعتبر من الخطأ المهم في الاجراءآت وتكون من الاوجه الموجبة لنقض الحكم الخ

اذا نص القانون بمدة عقوبات على أحد أفعال الجنب وأوجب توقيع الاولى مع جواز توقيع الثانية والثالثة كأن يكون الفعل من السرقات المتصوص عليها في المادة ٢٩٣ من الباب الثامن من هذا القانون المعاقب عليها بالحبس والفرامة مع الجواز يجعل الجاني تحت ملاحظة الضبطية الكبرى كيف يكون عقابه في حالة العود ؟ فالعلامة فوستن هيلي في الجزء الاول من شرحه لقانون العقوبات الفرانساوي قال في الصفحة ٣٢٢ وكذلك الشارح تريوتييان قال في الصفحة ٣٠٣ من الجزء الاول لشرحه ذات القانون ان القضاة في هذه الحالة لا يجبرون على توقيع أقصى جميع هذه العقوبات في آن واحد لان الشارع لو كان يقصد في ان هذه العقوبات الجائزة في الاحوال الاعتيادية تصبح واجبة في أحوال العود لكان نص عليها فسكوته عن ذلك يؤخذ منه عدم رغبته في تفسير كتبها وانه لما قال في المادة ٨ من هذا القانون « ان العود الى ارتكاب جنحة يستوجب الحكم على المائد باقصى العقوبة المقررة لها قانوناً لم يوجب على القضاة توقيع أقصى جميع العقوبات الجائزة توقيعها معاً على أفعال السرقات ومن ثم كان لهم في هذه الحالة ان يحكموا بادنى حد للفرامة والملاحظة القضائية . ثم ان العقوبة بالملاحظة القضائية في مواد السرقات الاعتيادية قد قررها الشارع من المسوغات ولم يجملها من المستلزمات وقال في المادة ٨ ان العود الى ارتكاب الجنحة يوجب الحكم على المائد باقصى العقوبة المقررة لها قانوناً وليس باقصى العقوبات فينتج

من ذلك ان العقوبة الاولى وهى الحبس هى الواجب دون سواها اعلاؤها الى الحد الاقصى . اما الغرامة والملاحظة فيبقى الخيار للقاضى فى توقيعها فى أدنى حدما . وقد حكمت بذلك محاكم فرنسا فى ١٠ فبراير لعام ١٨٢٧ و ١٥ فبراير لعام ١٨٢٩ و ١٩ افريل لعام ١٨٣٢ (١)

واذا نص القانون على عقوبة من اثنتين كما جاء فى نص المادة ٢٨١ من هذا القانون وجعل الخيار للقاضى فى توقيع احدهما فيبقى ذات هذا الخيار للقاضى فى حالة معاودة الجانى للجحضة انما يتعين عليه ان يعطي العقوبة التى يوقعها الى حدما الاقصى أما اذا حكم بهما معاً فيجب ان يعطي احدهما فقط الى الحد الاقصى لان من يقدر على الاكثر يقدر على الاقل - هكذا قال العلامة فوستن هيلي فى الجزء الاول من شرح قانون العقوبات فى الصفحة ٣٢١ وما بعدها وكذلك العلامة كارنو عند شرحه المادة ٥٨ من القانون الفرنساوي المعادلة لنص المادة التى نحن فى صددنا ( المادة ١٩ )

يكون العقاب على الجنايات والجنح والمخالفات على حسب القانون المعمول به فى وقت ارتكابها . انما اذا صدر قانون بعد ارتكاب الجناية أو الجنحة أو المخالفة يقضى بتخفيف العقوبة أو عدمها فيتبع دون غيره اذا كان صدوره قبل الحكم بالانتهائى

٥٧ - فى القانون المعمول به - نصت المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المتوجة بالامر العالي رقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على ان - القوانين والاوامر يكون معمولاً بها فى جميع لقطر المصري عند اعلانها من طرفنا ( أى طرف سمو الحديوي ) بواسطة درجها بالجرائد الرسمية وموجب الاجراء بموجبها فى كل جهة من جهات لقطر المذكور من وقت العلم باعلانها بالجرائد بثلاثين يوما ويجوز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح فى القوانين أو

الاوراس المذكورة . ونصت المادة الثالثة من اللائحة المذكورة على ان لا تسري أحكام القوانين والاوراس الا على الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها . أما في مواد الجنائيات فقد خالف الشارع هذه القاعدة الاساسية مراعاة لصالح المجترمين واحتراماً للمبدأ السائرة عليه الحكومات الشوروية القاضي بان يكون العقاب للتأديب والالتماظ وليس للانتقام والنشفي . ووجه المخالفة هو ما قرر من انه اذا صدر قانون بعد ارتكاب الجريمة أو الجنحة أو المخالفة يقضى بتخفيف العقوبة أو عدمها فيتبع دون غيره اذا كان صدوره قبل الحكم النهائي اذ انه لا يصح بقاء عقاب ظهرت للشارع شدته وغلاظته فاسقطه أو اغفله من عداد العقوبات انقياداً لسنن العدل

٥٨ - في عدم تنفيذ القانون قبل اجهاده واعلانه - ان من الواجب عدم تنفيذ أي قانون قبل العلم به وهذا العلم انما يحصل بعد اعلان ذلك القانون وعقيب ذلك لا يقبل من احد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنه وان وضع قانون ولم ينشر امتنع تنفيذه قانوناً حرصاً على امن الناس وحرثهم الميعة لهم فعل ما لم يحرم عليهم . ثم ان القانون الموضوع حديثاً اذا ما أجهز وأعلن لا يصح ان تسري أحكامه على الوقائع السابقة عليه لما ان الناس ليس في وسعهم العلم بان ما يباح اليوم سينهى عنه في القدر . قال العلامة تولى (١) لو سرت أحكام القوانين على الحوادث السابقة على تاريخ صدورها لانعدم أمن الوطنيين وحرثهم . اما الحرب المدنية فهي فعل ما لا يحرمه القانون ولا يمكن لاحد ان يؤثي العلم بان الفعل المباح اليوم يصير غداً محرماً حتى يجنب فله وهذا ما أبده الوازع المصري في المادة التي نحن بصددھا المنطبق نصھا على نص المادة الرابعة من القانون الفرنسي ومنه يتضح عدم توقيع عقاب لم يتعين بعد على جرائم لم تقترف بعد لما ان الفعل مهما تكن خطارته لا يمكن وصفه بجناية أو جنحة أو

مخالفة والمعاينة عليه ان لم يكون منها عنه قانوناً . وهذا المبدأ قد عززته محكمة النقض الفرنسية بعدة أحكام منها حكم صدر في ٢٣ اكتوبر من سنة ١٨١٢ و ١٠ فبراير من عام ١٨١٣ و ٢٥ يناير من سنة ١٨١٧ و ٢٠ سبتمبر من سنة ١٨٣٢ و ١٧ ديسمبر سنة ١٨٣٦ (١)

٥٩ - في عدم جواز التوسع في نصوص القانون الجنائي - ان الحكمة من تقرير سريان أحكام القوانين والامور انما هي كما سبق القول لفائدة راحة الوطنيين حتى لا يعاقب الوطني عفواً وجزافاً بدون شرع وقانون فالعقاب يلزم ان يكون مشروعاً وان يتوقع على فعل منى عنه حتى لا يكون الوطني في تصرفه مشتبها فيما يعاقب على اتيانه وفيما لا يعاقب ومن ثم لا يمكن الحكم بعقوبة غير منصوص عليها في قانون اجهر واعلن ليكون دستوراً في وضع العقوبات على الافعال الممنوعة بها المرتكبة بعد صدوره واعلانه . ثم ان القانون لا يصح ان يكون مغمضاً في نصوصه فتمثل عبارة عدة معان بحيث لا يفهم المقصود منها وانما يجب ان يكون سهل العبارة صريحاً بحيث تتناولها حتى افهام البسطاء ولا يفهم منها الا المعنى المقصود بها واذ ذلك لا يسوغ تأويلها أو التوسع فيها أو القياس عليها لانه لو جاز ذلك لارتبك المتهم في الدفاع عن نفسه واحتار في فهم معاني نص المادة التي يطلب تطبيق عقوبته بمقتضاها على ان الشارع يتعين عليه ان يضع شرائع حية بنصوص صريحة غير قابلة للتاويل والتعير بمعان شتى وان يؤخذ الصالح في حالات الاشتباه لفائدة المتهم لما ان الشيء المرتاب فيه ليس بدليل كاف على الاحتماء وان الشارع يلزم ان يعبر بصراحة ووضاحة عن نواهي لكي بطاع

ولا يخفى ان قانون العقوبات يتضمن النواهي والامور فشارعه عوض عن ان يسلك فيه ما سلكه في وضع القانون المدني حيث قرر فيه طرق المعاملات بين الناس قد تداركها سواء كانت مع الهيئة الاجتماعية أو مع السلطة الحاكمة ثم قد صدر

(١) نوه عنها فوست هيلي في الصفحة ٤٠ من الجزء ١ لشرحه قانون العقوبات

الافعال وعين منها المضرة والمكدره فنهى عنها ووضع عقابا على من يأتيا فكل فعل غير معاقب عليه بنص صريح فهو جائز ولكن ليس كل فعل جائز بصالح ومن ثم يفهم ان الاصل في الافعال انما هو الاباحة أما التحريم فهو اللازم ان ينص عليه . والقانون الجنائي لا يعاقب على كل فعل يخالف للاداب وانما يعاقب على الافعال التي ينشأ عنها تكدير كاس الامن فعام أو راحة الجماعة فلو عاقب على كل فعل خيث لانعدمت راحة الجماعة وكافة طرق المصالحات والملائق الاجتماعية

ولا يمكن التوسع في المواد الجنائية كما يجوز في الاحوال المدنية لانه في هذه الاخيرة عند عدم النص يتبع القاضي مبادئ العدل أو اراى عرف البلد وعادات الوطنيين . اما في المواد الجنائية فالحق مقرر لا يمكن تأويله أو التوسع فيه لان الفعل اما ان يكون متبعا عنه فتعذب معاقبة فاعله واما لا ولاعقاب عليه . ففي حالة السكوت عن فعل من الافعال أو في حالة التباس معنى أحد النصوص كيف يمكن التوسع في ذلك بمقتضى قواعد العلم وهل هذا التوسع يسد نقص القانون من حيث تقدير الافعال حق قدرها والمعاينة عليها ؟ واذا كان للوطنيين ان يعرفوا القانون أليس لهم ان يطلعوا على أسرارهم ويفهموا غوامضه ويبحثوا عن قصد شارعه ليتحاشوا كل فعل يجلب عليهم العقاب ؟ واذا كان لهم ذلك نتج ان كل تأويل أو توسع غير مفهوم من النص يلزم رفضه وان ليس على القاضي تأويل نصوص القانون لما ان هذا من اختصاص المشرع وان القاضي يخطأ جداً اذا ما أوجد ما لم يوجد

٦٠ - فيما يشذ عن القاعدة الاصلية لسريان القوانين - سبق القول على ان العقاب على الجنايات والجنح والمخالفات يكون على حسب القانون المعمول به في وقت ارتكابها ويشذ عن هذه القاعدة حالتان - الاولى ان تسري أحكام القانون الجديد على الحوادث التي تقدمت اعلانه في حالة ما اذا قضى بمقوبات أخف من المقرره في القانون الواقعة تلك الحوادث في مدته .

والسبب فيه هو ان سلطة التشريع ما قررت عقوبات في القانون الحديث أخف من المقررة في القانون القديم الا لثبوتها عدم القائدة من غلاظة العقوبة فاذا ما عومل متهم بمقتضى تلك الغلاظة بعد التيقن من صرامتها كان في الامر ضرب من الظلم ولذلك تعين ان ينفذ حكم القانون الجديد في هذه الحالة على الحوادث التي تقدمته بشرط ان لا تكون قد صدرت بها أحكام انتهائية . وهذا الشواذ ليس منشاؤه الرأفة بالمتهمين كما قال أو يقول البعض وانما قد أوجبه العدل لانه كيف يجوز الاستمرار على توقيع عقوبة تقرر عدلا غلظة صرامتها ؟

وقد وجدت هذه القاعدة في قانون فرنسا القديم لعام ١٧٩١ ولبست هي من بدعات التشريع الحديث ثم وجدت قبل ذلك في آثار احكام الرومانيين . وقد عثرنا على عدة احكام من محاكم فرنسا تطبقت فيها احكام قانون ١٨١٠ على حوادث وقعت على عهد قانون ١٧٩١ لم يكن قد حكم فيها انتهائياً . منها ما صدر بتاريخ ١٨١٢ و ١٨١٣ و ١٨١٥ وغير ذلك (١) ومن المحاكم المصرية الاهلية بتاريخ ١ فبراير سنة ١٨٩٣ فاذا (٢) لو ارتكب احد جريمة على عهد القانون الهمايوني وحكم بعد اعلان قانون العقوبات الاهلي المصري يلزم ان ينظر القضاة الى القانون الاقل قسوة من حيث العقوبة المقررة للفعل المرتكب ويحكموا بمقتضاها

حدث اشكال بشأن تطبيق نص قانون العقوبات في المقاطعات الرومانية المتملكة من فرنسا فانه قبل اعلانه كان قانون ١٧٩١ وحدث ان شخصا ارتكب جريمة القتل على عهد القانون القديم واختفى ثم بعد ظهور القانون الحديث سلم نفسه للمحاكمة بمقتضاه . فالقانون الذي وقع الفعل على عهده كان يقضى بعقوبة الاعدام ثم ان قانون ١٧٩١ الذي على عهده جاء الفاعل وسلم نفسه وجرت بشأنه التحقيقات القضائية لم يكن يقضى على مرتكب جريمة القتل سوى بالسجن الموقت مدة عشرين عاماً ثم حدث ظهور قانون العقوبات الحالي في فرنسا الذي يقضى

( ١ ) انظر فوستن هيلي - جزء أول لشرح قانون العقوبات نبذة ٢٨ - صفحة ٤٨

( ٢ ) انظر العدد ١٨٨ من جريدتنا « المحاكم » لستها الخامسة

على القاتل بالاشغال الشاقة مؤبداً اذا لم يعترف ولم يوجد اثنان يشهدان بانهما نظرا حال ارتكاب الفعل . فمحكمة النقض الفرنسية قررت على هذه الحادثة ما يأتي - من حيث انه ظهرت شريعة جديدة في أثناء المحاكمة وهذه الشريعة قضت بتلطيف العقوبة فهي دون سواها يلزم اتباعها في المعاقبة وبناء عليه حكم على الشخص المذکور بالسجن الموقت مدة عشرين سنة (١)

اذا ظهر قانون قرر على احد الافعال خفض الحد الاقصى واعلاء الحد الأدنى من العقوبة المقررة في القانون السابق عليه كيف يكون العمل ؟ يقول العلامة دالوز انه يجب ان يعاقب بأخف عقاب القانون القديم اذا حكم عليه بأدنى العقوبة ويمتضى القانون الحديث اذا حكم عليه بأقصىها

الثانية - ان تسري أحكام القوانين فيما يتعلق بالاختصاصات وصيغ الاجراءات فينظر في ذلك - أولا - الى صيغ الاجراءات - وثانياً - الى عدد القضاة - وثالثاً - الى الاختصاص . فصيغ الاجراءات يلزم العمل بمقتضاها من بعد نشرها بالجرائد الرسمية لانه وان يكن غير منصوص عنه صراحة الا انه ينتج من طبيعة الحال وقد عثرنا على حثية من حكم صادر على عهد القناصل في السنة التاسعة لاول جمهورية فرنساويه مدونة في الصفحة ٥٣ من الجزء الاول لشرح قانون المقوبات الفرنسية للعلامة فوستن هيلي تتعلق بهذا الصدد هاك نصها - من حيث ان كلما يتعلق بصيغ التحقيقات فإدام انها لم تتم يلزم ان تحصل بمقتضى صيغ القانون الحديث مع مراعاة المبدأ القاضي بان القوانين الحديثة لا تسري أحكامها على السابقة عليها . ثم عثرنا على عدة أحكام من هذا القبيل قيل فيها - ان عدم سريان القوانين الحديثة على الحوادث السابق حصولها عليها ليراعى الا في موضوع الدعوى وان قوانين المرافعات والتحقيقات انما هي واجبة الاتباع من يوم النشر عنها واعلانها فيما يختص بالدعوى المبدوء بها والمزعم رفعها ومن تلك الاحكام واحد صادر من محكمة النقض الفرنسية



بتاريخ ٦ اكتوبر عام ١٨٣٧ (١) ولا يمكن القول بخلاف ذلك لانه اذا عدلت طرق المرافعات والاجراءات أو التي بعضها كيف يمكن المود اليها بحجة ان الحوادث انما حصلت على عهد العمل بمقتضاها وما هي الفائدة من ذلك ؟ ثم هل ان طرق المرافعات وصيغ الاجراءات المتعلق شأنها بالنظام العام تعطى اليهم حفا يكتسب عليها ويمكنه ان يسترده في المدة التي تتخلل الحكم ؟ وهل ان تنوع تلك الاجراءات لا ينشأ عنه فساد في نظام الجلسات ؟ ثم ان محكمة النقض الفرلساوية قررت في حكم اصدرته بتاريخ ١٣ نوفمبر من سنة ١٨٣٥ (٢) بانه يلزم مع مراعاة القاعدة الفاضية بعدم سرعان أحكام القوانين على الحوادث السابقة عن صدورهما ان القوانين التي تضع الصيغ الجديدة للتحقيق واستصدار الاحكام تسري أحكام طرحها الجديدة « ان لم ينص فيها على خلاف ذلك » على جميع الحوادث التي لم يحكم فيها اثنائاً ما عدما يختص بتوقيع العقوبات فانه ينظر فيها الى أخف القانونين صرامة

أما عن عدد القضاة فلو وضع القانون الجديد تحويراً في عددهم بان اخفضه الى ثلاثة بعد ان كانوا خمسة ينظرون في دعاوي الجنح والجنابات المستأنفة فهذا التحوير انما يسري من يوم النشر عنه لان لا مساس له في موضوع الدعاوي . وقد فصلت محكمة النقض الفرلساوية في هذا الامر بحكم أصدرته في ٣١ مارت من سنة ١٨٣١ وآخر بتاريخ ٦ اكتوبر من سنة ١٨٣٧ حيث قالت : من حيث ان القاعدة العمومية للقاضية بان أحكام القوانين لا تسري الا على الوقائع الحاصلة في مدة العمل بها لا تطبق الا على موضوع الدعاوي وليس على صيغ المرافعات والاجراءات لما ان العمل بمقتضاها لازم واجب من يوم نشرها على الحوادث المبدؤ في المحاكمة عليها والتي تقع في المستقبل . وان من تلك الصيغ تشكيل الجلسات وتسعين عدد القضاة الذين يحكمون فيها وهذا لا يمس بالمواضيع القانونية حتى يصح

(١) نوه عنه فوستن هيلي في الصفحة ٥٣ والنبة ٣١ من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات

(٢) فوستن هيلي جزء ١ نبة ٣١ صفحة ٥٤

ان تطبق عليه أحكام سرعان القوانين  
أما ما يتعلق بالاختصاص فإن الهيئة إذا ما استبدلت بغيرها يتعسر جداً تشكيلها  
لنظر كل حادثة وقعت على عهدها ومن ثم يجب ان تختص الهيئة الجديدة بنظر  
الحوادث الواقعة على عهد القديمة وما انتهى أمرها بأحكام انتهائية . لكن اذا  
قضت الشريعة الجديدة بنقل اختصاص من هيئة موجودة لآخرى موجودة يجب في  
هذه الحالة الرجوع الى القاعدة الاصلية في سرعان القوانين وان تنتهي الحادثة  
امام الهيئة التي وقعت على مدة اختصاصها

## (المادة ٢٠)

اذا حكم على شخص محبوس احتياطاً باحدى العقوبات الموقفة  
فيكون ابتداء مدة العقوبة من اليوم الذي صار فيه الحكم قطعياً الا انه  
يجب على القاضي عند الحكم ان يستنزل مدة الحبس الاحتياطى  
من مدة العقوبة المقررة

٦١ - فى الحبس الاحتياطى - ان الحبس الاحتياطى ثقيل الوطأة على  
النفس وشديد الضيم على المرء فهو ضرب من الظلم وان قلت مدته ونوع  
من الجور لا يمكن تخفيف وبلائه . أجاز الشارح عند شدة الضرورة وذلك  
حيلة واحتفاظاً على المتهم كما اذا خيف فراره فيما لو أطلق سبيله . او اذا كان فى  
حبسه فائدة لقاضى التحقيق يتوصل منه الى استطلاع دخيلة التهمة المسندة  
اليه . لكن اذا كان القاضى غشوماً ظالماً مفسود الاخلاق صخري الذمة كيف  
يلقى بين يديه زمام هذا الامر ويترك له خيار التبصرة فى مثل هذا الظرف ؟  
فانه يتخذ ذريعة ضد من يكرهه ممن يسوقه نحس الطالع لان يقع بين يديه  
فيزجه فى الحبس بحجة انه يخش فراره او انه اذا كان مطلوق السراح يضع  
المقبات امام التحقيق . اما اذا كان القاضى نزيهاً مستقيماً الاحوال فانه لا يفتنم  
هذا المسوغ الذي ما أجاز الشارح الا مضطراً للاكتثار من الحبس الاحتياطى

كيفما عن الخطره وطاب لنفسه وانما يعلم ما يجب عليه من شدة التحرز وتقليل الحبس الاحتياطي متى وجد له سبيلا

والحبس من حيث هو هو عقاب والعقاب لا يسوغ توقعه قبل ثبوت الجرم على مقترفه انما الشارع قد أجاز له عند الضرورة الملجئة متى كانت الجريمة المرتكبة من الجنايات او متى كان المتهم من ذوي الشرور الذين لا مأوى لهم ولا محل اقامة معروف فانه لو ترك سبيله لحيف من فراره وتسرع العثور عليه فيما لو حكم عليه فيفلت بذلك من العقاب . ثم ان القبض على المتهم وحبسه احتياطياً يكون غالباً اذا شوهد متلبساً بالجناية او وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على شروع في ارتكابها او على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو اذا لم يكن للمتهم محل معين معروف . كذلك ان حبس المتهم احتياطياً لا يمنعه من طلب الافراج عنه فله ان يطلبه ويحتم على القاضي ان يقضى به في مواد الجنح

قال العلامة دالوز ان الحبس الاحتياطي جائز على أفعال الجنايات والجنح قبل ان يحكم بها انما لايسوغ مطلقاً في مواد المخالفات وكذلك في مواد الجنح التي لا يحكم على مرتكبها الا بالغرامة فقط . أما مدة الحبس الاحتياطي ففي حالة التأنيب تخضع حتماً من مدة العقوبة المقررة وعدم خصمها بوجوب نقض الحكم لان العقوبة التي صدر بها الحكم هي التي استحقها الجاني بدون زيادة ولا نقصان فكما انه لايسوغ تنقيصها كذلك لا يجوز اعلائها . ثم ان المتهم لم يحبس احتياطياً الا بقصد إسقاط مدة حبسه الاحتياطي من مدة العقوبة التي تنقرر عليه فاذا ما تقررت عقوبته بحكم لم يتقرر فيه استئزال مدة ما قضاء في الحبس الاحتياطي كان ذلك الحكم مشوهاً بشوائب الظلم وينقض .

واذا حكم على شخص محبوس احتياطياً بأحدى العقوبات المؤقتة فيكون ابتداء مدة العقوبة من اليوم الذي صار فيه الحكم قطعياً والحكم لا يكون قطعياً

متى استؤنف فان استأنفه يجعله كأنه لم يكن ولذلك لا يجوز تنفيذه والدليل على ذلك ما جاء في نص المادة ٢١٦ من قانون تحقيق الجنايات من انه -  
يؤجل تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات الى اقضاء مواعيد الاستئناف وانهاء نظر الدعوى بمحكمة الاستئناف . كذلك لا يكون الحكم قطعياً يجوز تنفيذه متى صدر من محكمة ثاني درجة وكان قابلاً للطعن بطريق النقض أو طعن فيه بطريق النقض وإنما يعتبر قطعياً بعد الفصل فيه من محكمة النقض وقبل ذلك لا يجوز تنفيذه واعتباره حكماً قطعياً وهائك ما قالت محكمة النقض المصرية بهذا الصدر .

وحيث ان القانون أجاز للمتهم ان يطعن بطريق النقض والابرار في الاحكام الصادرة من ثاني درجة في مواد الجنايات في الثلاثة ايام التالية لصدورها وذلك بقصد الحصول على لغوها ونقض العقوبة المحكوم بها متى كان فيها ما يخالف القانون .

وحيث ان هذه الفائدة لا تتم اذا جاز تنفيذ هذه الاحكام قبل الفصل في الطعن المرفوع عنها اذ يتفق كثيراً ان تستغرق دعوى الطعن مدة العقوبة المحكوم بها او معظمها وحينئذ لا يستفيد المتهم من نجاحه فيها الفائدة التي قصد القانون ان يتمتع بها .

وحيث ان القانون قد خول قضاة النقض والابرار سلطة الغاء الاحكام الصادرة من آخر درجة ونقضها ولا تكون هذه السلطة حقيقية الا اذا أمكن ان تمحو هذه الاحكام محو تاماً وتعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورها ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ .

وحيث ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأتي ايلام نفس بمقوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ في القضاء ومخالفته لاحكام القانون ولا يمكن تعويضها بعد استيفاء آلامها .

وحيث انه اتماماً لتلك الفائدة وتحقيقاً لمعنى سلطة النقض والابرام واحتراماً للعدالة تقرر قاعدة ان الطعن بطريق النقض والابرام يوقف التنفيذ لحين الفصل فيه وجرى العمل بها في المحاكم الفرنسية وعم تطبيقها حتى فيما لم ينص عنه قانونها كالجنح والمخالفات واعتبرت من القواعد الجوهرية الاساسية وعدت مخالفتها بخروجاً عن الحد في السلطة .

وحيث ان القانون المصري وان لم ينص عنها بمباراة مخصوصة غير انه لم يهمل شأنها ولم يقصر في الادلة عليها بما اراده في المادة ٢٠ « عقوبات من ان مدة العقوبة تبدئي في حق المحبوس احتياطاً من يوم صيرورة الحكم غير قابل للطعن اذ لاشك في ان الاحكام الصادرة من ثاني درجة قابلة للطعن بطريق النقض والابرام فجعل ابتداء العقوبة من يوم صيرورتها غير قابلة للطعن لا من يوم صدورها انما هو تقريع على تلك القاعدة وتطبيق من تطبيقاتها وحيث انه يترتب على حصول الطعن ارتباط محكمة النقض والابرام بدعواه والفصل فيها وفيما ينتج عنها .

وحيث ان توقيف التنفيذ من النتائج القانونية المترتبة على حصول الطعن فللتمم الحق في ان يطلب من محكمة النقض والابرام ان تمنعه ما دامت مرتبطة بدعواه وهو تحت حمايتها . فلذلك حكمت المحكمة بايقاف التنفيذ الخ

### ( المادة ٢١ )

الحكم بالعقوبات المقررة في القانون لا يمنع من الحكم برد ما يجب

زده للاخصام وبالتعويضات المستحقة لهم

٦٢ - الرد والتعويضات - ان الحكم بالعقوبات المقررة في القانون يترتب على دعوى عمومية تتولاها النيابة عن هيئة الاجتماع والحكم بالرد والتعويضات ينشاء عن دعوى خصوصية يرفعها المجني عليه او الملاحق به ضرر من وقوع الجناية فكل دعوى من الدعويين قائمة بذاتها منفصلة عن الاخرى انما يجوز

جمعها مما بدون اخلال بما يترتب على كل منها ولذلك قرر الشارع بان الحكم بالمعقوبة لا يمنع من الحكم برد ما يجب رده للخصوم وبالتعويضات المستحقة لهم فالحكم على السارق مثلاً بالمعقوبة المقررة في القانون لا يمنع من الحكم عليه برد ما سرقه وبالتعويضات اذا وجد القاضى لها محلاً لان معاقبة المجرم وحدها لا تفي بجبر الضرر الذي لحقه الجرم فوقوع الجناية عبث براحة الجماعة وبالأمن العام ولا جمل المحافظة عليه وضع العقاب تشكيلاً بالمجترم ردعاً له وعبرة لسواه. ثم ان القانون لم يضع الا لحماية المصالح ووقايتها من أفواء الاطماع وأيدي الاغتيال ودفع ضرر المقتدر عن الضعيف ولذلك تقرر فيه ان كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية قاعله بتعويض الضرر فتعويض الضرر اذاً متعين على كل فعل غير مشروع يعبث بصالح احد الافراد .

٦٣ - في الفرق بين الرد والتعويضات - قال العلامة فوستن هيلي في النبذة ١٣٨ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات الفرنساوي ان الرد يكون عن الشيء المنتزع والتعويضات تكون عن الحسارة الملمة بالمتشكى بسبب وقوع الجناية. ويجوز له ان يطلبها مماً او ان يطلب كلا منهما على حدة فحصول المتشكى على تعويضات لا يمنعه من طلب استرداد العين المنتزعة. وكذلك استرداده للعين المسلوقة لا يحول دون طلبه للتعويضات التي يستحقها بسبب انتزاع تلك العين منه. ورد العين المنتزعة في حالة ضبطها غير جائز الا عند انتهاء الدعوى والحكم بها نهائياً لكن في حالة صدور عفوع عن الجرم في اثناء المحاكمة يجوز للمحكمة الجنائية ان تأمر برد الاشياء الى أصحابها بعد ان يتعهدوا باحضارها عند التداعى بها. وفي حالة سريان الدعوى والحكم فيها اذا ما أهملت المحكمة الجنائية النص في حكمها على الرد تعين ان يصدر بشأنه حكم على حدة بناء على طلب ذوي الشأن. وهذا المبدأ قرره محكمة النقض الفرنسية بحكم أصدرته بتاريخ اول يوليو لعام ١٨٢٠ (١)

( المادة ٢٢ )

إذا حكم بالفرامة والرد والتعويضات معاً يقدم استيفاء المحكوم برده والتعويضات على دفع الفرامة إذا كان مال المحكوم عليه غير كاف لجميع ذلك .

٦٤ - في الفرامة - ان الفرامة ليست من بدعات القانون الروماني فقط بل وجدت قديماً في مجموعة قوانين فرانس وجرمانيا وكان المراد منها نفع الملك او الحاكم في نظير ما يعانيه من قمع ذوي الشرور . ويمكن تنزيل مقدارها الى نسب متساوية لدرجات الجرم . وقد كان ينظر في الحكم بها قديماً الى ثروة المتهم وكيفية اكتسابه فلا يحكم عليه بما يستغرق ثروته أو مقدار تكسبه الاسبوعي وقد عثرنا في القوانين القديمة على القواعد المقررة للتغريم فوجدناها تنطبق على مبادي العدل كل الانطباق . منها عدم اعتبار الفرامة قانوناً متى كان مقدارها في حد الاستفحاش . ومنها اعفاء الفقراء من تحصيلها منهم . ومنها تقرير مقدارها حسبما يترأى للقاضي وعدم تحصيلها بطرق التهديد بالحبس والنتيجة ان الفرامة لم تكن من العقوبات الفاضحة .

ثم ان أغلب الازعين قد خولوا في قوانينهم للقاضي حق الخيار في تقرير مقدار الفرامة فالقانون النمساوي قضى بوجوب جعل نسب متساوية بين مقدار الفرامة ووسائل تكسبه المتهم . والقانون الانكليزي في المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ منه قرر بوجوب الالتفات في تقرير الغرامات الى ثروة ووسائل اكتساب المحكوم عليهم فلا ينبغي الاستفحاش في تقريرها لئلا يضطر المستأجر الى ترك أرضه والتاجر الى ترك تجارته والعامل الى بيع أدواته . والقانون البروسياني في البند ١٧٠ منه قضى باستيعاض الفرامة بالحبس اذا كان تحصيلها يضر بثروة المحكوم عليه وخول القاضي حق تعيين المدة باعتبار ٢٤ ساعة عن كل ثلاثة ريلات . وهذا المبدأ ذاته مقرر في المادتين ٢٨ و ٢٩ من القانون الألماني والمادة ٤٠ من

القانون البلجيكي . ثم ان قانون البرازيل تقرر فيه الزام المحكوم عليه بدفع الغرامة بما يوازي ايراده اليومي سواء كان من شغله أو من ريع أملاكه .

أما قانون فرنسا لعام ١٧٩١ وما بعد فقد حذا حذو قانون البرازيل في تقرير مقدار الغرامات ووضع لتحصيلها عقوبة الحبس عن كل ٢٤ ساعة قيمة ما يمكن للمحكوم عليه ان يكتسبه من شغله أو من ريع املاكه . انما لما كانت الجرائم تتنوع جسامتها بتعدد الظروف التي تقع فيها كان لابد ان يعطى للقاضي حق تقرير مقدارها حسب جسامه الظروف ومقدار الضرر الناتج عن الجريمة مع عدم مراعاة حالة المحكوم عليه في الحياة الاجتماعية لان جميع الناس تلقاء القانون متساون لافرق بينهم بالكلية .

ومن المقرر ان الغرامة في المواد الجنائية عقوبة تساق على المحكوم عليهم لا تتمدى أشخاصهم لما اتها عقوبة وكل عقوبة لا تتمدى أشخاص المحكوم عليهم . وهي في الجنيح والخالفات أكثر منها في الجنايات وقد نص عنها في مواد الجنايات في المادة ١٥٢ المعاقب فيها على من يتلف في زمن شقاق أو فترة خطأ من الخطوط للساخرافية أو أكثر أو من يمنع قهراً تصليح خط تلفرافي . والغرامة من حيث انها عقوبة شخصية لا تتمدى شخص المحكوم عليه بها فلا يمكن تحصيلها من ورثته ولا يمكن ان يحكم بها على الاشخاص المسؤولين بالحقوق المدنية كالسيد اذا ارتكب خادمه جريمة يعاقب عليها بالغرامة أو الاستاذ أو الصانع .

والمفهوم من نص المادة التي نحن في صدددها انه اذا حكم بالغرامة والرد والتمويضات معاً وكان مال المحكوم عليه لا يفي بجميع ذلك تعين في هذه الحالة ان يقدم استيفاء المحكوم برده والتمويضات على أداء الغرامات لان رد الشيء المنزوع وأخذ المال المتصرف في سبيل استرجاع ذات الشيء يجب ان يقدم استيفاءه على الغرامات المراد منها نفع خزينة الحكومة في نظير ما ينفق منها على مصلحة التقاضي لانه لا يصح الحكم بالشيء المنزوع ثم انتزاعه من يد مالكة لاستيفاء الغرامة المحكوم بها على الفاعل الاصلي فيكون المجنى عليه خسراناً في



كل حال. وقد قال البعض ان حق المدعى بالحق المدني يقدم على حق الحكومة لانها أيسر حالا من المدعى وأقدر منه في استيفاء حقها من المحكوم عليه عند ايساره ربما توهم البعض بان المحكوم عليه بمجرد ما يحبس عن كل ٣٠ قرشاً صاغاً مدة ٢٤ ساعة يعني بذلك مقدار الغرامة وتبرأ ذمته منها مع ان الحبس لم يجعل في هذه الحالة الا تهديداً للمحكوم عليه ليدفع مقدار الغرامة المحكوم بها مع المصاريف وان هذا التهديد هو عن كل ثلاثين قرشاً حبس ٢٤ ساعة وهذا لا يمنع تحصيل الغرامة والمصاريف منه بالطرق المدنية متى كان عنده ما يفي بها وقد نص الشارع على ذلك في المادة ٥١ من قانونه هذا حيث قال - لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف والرد بمجرد حبسه لتحصيل ذلك منه اذا كان قادراً على الدفع وقت الحبس أو صار مؤسراً بعده . أما مقدار الغرامة فقد نص عنه الشارع في المادة ٤٨ من هذا القانون قائلاً - العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة آلاف قرش صاغ في الجنيح . وبفهم من هذا أيضاً ان لاضرامة في الجنايات . والغرامة اما ان يحكم بها حكماً أصلياً مستقلاً واما ان يحكم بها مضمومة الى عقوبة أصلية واما ان تحل محل عقوبة الحبس في الاحوال التي تستعمل فيها الرأفة . وهي في الاصل ليست من العقوبات الفاضحة ولكنها قد تكون متى جاب الفارق لنفسه الحبس اما عسراً واما لؤماً فيحبس تهديداً له لدفعها .

واذا تأخر الفاسد عن تأدية الغرامة والمصاريف وما يجب رده حبس باعتبار ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً صاغاً بشرط ان لا تنقص مدة الحبس عن مدة ٢٤ ساعة ولا تزيد عن شهر في مواد المخالفات ولا عن ٣ اشهر في الجنيح والجنايات والحبس يكون اكراهاً على أداء ما ذكر لا عقاباً للمحكوم عليه . قال العلامة فوسطن هيلي - ان الغرامة من الحقوق الثابتة على المحكوم عليه بها لا تزول عنه الا بوفائها فاذا كان معسراً حبس وكلما أنس منه الايسار

وامتنع عن أدائها يكره بالطرق القانونية. اما المصاريف فيقول بعض المشرعين -  
ليس من العدل إلزام المحكوم عليه بها لان القضاء في الرعية دين على الحكومة  
فهى المزمة باداء نفقاته ولا يصح ان يتحمل المحكوم عليه عقوبة اضافية تخل  
بالنسب المتساوية بين العقوبة الاصلية وجريمتها غير ان فوستن هيلي دحض هذا  
الزعم بقوله ان كل عبث بالقوانين يلزم المآث بمجر الحسارة وهذا لا يتم بانفاذ  
العقاب وحده بل بانفاذ جميع الحساير التى نشأت عن ارتكاب الجريمة والمحاكمة  
ليست شيئاً بعيداً عن الجريمة لما ان كل جريمة تستلزم المحاكمة . ومصاريف  
المحاكمة ينبغي ان تكون على المجرم وليس على الحكومة اذ انه يكفها غناء فيما تبذله  
من الاموال في سبيل نظام المحاكم توفيراً للعدل وردعاً للقوي عن الضعيف وأخذاً  
بناصر المظلوم .

## (المادة ٢٣)

يلزم ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً ايضاً على الحكم  
بمدة الحبس التى يمكنها المحكوم عليه في السجن عند عدم قيامه باداء  
الغرامة . والرد والمصاريف

٦٥ - في مدة الحبس عند عدم القيام باداء الغرامة والرد والمصاريف - لا بد لكل  
عقوبة من حكم يصدر بها يتضمن الاسباب التى اتبى عليها مع النص القانونى  
المنطبق على الجرم ماذا والا كان الحكم لاغياً وقد أشار الشارع المصرى الى ذلك  
باجلي بيان في نص المادة ١٤٧ من قانون تحقيق الجنايات حيث قال كل حكم يصدر  
بعقوبة يلزم ان يكون مشتملاً على بيان الواقعة التى استوجبت العقوبة  
وعلى نص القانون الذى حكم بموجبه والا كان الحكم لاغياً - لانه لو كان خلواً  
من بيان الاسباب التى جلبت على المحكوم عليه العقاب ومن النص القانونى المعاقب  
بموجبه لما اقتنع بعدالة الحكم وثبت اجترامه ولجهل السبب الذى جر عليه  
العقاب ليجتنبه في مستقبل ايامه وخصوصاً اذا تجرد الحكم من النص القانونى

فان في ذلك حيقاً على المتهم اذ يحد ذاته معاقباً بدون نص مشروع وعقاب محدد واطلاقاً للقضاة في الحكم حسب الامبال والاهواء . وقد نقضت محكمة للنقض المصرية عدة احكام صادرة بتاريخ ٢٨ يناير من سنة ١٨٩٣ و ٢١ اكتوبر من سنة ١٨٩٣ لانها تجردت من بيان الوقائع اذ قالت - حيث في الواقع يجب على القاضي لاجل عدم مخالفة نص ومفهوم المادة ١٤٧ من قانون تحقيق الجنايات ان يأتي بذكر اهم الادلة التي يترأى له ثبوتها اذ لا يخفى ما في ذلك من اقناع المتهم بان المحكمة قد بحثت في كافة الادلة . وقالت ايضاً - وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يظهر منه بطريقة واضحة ما هو الوصف الحقيقي للجناية التي عوقب لاجلها المتهم وفيه ابهام من جهة المواد التي ارادت تطبيقها محكمة الاستئناف فلذلك حكمت بنقض الحكم المطعون فيه الخ (١)

وبعد ان توضيح العقوبة في الحكم والاسباب التي دعت الى توقيعها بمقتضى نص القانون يلزم كذلك ان يشتمل على مدة الحبس التي يمكنها المحكوم عليه في السجن عند عدم قيامه باداء الغرامة والرد والمصاريف أي انه اذا حكم عليه بالغرامة والرد والمصاريف فيكون قد حكم عليه بالعقاب لما ان الغرامة كما تقدم القول عقوبة وكذلك الرد والمصاريف من متفرعات العقوبة ولا تفي ذلك على المحكوم عليه يهدد بالحبس عند عدم الوفاء انما يجب ان تعين في هذه الحالة مدة الحبس ففي المادة ٤٩ من هذا القانون المعدلة بذكر يتو ٢٣ يونيو من سنة ١٨٩٢ تقرر (٢) بان تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً صاعداً لكن بشرط ان المدة المذكورة لا تزيد عن شهر في التحالفات ولا عن ثلاثة أشهر في الجناح والجنايات ولو مهما كان مقدار الغرامة ثم ان كان الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده

(١) انظر العدد ١٣٦ صفحة ٧ وعدد ٢٠٣ صفحة ٣٦٥ من جريدتنا المحاكم  
(٢) انظر مجموعة التديلات القانونية التي اعتنينا بجمعها في عام ١٨٩٤ ومن الفهرست يسيل  
يجاد هذا الامر العالي

يجب ان يحصل بعد خمسة أيام من يوم التنبيه الرسمي بالدفع والاذنار بالحبس  
ويستبر هذا التنبيه من مجرد النطق به بالحكم. ومدة الحبس تكون تهديداً لحل  
المحكوم عليه على دفع الغرامة والمصاريف وما يجب رده لكن اذا قلنا بان الغرامة  
عقوبة تحصل من المحكوم عليه باكراهه على دفعها بالحبس لكن لماذا يكره  
المحكوم عليه على الرد ودفع المصاريف بواسطة الحبس ولماذا لا تتخذ  
ضده الاجراءات القانونية لتحصيل ذلك منه بالطرق المدنية ؟ لان المصاريف  
وما يجب رده كل ذلك من لواحق حكم جنائي صادر باسباب وقوع جريمة لهيئة  
الاجتماع ان تسأل السلطة الحاكمة عنها وهذه السلطة مطالبة بمال كل فرد من  
افراد الجماعة ومسؤلة عن ضياعه بطرق الجنائيات ولذلك لها ان تسترده من  
الجاني بطرق التهديد بالحبس اما التعويضات فليس الامر فيها كذلك لانها ناتجة  
عن ضرر عوقب عليه الجاني وليست من الحقوق العينية المناطة بحفظها بسر  
السلطة حتى تتحصل بالتعبئة لمصاريف التقاضي التي تكبدتها وانما هي حقوق  
مدنية تنبت عن ضرر واقم بواسطة فعل جنائي عوقب عليه وفوائدها قاصرة على  
المحكوم له بها بمعزل عن هيئة الاجتماع ولذلك كان عليه تحصيلها بالطرق المدنية

## ( المادة ٢٤ )

المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جناية أو جنحة واحدة  
يلزمون بالقرامات والتعويضات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل  
٦٦ - في التضامن والتكافل - ان القرامات والرد والتعويضات التي يحكم  
بها على مجترميها بسبب ارتكابهم جناية أو جنحة واحدة يلزمون بها متضامنين  
ومتكافلين ولا تضامن في التحالفات. والتضامن اختياري في المواد المدنية يتوقف  
على رضى المتضامن او على تصريحه به في العقد واجباري في مواد الجنائيات والجنح  
ولا يستلزم سوى تشارك المجرمين في ذات فعل الجناية أو الجنحة وتعريفه هو  
الزام كل من شركاء الدين أو شركاء الجناية أو الجنحة باداء ما يطلب منهم جميعاً

على وجه التضامن ويشترط فيه ان يكون المجرمون قد ارتكبوا جريمة واحدة لا ان ترفع عليهم الشكوى باسباب جرائم مختلفة . ثم لم يشترط لاجل حصول التضامن وجود المشاركة في الجرم وان اختلف عقاب كل منهم فلو اشترك انسان في الاعتداء على شخص ثالث أو في ارتكاب سرقة وكان أحدهما فاعلا أصلياً والتآفي مشاركا له وحكم على الاول بعقاب أشد من عقاب الثاني مع الزامهما بالتعويضات والغرامات والرد والمصاريف لكنا في ذلك متضامين متكافلين على السواء ولو كان عقاب أحدهما أشد من عقاب الآخر . وكذلك لو حكم على مجرمين بغرامات وكانت ضرامة أحدهما أكثر من الآخر ألزما معاً على دفع المجموع بطريق التضامن لما ان الممول عليه في التضامن الجنائي أو الجنحي إنما هو الاشتراك في الجريمة مهما كان نوعه . أما تحصيل الغرامات والمصاريف وما يلزم رده فينفذ على كل من المحكوم عليهم بطريق التضامن بمعنى انه لايسوغ لأحدهم ان يخص ذاته بمبلغ من المحكوم به على نسبة عدد شركائه ويدفعه بل يجب عليه ان يدفع جميع المحكوم به ثم بعد ذلك يرجع على شركائه بقدر حصة كل منهم وحصة المصير منهم توزع على الجميع . هذا هو قصد الشارع من لفظتي التضامن والتكافل أي ان كل واحد من المحكوم عليهم ضامن لوفاء جميع المبالغ المحكوم به اذا لم يبادر الباقيون الى دفعه ويلزم بدفعه لانه متكافل به لكون الكفالة حسب نص المادة ٤٩٥ من القانون المدني عقد به يلتزم انسان باداء دين انسان آخر اذا كان هذا الآخر لا يؤديه . لكن اذا دفع أحد المحكوم عليهم جميع المحكوم به هل يجوز له بعد ذلك ان يلزم أحد شركائه في الجريمة بان يدفع له جميع ما دفعه بعد ان يستزل منه قيمة ما خصه ؟ لايجوز له ذلك لما ان المحكوم عليهم بالغرامات والرد والتعويضات والمصاريف متضامنون بدفعها الى

خزينة الحكومة والى المجنى عليه وليس نحو بعضهم البعض الا في حصة المعسر منهم فاذا ما دفعها أحدهم يرجع على الباقيين بقدر حصة كل واحد منهم . واذا امتنع جميع المحكوم عليهم عن الدفع كيف يعاملون ؟ يجلس كل واحد منهم على جميع المحكوم به باعتبار ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً صاعاً بشرط ان لا تزيد مدة الحبس ولا تنقص عن شهر في مواد المخالفات ولا عن ثلاثة شهور في مواد الجنح والجنايات . واذا ما حكم على ثلاثة أشخاص مثلاً بالغرامات والرَد والتعويضات والمصاريف بدون ان يذكر في الحكم تحصيل ذلك منهم بالتضامن هل يراعى في ذلك نص الحكم ويكون التحصيل من المحكوم عليهم كل على قدر حصته أم يرجع الى نص القانون الجنائي ويجري التحصيل بالتضامن ؟ ففي المواد المدنية يتبع نص القانون المدني ولا يكون التضامن لازماً الا اذا اشترط في الحكم أو أوجبه القانون وقد قال الوازع المصري في المادة ١٠٨ من القانون المدني ما نصه - لا يلزم كل واحد من المتعهدين بوفاء جميع المتعهد به الا اذا اشترط تضامنهم لبعضهم في العقد أو أوجبه القانون وفي هذه الحالة يعتبر المتعهدون كفلاء لبعضهم البعض وكلاء عن بعضهم البعض في وفاء المتعهد به وتتبع فيه القواعد المتعلقة باحكام الكفالة والتوكيل أما في المواد الجنائية فيرجع الى نص القانون الخاص وهو قانون العقوبات القاضي بالتضامن والتكافل في الغرامات والتعويضات والرَد والمصاريف ولو لم ينص الحكم على ذلك . ثم يلزم ان يعلم ان التعويضات لا يجوز تحصيلها بالتهديد بالحبس وانما تتبع الطرق المدنية في كيفية الحصول عليها . ثم اذا ارتكب عدة أشخاص جنحة واحدة أو جناية واحدة وحضر بعضهم المحاكمة وبعضهم لم يحضر حتى دعت الحالة الى اعلانهم مراراً فالحاضرون لا يلزمون عدلاً بنفقات محاكمة من تغيّبوا يوم المحاكمات الاولى غير ان هذا غير متبع في

مما كنا ولستلفت إليه انظار حضرات القضاة لانه كيف يسوغ الزام المتهمين  
الحاضرين بكلف تمردات رفاقهم الغائبين من الحضور في الجلسات الاولى ؟  
وتحصيل الغرامات وما يجب رده والتعويضات والمصاريف لا يجوز اجراؤه الا  
اذا صار الحكم انتهاياً قاطعاً لطرق الاستئناف والطنع لما ان الحكم ما دام قابلاً  
للطنع فانه معرض للالغاء فضلاً عن ان مصاريف المحاكمة انما هي نتيجة مجموع  
الاحكام الصادرة على المتهم لا تحقق الا بتمامها فلو مات المحكوم عليه قبل ان يصبح  
الحكم الصادر ضده انتهاياً أو غير قابل للاستئناف والطنع بمضى مواعيدها لا تمتنع  
تحصيل المصاريف من ورثته في حالة ما اذا خلف تركه تورث. أما اذا توفي  
عقيب صيرورة الحكم انتهاياً ففوات انفاذ العقوبات الاصلية فيه لا يحول دون  
استيفاء نفقات المحاكمة من ورثته لما انها دين على التركة



﴿ مشتملات ما تقدم من الكتاب الاول ﴾

صفحة	
٣	مقدمة في أصل وضع قانون العقوبات
٤	في أصل توقيع العقوبات وكيف انتقل الى الحكومة
٥	في وجود الاحكام الالهية في عوائد أغلب الشعوب الهجينة
٥	في شريعة السن بالسن والعين بالعين
٦	في ابدال العقوبة البدنية بالعقوبة المالية
٧	في أن لا مصلحة من العقاب الا حفظ نظام حياة الاجتماع
١٠	في أن الشرائع البشرية لها علاقة بالشرائع الدينية
١٢	في ضرورة الاستمرار على محور قانون العقوبات
١٤	الكتاب الاول - في القواعد الابتدائية
١٤	شرح المادة الاولى - في اختصاص الحكومة أن تعاقب على الجرائم
١٥	في أنه يجب أن تكون نسب متساوية بين العقاب والجريمة
١٧	في عدم جواز جعل قياسات بين الحوادث أو التوسع في النصوص القانونية
١٨	شرح المادة ٢ - في الافعال التي تستوجب العقوبة
٢٠	في أنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بعقوبة غير المينة في القانون
٢١	في أنه لا يجوز للقاضي تحوير العقوبة التي قررها القانون
٢٢	في أن العقوبة شخصية لا تنعدي المحكوم عليه
٢٣	شرح المادة ٣ - في الجنایات والمعاقبة عليها
٢٤	في القتل
٢٦	في الغاء العقاب بالقتل
٢٧	في الغاء العقاب بالقتل من جهة ممالك
٢٨	في الاشغال الشاقة مؤبد
٢٩	في تقرير مبداء المعاقبة مؤبد في سائر شرائع الامم
٢٩	في العقوبة المؤبد
٣٠	في النفي المؤبد
٣١	في الحرمان المؤبد
٣١	الاشغال الشاقة مؤقتة والسجن المؤقت
٣٢	لائحة المسجونين
٣٣	شرح المادة ٤ - في المعاقبة على أفعال الخنج
٣٣	في تعريف أفعال الخنج وفي الحبس



صفحة	نبذة
٣٤	في النقي المؤقت
٣٥	في العزل من الخدمة الميرية
٣٥	في الترامة
٣٧	شرح المادة ٥ - في المعاقبة على أفعال المخالفات
٣٨	في الفرق بين أفعال الخنج وأفعال المخالفات
٣٩	في أفعال المخالفات التي تشبه أفعال الخنج
٤٠	في عدم تطبيق مواد الاشتراك في المخالفات
٤١	المعقوبة على المخالفات والصلح فيها ١
٤٣	أصل الترامة ٢
٤٤	تقدير الترامة حسب القوانين الفرنسية على اختلافها واستماضاتها بالحبس ٣
٤٤	في درجات الترامة ٤
٤٥	هل الترامة عقوبة حقيقية ٥
٤٥	في أن الترامة تكون تمويضات مدنية ٦
٤٧	اجماع الجرائم في عقوبة واحدة ٧
٤٧	شرح المادة ٦ - في نظام العقوبات ٩
٤٩	شرح المادة ٧ - في علاوة عقوبات عما تقدم بيانه
٤٩	جمل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ١٠
٥٠	ما هو مصدر عقوبة الملاحظة ١١
٥٠	هل الملاحظة من مستلزمات سائر العقوبات ١٢
٥٢	الحرمات من الحقوق الوطنية ١٣
٥٢	الفرق بين الحرمان من الحقوق المدنية والحقوق الوطنية ١٤
٥٣	ضبط الاشياء المستعملة في أفعال الجنائيات بجانب الميري ١٥
٥٨	شرح المادة ٨ - في الشروع
٥٩	الشروع عند الرومان ١٧
٥٩	البدا في العمل ١٨
٦٠	المعقوبة على الشروع ١٩
٦١	أفعال الشروع ٢٠
٦٣	في الظروف الخفيفة للمعاقبة على الشروع ٢١
٦٨	مكررة - في أن تمويض الضرر يوجب تخفيف المعقوبة لا يحوها ٢١
٦٩	شواذات عن مادة الشروع ٢٢
٧٠	العقاب على الشروع ٢٣
	في الشروع الذي يبدأ به ويوقف
٧١	مكررة - في الشروع الذي يجنب ٢٢

صفحة	نبذة
٧١	مكررة - الاشتراك في الشروع ٢٣
٧٢	في الشروع باستعمال المفايح المصطنعة والتسور والنقب بقصد السرقة ٢٤
٧٤	أحكام فرنساوية - على الشروع ٢٥
٧٦	أحكام مصرية - على الشروع ٢٦
٧٦	في الشروع في النصب ٢٧
٧٨	الشروع في القتل ٢٨
٨٠	الشروع في الحريق ٢٩
٨١	مكررة - الشروع في التسميم ٢٧
٨٣	مكررة - الشروع في تأدية شهادة الزور ٢٨
٨٦	مكررة - في شهادة الزور في الاحوال المدنية ٢٩
٨٧	في الشروع في الفسق ٣٠
٩٠	مكررة - الشروع في الفجور ٣٠
٩١	الشروع في تزيف النقود ٣١
٩٤	الشروع في الرشوة ٣٢
٩٨	الشروع في الزور ٣٣
١٠٠	الشروع في منع الغير بالقوة من الانتفاع بما في يده ٣٤
١٠٠	الشروع في اسقاط الحوامل ٣٥
١٠١	الشروع في هروب المسجونين ٣٦
١٠١	في الجريمة المستحيلة ٣٧
١٠٤	شرح المادة ٩ - في التسميم على فعل الجناية ٣٨
١٠٧	تسميم وتأهب معاقب عليهما ٣٩
١١٠	هل التأهب جريمة في حد ذاته ٤٠
١١٠	شرح المادة ١٠ - عقوبة الشروع ٤١
١١٤	شواذات عن قاعدة المعاقبة على الشروع ٤٢
١١٥	شرح المادة ١١ ٠
١١٥	العقاب على الشروع في الجنحة ٤٣
١١٧	شرح المادة ١٢ ٠
١١٧	في العود الى ارتكاب الجناية - أو الجنحة ٤٤
١٢٩	شرح المادة ١٣ ٠
١٢٩	في اعتبار الشخص طائداً الى فعل الجناية - أو الجنحة ٤٥
١٣٣	في أن الحكم بإعادة اعتبار المحكوم عليه لا يفنيه من تطبيق مواد العود لو ارتكب جريمة فيما بعد ٤٦
١٣٤	في أن العفو وتلطيف العقوبة لا يمتنعان من اعتبار المجرم طائداً ٤٧

صفحة	نبذة
١٣٥	في اثبات العود الى الجناية
١٣٦	في المدة التي يمضيها لا يعتبر الجاني عائداً الى الجناية
١٣٧	شرح المادة ١٤
١٣٨	الحكم بالسجن المؤقت على من عاود فعل الجناية
١٤٤	شرح المادة ١٥
١٤٤	في ارتكاب الجناية بعد الحكم بالنفي
١٤٥	شرح المادة ١٦
١٤٥	في العود الى ارتكاب الجناية بعد الحكم بالسجن المؤبد أو الاشغال الشاقة المؤقتة
١٤٦	شرح المادة ١٧
١٤٦	في وضع العائد الى الجريمة تحت الملاحظة
١٤٧	في توقيع عقوبة الملاحظة
١٤٩	شرح المادة ١٨
١٤٩	مق يعتبر المحترم عائداً الى الجبهة
١٤٩	في الزمن الذي يفصل بين الجريمتين
١٥١	شرح المادة ١٩
١٥١	في القانون المعمول به
١٥٢	في عدم تنفيذ القانون قبل اجراءه واعلانه
١٥٣	في عدم جواز التوسع في نصوص القانون الجنائي
١٥٤	فيما يشذ عن القاعدة الاصلية لسيان القوانين
١٥٨	شرح المادة ٢٠
١٥٨	في الحبس الاحتياطي
١٦١	شرح المادة ٢١
١٦١	الرد والتعويضات
١٦٢	في الفرق بين الرد والتعويضات
١٦٣	شرح المادة ٢٢
١٦٣	في الغرامة
١٦٦	شرح المادة ٢٣
١٦٦	في مدة الحبس عند عدم القيام بداء الغرامة والرد والمصاريف
١٦٨	شرح المادة ٢٤
١٦٨	في التضامن والتكافل

﴿١٧٦﴾ اصلاح الاغلاط الواقعة في الكتاب الاول

— اصلاح الاغلاط الواقعة في الكتاب الاول —

صفحة	سطر	خطاء	صواب
١٢	١	عقوبات	العقوبات
١٦	١٣	يبقى	يبقى
٢٦	٢٢	بلوغها	بالفائها
٢٧	٩	لقوه	النأه
٢٨	١٧	يؤدي	يؤدي
٢٩	٢٣	لاختلافهم	لاختلافهم
٣٠	٢٢	هو	هي
٣٧	٣	غير	وغير
٤٧	١٧	للجائين	للجائين
٤٧	١٨	المداء	المبداء
٥٢	١٨	الاطلاق	الاطلاق
٥٣	١٠	امال	افعال
٦٦	١٠	الكفية	الكيفية
٨٢	١	الحياية	الحياية
٨٢	٧	افتتح	اهتتج
٨٢	١٥	بتصدد	بتقصدد
٨٣	١٦	القانونية	القانونية
٨٤	١٦	ان	انه
٨٧	١	يعكس	بعكس
٨٧	١٨	الفقرة	الفقرة
١٠٣	١٠	كان	كان
١١٧	١٤	ضرورها	ضرورها
١٢٢	٣	الهئة	الهئة
١٢٢	١٦	تففى	تففى
١٢٤	١٠	المقوية	المقوية
١٢٥	٦	أيضاً	وعاود الجنابة أيضاً
١٢٧	١	عمائلها	عمائلها
١٤٠	١٩	تأديبية	تأديبية
١٤٣	٢٠	نظرنا	نظرنا
١٤٥	١٧	الثانية	الثانية
١٦٠	٢١	تأبى	تأبى

## الباب الثاني

## في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات

٦٧ - في الحكمة من وضع العقوبات - ان الحكمة من وضع العقوبات انما هي لوقاية الحقوق من الاهتضام وتأييد نظام الامن بين الناس وذلك لا يتنى الا بارهاب النفس والرهبة لا تحصل الا بالعقاب . فالعقاب يرهب النفوس ويردها عن الاتيان بالنسك واقتراف القبائح التي تذكر صفاء راحة الجماعة ومن شأنه ان يرد العاني ويقمع فساد الجاني ويصلح أخلاق المجرم ويهذب أخلاق الغير انما يشترط فيه التجزئية وان يكون بينه وبين الجريمة نسب متساوية بمعنى ان يكون على قدر الذنب بدون غلو أو نقصان . ويجب ان يكون أيضاً متوازن التأثير ولذلك لا بد له من مراتب ودرجات تولي درجات المعاقب ومراتبه لما ان الناس يختلفون في الطباع والاخلاق . ثم يلزم ان يكون العقاب يمكن الاصلاح من حيث ملائمته للامزجة ومن حيث السدول عنه الى سواء متى تحقق عدم صوابيته من درجات القضاء وقد أشبعنا الكلام على هذا الموضوع في المقدمة التي وضعناها في أول هذا الجزء فلتراجع

٦٨ - في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات - ان الوازع المصري رتب الافعال التي تستوجب العقاب في الباب الاول من هذا القانون على ثلاثة انواع وهي الجنايات والجنح والخلافات وخص كلا منها بعقوبات مخصوصة فجعل لافعال الجنايات عقوبات - القتل والاشغال الشاقة موقفاً والسجن المؤبد والسجن الموقت والنفي المؤبد والحرمات المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة ميرية والحرمات من الحقوق الوطنية وبعد ان سرد هذا الترتيب أفرد هذا الباب لبوضوح فيه كيفية انفاذ كل عقوبة وأولها القتل

(المادة ٢٥)

كل محكوم عليه بالقتل يشق

٦٩ - في عقوبة القتل - قال العلامة فوستن هيلي في النبعة ٥٧ والصفحة ٩٩ من الجزء الاول لشرحه قانون العقوبات الفرنسي - ان عقوبة القتل وضعها الشارع في رأس ترتيب العقوبات المقررة لافعال الجنائيات وهي عقوبة غير قابلة للتجزئة لما ان الجناية التي استوجبها هي فريدة في بابها . لا هي جرح متفاوت أنواعه ولا ضرب تختلف ضروبه بل هي جريمة كبرى تستوجب العقوبة العظمى ولا عقاب أعظم من القتل (١) ولقد اختلفت فيه آراء الخطباء والمتشرعين فمنهم من أوجبوه ومنهم من أنكروه ولكل منهم ما يؤيد زعمه ويميزه مذهبه فالمتشرع «بيكاريه» ذهب الى ان هيئة الاجتماع ليس لها ان تهلك حياة فرد من أفرادها لما ان الناس في رأيه متعاقدون حكما وليس منهم من أباح لنفسه حق سلب حياته أما السلامة «روسو» فزعم بوجوب قتل الجناة بمقتضى حق الحرب لما انهم أعداء الحياة بما اقترفوه ولذلك يستباح قتلهم غير انه قد احتاط فيما ذهب وارتقى بوجوب استباحة دم العاني اذا لم يمكن اسره . اما في حالة اسره والقبض عليه فيلزم ان يبقى على حياته . غير ان العلامة فيلانجيرى اجاب على ما تقدم بقوله ان الانسان بحكم الطبيعة له الحق بان يدافع عن حقه الطبيعي ويقتص من يخرق حرمة باستباحة دمه وهذا الحق قد انتقل منه الى حياة الاجتماع والقيت مقابلته الى السلطة الحاكمة . وقد قال بعض المتشرعين ان العقوبة بالقتل غير شرعية لما ان الانسان له حق الاستبقاء بحكم الطبيعة وهذا الحق لا يسوغ لاحد ان ينتزعه منه . فرد عليهم غيرهم بقولهم ان المدل في الناس مفروض عليهم وما عنصره الا العقاب ولذلك فالعقاب مشروع . ثم ان العتاب هو ايلام نفس بجرمانها من عمل ما . وكل عمل غير مشروع يستوجب العقاب فلو افترضنا كما يقول «روسو» ان قتل قاتل هو الوسيلة

لادارك الغرض الذي أوجبه العدل الاجتماعى كيف يقال انه ظلم وانه لايسوغ قتل من قتل نفساً حرم الله قتلها ؟

ثم يقولون ان الانسان من حيث له حق الدفاع عن نفسه بقتل المعتدي عليه كذلك للسلطة الحاكمة النابتة عن هيئة الاجتماع الحق في قتل الطاغى العاتى الذي يعيث براحة الجماعة وان المسوغ الذي أجاز للقاتل القتل هو الذي يبيح قتل المقاتل . والانسان اذا كان له حق ذاتي في الوجود ولو مهما قتلك بالاجسام وقتل من الانفس كان ذلك الحق مخولاً له ظلماً ولا بأس من انتزاعه منه ظلماً . ولو نظرنا الى العصر الحالىة في جاهليات الدول لوجدنا ان قتل المقاتل كان متوجباً في شرائعهم وما استطاعت نزعات التمدن الحديث من نحو هذه العقوبة حتى الآن لان المصلحة الاجتماعية مفتقرة الى عقوبة القتل ما دام في الارض قتل وأي عقوبة شديدة التأثير في النفوس وكافية للعبر والاعتاظ أكثر من عقوبة القتل ؟ قال الفيلسوف مونتسكيو في كتابه أصول النواميس والشرائع - ان الانسان يستحق الاعدام عند ما يكون قد اعتدى على الغير وأعدمه الحياة فان العقوبة بالقتل هي عبارة عن دواء تصلح به الهيئة الاجتماعية المعتلة (١)

قال العلامة فوستن هيللي ان العقوبة بالقتل على المقاتل هي سلاح ضروري لاستبقاء حياة الاجتماع لا يصح انتزاعه منها . ولولا وجود هذه العقوبة لاعتلت الارض وقاض الشر وانعدم الامن . ومن العبث القول ان الغلظة في العقوبة توجد الجريمة وان عقوبة القتل قد زادت من عدد الجنايات على ان الجنايات لا تزايد وقوعها بسبب العقوبات وانما تكثر بسبب العادات والافواق

ومهما كان من قول الخطباء في عقوبة القتل فانها لازمة متى البجأت الضرورة اليها وكان من توقيدها عظيم تأثير في النفس فأما من وجه الحاجة اليها فانه لا يصح تخفيف العقوبات الا اذا تهذبت العوائد ودمت الاخلاق - قال العلامة مونتسكيو في كتابه اصول النواميس والشرائع - ان ضرامة العقوبات تناسب الحكومات

المطلقة والطباع الفليظة في الدول المعتدلة تكون الاخلاق مهذبة وحج الوطن والحجل من الملامة والخوف منها كل ذلك من الاسباب الرادعة عن ارتكاب المحظورات الناشئة عن كثير من الجرم فان اشد عقاب على ارتكاب فعل مشين هو اقناع المتهم بارتكابه اياه (١) ثم مهما تهذبت الاخلاق فلا مندوحة عن العقاب بالقتل وغاية ما اوجه فيه التقدم المصري هو الاقلال منه ولذلك قد جنحت القوانين الحديثة الى تفريق أنواع القتل فنه ما هو قتل عمدي مع سبق الاصرار او الترصد يقتل عليه . ومنه ما هو قتل عمدي من غير سبق اصرار ولا ترصد وتربص لا يقتل عليه وانما يعاقب عليه بالاشغال الشاقة ومنه ما هو قتل خطأ يعاقب عليه بعقاب خفيف فكل هذه الفروقات انما وضعت للاقلال من عقوبة القتل وانما ليس للاستغناء عنها (٢)

٧٠ - في انفاذ عقوبة القتل - ان القتل كان يحصل على ضروب مختلفة في عصر الحشونة منها ربط المحكوم عليه باذئاب الخيل والاسراع بها حتى يتطاحن رأسه ويموت . ومنها دفن المجرم حياً في حفرة أو في جوف جدار يبنى عليه . ومنها وضعه على الخازوق ومنها احراقه بالنار حياً ومنها الصلب ومنها ضرب العنق وغير ذلك من الانواع التي تقتصر منها الابدان أما في البلدان المتقدمة فان انفاذ عقوبة الموت انما تكون بالشنق وقد اختار الشارع المصري هذه الطريقة الخالصة من كل تعذيب لما ان المقصود انما هو اذهاب الحياة من المحكوم عليه قصاصاً له وعبرة لسواه وكفى بهذه الطريقة رهبة واتعاطاً . وأما السبب الذي حمل الشارع المصري على اختيار الشنق طريقة لانفاذ حكم القتل انما هو ما وجد في عرض جثة المشنوق على الناس مدة من الزمن من المبالغة في الارهاب . وعرض الجثة لا ينبغي ان يكون مدة طويلة لما فيه من المشهد المزعج الذي تعافه النفس فان مدة قليلة منه تكفي للردع والاعتاظ .

( ١ ) انظر الفصل التاسع من الكتاب السادس من اصول النواميس والشرائع ترجمتنا صفحة ٩٥

( ٢ ) فوستن هيلي - جزء ١ من شرح قانون العقوبات صفحة ١٠٦ نبذة ٦٠



اما انفاذ القتل في فرنسا فكان يتم بقطع العنق بالسيف الى ان اخترعت الآلة الجديدة التي تقطع الرأس بأسرع من لمح البصر غير ان تعريض الجثة مقطوعة الرأس الى أعين الجمهور يزعج الحواطر ولذلك لم يستحسن الشارع المصري هذه الطريقة لانفاذ القتل . اما في اميركا فان حكم القتل ينفذ بواسطة الكهرباء وهي أسهل وسيلة لاتزاع الروح من الجسد الامر الذي لايتطلب العدل سواء . ولايحكم بالقتل شرائط لايجل بدونها وهي الاقرار من المتهم بارتكاب الجناية التي تستوجبها أو اذا شهد شاهدان انها نظراء في حال وقوع الفعل منه . أما الجنايات التي تستوجب على مرتكبها الحكم بالقتل فهي محصورة في هذا القانون منها - اذا رفع شخص السلاح على الحكومة وهو مع عدوها . او اذا التقي احد الرعايا الدسائس لدولة اجنبية او لاحد مأموريها او تخابر معها أو معه بقصد ايقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها او تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك . أو اذا استعمل أحد الرعايا دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة او غير ذلك مما توضح في المادة ٧٢ من هذا القانون . أو اذا أفشى احد أرباب الوظائف الميرية او احد مأموري الحكومة أو غيرها سر مخبرة او ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة الى مأمور دولة اجنبية أو معادية للحكومة بدون ان يؤذن له بذلك . أو اذا سلم أحد أصحاب الوظائف أو مأمور من مأموري الحكومة مكلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو المينات للعدو او لمأموريه كاللوضح في المادة ٧٥ من هذا القانون . أو اذا حرض أحد الاهالي بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة . أو اذا قلد احد نفسه مع قصد سيئ قيادة فرقة او جيش من العساكر الى آخر ما ورد في نص المادة ٨١ من هذا القانون . او اذا احرق احد أو خرب عمداً وبسوء قصد مبانى او مخازن مهمات او نحو ذلك من املاك الحكومة . او اذا قلد احد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح او كان متوظفاً باحدى وظائفها . او اذا قتل احد نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك او التردد . او اذا تعمد احد قتل

آخر بشئ من العقاقير او الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت او طويلة

( المادة ٢٦ )

متى صار الحكم بالقتل قطعياً يعرض ناظر الحفائية حالا اوراق

القضية على الحضرة الخديوية ولها استبدال تلك العقوبة باخف منها

٧١ - في عرض أوراق القضية المحكوم فيها بالقتل على الحضرة الخديوية - ان الحكم بالقتل متى صار قطعياً أي بعد ان يتهى النظر فيه من محكمة النقض والابرار او بعد مضي المواعيد المقررة للطعن فيه حينئذ ترسل النيابة العمومية اوراق القضية الى ناظر الحفائية وهذا يعرضها حالا على الحضرة الخديوية فان أمرت باستبدال العقوبة بدون التصريح بها فتكون الاشغال الشاقة مؤبداً كونها العقوبة التالية للقتل حسب الترتيب الموضوع للعقوبات في المادة ٣ من هذا القانون . واذا لم يصدر أمرها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم الاوراق فيجري تنفيذ حكم القتل بالشنق في المحل الذي يكون تعين في الحكم وهو غالباً قصبة المديرية الواقعة في دائرتها الجناية التي استوجبت القتل وكيفية ذلك ان تنصب المشقة في ميدان عمومي ويؤتى بالمحكوم من السجن مغلا بالقبود ومخفورا من العدد الكافي من رجال الضبط ومحضر المشد رئيس او وكيل قلم النيابة العمومية فيتولى سؤال المحكوم عليه عما اذا كان لديه شيئاً يقوله أو يوصي به ثم يعرض عليه ما كلاً ومشرباً فان اجاب قدماه له ويتصرح له بان يصلي اذا طلب ذلك . ثم يوضع على صدره لوحة يكتب عليها نوع الجريمة وبعد ذلك يوقف المحكوم عليه امام المشقة وبعد ان يتلى أحد كتاب المحكمة الحاضر مع وكيل النيابة منطوق الحكم الصادر يعلق المحكوم عليه وبقره طبيب من اطباء الحكومة يكشف عليه قبل التعاقب حتى اذا توفي قبله يمنع تعلية لان المقصود انما هو شق الحى وليس الميت . وبعد فإذ الحكم تبقى اللجنة معروضة مدة لا تزيد عن ثلاث ساعات

على الاكثر ثم تستنزل وترسل الى المستشفى للكشف عليها طبيباً ثم تسلم لاهل المشتوق لدفنها بدون احتفال اذا وجدوا ماذا والا تدفنها الحكومة على نفقتها .  
والحكمة من عرض الاوراق على الحضرة الخديوية هي للنظر فيها مخافة ان يكون قد صدر الحكم ظلماً عن خطأ أو عن هوى في النفس ولا شئ يصلح ذلك سوى سلطة الجنب العالي الذي هو الوازع المصري هذا فضلاً عن انه لا يجوز اعدام فرد من رعايا الحاكم الا بعلمه لما انه اختص وحده بالغزو واستبدال العقوبة المقضى بها باخف منها .

## ( المادة ٢٧ )

استبدال القتل يكون بالاشغال الشاقة مؤبداً ان لم يصرح الجنب الخديوى في أمره بغير ذلك

٧٢ - في استبدال القتل - ان انفاذ الاحكام انما يكون باسم أمير البلاد على جميع العقوبات مهما كان نوعها ما عدا العقوبة بالقتل يلزم ان تعرض اوراقها عليه كونها أشد عقوبة لا يمكن تخفيفها او الاسقاط منها على ممر الايام بخلاف العقوبات الاخرى . واذا ما رأف الامير بحالة المحكوم عليه وأمر باستبدال القتل بعقوبة أخرى لا ينبغي ان يكون الاستبدال بحكم قضائي ينقض الاول وانما عوض ان ينفذ الحكم بالشتق فانه ينفذ بتشغيل المحكوم عليه في أشق الاشغال طول حياته وبهذه الحالة يبقى له على حياته ويميش متأملاً بصدر عفو يشمله يوماً ما مع تغيير الاحوال والظروف

## ( المادة ٢٨ )

اذا لم يصدر أمر الجنب الخديوى في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم الاوراق فيجوز تنفيذ الحكم

٧٣ - في تنفيذ الحكم بالقتل - اذا مضى على عرض الاوراق على الحضرة الخديوية مدة خمسة عشر يوماً ولم يصدر أمرها باستبدال العقوبة او العفو يعتبر

ذلك تصديقا على الحكم وبمقتضى

( المادة ٢٩ )

لا يصير تنفيذ حكم القتل في أحد أيام الاعياد المقررة في ديانة المحكوم

عليه ولا في أحد أيام الاعياد الاهلية

٧٤ - في عدم تنفيذ حكم القتل في أيام الاعياد - ان الاحكام الانتهاية يجب انفاذها حال صدورها اذ لا يبقى عندئذ مسوغ يستدعى التأخير في الانفاذ. أما الاحكام الصادرة بالقتل فانها لا تنفذ حال صدورها لما ان القتل أضخم العقوبات وعقوبة غير قابلة للتجزئة ولا يمكن اصلاحها ولذلك أوجب الشارع المصري ان تعرض عليه أوراق القضية المفضى فيها بالقتل لينظر بها حتى اذا رأى الحكم ظالماً أبدل عقوبته بسواها أو عفى عن المحكوم عليه أما اذا وجدته في محله واستصوبه فيسكت ويعتبر سكوتة تصديقاً عليه لما انه لا يلزم بالتصريح في كل أونه بالامر في انفاذ القتل .

والقتل فعل مرعب ومخيف من شأنه ارباب النفس والقاء الوجع ومن ثم لا يصح انفاذه في أيام الاعياد والمواسم حيث يكون للناس في هناء وسرور لما فيه من تكدير صفاء سرور الجماعة

ويلزم ان يراعى في الاعياد ديانة المحكوم عليه فان كان نصرانياً لا يقتل في يوم الاحد ولا في عيد الميلاد ورأس السنة وعيد الفصح . وان كان يهودياً لا يقتل يوم السبت ولا في عيد الفصح والمظال ورأس السنة . وان كان مسلماً لا يقتل في يوم الجمعة وعيد الفطر والاضحى ورأس السنة . وكذلك لا ينفذ حكم القتل على أحد مهما تنوعت ديانته في أحد أيام الاعياد الاهلية وهي عيد مولد وجولس الحضرة السلطانية ومولد وجولس الحضرة الخديوية وعيد شم النسيم وجبر الخليج وخروج الحمل الشريف

( المادة ٣٠ )

تعطى جثة المحكوم عليه بالقتل الى ورثته لدفنها وان لم يكن له ورثة تدفن بمعرفة الحكومة بمصاريف من طرفها ولا يصير احتفال ما للجنائزة

٧٥ - في دفن جثة المحكوم عليه بالقتل - تقدم القول ان حكم القتل ينفذ بالشق في مصر على مقتضى البيان الذي اسلفناه لكن بعد انقائه يجب دفن الجثة . قال العلامة فوستن هيلي - ان دفن جثة المقتول بمقتضى القانون يجب ان يتم بدون اقل احتفال مدني لما ان جنايته قد جلبت عليه ضياع الحياة وأبهة الدنيا معاً ولو دفن باحتفال لمد ذلك امتهاناً لعدالة القضاء وتخفيفاً لهول العقاب وليس المقصود من الاحتفال المتوهم في هذه المادة التي نحن في صدها الا التشجيع الذي يحشد فيه الناس لمرافقة الجثة المعتبر بمثابة تكريم للميت وليس الاحتفال الذي تجري فيه رسوم الدين كالصلاة والزكاة تكفيراً عن المفوات فان هذا ليس هو المقصود لما ان سلطة القانون لا تتعرض لمراسم الدين

ودفن الجثة اما ان يتم بواسطة الحكومة وعلى نفقتها واما بواسطة ورثة المقتول اذا طالبوا ذلك وان لم يطلبوه فلا يجبرون عليه وقد رأى الشارع ان يسمح للورثة بتسليم الجثة اليهم لدفنها اذا أرادوا مراعاة لشعائرهم لئلا يمد امتناعه عن ذلك انتقاماً من الجثة والانتقام من الميت ليس من مبادي العدل

( المادة ٣١ )

اذا اخبرت المحكوم عليها بالقتل انها حبلى فيصير توقيف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها يؤجل تنفيذ الحكم الى أن تضع الحمل

٧٦ - في اعدام الحبلى - اذا ارتكبت امرأة جناية استحققت لاجلها الحكم عليها بالاعدام وحكم به فان اخبرت بانها حبلى وجب ايقاف تنفيذ الحكم الى ان يثبت قولها بالقرار الطبي واذا ذلك يؤجل تنفيذ الحكم الى ان تضع الجنين لانها لو قتلت وجنيتها في بطنها لقتل بريء بدون ذنب وهذا أمر حرمه الله وقبحه العدل

وقد قال جماعة من القانونيين انه لا يلزم جلب الجلي الى مجلس المحاكمة خوفاً من ان تأخذها الرهبة وتخيفها الدهشة فينشأ عن ذلك سقوط الجنين وكما ان القانون حرم قتلها وهي حلي يلزم ان لا تعدم حالا بعد الولادة وان يبقى على حياتها مدة توضع فيها الطفل غير ان ذلك تركه الشارع الى وجدانات القاضى ونظريات النيابة ولم ينص عنه لانه ربما دعت الظروف في بعض الاحوال الى تمجيل المحاكمة لثلافتوت الفرص المناسبة لجمع الادلة واظهار الحقيقة .

( المادة ٣٢ )

لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجبها الا اذا أقر هو بها أو شهد شاهدان انهما نظراه في حال وقوع ذلك منه

٧٧ - في موجبات الحكم بالقتل - لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجبها الا اذا أقر هو بها وكان اقراره عن عقل لاعن عته وعن حرية وليس عن اكراه . أما المقصود من هذا القيد فهو على ما أرى ان الشارع المصري ميال الى الاقلال من عقوبة القتل الامر الذي قامت له قيامه الخطباء في أمممن الدول . أما قوله « بجناية تستوجبها » لا يقصد بها جناية القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المنصوص عنهما في المادة ٢٠٨ من هذا القانون فقط بل كافة الجنائيات المستوجبة للقتل التي عددها في النبعة ٧٠ من هذا الشرح وموضحة في الباب الاول من هذا القانون والباب الثاني منه . لكن هل ان الاقرار الحاصل امام أي انسان يكفي للحكم بالقتل ؟ يشترط في الاقرار ان لا يكون سرورياً بشهادة السمع وان يكون امام مأمور قضائي لان الشارع في هذه المادة لم يبين نوعاً مخصوصاً من الاعتراف . كما انه لم يبين فيها مكاناً مخصوصاً بل أطلق الامر في كيفيته ومكانه بدون قيد ولذلك يلزم اعتبار الاقرار سواء حصل امام البوليس أو امام قاضى التحقيق أو امام الجلسة وقد قالت محكمة النقض والابرار المصرية بهذا الصدد ما يأتي - أولاً في حكم رقم ١١ نوفمبر من عام ١٩١٣ حيث قالت - من حيث ان المادة ٣٢ عقوبات

باشتراطها الاعتراف لم تعين نوعاً مخصوصاً ولم تحدد له مكاناً مخصوصاً بل اطلقت الامر فيه الخ ولذلك يكون الاقرار امام البوليس معتبراً. وثانياً في حكم (١) رقم ١٠ فبراير من سنة ١٨٩٤ حيث قالت

حيث انه وان كان قانون تحقيق الجنايات والعقوبات للمحاكم الاهلية اتبعاً في قواعد اثبات الاصول والاحكام المدونة في أغلب قوانين التحقيق الجنائي والعقوبات لدى الممالك الاوربية الا انها اعتمدت لاثبات الجريمة الموجبة للحكم بالاعدام على الاحكام والقواعد المقررة من جانب الشريعة الاسلامية الغراء لاثبات هذه الجريمة ولذلك نصت المادة الثانية والثلاثون من قانون العقوبات بان ( لا يحكم بالقتل على منتهم بجناية تستوجب الا اذا أقر هو بها أو شهد شاهدان انها نظراً في حال وقوع ذلك منه ) فيلزم لهذا البحث في مقتضيات الاحكام الشرعية لذلك الامر من جهة اشتراط حصول الاعتراف امام المحاكم في جلسة القضاء من المهم هل يكون الاعتراف مأخوذاً به ام لا .

وحيث ان احكام الشريعة الغراء لا تقضى بوجوب حصول الاعتراف امام القاضى في جلسة الحكم فهي تعتبر الجريمة ثابتة مستحقة للمعاقبة بالاعدام متى شهد شاهداً رؤيه على حصول الجناية أو اعترف بها الجاني امام المحاكم أو شهد شاهدان على حصول الاقرار منه فيثبت من هذا ان احكام الشريعة الغراء لم تخصص للاعتراف وقتاً ومحلًا ومجلساً خاصاً وعليه فمادة ٣٢ مطلقة الحكم غير مقيدة الاعتراف بزمان أو مكان

وحيث انه ثابت من أوراق الدعوى ان المحكوم عليه اعترف بالقتل في محضر ضبط الواقعة امام قاضى التحقيق فيكون هذا الاعتراف هو المقصود قانوناً المطابق لموجب المادة ٣٢ ولا يعول على الانكار الحاصل فيما بعد فلا اعتبار للنقض والابرار من هذا الوجه الخ  
واذا لم يعترف الجاني بما ارتكبه من الجنايات التي تستوجب قتله وشهد شاهدان

انهما نظاراه في حال وقوع ذلك منه يكفي ذلك للحكم عليه بالقتل . ولا يخفى ان كلا من الشرطين الواجب توفر احدهما للحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجب صعب جداً ولم يقصد الشارع بهما الا تضيق السبل على القضاة لئلا يهدموا هيكل بنائهم بد الخالق لمجرد فظاعة الفعل المرتكب او وجود قرائن احوال قد تكون تارة غير صائبة في انبات الجنايات . ولم يفرق الشارع بين نوعي الشاهدين كانه يريد بان شهادة امرأتين او امرأة ورجل كافية لانبات الجرم لكنه اوجب ان تكون الشهادة بالنظر لا بالقل والسمع . واذا لم يتوفر شرط من هذين الشرطين على متهم بجناية تستوجب القتل لا يكون ذلك داعياً الى تبرئته وانه يتأمل في التطبيق الى المادة ٢١٣ القاضية بالاشغال الشاقة اذا كانت التهمة جناية قتل أو الى سواها حسبما يظهر من ظروف التحقيق لان من يأتي بجناية تستوجب الحكم عليه بالقتل لا يأتيها على قارعة الطريق حتى تسهل مشاهدته ولا يعترف بها حتى تثبت عليه ولذلك لا يمكن الحكم عليه بالقتل لكن اذا دلت الظروف وقرائن الاحوال على انه مرتكب لها يلزم حينئذ الانتقال في عقابه الى درجات اخرى كالاشغال الشاقة مثلاً

### ( المادة ٣٣ )

العقوبة بالاشغال الشاقة هي تشنيل المحكوم عليه مقيداً بالحديد في رجليه في أشق الاشغال في المحلات المعنية من الحكومة لذلك مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ومن ٣ سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة ٧٨ - العقوبة بالاشغال الشاقة - ان العقوبة بالاشغال الشاقة قد تكون مؤبدة وموقتة فالمؤبدة ما استغرقت مدة حياة المحكوم عليه بها والموقتة ما كانت من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة . والعقوبة بالاشغال الشاقة مؤبدية هي العقوبة الثانية من التي قررها الشارع المصري لافعال الجنايات وهي أشد عقوبة بعد عقوبة القتل ومن شأنها ان تقضي عن طام الاجتماع فرداً استحال اصلاحه



وهذا الاقصاء تكفي هيئة الاجتماع مؤنة شروره . ومن مؤثراتها ارباب ذوي الدعارة والشرور لما ان مجرد العلم بها يؤدي الى اجتناب الافعال التي تستوجبها الا ان بعض العلماء قد استعجبوا وجود هذه العقوبة لما انها تتم فساد اخلاق المحكوم عليه بها ولا تصلح منه شيئاً لاقطاع اماله بإمكان معاودته الى سابق مكانته ومنزله في هيئة الاجتماع غير ان الجناة الذين الفوا ارتكاب الفظائع ان لم يجازوا بالقتل لا يكون لعقابهم الموقت تأثير يترتب عليه العبرة والاعتاظ أو ردعهم عن ماضى فعلهم ماداموا يعلمون ان لا عقاب مؤبد في القانون وان مدة عقوبتهم ستقضى يوماً ما مهما ارتكبوا من الافعال الفظيمة . ثم ان الافعال الجنائية التي يعاقب عليها بعقوبة تلي عقوبة القتل يجب ان تكون الاشغال الشاقة مؤبداً لان بدونها ينعدم الترتيب في درجات العقوبات والافعال معاً وتفقصد النسب المتساوية بين الجرائم والعقوبات . قال العلامة مونتسكيو في كتاب أصول النواميس والشرائع (١) من الامور الجوهرية ان يكون تناسب بين العقوبات لما انه من الاسر الجوهري ان يكون الجرم الكبير أولى بالاجتناب من الجرم الصغير أي ان يكون الجرم الذي يكون ضرره في الهيئة الاجتماعية كبيراً اجدر بالانقضاء مما يكون أقل ضرراً فيها . ومن الشر الويل ان يعاقب الذين يكتفون من قطع الطريق بالكسب والنهب بما يعاقب به الذين يسلبون ويقتلون فمن البين الواضح انه يلزم التفرقة في العقاب بين الحالتين لما ان ذلك اصلح للامن العمومي واسلم عاقبة .

ولو سلمنا مع القائلين بوجود محو عقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً من مصاف العقوبات لوجد بين درجات العقوبات بون شاسع لانه كم من الجرم يكون العقاب على مرتكبها بالقتل في غاية من الظلم وأخرى يكون العقاب بالاشغال الشاقة مؤقتاً على فاعليها في غاية من الحلم انما يجب على القضاة ان لا يكثرؤا منها في احكامهم لانهم لو اوجبوها في كافة احكامهم على الافعال التي تستوجبها مع عدم

(١) انظر الفصل الثامن من الكتاب السادس صفحة ١٠٧ من اصول النواميس

مراعاة الظروف والاحوال لاماتوا الامال في من أتوها من الحصول على مراكز الكرامة والشرف لو اصلاحو اطوارهم وحسنوا أخلاقهم وهذا لاشك انه يدك دعائم التمدن والاصلاح

وقد تقرر مبداء المعاقبة مؤبداً في سائر شرائع الامم ففي قوانين النمسا والبرازيل الجنائية كان ولم يزل باقياً الى يومنا هذا بالرغم عما عرفت به شرائع هاتين الدولتين من اللين والرفق . وقد اجازته القوانين الانكليزية فالمتشريع شيبون بكسون قد قرره في قانونه الذي وضعه على الامن العام والمتشريع بيكاريه قال ان الاستعداد المؤبد المستعاض به عن المعاقبة بالقتل له تأثير قوي به يمكن اقصاء اكبر شقي عن ارتكاب الجرم

والعقوبة بالاشغال الشاقة مؤبداً عقوبة صارمة يفضل الموت عليها لما ان الحياة عند القنوط عذاب دائم شديد الالم . وهي مفيدة من حيث انها تستكفل للجماعة بالسلامة من شرور الجناة الذين دأبوا في ارتكاب القضايع ولم يبق لهم دواء ناجع الا نزعهم من هيئة الاجتماع اتقاء شرهم وان يساموا أشق الاشغال الا انه قبل توقيع العقوبة باشق الاشغال يجب ان يلتفت الى أمرين مهمين أولهما عما اذا كانت موافقة للمحكوم عليه وتستطيع قواه ان تتحملها وثانيهما عما اذا كانت صالحة لتأديب الجاني لما انها في بعض الظروف قد تكون مجلبة لفساد اخلاق المعاقب وليس هذا هو المقصود من المعاقبة . الا ان بعض العلماء ذهبوا بعدم لزوم مراعاة ذنبك الامرين ووجوب تطبيق نصوص القانون بدون رحمة ولا رأفة لما ان العقوبة بالاشغال الشاقة انما يقصد بها تقصير حياة المجرم بتقييده في الحديد وتكليفه باشق العمل ارهاباً لسواه كي لا يجسر احد على الاقتداء به ولو لم يكن هذا هو المقصود لكان عين الشارع نوع الاشغال الشاقة التي يكلف بها المحكوم عليهم فاطلاق الحق للحكومة بان تشغل المحكوم عليهم باشق لاشغال بدون ان تخصص لهم نوعاً من الاشغال او مكاناً معيناً يشتغلون فيه يستنتج منه عدم وجوب الرأفة بمثل هؤلاء الاشخاص وعدم لزوم مراعاة قواهم وأمزجتهم قبل توقيع العقاب

عليهم لما ان لطف مناجهم وضعف قواهم لم يتمتعهم عن اتيان الافعال التي استوجبت اشق الاشغال غير اننا لسنا من هذا الرأي والشارع لم يقصده بدليل ما فاه به في المادة الآتية . ثم ان الشارع أوجب تقييد المحكوم عليه باشق الاشغال بالحديد ولم يوضح قفل الحديد ولا مدة ساعات العمل تاركاً ذلك الى حكمة القوة المنفذة

( المادة ٣٤ )

كل من جاوز الستين سنة من العمر من الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا يقيد بالحديد وانما يستوفي مدة عقوبته في أحد المحلات المعدة للسجن وكذا النساء أيا كان سنهن

٧٩ - في معاملة الكهول والنساء المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة - ان الشارع لم يقصد من تقرير عقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً على بعض الجرائم الا للاستعاضة بها عن القتل ولم يقصد من عدم تعيين نوعها تشفيل المحكوم عليه فوق طاقته انها كما لقوا البدنية لفقدائها سريعاً ويكون عرضة للهلاك وانما ترك في ذلك الخيار للحكومة اعتقاداً بانها عادلة التصرفات فضلاً عن ان الجناة المحكوم عليهم باشق الاشغال لما اقترفوا من الفظائع لا يستحقون وفرة اهتمام القضاء براحتهم . ولو كان المقصود عدم الرفق بالمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة واهلاك حياتهم بالاشغال لما استدرك الشارع في هذه المادة بقوله ان النساء والرجال الذين تجاوزوا حد الستين من العمر المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا يقيدون بالحديد وانما يستوفون مدة عقوبتهم في المحلات المعدة للسجن لان الرجل الذي تجاوز حد الستين من العمر تكون قد خمدت فيه حدة الشباب وضعت قواه من مرور الايام وما عاد يخشى شره ولذلك تبين الرفق به . والمرأة على الاطلاق اضعف من الرجال خلقاً ومحتاجاً الى تلطيف عقوبتها . لكن اذا حكم على رجل باشق الاشغال مؤبداً وكان عمره اذ ذاك ٥٥ سنة مثلاً ثم تجاوز حد الستين في السجن

هل يعاف من القيد بالحديد والاشغال بمجرد تجاوزه حد الستين من عمره أم يجب لذلك حكم مخصوص؟ فاللاملة فوستن هيلي يقول ان القانون يجب مراعاة نصوصه من القائم بتنفيذه ولكون رجال النيابة مأمورين في اجراء التنفيذ فهم عليهم ان يلاحظوا مثل هذه الامور بدون احتياج الى صدور احكام بها وقد أيدت هذا الرأي محكمة النقض المصرية في عدة احكام أصدرتها رداً على أوجه نقض كانت ترفع لديها على احكام قاضية بالاشغال الشاقة على اشخاص تجاوزوا من العمر حد الستين ولم يذكر في الاحكام الصادرة ضدهم بعدم قيدهم بالحديد وتشغيلهم باشق الاشغال فقالت دائماً محكمة النقض ان هذه الملاحظات من شؤون سلطة التنفيذ وهي عليها مراعاة ذلك من تلقاء ذاتها بدون احتياج الى نص في الحكم لما ان نص القانون جلي ظاهر .

قال اللاملة كارنو لما اذا أوجب الشارع الرأفة بالشيخ وعدم تشغيلهم وتقييدهم بالحديد؟ فان الشيخ اذا اجترم لا يجب ان يرحم فهو أشد ذنباً من الشاب لما انه قد جرب الامور واختبر الاحوال واذا ما أتى فعلا فانه يأتيه عن خبرة وتجربة . فاللاملة فوستن هيلي أجاب على ذلك بقوله ان الطاف عقوبات الكحول ليس بالنسبة لعمرهم وانما دفعا للشدة التي تقع على شخص تقادم عمره وهو على وشك الزوال لان الاشغال الشاقة والقيد بالحديد ان كان المقصود منها تقصير حياة الجناة فان هذا متوفر في الكحول من طبيعة الحال فهذا الذي رااه الشارع المصري في نص هذه المادة التي نحن بصدها

### ( المادة ٣٥ )

العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد أماكن الحبس وتشغيله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة ويجوز تشغيل المسجونين الحسنى السريرة في اعمال خارج السجن

المقيمين به لقضاء مدة عقوبتهم

٨٥ - في العقوبة بالسجن وتشغيل المسجونين - ان السجن والحبس لفظان مترادفا المعنى انما الشارع فرق بينهما وأخص لفظة السجن بافعال الجنايات ولفظة الحبس بافعال الجوع والمخالفات . ويوجد بين العقوبة بالسجن والاشتغال الشاقة مشابة كثيرة اذ ان عقوبة السجن مؤبدة وموقته من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة وعقوبة الاشتغال الشاقة مثلها . والمقضى عليه بالسجن مقضى عليه بالشغل ومحجور في سائر تصرفاته مدة عقوبته ويلزمه تعيين قيم لادارة املاكه ومحرور أيضاً من كل رتبة أو وظيفة أميرية . والمقضى عليه بالاشتغال الشاقة كذلك . اما الفرق الكائن بين العقوبتين فهو في شاقية الاشتغال والتقييد بالحديد ليس الا

والعقوبة بالسجن لمن العقوبات المصلحة وهي قابلة للتجزئة من حيث الشدة والمدة لما انها مؤبدة وموقته الا انها لا تجلب ضرراً واحداً على الجميع لما بينهم من التفاوت في التربية والاخلاق والرزوة ويجب على القضاة حين توقيعها ان يلتفتوا الى ذلك ولا يسوقوا جميع الناس بمص واحد . والمحكوم عليه بالسجن يوضع في أحد اما كن الحبس ويشغل في الاعمال التي تعينها له الجهة المختصة والحكمة المقصودة من تشغله انما هي ابعاده عن الرذائل التي تلدها البطالة وتعويده على الاشتغال حتى لا يكون كسولاً بعد اطلاق سراحه ويستطيع اذ ذاك ان يعالج حاجاته بالشغل والعمل بخلاف ما لو لبث في سجنه لا يعمل عملاً غير الأكل والنوم فانه عند خروجه منه يتعسر عليه تعاطي العمل . قال العلامة فوسن هيلي . لو امتنع المحكوم عليه بالسجن عن ان يشغل بما يؤمر به فبأي طريقة يسوغ اجباره على الشغل مع عدم وجود نص قانوني على ذلك؟ فتشغيل المحكوم عليه بالسجن أمر أوجب القانون وترك صيغ تنفيذه الى جهات الادارة ولهذا لوائح مخصوصة يعامل بها المسجونون منها لائحة السجن ومنصوص في المادة ٢٧ منها ما يأتي - اذا خرج أحد المسجونين عن الطاعة أو أتى عملاً

يخل بواجبات الامتثال أو بالنظام الداخلي أو بنصوص اللائحة أو اذا امتنع عن الشغل فيعاقب على حسب ظروف الذنب وجسامته فيكون عقابه بقصره على الحجز والماء فقط أو بوضعه في حجرة مع حرمانه من الزيارات والمحادثات أثناء مدة لا تتجاوز الثمانية ايام ويسوغ حينئذ ان يكون مغلولاً أو خالياً من القيد والمادة ٣٥ التي نحن بصددنا وضعت في الاصل هكذا - المقويات بالسجن وهي وضع المحكوم عليه في أحد أماكن الحبس وتشغله في الاعمال التي تبينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته ان كانت المقوية مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

ولكن تحيياً للمسجونين حسن السير والنشاط في العمل اقتضت حكمة التشريع ان تضيف على هذه المادة العبارة الآتية وهي - يجوز تشغيل المسجونين الحسنى السيرة في الاعمال خارج السجن المقيمين به لقضاء مدة عقوبتهم - وصدر بها أمر ط في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ ثم وضعت لائحة في ١٥ يونيو من السنة ذاتها مؤلفة من ٢ مواد تبين فيها تخصيص الاعمال ومدة العمل والارباح التي تخصص للمسجونين من شغلهم (انظرها بنصها في الصفحة ٣٢ من هذا الجزء)

### ( المادة ٣٦ )

يجوز للمسجون ان يخالط الاشخاص المقيمين في السجن والغير مقيمين فيه على حسب الحدود المقررة في اللوائح المختصة بذلك

٨١ - في الجواز للمسجون ان يخالط من معه في السجن والفسير مقيم معه - أجاز الشارع للمسجون ان يخالط الاشخاص المقيمين في السجن كما أباح له مقابلة غير المقيمين في السجن لكن على حسب الحدود المقررة في اللوائح المختصة بذلك والممول عليها من هذه اللوائح لائحة ١٢ مارت من سنة ١٨٨٥ في المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ منها مقول ان دخول السجن مباح في أي وقت من الاوقات للنائب العمومي ووكلائه ولرؤساء المحاكم

على عمومها وللنظار ومتممهم وللحافظين والمديرين ومفتشى السجون والمحامين المرخص لهم من قلم النائب بمقابلة المسجونين وان قاضي التحقيق اذ أنهى عن مقابلة أحد المسجونين دون حضور شخص ثالث أمين على مأمور السجن اطاعة نهية . واذا وضع المسجون في الحبس السري لا يجوز لاحد مقابله ما خلا المحامي عنه

وانه يجوز لاقارب وانسباء المسجون الى الدرجة السادسة ان يقابله في الايام المخصصة وهي ايام الجمعة ويجوز للمسجون أيضاً ان يكتب أهله بشرط ان يطالع المأمور على مكتباته وهذا يؤسر عليها وغير ذلك مما لا أهمية لذكره .

### (المادة ٣٧)

كل من حكم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن يكون محجوراً عليه في جميع تصرفاته مدة عقوبته ولذلك يلزمه ان يعين له قيماً لادارة أشغاله المتعلقة بأمواله واملاكه بشرط التصديق من المحكمة على هذا التعيين فان لم يعين قيماً يحصل تعيين القيم المذكور بمعرفة المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها محل توطن المحكوم عليه ويكون ذلك بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه أو من له شأن في ذلك

٨٢ - في الحبس على تصرفات المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن من يحكم عليه اتهامياً بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن المؤبد أو المؤقت يحجر عليه في جميع تصرفاته مدة عقوبته موقفة كانت أو مؤبدة وينزع منه حق التصرف في ملكه لئلا يصرفه فيما يخفف عنه تأثير العقاب ويجعل له السجن مقر الاذلال والعنف محل لهو وتلذذ أو فيما يسهل امامه سبل الهروب . والحجر هو من مستلزمات الاحكام الصادرة بالاشغال أو بالسجن وهو واجب ولولم ينص عنه في الحكم . والمحكوم عليه يلزم ان يعين له قيماً

لادارة أشغاله المتعلقة بأمواله وأملاكه . والقيم ملزوم اذ ذاك ان يثيق على أهل المحكوم عليه كفاء حاجاتهم من ربيع أملاكه وأمواله وان قصر يعزل ويستبدل بسواه . واذا تبين القيم بمعرفة المحكوم عليه يلزم لاعتماده تصديق المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها محل توطن المحكوم عليه لانه ربما كان سفيراً لا يحسن التصرف أو كان ممن لا يوثق بدمتهم . والمفهوم من نص هذه المادة ان الحجر على المحكوم عليه بالعقوبات الاربع وهي الاشغال الشاقة مؤبداً والاشغال الشاقة مؤقتاً والسجن المؤبد والسجن الموقت لازم حتماً ما دامت العقوبة ولا يزول الا بزوالها سواء زالت بانقضاء المدة أو بالعفو . أما اذا توفي المحجور على أمواله فان القيم يرفع وتسلم أمواله الى ورثائه لما ان الغاية من الحجر عليه هي حرمانه من التمتع والتصرف بأمواله ولم يكن من المشروع في مسدة حياته تجريدته منها وتعليقها لورثائه . بغير ارادته لما فيه من الظلم والاعتساف لكن اذا توفي انتفى الخوف من امكان تلذذه بأمواله في وسط السجن ومن ثم وجب ان ورثائه يحلون محله في امتلاك ما ادخر اما تصرفات المحكوم عليه بالعقوبات الاربع المنزه عنها في هذه المادة فانها تلبث صحيحة الى ان يصبح الحكم عليه انتهائياً غير قابل للطعن امام محكمة النقض والابرار

واذا لم يبين المحكوم عليه باحدى العقوبات الاربع المنصوص عليها في هذه المادة قيماً لادارة أشغاله المتعلقة بأمواله وأملاكه تعينه المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل توطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه أو من له شأن في ذلك كأهل واعقاب وأرباب دين على ذات المحكوم عليه

### ( المادة ٣٨ )

النفي المؤبد هو ارسال المحكوم عليه الى المحل الذي تعينه الحكومة لذلك ليقوم فيه مدة حياته وان طلب نقل عياله الى المحل المذكور يجاب لطلبه



بشرط رضائهم بذلك

٨٣ - النفي المؤبد - ان النفي المؤبد هو سادس نوع من العقوبات المقررة لافعال الجنايات في المادة الثالثة من هذا القانون ويقضى به غالباً في الجرائم السياسية أو في المكائد التي تحصل ضد الحكومة . وهو من العقوبات المصاحبة لما انه بعد شخصاً عن بلد شب فيها واختار التوطن بها مع قوم امتزج بهم وتعامل معهم واكتسب بينهم منزلة ربما لا يتيسر له الحصول عليها في جهة أخرى . وهو يؤلم نفس النفي وينقص من عيشه لانه بضطر في منفاه ان يتخذ بمطأ آخر لمعيشته ويألف غير عوائده ويحرم من مشاهدة بلدة أثرها على غيرها بأقامته بها . وهو عقاب لجرائم لا تأتيا نفوس توغلت في الشر وانما تنتج عن خواطر سياسية اختلجت في نفوس ابيه ولذلك قد ذهب بعض العلماء بفلاظة شدته وشدة وطأته وخصوصاً لان لا نهاية له الا بموت المحكوم عليه به

والمفهوم من نفس هذه المادة ان الشارع لم يعين محلا للنفي لحكمة رآها وهي وضع النفي في قبضة الحكومة ترسله الى المحل الذي تختاره له ليقم فيه مدة حياته وذلك ليقى قيد مراقبتها وتحت تصرفها لتأمين شر دسائسه . والعقوبة بالنفي لها مستلزم كسائر العقوبات المقررة لافعال الجنايات وهو الحرمان المؤبد من جميع الرتب ومن التوظيف باي وظيفة ميرية والمحكوم عليه بها انما يحرم من الحصول على الرتب ونوال التوظيف فقط ويبقى حراً في تصرفاته غير محروم من الحقوق المدنية يتجر في محل منفاه ويتعامل مع من يريد ويبيع ويشترى كسائر الناس بدون رقيب عليه أو ضيق من جانب الحكومة . أما محل النفي فيجب ان يكون في القطر المصري حتى يلبث النفي تحت نظر الحكومة ومراقبتها غير ان جناة الثورة العربية كان منفاهم على خلاف هذه القاعدة في جزيرة سيلان من ضمن املاك الدولة الانكليزية لما ان ذلك كان قبل نشر هذا القانون والعمل بمقتضاه وكان قبل ذلك الوقت لا يصل النفي الى منفاه حياً بل يموت غالباً في الطريق فتأميناً لحياة رجال الثورة قد أرسلوا الى سيلان ولو انها أرض انكليزية اقتياداً لاحكام

السياسة وظروف الحالة وقتئذ

واذا طلب المحكوم عليه بالتفنى نقل عياله لى محل منفاه بحجاب الى طلبه بشرط رضائهم بذلك والمراد به ان الحكومة تنقلهم على نفقتها لان عيال المتفنى احرار في الذهاب والاياب من الجهة التي يريدون وفي التوطن بالبلدة التي يرغبون واذا ما أرادوا ان يلحقوا برئيسهم فكيف يمنون ؟

( المادة ٣٩ )

الحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة ميرية هو حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من الاستخدام في الخدمات الميرية أي كانت أهمية الخدمة ومن قبوله في الالتزامات والتعهدات الميرية ومن حيازة أي رتبة أو نيشان ومن الحصول على مرتبات وتجريده مما يكون حائزاً له في وقت الحكم من جميع ما ذكر

٨٤ - في الحرمان المؤبد - ان الحرمان المؤبد هو عقوبة معنوية قد يحكم بها على احدتها غالباً تكون ومن مستلزمات العقوبات المقررة لافعال الجنايات . وهو الموت المدني والاعدام الادبي اذ المحروم يفقد شرفه وحقوقه وينبذ كالمضو الفاسد من هيئة امته وحكومته فلا يجوز استخدامه في الخدمات الميرية لان الحكومة لو استخدمته تكون تعاقبت مع مجرم سيئ السريرة والسيرة قبيح الطينة مفقود الثقة . ولا قبوله في الالتزامات والتعهدات الميرية لما انها من الحقوق العامة والمحكوم عليه بالحرمان المؤبد قد طرد من هيئة الاجتماع لما انه عدوها . ولا ان يجوز أي رتبة أو نيشان لما فيه من اعلاء شأن السفلاء واکرام اللؤماء . ولا ان يحصل على مرتبات لما فيه من الاحسان الى المسيئين . هذا في حالة الحكم عليه بالحرمان وهو غير متمتع بشئ مما ذكر . اما اذا كان حاصلاً على شئ مما تقدم فحال الحكم عليه بمجرد منه لما ان التجريد على نوعين اما ان يمنع صيرورة مفقود

وأما ان يحرم من الشيء الموجود وهو حرمان على كلا النوعين .

( المادة ٤٠ )

العقوبة المذكورة بالمادة السابقة تكون دائماً من مستلزمات

كل عقوبة من العقوبات المقررة للجنايات ان لم يحكم بها بصفة عقوبة أصلية

٨٥ - عقوبة الحرمان المؤبد - هذه العقوبة قد يحكم بها على حدثها أو

منضمة الى عقوبة أخرى انما تكون دائماً من مستلزمات كل عقوبة من العقوبات

المقررة لأفعال الجنايات الموضحة في المادة ٣ من هذا القانون ماعدا عقوبة القتل بمعنى

انه اذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة أو بالسجن تكون عقوبة الحرمان من

مستلزمات العقوبة التي يحكم عليه بها وهذا عين الصواب لانه كيف يصح استخدام

عجز في مهام الحكومة يقوم بإعلاء مصالحها وهو مفسود الذمة والاخلاق . وهذا

الحرمان هو من مستلزمات كل عقوبة مؤقتة كانت أو مؤبدة من العقوبات المقررة

لأفعال الجنايات وذلك اذا لم يحكم بها بصفة عقوبة أصلية فانها في هذه الحالة لا تكون

مستلزم لها

( المادة ٤١ )

الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية هو

أولاً حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من جميع الرتب ومن

التوظيف بأي وظيفة ميرية كما هو مقرر في المادة ٣٩

ثانياً حرمانه من التمتع بحقوقه في انتخاب احد من نواب الامة أو في

انتخابه هو لهذه الوظيفة

ثالثاً عدم اهليته لان يكون عضواً في جمعية من الجمعيات ولا لاداء

أي خدمة تتعلق بالطائفة أو الحرفة المنسوب هو اليها

رابعاً عدم اهليته لان يكون عدلاً محلفاً أو أهل خبره أو شاهد في العقود أو في الدعاوى المرفوعة امام المحاكم بمجرد الاستسلام منه عما يلزم وعدم اهليته للاستخدام بأحد محلات التعليم بوظيفة معلم او ناظر - ٨٦ - في الحرمان من الحقوق الوطنية - ان الحرمان من الحقوق الوطنية قد صرفه الشارع في هذه المادة تعريفاً لا يستلزم تفسيراً وايضاحاً وهو حسب هذا التعريف عقوبان في واحدة لانه يشمل ايضاً العقوبة القائمة بذاتها الواردة في المادة ٣٩. والحرمان كما تقدم هو عقاب أدبي لا يقصد به الاقصاء المحكوم عليه عن حياة الاجتماع تحاشياً لما يمكن ان يقع عليها منه من الضرر بالنظر لفساد ذمته واعتلال سيره لانه كيف يسوغ لرجل مفقود الثقة ان ينتخب لمجلس الامة أو يتولى تعليم أولاد البلاد أو ان يؤدي شهادة تبنى عليها أحكام الخ وهو كما هو من خراب الذمة وفساد الضمير .

### ( المادة ٤٢ )

الحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً أو مؤقتاً أو بالسجن أو بالنفي المؤبدين يستلزم قانوناً الحرمان من الحقوق الوطنية أما اذا حكم بهذا الحرمان بصفة عقوبة أصلية فيحكم معه بالحبس مدة يسوغ ابلاغها الى الحد الاقصى المقرر للحبس

- ٨٧ - في مستلزم الحكم بالاشغال أو السجن أو النفي - تقدم القول شرحاً على المادة ٤٠ في هذا القانون ان الحكم بعقوبة على أفعال الجنايات المبينة في المادة ٣ في هذا القانون يستلزم ضمناً الحرمان المؤبد من الرتب والتوظف في المصالح الاميرية ومن الالتزامات والتعهدات الاميرية أما الحرمان من الحقوق الوطنية فلم يأت ذكر له اذ ذاك مع انه مفروض لغالبية العقوبات

الجناية وما ذلك الا لان الشارع أراد ان يخص لها مادة على حدتها ليوضح فيها أنواع العقوبات التي ليس الحرمان من الحقوق الوطنية من مستلزماتها، فالسجن الموقت من مستلزماته الحرمان المؤبد من الرتب والتوظيف الخ ولكن ليس من مستلزماته الحرمان من الحقوق الوطنية لما انه أجسم وأعم من الحرمان الاول والحرمان من الحقوق الوطنية قد يكون عقوبة أصلية وقد يكون مستلزماً للعقوبة. ففي حالة ما اذا حكم به بصفة عقوبة أصلية فيحكم معه بالحبس مدة يسوغ ابلاغها الى الحد الاقصى المقرر للحبس لما ان الحرمان عقوبة معنوية لا تؤثر بمفردها على نفس كل معاقب لاسيما اذا كان من ذوي النفوس الحسنة اما مدة الحبس فيسوغ ابلاغها الى ثلاث سنين وانما لا يؤخذ من هذا الجواز امكان الرجوع الى الحد الادنى المقرر للحبس لما انه لا يصح القضاء بالحبس مدة يسيرة مع عقوبة الاسقاط من الحقوق الوطنية ولهذا فان الشارع سكت عن الحد الادنى وأتى على ذكر الحد الاقصى المقرر للحبس

( المادة ٤٣ )

كل حكم يصدر بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبداً أو مؤقتاً أو بالسجن أو النفي المؤبد أو بالحرمان من جميع الرتب والخدمات الميرية أو من الحقوق الوطنية يعلن بلبصق ملخصه في الميدان العمومي لمركز ادارة المديرية التي صدر فيها الحكم المذكور وميدان القسم الذي ارتكبت فيه الجريمة وفي محل تنفيذ العقوبة ومحل توطن المحكوم عليه وفي اللوحة المعدة لنشر الاعلانات بمحكمة كل من الجهات المذكورة وعلى باب ديوان المديرية أو المحافظة وعلى باب الضبطية وأما في حالة الحكم بالعقوبات الأخر المقررة للجنايات فيتبع ما هو مقرر في المادة

## ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات

٨٨ - في نشر الاحكام - ان كل حكم يصدر بنوع من العقوبات الموضحة في هذه المادة يلزم نشره في الاماكن التى عدتها المادة ونسقتها ليبلغ الجمهور مؤداه ويطلع على الاسباب التى رجح اليها رجال القضاء في اصدار الحكم ويتبين عدالتها ولا يخفى ما في ذلك من المسؤولية للقضاء تلقاء الجمهور مما يجعلهم ان لا يصدروا الاحكام بدون نزو حرصاً من الانتقاد الغيف ورميم بالعسف أو الجهل أو الجور أو الانقياد وراء الغايات. ثم ان في نشر الاحكام فائدة أخرى وهى ارباب الناس وتحذيرهم من الوقوع في الجنايات لئلا يحل بهم العقاب المريع واختجال المحكوم عليهم عرضة للخزي والعار

والاحكام الواجبة النشر هى الانتهاية غير المقابلة للطعن بطريقة من الطرق المشروعة لانه كيف يجوز فضيحة متهم بمجرد صدور حكم ابتدائي ضده قابل للاستئناف والنقض من المحتمل اتعاؤه ؟ اما نشر الاحكام فبحقنقى نص هذه المادة لازم للعقوبات المقررة لافعال الجنايات وليس لافعال الجنج . اما في حالة الحكم بالعقوبات الاخر المقررة للجنايات أي اذا حكم بعقوبة جنحة على ارتكاب جناية بالنظر لظروف مخففة أو لمذر يلتمس للعجائ فيتبع في نشر الاحكام ما هو مقرر في المادة ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات وهذا نصها و الاحكام الصادرة بعقوبة بسبب ارتكاب جناية وصارت في قوة الاحكام الانتهاية تنشر بناء على طلب قلم النائب العمومى بواسطة لصق صورها على باب قاعة الجلسات بحكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو في جميع الاماكن الاخر المعنية في القانون وعلى باب أعظم محل للإدارة في مركز المديرية أو في البلد أو في القرية التى وقعت فيها الجناية )

﴿ مشمولات ما تقدم من الباب الثاني ﴾

( الباب الثاني )

في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات

نصفه	صفحه
-٦٧-	١٧٧
في الحكمة من وضع العقوبات	
-٦٨-	١٧٧
في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات	
شرح المادة ٢٥	١٧٨
-٦٩-	١٧٨
في عقوبة القتل	
-٧٠-	١٨٠
في انفاذ عقوبة القتل	
شرح المادة ٢٦	١٨٢
-٧١-	١٨٢
في عرض أوراق القضية المحكوم فيها بالقتل على الحضرة الخديوية	
شرح المادة ٢٧	١٨٣
-٧٢-	١٨٣
في استبدال القتل	
شرح المادة ٢٨	١٨٣
-٧٣-	١٨٣
في تنفيذ الحكم بالقتل	
شرح المادة ٢٩	١٨٤
-٧٤-	١٨٤
في عدم تنفيذ حكم القتل في أيام الاعياد	
شرح المادة ٣٠	١٨٥
-٧٥-	١٨٥
في دفن جثة المحكوم عليه بالقتل	
شرح المادة ٣١	١٨٥
-٧٦-	١٨٥
في اعدام الجبلي	
شرح المادة ٣٢	١٨٦
-٧٧-	١٨٦
في موجبات الحكم بالقتل	
شرح المادة ٣٣	١٨٨
-٧٨-	١٨٨
في العقوبة بالاشغال الشاقة	
شرح المادة ٣٤	١٩١
-٧٩-	١٩١
في معاملة الكحول والنساء المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة	
شرح المادة ٣٥	١٩٢

صفحة	نصفه
١٩٣	- ٨٠- في العقوبة بالسجن وتشغيل المسجونين
١٩٤	شرح المادة ٣٦
١٩٤	- ٨١- في الجواز للمسجون بمخالطة من معه في السجن والغير مقيم معه
١٩٥	شرح المادة ٣٧
١٩٥	- ٨٢- في الحجز على تصرفات المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن
١٩٦	شرح المادة ٣٨
١٩٧	- ٨٣- في النفي المؤبد
١٩٨	شرح المادة ٣٩
١٩٨	- ٨٤- في الحرمان المؤبد
١٩٩	شرح المادة ٤٠
١٩٩	- ٨٥- في عقوبة الحرمان المؤبد
١٩٩	شرح المادة ٤١
٢٠٠	- ٨٦- في الحرمان من الحقوق الوطنية
٢٠٠	شرح المادة ٤٢
٢٠٠	- ٨٧- في مستلزم الحكم بالاشغال أو السجن أو النفي
٢٠١	شرح المادة ٤٣
٢٠٢	- ٨٨- في نشر الاحكام



✽ اصلاح الاغلاط الواقعة في الباب الثاني ✽

صفحة	ميطار	خطاء	صواب
١٧٩	٢٢	الاجلاق	الاخلاق
١٨٢	١٥	بالمحكوم	بالمحكوم عليه
١٩٨	٢	لى	الى



## الباب الثالث

### في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات

٨٩ - في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات - ان الافعال التي تستوجب العقوبة بمقتضى القانون ثلاثة أنواع أولها الجنائيات وثانيها الجنح وثالثها المخالفات فالشارع بعد ان بين العقوبات المقررة لافعال الجنائيات في الباب السابق وضع هذا الباب تبياناً لمدد العقوبات التي يحكم بها في الجنح ثم في المخالفات وهذه العقوبات قد سبق له تعريفها في المادتين ٤ و ٥ من هذا القانون وبما ان العقوبة الاولى لافعال الجنح حسب الترتيب الموضوع لها في المادة ٤ من هذا القانون انما هي الحبس فلذلك تعين البسده في تعريف الحبس وتبيان مدده كما يأتي .

( المادة ٤٤ )

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم وتشغيله بعمل تطبيقاً للوائح هذه المحابس ٩٠ - في أصل المادة - ان هذه المادة قد وضعها الشارع عند ما وضع قانونه هذا في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ الموافق ١٣ نوفمبر من عام ١٨٨٣ هكذا - للعقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم - وبعد ان نفذ هذا المبدأ وكان قاعدة لتنفيذ الاحكام الصادرة بالحبس وذلك من عام ١٨٨٣ الى عام ١٨٩١ شوهد بان المحابس امتلأت من الطبقة السفلى في حياة الاجتماع وكان معظمهم يؤثر البقاء في دار الحبس يأكل فيها وينام بدون شغل على الخروج والاضطرار الى تحصيل قوت يومه بالكد والتعب بدليل انه متى كان يخرج من الحبس كان يرتكب جنحة أخرى في ذات يوم خروجه حتى يحكم عليه ويعاد الى الحبس ولذلك اقتضت حكمة التشريع ان تعدل هذه المادة التي

نحن في صددنا وتقرر فيها بتشغيل المحكوم عليهم اتماماً شديداً لوطأة السجن على الرعايا ليعلموا ان الحبس ليس بدار راحة لهم وان الحبز الذي تظمهم اياه الحكومة في الحبس يلزم ان يأكلوه أيضاً بعرق الجبين . ثم انه يوجد حكمة أخرى من تعديل هذه المادة بتشغيل المحبوسين وهي عدم تعود المحكوم عليهم على الكسل لانهم اذا تعودوه في مدة حبسهم وكانت سنة أو سنتين فعند خروجهم يابسون على ما تعودوه من الكسل والبطالة فيكون الحبس قد أضرهم واضعف منهم اللهم على العمل ولذلك صدر أمرال في ١٣ الحجة من سنة ١٣٠٨ الموافق ٩ يوليو من عام ١٨٩١ قضى بتعديل هذه المادة بزيادة العبارة الأخيرة منها وهي « تشغله بعمل تطبيقاً للوائح هذه المحابس »

٩١ - في العقوبة بالحبس - ان العقوبة بالحبس هي كما قرر الشارع وضع المحكوم عليه اتماماً بحكم غير قابل للظن بوجه من الوجوه في احد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم مع تشغله .

قال العلامة فوسن هيل (١) عند شرح المادة ٤٠ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة لهذه المادة التي نحن في شرحها - ان غرض الشارع من العقوبة بالحبس هو تقييد حرية وتصرفات المحكوم عليه واحرامه مما يريد من الترف والملاذات وذلك بوضعه في أحد محابس الحكومة . اما الحكم بالحبس فلا ينبغي تنفيذه الا من وقت صيرورته اتماماً . وحبس المحكوم عليه يجب ان يكون في قصبة الجهة التي ارتكب فيها الفعل ليحصل به العبر والاعتاظ . ثم اذا كانت العقوبة بالحبس المقررة لافعال الجنح والمخالفات هي وضع المحكوم عليه في أحد محابس الحكومة جميع المدة المقررة في الحكم مع تشغله . واذا كانت العقوبة بالسجن المقررة لافعال الجنايات كنص المادة ٣٥ السابق ذكرها مع شرحها هي وضع المحكوم عليه في أحد اماكن الحبس وتشغله مدة عقوبته سواء كانت مؤبدة أو مؤقتة قادماً هو الفرق بين هاتين العقوبتين ؟ فالفرق هو ان العقوبة بالحبس تكون دائماً مؤقتة

ولا تزيد مدتها عن اسبوع في مواد المخالفات ولا عن ثلاث سنين في مواد الجنيح والعقوبة بالسجن تكون مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت موقته فيكون الفرق اذاً في المدة والشدة

( المادة ٤٥ )

مدة الحبس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع وفي الجنيح من ثمانية ايام الى ثلاث سنين ويبتدىء كل منهما من وقت وضع المحكوم عليه في الحبس ان لم يكن محبوساً حبساً احتياطياً. ٩٢ - مدة الحبس على افعال الجنيح والمخالفات - ان ادنى مدة الحبس على افعال الجنيح ثمانية ايام واقصاها ثلاث سنين. وادناها على افعال المخالفات ٢٤ ساعة واقصاها اسبوع لكن قد تكون شهر أو لا تزيد عنه تهديداً لاجل تحصيل الغرامات والمصاريف في مواد المخالفات

قلنا ان اقصى مدة الحبس على افعال الجنيح ثلاث سنين لكن يشذ عن هذه القاعدة أولاً - ما جاء في المادة ٥٩ من هذا القانون من المراهق الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة فانه اذا حكمت المحكمة بانه فعل ما اثم به وهو يميز بحكم عليه بالحبس من خمس سنين الى عشر اذا كان مانعاً يستوجب الحكم عليه بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبداً أو السجن أو النفي المؤبد. فمدة الحبس في هذه الحالة تتخطى الى عشر سنين بخلاف القاعدة. ويلزم ان يعلم ان لفظ الحبس خاص بالعقوبة المقررة لافعال الجنيح والحبس بالعقوبة المقررة لافعال الجنايات

ثانياً - ما جاء في المادة ٦٠ من هذا القانون مختصاً بمراقبة المراهق بربع أو ثلث المدة التي يحكم بها لو كان غير قاصر اذا كان أتى فعلاً يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة الموقته أو السجن أو النفي الموقتين. ففي هذه الحالة قد تتخطى مدة العقوبة بالحبس الثلاث سنين خلافاً للقاعدة

ثالثاً - ما جاء في نص المادة ٢٤٠ من هذا القانون المقول فيها - كل من

أسقط عمداً امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان ذلك برضاها ام لا يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنين . وهذا خلافاً للقاعدة الاصلية فانه في هذه الحالة يجوز ان تتخطى العقوبة مدة الثلاث سنين

رابعاً - ما جاء في نص المادة ١٢ من هذا القانون المقول فيها - ان العود الى ارتكاب جنحة يستوجب الحكم على المأذوم بأشد العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجنحة ويجوز أيضاً مضاعفة تلك العقوبة أيضاً - مثاله - اذا خطف شخص بواسطة التحايل أو الاكراه طفلاً لم يبلغ سنه ١٥ سنة وحكم عليه بالتطبيق لنص المادة ٢٦٥ من هذا القانون بالحبس مدة ثلاث سنين ثم بعد ان قضى مدة عقوبته عاد الى ارتكاب ذات الفعل ففي هذه الحالة يجوز مضاعفة مدة العقوبة حتى تصل الى ست سنين فتتخطى حينئذ مدة العقوبة الثلاث سنين خلافاً للقاعدة

أما مدة الحبس في كلتا عقوبتي الجنحة والمخالفة فتبتدى من وضع المحكوم عليه في الحبس وفي حالة ما اذا كان قد حبس احتياطياً فتستقطع مدة حبسه الاحتياطي من مدة الحكم الاصيل

### ( المادة ٤٦ )

العقوبة بالنفي الموقت هي ابعاد المحكوم عليه عن محل اقامته ونقله للجهة التي تعينها الحكومة لذلك ليقم بها وتكون مدتها من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين

وتبتدى مدة هذه العقوبة من يوم القبض على المحكوم عليه لارساله للجهة المعنية لنفيه ان لم يكن محبوساً احتياطياً

٩٣ - العقوبة بالنفي الموقت - ان العقوبة بالنفي الموقت هي اقصاء المحكوم عليه من البلدة المقيم بها الى جهة أخرى تعينها له الحكومة . ومدة هذه العقوبة

من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين . ومتى كانت عقوبة الابدان لمدة سنة فما فوق كانت « سوا كن » مقررأ لقضاء مدتها فان الحكومة التي اناطها الشارع في تعيين الثاني قد قررت بتاريخ ٢ يوليو من عام ١٨٩٢ محافظة سوا كن منفي للمحكوم عليهم بالابدان عن محل اقامتهم من سنة وما فوق وهذا نص القرار المذكور الصادر من نظارة الداخلية بهذا الصدد

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية وعلى المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٣ يولي سنة ١٨٩١ بشأن المتشردين القاضية باستيفاء مدة عقوبة الابدان في جهة تعينها الحكومة داخل القطر المصري وبشاء على تصديق مجلس النظار تقرر ما يأتي

( المادة الاولى ) كل شخص حكم عليه بعقوبة الابدان لمدة سنة فما فوقها يرسل الى محافظة سوا كن لقضاء مدة عقوبته فيها الى ان يصدر أمر آخر بشأنه ٩٤ - في الفرق الكائن بين النفي الموقت والنفي المؤبد ان بين النفي الموقت المقرر عقوبة لافعال الجح والنفى المؤبد المقرر عقوبة لافعال الجنايات فرق ظاهر من حيث اللفظ لما ان الموقت يكون من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين والمؤبد يكون لمدة الحياة وفضلا عن ذلك فان النفي الموقت عقوبة لا مستلزم له اما النفي المؤبد فان من مستلزماته الحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة ومن الاستخدام في الخدمات ومن الالتزامات والتعهدات الميرية ومن الرتب والنياشين وغير ذلك كما نص عنه في المادة ٣٩ من هذا القانون . ومن مستلزماته أيضاً الحرمان من الحقوق الوطنية التي عرفها الشارع في المادة ٤١ من هذا القانون . هذه هي الفروق بين النفيين وما بقي فانه متشابه لان كلاما عبارة عن اقصاء النفي عن محل اقامته الى جهة اخرى تعينها الحكومة حيث يقيم بها حراً يتجر ويجترف بما يرغب ويريد .

٩٥ - في ابتداء مدة عقوبة النفي الموقت - بتبديء مدة العقوبة بالنفي الموقت من يوم القبض على المحكوم عليه لارساله للجهة المعنية لفيه اما اذا كان قد حبس

احتياطياً فان مدة حبسه الاحتياطي تستزل له من مدة عقوبته

( المادة ٤٧ )

العقوبة بالاعزل من وظيفة ميريه هي حرمان المحكوم عليه منها وقطع المرتبات المعينة لها وتكون مدة هذه العقوبة من سنة الى خمس سنين ولا يجوز في هذه المدة توظيف المحكوم عليه باى وظيفة ميريه ولا ان يتمتع باى مرتب . ومن يكون منفصلاً عن الخدمة في وقت صدور الحكم عليه لا يجوز ايضاً استخدامه في اى خدمة ميريه ولا تتمتع باى مرتب مدة عقوبته

٩٦ - في العقوبة بالاعزل من وظيفة ميريه - ان العقوبة بالاعزل من وظيفة ميريه هي النوع الثالث من انواع العقوبات المقررة في المادة ٤ من هذا القانون لافعال الجنح وتعريفها هو حرمان المحكوم عليه من الوظيفة الميريه ومن مرتباتها ومدتها من سنة الى خمس سنين . والحرمان اما ان يمنع من الوجود صيرورة مفقود واما ان يحول الوجود الى مفقود أي اما ان يحرم الموظف من الخدمة المؤدي شؤونها واما ان يحرم غير الموظف من التوظيف . ومتى قضى بعقوبة الاعزل امتنع توظيف المحكوم عليه وان كان هذا من ارباب المعاشات امتنع اعاده استخدامه أو تتمتع باى مرتب مدة عقوبته

٩٧ - في الفرق بين عقوبتي الاعزل والحرمان - ان عقوبة الاعزل قاصرة على الخدمة وقطع مرتبتها وهي من حيث هي عقوبة اصلية لافعال الجنح ومؤقتة . والحرمان عقوبة مؤبدة وهي اما اصلية يحكم بها على حدثها واما مستتزمة تضم لكل عقوبة اصلية من العقوبات المقررة لافعال الجنائيات وهي شاملة للرتب وللوظائف والمرتبات والنياشين والالتزامات والتعهدات الخ

( المادة ٤٨ )

العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من خمسة قروش الى مائة قرش ديوانى فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة آلاف قرش صاغ ديوانى فى الجنج

٩٨ - فى العقوبة بالغرامة - ان الغرامة هي النوع الرابع من العقوبات المقررة لافعال الجنج وهي بتدني من خمسة قروش ديوانى الى مائة قرش فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة آلاف قرش صاغ فى مواد الجنج . اما فى الجنايات فتكون الغرامة ملحقه بالعقوبة الاصلية كما ترى ذلك فى المواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ وغيرها من هذا للقانون

انما لاضابط لها فى النص فقد تبلغ حد العشرين الف قرش

والغرامة كما مر فى الصفحة ٣٥ من هذا الشرح وأيضاً النبعة - ٦٤ - انما يقصد منها نفع الحكومة واعانت المحكوم عليه وقد يحكم بها على حداثها بحكم مستقل ويحكم بها مضبوطة الى عقوبة اخرى واما ان تستبدل من عقوبة الحبس كما جاء فى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥٢ . والغرامة عقوبة لا تتخطى شخص المحكوم عليه بها بمعنى انه اذا مات سقطت المطالبة عن ورثته بخلاف التضمنات ورد الاموال وقد يقصد بها احرام المحكوم عليه من بعض ثروته ولا يجوز لاحد الخت أو المجاهرة فى مساعدته بدفعها أو بدفع المصاريف والتضمنات المحكوم بها وهاك ما جاء فى نص المادة ١٧٣ من هذا القانون - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى الفى قرش كل من نشر باحدى الطرق الخ اعلانات يريد بها اعانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمنات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنابة أو جنحة



## ( المادة ٤٩ )

تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار اربعة وعشرين ساعة عن كل ثلاثين قرشاً بشرط ان لا تنقص عن ذلك ولا تزيد عن شهر في المخالفات ولا عن ثلاثة اشهر في الجنح والجنايات

٩٩ - في اصل المادة ٤٩ - ان الشارع عندما وضع قانونه هذا في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ الموافق ١٣ نوفمبر لعام ١٨٨٣ وضع هذه المادة هكذا - تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار اربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً بشرط ان لا تنقص عن ذلك ولا تزيد عن شهر في المخالفات ولا عن ثلاثة اشهر في الجنح والجنايات - ثم عدلها بالنص المدون اعلاه في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ الموافق ٢٤ يونيو لعام ١٨٩٢ واصدر بذلك أمراً طالياً بذات التاريخ. اما معنى المادة فواضح لا يستلزم شرحاً انما مدة الحبس لتحصيل هي بمثابة تهديد للدفع لان المحكوم عليه لا تبرأ ذمته من قيمة الغرامة أو الرد أو التعويضات اذا ما حبس ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً .

## ( المادة ٥٠ )

لا يحصل الحبس المذكور بالمادة السابقة الا بعد خمسة ايام من يوم التنبيه الرسمي بالدفع والانذار بالحبس ويكون التنبيه مشتملاً على صورة الحكم ان لم يسبق اعلانه للمحكوم عليه .

١٠٠ - في الحبس على تحصيل الغرامات والرد والمصاريف - اذا لم يدفع المحكوم عليه قيمة الغرامة أو المصاريف أو ما يجب رده انذر بالحبس واذا مضت خمسة ايام ولم يدفع حيثئذ يحبس ويعتبر تاريخ الانذار من يوم النطق بالحكم

لان القاضي اذ ذاك يقول - حكمت المحكمة على فلان بغرامة قدرها مائة قرش وقرش (مثلا) مع المصاريف وان لم يدفعها يعامل طبقاً لنص المادة ٤٩ عقوبات المعدلة - فهذا يعتبر بمثابة اعلان بالحكم وانذار للدفع

(المادة ٥١)

لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف والرد بمجرد حبسه لتحصيل ذلك منه اذا كان قادراً على الدفع وقت الحبس او صار موسراً

بعده



مشمولات ما تقدم من الباب الثالث

( الباب الثالث )

في العقوبات التي يحكم بها في الجنيح والمخالفات

نبد	صفحة
٨٩- في العقوبات التي يحكم بها في الجنيح والمخالفات	٢٠٦
شرح المادة ٤٤	٢٠٦
٩٠- في أصل المادة	٢٠٦
٩١- في العقوبة بالجنيح	٢٠٧
شرح المادة ٤٥	٢٠٨
٩٢- في مدة الحبس على أفعال الجنيح والمخالفات	٢٠٨
شرح المادة ٤٦	٢٠٩
٩٣- في العقوبة بالنفي المؤقت	٢٠٩
٩٤- في الفرق الكائن بين النفي المؤقت والنفي المؤبد	٢١٠
٩٥- في ابتداء مدة عقوبة النفي المؤقت	٢١٠
شرح المادة ٤٧	٢١١
٩٦- في العقوبة بالنزل من وظيفة مربية	٢١١
٩٧- في الفرق بين عقوبتي النزل والحرمان	٢١١
شرح المادة ٤٨	٢١٢
٩٨- في العقوبة بالقرامة	٢١٢
شرح المادة ٤٩	٢١٣
٩٩- في أصل ( المادة ٤٩ )	٢١٣
شرح المادة ٥٠	٢١٣
١٠٠- في الحبس على تحصيل الغرامات والرد والمعاريف	٢١٣
المادة ٥١	٢١٤

## الباب الرابع

في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية ويجوز الحكم بها في الجنح والجنايات

١٠١ - في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية - ان الشارع بعد ان أتى في الباب الثاني على ذكر العقوبات التي يحكم بها في الجنايات وفي الباب الثالث على ذكر العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات خصص هذا الباب لذكر العقوبات التابعة للعقوبات الأصلية المقررة للجنايات والجنح فقط دون المخالفات لان المخالفات أفعال لا تنشأ عن قصد سيئ ولا عن تعمد مضر وليست بذات أذى جسيم وانما مصدرها الرعونة وعدم الالتباه ولذلك تقرر لها عقوبات طفيفة لا تسري على مرتكبها أحكام العود وبناء عليه لا يجوز ان يتبع عقوباتها الأصلية عقوبات فرعية ولولا ذلك لما عنون الشارع هذا الباب بالعقوبات التابعة لعقوبات أصلية الجائر الحكم بها في الجنح والجنايات - فانه قد اخرج بدون شك افعال المخالفات مريداً بهذا الاخراج تقرير عدم وجود عقوبات تابعة لعقوبات أصلية في مواد المخالفات . وقد يتوهم من قول الشارع في عنوان هذا الباب ان العقوبات التابعة لعقوبات أصلية قد يجوز الحكم بها في الجنح والجنايات كما يجوز أهلها على حد سواء مع ان هذا الجواز لا يطلق الا على مواد الجنح اما في مواد الجنايات فن الحتم ان يتبع العقوبات الأصلية عقوبات تابعة كما يتضح من نص المواد ٢٧ و ٤٠ و ٤٢ من هذا القانون السابق ذكر نصها مع الشرح وكما سيتضح أيضاً من المادة ٥٣ الآتي نصها مع شرحه

( المادة ٥٢ )

الحكم بالعقوبات السابق ذكرها لا يمنع المحاكم المختصة بالجنح من الحكم أيضاً في الاحوال المقررة في القانون بانواع الحرمان المينة في المادة ٤١ كلها أو بعضها

١٠٢ - في الحق لمحاكم الجنج بان تحكم في أحوال مخصوصة بأنواع الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية كلها أو بعضها علاوة على العقوبة الأصلية - سبق الكلام على ان العقوبات المقررة لأفعال الجنايات لها مستلزمات نابعة لها ولو لم تحكم بها محاكم الجنايات مثاله ان من يحكم عليه بالإشغال الشاقة موقفاً أو بالسجن أو بالنفي المؤبدين يحرم قانوناً من الحقوق الوطنية ولا لزوم للنص عليه في الأحكام التي تصدرها المحاكم . اما في مواد الجنج فللافعال عقوبات أصلية لاستلزام لها قانوناً انما يجوز لمحاكم الجنج ان تحكم بأنواع الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية كلها أو بعضها بالتبعية للعقوبات الأصلية المقررة لأفعال الجنج في الاحوال المقررة في القانون مثاله - أن من شرع في اعطاء رشوة ولم يقبل منه أو في الاكراه بالضرب والسّيد ونحوها ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة سنة كاملة ويجوز حرمانه أيضاً من كل خدمة ميريّة أو رتب أو مرتب أو معاش مدة ست سنين - كما جاء في نص المادة ٩٩ من هذا القانون فالحبس في هذه الحالة انما هو من العقوبات الأصلية . والحرمان من الخدمة الميريّة أو من كل رتبة أو راتب انما هو عقوبة تبعية يجوز الحكم بها مع العقوبة الأصلية . والعقوبات التبعية بأنواع الحرمان تارة يكون الحكم بها مع العقوبة الأصلية جائزاً ووكلاً لوجدانات القاضي كما جاء في نص المادة ٩٩ المتقدم ذكرها وتارة واجبا كما جاء في نص المادة ١٠١ من هذا القانون وهالك نصها - كل من يكلف بشراء شيء أو يبيعه أو صنعه أو استنعاؤه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطه غشه في شراء ذلك الشيء أو يبيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه برد ما أخذه ، يعاقب بالحبس مدة من ستة أشهر الى ثلاث سنين ويحكم أيضاً عليه بعدم أهليته . يبدأ للتقيد بأي رتبة أو وظيفة ميريّة . وكما جاء أيضاً في نص المادة ١١٠ من هذا القانون المقول فيه - كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفاً « أي في المادة السابقة » عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت انه غير حق يعاقب بالنفي مدة ثلاث سنين ويعزل من وظيفته ويحكم عليه بعدم

الاهلية مؤبداً للتوظيف بأي وظيفة قضائية . وغير ذلك مما هو وارد في نصوص القانون

١٠٣ - في انواع الحرمان - ان انواع الحرمان الجائز الحكم بها كلها أو بعضها بالتبعية للعقوبات الاصلية في مواد الجنج هي الموضحة في المادة ٤١ من هذا القانون وهذا ياتها

أولاً - حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من جميع الرتب ومن التوظيف بأي وظيفة مبرية كما هو مقرر في المادة ٣٩

ثانياً - حرمانه من التمتع بحقوقه في انتخاب أحد من نواب الامة أو في انتخابه هو لهذه الوظيفة

ثالثاً - عدم أهليته لان يكون عضواً في جمعية من الجمعيات ولا لاداء أي خدمة تتعلق بالطائفة أو الحرفة المنسوب هو اليها

رابعاً - عدم أهليته لان يكون عدلاً محلفاً أو أهل خبرة أو شاهداً في العقود أو في الدعاوى المرفوعة امام المحاكم الا لجرد الاستعلام منه عما يلزم وعدم أهليته للاستخدام باحد محلات التعليم بوظيفة معلم أو ناظر

قال العلامة فوسثن هيلي - ان عقوبة الحرمان التابعة لعقوبة أصلية في مواد الجنج بمقتضى نص القانون الترض منها تعطيل اهلية المحكوم عليه بالنظر لجمامة الجرم الذي اثناء الاعتبار انه من عداد أفعال الجنج وبها يفقد الانسان بمقتضى حكم كلا أو بعضاً من الحقوق الوطنية . قال العلامة جبارو ان الحرمان من الحقوق الوطنية على انواعه اذا كان عقوبة لافعال الجنائيات كيف يسوغ أن يكون معما هو عليه من الغلظة عقوبة تبعية في مواد الجنج لعقوبة أخف وطأة منها ؟ فعلى رأي هذا الشارح انه لا يجب الحكم بجميع انواع الحرمان مطلقاً ولا ببعضه الا في الجنج الجسيمة التي لم يجز القانون للقاضي الحكم بدونها

( المادة ٥٣ )

من ارتكب جناية وحكم عليه بسببها بعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن المؤقتين يجب حتما جعله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة . انما يجوز تقليل مدة الملاحظة أو المعافاة منها بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة أما من حكم عليه باحدى العقوبات المؤبدة وعفى عنه منها أو استبدلت بغيرها فيتختم جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان لم يتقرر غير ذلك في الامر الذى يصدر باستبدال العقوبة أو بالعفو منها .

١٠٤ - فى الاحوال التى يتختم فيها جمل المجرمين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى - تقدم القول ان أنواع الحرمان المينة فى المادة ٤١ من هذا القانون كلها أو بعضها من العقوبات التابعة لمقوبات اصلية وفيها عداها يوجد عقوبة أخرى تابعة للعقوبات الاصلية أيضاً وهى ملاحظة الضبطية الكبرى وقد تكلمنا عنها عند شرح المادة ١٧ من هذا القانون فى النبتتين ٥٤٩ و ٥٥٠ والصفحة ١٤٦ وما بعدها من هذا الجزؤ بما فيه الكفاية

فملاحظة الضبطية الكبرى واجبة بمقتضى نص هذه المادة على كل من ارتكب جناية وحكم عليه انتهائياً بعقوبة الاشغال الشاقة أوالسجن المؤقتين فانه بعد استيفاء مدة عقوبته يجب حتما جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة فلو حكم عليه مثلاً بالاشغال الشاقة مدة ست سنوات لوجب حتما جعله بعد استيفاء هذه المدة زمناً معادلاً لها تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ولو لم ينص الحكم على ذلك لما ان الملاحظة من مستلزمات عقوبة الاشغال الشاقة الموقته والسجن المؤقت ومن المعلوم ان اللازم تابع للمزوم . غير ان القضاة يجوز لهم فقط تنقيص مدة الملاحظة او المعافاة منها بنص صريح فى الحكم الصادر بالعقوبة الاصلية لكن

في حالة عدم وجود النص يرجع الى الاصل وهو الملاحظة . اما الملاحظة المنصوص عن الجواز بالحكم بها في مواد الجنج فلا يجب ان تكون مدتها متساوية لمدة العقوبة الاصلية المحكوم بها لما ان الملاحظة ليست من مستلزمات عقوبات الجنج حتى يتبع اللازم الملزوم في المدة والشدة وانما أجازها للشارع بنوع الاستثناء في بعض الاحوال وجعل مدتها من سنتين الى عشر سنين كما نص في المادة ٣٠١ من هذا القانون

واذا حكم على مجرم باحدى العقوبات المؤبدة لافرق بين ان تكون الاشغال الشاقة أو السجن أو النفي وعفى عنه منها أو استبدلت بغيرها يتحتم اذ ذاك جملة تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة حياته لما ان أصل عقوبته مؤبدة ما لم يتقرر غير ذلك في الامر الذي يصدر باستبدال العقوبة أو بالعفو منها

لكن لماذا قرر الشارع هذا القيد فاذا كان الفرع تابع للاصل واللازم للملزوم فالعفو عن العقوبة الاصلية يلزم ان يشمل العقوبة التبعية واذا ما عفى عن شخص محكوم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً مثلاً يجب ان يدخل تحت هذا العفو العقاب التبعية وهو الملاحظة . غير ان الشارع قرر الخلاف لما ان المجرم المعفى عنه لم يجعله العفو ملاكاً طامراً يمكن للجماعة ان تأمن شره ولم يمنع عنه في اعين الحياة تأثير ما ارتكبه ولذلك فانه يبقى بعد العفو من أهل الشبهات الذين ساءت بهم الظنون واصبحوا محل ريبة لا يؤمن شرهم . وبما ان العقاب من حق شارع فللشارع ان يمجبه فاذا ما شغل العفو العقوبة وما يتبعها كان به اما اذا كان قاصراً على العقوبة الاصلية فيتحتم بقاء العقوبة التابعة ترضية لخواطر الحياة الاجتماعية

### ( المادة ٥٤ )

فما عدا الاحوال المبينة بالمادة السابقة يجوز الحكم في مواد الجنائيات والجنج بجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى في الاحوال



## المقررة في القانون

١٠٥ - في جواز الحكم بالملاحظة - اوجب الشارع عقوبة الملاحظة على من يحكم عليه بالاشغال الشاقة او السجن الموقتين وعلى من يحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ويعنى عنه من امير البلاد او تستبدل هذه العقوبة بغيرها لكن فيما عدا هذه الاحوال يجوز الحكم بملاحظة الضبطية في مواد الجنايات والجناح على حسب الاحوال المقررة في القانون لا على حسب وجدان القضاة واطلاق الحوادث . فلو وجد القاضي ان المجرم كثير الفساد لا تكفى العقوبة الاصلية لاصلاحه وكان القانون مجزاً الحكم عليه بمجعله تحت ملاحظة الضبطية لقضى عليه وبدون ذلك امتنع عليه الحكم بالملاحظة . اما الجواز فقد بينه الشارع في محلات معلومة على وقائع مخصوصة وترك فيه الخيار الى نظر القضاة

### ( المادة ٥٥ )

يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان يكون للحكومة حق في منعه عن الاقامة بالاقليم الذى ارتكب فيه الجناية وبالمدين التى يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف ويلزمه ان يخبر بالجهة التى يريد الاقامة فيها ويبين منازل سفره وتعطى اليه تذكرة مرور تقيد فيها تلك المنازل وعند وصوله الى الجهة التى اختارها لاقامته يجب عليه ان يخبر بذلك حاكمها فى ظرف أربع وعشرين ساعة ولا يجوز له ان يغير تلك الجهة بدون ان يخبر حاكمها قبل ذلك بثلاثة أيام بالجهة التى يرغب السكنى فيها ويلزمه أيضاً ان يأخذ تذكرة مرور ثانية فان خالف هذه الاصول يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة

١٠٦ - فيما يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى -  
 يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية ما هو منصوص عنه في هذه  
 المادة . أما عن منعه من الإقامة بالأقاليم الذي ارتكب فيه الجناية فما هو الا لكي  
 لا تتجدد الشحاء بينه وبين المجنى عليه أو ذوي قرباه فنياً لهذا الخوف أنهى  
 الشارع عن ذلك ومنع المحكوم عليه من الإقامة في المحل الذي ارتكب فيه الجناية  
 الى أجل مسمى يندمل فيه الجرح ويسكن فيه غضب المجنى عليه وأقاربه ويزول  
 بمرور الزمن تأثير الجناية من أنفس الجماعة . أما منعه عن الإقامة بالمدن التي  
 يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف فلكي يتأتى لرجال الضبط الوقوف على أحواله  
 ويتيسر لهم المراقبة عليه بأكثر من المدن الموفورة بالناس والدليل عليه ما جاء في  
 باقي نص المادة من الاصول الواجب على المحكوم عليه اتباعها وانه اذا خالفها  
 عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة .  
 وعقوبة الملاحظة لا تسقط بمضى المدة الطويلة ولا يترتب على تأخير انفاذها حق  
 يعود بالفائدة على المحكوم عليه



## مشمولات ما تقدم من الباب الرابع

## الباب الرابع

في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية ويجوز الحكم بها في الخنج والجنابات

نبيذه	صفحه
في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية - ١٠١-	٢١٦
شرح المادة ٥٢	٢١٦
في الحق لمحاكم الخنج بأن تحكم في أحوال مخصوصة بأنواع الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية كلها أو بعضها علاوة على العقوبة الأصلية - ١٠٢-	٢١٧
في أنواع الحرمان - ١٠٣-	٢١٨
شرح المادة ٥٣	٢١٩
في الاحوال التي تخفى فيها جمل المجرمين تحت ملاحظة الضبطية الكبرى - ١٠٤-	٢١٩
شرح المادة ٥٤	٢٢٠
في جواز الحكم بالملاحظة - ١٠٥-	٢٢١
شرح المادة ٥٥	٢٢١
فيما يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى - ١٠٦-	٢٢٢



## الباب الخامس

في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم أو يكون مستوجباً للمسئولية أو للعقوبة  
 ١٠٧ - في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم - ان عقاب المرتكبين  
 لافعال مؤتمنة قد يمكن تخفيفه وتلطيفه بالنظر للاشخاص ثم للظروف التي اقترنت  
 بالفعل . فالعقاب يلطف اذا لم يسبق للمتهم ارتكاب منكر الى تاريخ اتهامه .  
 أو اذا ثبت انه ارتكب الفعل مدفوعاً من شدة الفقر والضعف أو من عوامل  
 المحافظة على الشرف والاسم . ويانتمس للمتهم عذر ايضاً اذا كان ارتكب الفعل  
 وهو حديث السن مميز أو كان راشداً وارتكب الفعل غالباً عن الصواب غير  
 متمالك لحواسه وغير ذلك من الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم . وارتكاب  
 الجرائم في ظروف يكون لارتكابها عذر ليس من شأنه ان يعفى الجاني من العقاب  
 وانما يحمل القضاة على الاسقاط في العقوبة والرجوع الى ادنى حددها ومنها ما يعفى  
 المرتكب من العقاب متى ثبت انه أتى الفعل وهو غير مميز أو معتوه .

## ( المادة ٥٦ )

لا تقام دعوى على متهم اذا كان سنه أقل من سبع سنين

١٠٨ - في عدم جواز رفع الدعوى على من لم يبلغ عمره سبع سنين -  
 ان الفلام بنوعه سواء كان ذكراً أو أنثى اذا ما اقترف انما وهو دون السابعة من  
 عمره لا تقام عليه دعوى توصلا لعقابه لما انه غير رشيد لا يفرق بين الخير والشر  
 ولا بين الصالح والطالح ولا يميز بين الحسن والقبيح من الاشياء . والافعال انما  
 ينظر فيها الى مقاصد فاعياها وعلى قدر جسامه ضرور المقاصد تعتبر جسامه الجريمة .  
 فصغير السن ليس بمقابل مميز وحر يختار يقدر الامور قدرها حتى يؤخذ على ما  
 يأتيه فعاملته المدنية باطلة وكما يعقده من العقود باطل اذا لا عقل له ومن فاته العقل

خلص من العقاب . وقد أعسر على علماء القوانين وشارعها تحديد الزمن الذي يستحكم فيه ادراك الغلام ويحصل له الهدى والتمييز حتى يؤخذ اذ ذلك على مايفعله  
فالقانون الروماني قرر ان سن الحداثة انما يكون الى ان يبلغ الغلام السابعة من  
عمره ويدعى غلام الى ان يتجاوز العاشرة ونصف من عمره ان كان ذكراً  
والسابعة ونصف ان كان أنثى ولغاية هذا العمر لا يستطيع ان يميز بين الخير والشر  
وهو كذلك الى ان يبلغ الثانية عشرة أو الرابعة عشرة من عمره . وان الغلام  
من العاشرة ونصف الى ان يبلغ الثانية عشرة من عمره يكون في دور الصبوة  
ولا تسري عليه احكام القوانين بصرامتها . وقد كان يعمل بما تقدم قديماً في  
فرنسا وعثرنا على حكم صادر بتاريخ ١٦ مارت لعام ١٦٣٠ قضى بالجلوس  
التأديبي على قاتل لان سنه لم يكن يتجاوز الثانية عشرة ثم على عدة أحكام أخرى  
من هذا القبيل (١)

والشريعة الانكليزية قررت ما قرره القانون الروماني من ان الدعوى العمومية  
لا تقام على من لم يبلغ سنه السبع سنين وكل من بلغ من العمر من ٧ الى ١٤ سنة  
يساقب على ما يأتية وانما بأخف العقوبات ومن ١٤ الى ما فوق ينتفى عنه ظن  
السذاجة في الافعال ويجب معاملته معاملة الراشد المميز

والقانون النمساوي آخذاً عن القانون الروماني نص على ان افعال الغلمان  
المؤتمة من حيث هي يترك التأديب عليها الى رئيس العائلة ما دام ان سن الغلام  
لا يتجاوز العشر سنين وان الغلمان من سن ١١ سنة الى ١٤ اذا ما أتوا افعالا  
جنائية يعاقبون عليها بالعقوبات المقررة لافعال المخالفات

وقد جاء في القانون الاسباني ان الغلام غير مسئول عما يفعل الى ان يتم  
عمره العشر سنوات ومن سن ١١ سنة الى سن ١٨ يعاقب بلطف العقوبة

﴿٢٢٦﴾ شرح المادة ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من الباب الرابع

واخفها . اما قانون البرازيل فقد جاء فيه عدم اعتبار الاولاد مجرمين لغاية سن ١٤ سنة (١)

والشارع المصري قد اقتدى بالشارع الفرنسي في تقرير تأنيب الاولاد وأخذ عن نص المادتين ٥٧ و ٥٨ من القانون الفرنسي مانص عليه في المادة التي نحن بصدد ما بعدها وما بعدها . وما تقدم ينتج ان جميع القوانين أوجبت عدم المعاقبة على افعال الغلمان بالقانون الروماني أعفاهم لغاية ١٠ سنين والقانون الانكليزي لغاية ٧ سنين والقانون النمساوي لغاية ١٠ سنين وقانون البرازيل لغاية ١٤ . اما السن الذي يصح فيه القول بان الغلام صار مجزأ فهو ١٤ سنة عند الرومان والانكليز والنمساويين والتيلين ومن ١٥ الى ١٨ عند حكومة الولايات المتحدة ودولتي اسبانيا والمانيا وقد قال بعض المتشرعين بوجود ترك ذلك الى فراسة القضاة - اما الضرر الذي يحصل عن افعال الغلمان فيطلب بالطرق المدنية طبقاً لنص المواد ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ من القانون المدني

( المادة ٥٧ )

اذا كان سن المتهم اكثر من سبع سنين ولم يبلغ خمس عشرة سنة فيكون الحكم عليه بمقتضى القواعد الميئنة في المواد الآتية

١٠٩ - في معاقبة المتهم البالغ سنه أكثر من سبع سنين - قال الشارع في المادة السالفة ان المتهم اذا كان سنه أقل من سبع سنين لا تقام عليه دعوى وأراد في هذه المادة الافصاح بقرار ان المتهم اذا تجاوز السبع سنين ولم يبلغ الخامسة عشرة وثبت عليه ارتكاب جناية فيحكم عليه كما يأتي في المواد الآتية

( المادة ٥٨ )

اذا ثبت ان المتهم فعل بغير تمييز ما اسند اليه لا يحكم عليه بعقوبة مطلقاً إنما على المحكمة ان تحكم بتسليمه لاهله او لمن يقبل ان يتكفل

به من ذوى الشرف والاعتبار أو من محلات الزراعة أو الصناعة أو التعليم عمومية كانت أو خصوصية الى ان يبلغ سنه عشرين سنة

١١٠ - في عدم الحكم على الجاني غير المميز وتسليمه لاهله أو لمن يتكفل به من ذوى الشرف - لايحوز اقامة الدعوى على غلام سنه أقل من سبع سنوات وان تجاوز السبع سنين ولم يبلغ سن الخمس عشرة سنة تقام عليه الدعوى فان ثبت انه فعل ما اسند اليه بدون تمييز لا يحكم عليه بعقوبة مطلقاً انما لا يترك وشأنه يعتاد ارتكاب المنكرات بل يسلم لاحد من عددهم الشارع في هذه المادة حتى ينشأ على الخلق الحسن ويتربى على الادب والصلاح الى ان يبلغ عمره العشرين سنة واذ ذاك يصح تركه وشأنه للتأكد من بلوغه الرشيد والهدى . وقبل هذا السن قد يمكن للشاب ان يفهم ولكن قبل ان تأتية القوة المدركة وان يحسن تطبيق الاقوال على ما يخاطب لكن بدون ان يحسن تطبيق الافعال ولذلك جعل الشارع حداً للادراك التام بلوغ العشرين من العمر لما ان العلمان متفاوتو المراتب في المواهب التى خصوا بها فهم من يفهم عن صغر ويدرك مسير الامور حسباً تنتج له التربية ومنهم لغاية العشرين من سنه بالكاد يفهم مسير الامور وعقباها

### ( المادة ٥٩ )

اذا حكمت المحكمة ان المتهم الذى يبلغ سنه خمس عشرة سنة فعل ما اتهم به وهو مميز يحكم عليه بالحبس من خمس سنين الى عشر اذا كان ما فعله يستوجب الحكم عليه بالقتل او بالاشغال الشاقة مؤبداً او السجن او النفي المؤبد

١١١ - في معاقبة المتهم المميز غير البالغ سن الخمس عشرة سنة من عمره - اذا ثبت ان المتهم غير البالغ من عمره سن الخمس عشرة سنة فعل ما اسند اليه مميّزاً

عاقلاً حكم عليه بالحبس من خمس سنين الى عشر اذا كان ما فعله يستوجب قتله أو تشغيله بمؤبد الاشغال الشاقة أو سجنه أو نفيه مؤبداً وذلك نظر أجداته سنه وما يكون عليه من نزعات الرغبات ونزق الشباب وعدم توفر الحنكة والخبرة فيه - اما اذا أتى الفعل وهو غير مميز ثم أدركه التمييز بين الفعل والمحاكمة أو الحكم لا يعاقب وفقاً للمبدأ الشرعى المشهور - ان الاعتبار لما كان عليه لئلا صار إليه

( المادة ٦٠ )

اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أو النفي المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تقص عن ربع المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد عن ثلثها وفي هذه الاحوال الثلاثة يجوز جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرة

أما اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين .

١١٢ - في معاقبة الغلام المميز - تقدم القول على معاقبة الغلام المميز عند شرح المادة ٩٠ السابقة اذا كان ما فعله يستوجب الحكم عليه بالقتل أو بالاشغال الشاقة مؤبداً أو السجن أو النفي المؤبد . وموضوع الكلام في هذه المادة على معاقبته أيضاً اذا كان الفعل الفارط منه يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أو النفي المؤقتين ففي هذه الاحوال الثلاثة يحكم عليه بالحبس مدة لا تقص عن ربع المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد عن ثلثها ويجوز جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشرة . اما الشارع الفرنسي فقد قرر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٧ من قانونه معاقبة الغلام اذا كان الفعل الحاصل منه يستوجب عقوبة الاشغال



الشاقة المؤقتة أو السجن أو التقي المؤقتين بالحبس مدة لا تنقص عن ثلث المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد عن نصفها . هذا في حالة اذا لم يبلغ سن المتهم خمس عشرة سنة . لكن ماذا يقصد الشارع من خمس عشرة سنة؟ هل يقصد دخول المتهم في الخامسة عشرة من سنه او يتجاوزها هذا السن ودخوله في السادسة عشرة من عمره ؟ قال العلامة فوستن هيلي (١) توهم بعض المشرعين ان نص المادة ٦٦ وما بعدها المضاهية لنص المادة ٥٧ وما يليها من قانون العقوبات الاهلي المصري ، لا يمكن اطلاقه الا على من كان في الرابعة عشرة من عمره ولم يدخل في الخامسة عشرة ويؤيدون زعمهم بان الشارع لو كان يقصد تمام الخامسة عشرة من عمر المتهم لكان قال بصريح النص غير ان هذا منقوض لان المفهوم من معنى عبارة الشارع في المادة ٥٧ من هذا القانون المعقول فيها - اذا كان سن المتهم اكثر من سبع سنين ولم يبلغ خمس عشرة سنة الخ - ان المتهم من اللازم ان يكون في الخامسة عشرة من سنه لا ان يكون قد بلغ شأوها لانه اذا كان أدرك نهايتها يعتبر في السادسة عشرة من عمره لا في الخامسة عشرة وهذا هو قصد الشارع من قوله - ولم يبلغ خمس عشرة سنة الخ - ثم يلزم قبل الحكم على كل متهم لم يبلغ عمره خمس عشرة سنة التحقق مما اذا كان ارتكب الفعل المسند اليه وهو يميز ماذا والا كان الحكم باطلا (٢) وأبدت ذلك محكمة النقض الفرنسية بعدة احكام منها حكم اصدرته بتاريخ ٢٠ مارس لعام ١٨٤١ وآخر بتاريخ ١٢ اغسطس لعام ١٨٤٣ . واذا كان الفعل المسند الى المتهم الذي لم يبلغ عمره خمس عشرة سنة يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين لان عقوبة الحبس أوجع له من ان يحكم عليه بالحرمان ربع المدة التي يستحقها لو كان بمزأ

(المادة ٦١)

اذا لم يكن للمتهم الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة في الأحوال

(١) فوستن هيلي - جزء ١ نبذة ٣٣١ صفحة ٥٢١

(٢) فوستن هيلي - جزء ١ نبذة ٣٣٢ صفحة ٥٢٢

المتقدمة شريك بلغ سنه أكثر من ذلك يكون الحكم عليه مختصاً  
بمحكمة الجنج

١١٣ - في اختصاص محكمة الجنج بمحاكمة الغلام الذي لم يبلغ عمره خمس عشرة سنة - ان الغلام الذي لم يبلغ عمره خمس عشرة سنة اذا فعل فعلاً من الافعال المستوجبة للعقوبات الموضحة في المادتين ٥٩ و ٦٠ السابقتين فإنه يحاكم امام محاكم الجنج اذا لم يكن له شريك بلغ سنه أكثر من ذلك ماذا والا يحاكم امام محاكم الجنايات غير ان محاكمته امامها لا تجلب عليه شدة في العقاب وانما الشدة تنال شريكه في الجريمة

### ( المادة ٦٢ )

اذا أقيمت دعوى بجنحة على من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة وثبت انه ارتكب تلك الجنحة وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن ثلث العقوبة التي يستحقها لو كان سنه أكثر من ذلك

١١٤ - في معاقبة المراهق على أفعال الجنج - اذا ثبت على مراهق لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة انه ارتكب فعلاً من أفعال الجنج واقامت عليه الدعوى العمومية بشأن ذلك وتحقق انه اجترم وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن ثلث العقوبة المقررة للفعل الحاصل ارتكابه من مميز راشد . ولم ينزل الشارع في تقرير العقوبة للمراهق المرتكب فعلاً من أفعال الجنج الى حد ربع المسدة المقررة لذلك الفعل كما قرر في مواد الجنايات لما ان عقوبات الجنج في حد ذاتها خفيفة خالية من الغلظة والشدة وليس من الواجب كثرة التخفيف في المجازاة . قال العلامة فوسطن هبيل - ان الباعث على تخفيف عقوبة المراهق هو عدم التحقق من سوء نواياه وخبث قلبه بالنظر لصغر سنه ولذلك قد أجمع علماء الحقوق على عدم سريان أحكام الودع عليه فلو فعل جنحة أو جناية وعوقب عليها ثم عاد بعد بلوغه

أو قبله الى فعل جنحة أو جناية لا يعتبر تأثراً لما ان ارتكابه للجناية الاولى كان في وقت لم يكن فيه موفور العقل كامل الادراك . أما اذا ارتكب المراهق فعلاً من أفعال المخالفات فانه يعاقب بذات العقوبة المقررة لها دون التفتات الى عمره لان أفعال المخالفات منشأؤها عدم التيقظ والانتباه وعقوباتها خفيفة لا تختمل التخفيف

( المادة ٦٣ )

يساقى المتهم بفعل جنايته أو جنحة من الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانوناً اذا ثبت انه كان معتوها وقت فعلها

١١٥ - في العته - قال العلامة دالوز (١) ان العته مرض يفسد العقل ويعطله ويذهب عنه الرشد والصواب ففيه ينعدم السبب الذي يوجد المسبب والقصد الذي يترتب عليه التأثيم . أما أنواعه فكثيرة تفوق حد الحصر منها ما ينزع من الشخص قوة العقل والاحساس في جميع أوقاته وهو ما يدعونه العته المطبق . ومنها ما يلازم الشخص وقتاً ويفارقه آخر أي انه لا يستغرق جميع أوقاته وهو ما يدعونه العته المنقطع وهو على نوعيه المتقدمين يعطل في الشخص قوة الميل والرغبة والوجدان الطيبى ويجعل ذهولاً في العقل واضطراباً في التصورات واختلالاً في الافكار من شأنه أن يضير الشخص لا يفيق ولا يفرق بين أعز الاشياء لديه وأمقتها فيقول ما لا يرى ويفعل ما لا يدري ولا شك ان من كانت هذه حاله سقط عنه العقاب . والعته أما خلقى يوجد مع الشخص منذ أن يولد وأما حادث يطرأ عليه في دور من أدوار حياته وهو على نوعيه هذين مطبق وغير مطبق . وقد كان رأي القدماء في العته انه يأتي من الالهة وسببه حضور الارواح على المريض لاجل المواساة فقتضيه من مرضه وتوقه في مرض العته . وكان الكهنة قديماً أطباء هذا الداء . والمصريون القدماء أقاموا في جهات الصعيد

الاعلى هياكل الى الاله «ستورن» كانوا يجمعون اليه المعتوهون ويصلون عليهم . والفيلسوف بقراط زعم بان العته ليس بطبيعي وما زال زعمه هذا متبعاً في الشرق وفي بعض جهات أوربا . ولم يهتم اليونان القدماء في شأن المعتوهين وما وجدنا في تاريخهم انهم شادوا محلات خصوصية لمداواة هذا الداء وكذلك ما عثرنا في تاريخ الرومان على أثر لوجود محلات عمومية أو خصوصية لايواء المعتوهين وقطيبيهم وانما وجدنا في شرائعهم التحريض الشديد لرجال الضبط ليتداركوا وقوع أي ضرر يحدث منهم من شأنه تكدير كآس الامن وذلك بالحجر عليهم في محلات الخجاس . وقد كان رجال الضبط أيضاً مسئولين عما يحصل على المتوهين من الاعتداء لان الشريعة لم تكن قاضية بحماية العموم من اعتداء المعتوهين فقط وانما كانت تحتم الذب والحفاظة على حقوق المعتوهين أيضاً . وقد لبث هذا المبدأ مرعياً الى يومنا هذا ولم تميز القوانين في عقاب الخاني فسواء اجترم ضد معتوه او طاول نال العقاب المقرر لفعله قانوناً .

قال العلامة فوستن هيلي (١) ان العته مضيق للعقل والصواب وكل من يفعل بدون رشد وصواب لا يؤاخذ على فعله لانه كيف يمكن مقاضاة شخص لاعقل عنده ولا تميز . فعموم الشرائع قد اجتمعت على عدم تأنيب أي فعل صادر عن مرض في العقل أو اكراه في الارادة منها الشريعة الرومانية والقانون البلجيكي والنمساوي والتلياني والشريعة الانكليزية وغيرها غير أن الصعوبة انما تحدث عند تطبيق قواعد عدم المسؤولية في أحوال العته فالقانون لم يعين ضروب الاعتلال الذاهبة بالصواب وقد ترك ذلك الى العلوم الطبية وهذه العلوم تقسم الاختلال العقلي الى غباوة وجنون فالغباوة نوع من البله يكون على درجات متفاوتة في سخافة العقول ويوجد مع الشخص منذ ولادته . أما الجنون فانه يطرأ على الشخص بعد اكتمال عقله وتسام رشده ويقسم كما تقدم الى جنون مطبق وجنون غير مطبق . وكيفما كان اختلال العقل الذاهب بالرشد والصواب سواء كان خلقياً أو طارئاً

مطبقاً أو غير مطبق فإنه يعني صاحبه من العقاب اذا ثبت عنه عند ارتكاب الجريمة كما نصت المادة ٦٢ لافرق ان كان نوع الفعل المرتكب مخالفة أو جنحة أو جناية انما الذي يجب تدبره وقت الحكم هو التحقق من نوع العتة واذا كان المحرم ارتكب الفعل معتوهاً أو غير معتوه

١١٦ - فيما اذا كان السكر من ضروب العتة - ان السكر نوع من العتة على رأي العلامة فوستن هيلي ويمافى صاحبه من العقاب اذا ثبت انه ارتكب الفعل المعاقب عليه وهو سكران غير ان المشرعين ذهبوا مذاهب شتى بشأن السكر فمنهم ذهب بعدم اعفاء السكران من العقاب المقرر للفعل المرتكب منه ومنهم من رأى ان السكر يوجب تلطيف العقوبة ومنهم من جزم بمعاملة السكران معاملة المعتوه على ان السكر على أنواع منها السكر المغيب والسكر غير المغيب والسكر التعمدي والعرضي وغير ذلك وهو على أنواعه غير مشكور قد يحدث عنه عريضة وتكدير براحة العموم ولذلك لا يلزم ترك صاحبه بدون عقاب متى صدر عنه فعل يستحقه . ففرنسيس الاول ملك فرنسا في شهر اغسطس من عام ١٥٣٦ أصدر أمراً بمقابلة السكارى بعقوبات شاقة وقاضحة . والشريعة الانكليزية تعاقب السكارى ابتداء بالفرامة اذا فرط منهم فعل يستوجب العقاب وفي حالة العود يلزم العائد ان يقدم ضماناً على حسن السلوك في المستقبل . ومن المعلوم ان ضرورة المعاقبة على السكر ينظر فيه الى عوائد البلاد واخلاق الشعوب

والسكر متى كان تاماً فإنه يصير صاحبه في حالة جنون وبعده الى حالة الحدانة حتى انه لا يمدد بعقل ما يفعل ولا يعي ما يريد فن كان فاقد العقل والشعور يتصرف بدون رشد وصواب ليس من العدل مؤاخذته على ما يقع عنه من الافعال المؤثمة - هكذا كان رأي العلامة روسي - وزاد عليه ان السكر متى كان تاماً فإنه عين العتة الموقت

قال العلامة فوستن هيلي في النبعة ٣٥٨ والصفحة ٥٧٠ من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات الفرنسي - ان القانون الروماني يعني السكران من المعاقب

إذا ارتكب فعلاً استحقه . وقال بعض المشرعين ان السكر من حيث هو يلزم العقوبة عليه لا على الافعال المؤتمنة الصادرة من صاحبه لما انها طارية عن كل مقصد سيئ ونية خبيثة . وقد نصت بعض قوانين الدول المتقدمة على معافاة السكارى من العقاب إذا ارتكبوا أفعالاً استحقته فالقانون النمساوي في المادة ٢ من الباب الثالث نص على عدم جواز العقوبة على أفعال الجنايات والجنح بالعقوبات المقررة لها متى كان فاعلها في حالة سكر تام وإنما يعاقب بالعقوبات المقررة لأفعال المخالفات . وقانون السويد في الباب الثالث منه قرر بان من يسكر بغير تعمد سكرأ تاماً يفقده الهدى يعاقب من العقاب اذا وقع منه فعل استحقه . أما الشرائع الانكليزية فانها تعاقب السكارى على ما يقع منهم من الافعال المؤتمنة بصرف النظر عن كونهم ارتكبوا الفعل في حالة السكر وحذت حذوها شرائع امريكا

ونحن نرى ان السكر باجماله غير معف من العقاب لكن يلزم ان يلتفت في توقيع العقاب الى ظروف السكر فاذا كان عمداً ناشئاً عن قصد وتصميم لاجل الاقدام على ارتكاب الجناية يجب توقيع العقوبة الصارمة المقررة قانوناً على صاحبه وكذلك اذا كان احتيالياً بقصد الاحتجاج به . اما اذا كان غير خيراري ليس مقصوداً به الشر والسوء فاذا كان تاماً يلزم اعفاء صاحبه من العقاب واذا كان غير تام فيلزم تخفيف العقوبة . وقد أبدت هذا الرأي محكمة النقض الفرنسية بعدة احكام (١) أصدرتها منها بتاريخ ١٥ اكتوبر لعام ١٨٠٧ ومنها بتاريخ ١٨ مايو لعام ١٨١٥ ومنها بتاريخ ٣ افريل من سنة ١٨٢١ واذا قيل ان السكر من حيث انه فعل اختياري لا يصح معافاة صاحبه من تبعه افعاله نجيب انه اذا كان اختياريّاً للتجري على فعل الشر وجب معاقبة صاحبه . اما اذا كان اختياريّاً بقصد تبديد غم أو هم استحكم على صاحبه أو بقصد ظاهراً لا علاقة له بسوء خفي فلا يصح اذ ذلك توقيع العقاب . واذا سكر أحد بفعل آخر عن غش وخداع كأن يكون هذا الاخير أعطاه شيئاً من المفيبات كالحشيش والافيون وهو لا يدري بمؤثراتها

فأخذها واضاع بسبب تعاطيها الرشد والصواب فانه يعاقب من العقاب اذا ما اجترم وهو في حالة الذهول وعدم الشعور لانتفاء فكر الاعتماد منه . وقد عثرنا على جملة احكام صادرة من محاكم مصر كلها قضت بتلطيف العقاب على السكران المجترمين بدون مراعاة ظروف سكرهم وما ذلك الا لعدم وجود نص صريح في القانون المصري يعاقب السكران المجترم من العقاب مع ان ملاحظة ظروف السكر واجبة والرجوع الى الاصل المأخوذ عنه القانون المصري وهو القسانون للفرنساوي واجب لانه كيف يصح معاقبة المعتوه من العقاب ولا يصح معاقبة السكران غير السيئ القصد أو غير المختار في سكره من العقاب على حين انه اجترم بدون نعلم وتعمد ؟

١١٧ - في البقرة النومية - قد شوهد ان بعض الناس تستحكم فيهم حلقات الهواجس فينضون من نومهم ويسرون بعض المسافات ويجرون افعالا وهم غائبون عن العقل والادراك قد تكون في بعض الاحيان مؤتمه فهل مثل هؤلاء يصح معاقبتهم أم لا ؟ فالعلامة جارو وفوستن هيلي ودالوز ذهبوا بان البقرة النومية حكمها حكم السكر المطبق يلزم معاقبة صاحبه من العقاب متى ثبت انهم أنوا ما أتوه مقهورين بسلطان النوم غير ان الجرائم الناشئة عن ذلك نادرة الحصول جداً

### ( المادة ٦٤ )

اذا طراء العتة على المتهم بالجناية أو الجنحة بعد ارتكابها يؤجل الحكم

عليه الى ان يحصل له البرء منه

١١٨ - في تأجيل محاكمة المتهم اذا طراء عليه العتة بعد ارتكابه الجناية او الجنحة - سبق الكلام في المادة السابقة على معاقبة المتهم بجناية أو جنحة اذا ثبت انه كان معتوهاً وقت ارتكابه لكنه اذا اتاها سليم العقل ثم طراء عليه العتة بعدئذ فيجب في هذه الحالة تأجيل محاكمته الى ان يحصل له البرء منه لانه لا يسوغ محاكمة شخص مختل الشعور لاقدرة له على الدفاع عن نفسه مع ان من شروط

المحاكمة سماع الدفاع وكل حكم حضوري يصدر بدون سماع دفاع المتهم لاغ .  
وسماع دفاع المتهم واجب لازم قانوناً كما يؤخذ من نص المادة ١٣١ من قانون  
تحقيق الجنايات . وإذا كان المتهم متهماً بجناية يجب أن يكون له من يساعده في المدافعة  
عنه والا كان العمل باطلاً كما نصت المادة ١٩٧ من قانون تحقيق الجنايات فكيف  
يصح محاكمة معتوه لا قدرة له على الدفاع ولا الالتقاء للمحامى عنه ؟ ثم ان الدفاع  
أمر لازم اوجبه القوانين كافة لئلا يؤخذ المتهم غدراً ولكن يتنور القضاء من  
ظروف الاجترام وحقائق الاتهام لربما وجد المتهم معذوراً او مضطراً للاجترام  
بحكم الدفاع المباح عن النفس او بغيره . والدفاع قد اجازاه العدل الالهى فان آدم  
لما ارتكب المعصية سأله المولى سبحانه وتعالى عن الداعى الذي دفعه الى مخالفة  
أمره وما ذلك الا ليدافع عن نفسه . فاذا كان الله جل جلاله علام الخفايا  
والقلوب لم يشاء ان يشجب دم بدون سؤال فكيف يصح للمحاكم البشرية ان  
يماقب متهم بدون ان يسأله عن الفعل المسند اليه وسماع دفاعه ؟ فالمعتوه لا يملك  
عقلاً يدفع عنه ما هو متهم به واذا ما حوكم بالحكم الذي يصدر ضده انما  
يكون بدون دفاع وهذا غير جائز قانوناً ولذلك قضى الشارع بارجاء محاكمته  
الى ان يحصل له البرء من العته .

١١٩ هل المدة الطويلة تسري على المجترم المعتوه بعد وقوع الجناية منه -  
اذا طراء العته على المتهم بجناية أوجهة وأرجئت محاكمته الى أن يحصل له البرء من  
العته وفي أثناء ذلك مضت المدة القانونية لسقوط العقوبة هل يعتبر مضى المدة  
الطويلة في هذه الحالة مسقطاً للعقوبة أم لا ؟ فالشارع الفرنسي في المادة ٦٣٧  
من قانون تحقيق الجنايات لم يقرر أقل شواذ لعدم تأثير مضى المدة الطويلة على  
سقوط العقوبة وكذلك الشارع المصري في المادة ٢٥٢ من قانون تحقيق  
الجنايات لم يجعل استثناء بين المتهمين . ومحكمة النقض الفرنسية قررت في حكم  
أصدرته بتاريخ ٢٢ ابريل من سنة ١٨١٣ بان ايقاف اجراآت التحقيق مدة  
عشر سنين في مواد الجنايات وثلاث سنين في مواد الجنح من شأنه أن يسقط الحق في



اقامة الدعوى العمومية فإذا يتضح مما تقدم انه اذا طراء العتة على المتهم بجناية أو جنحة واستمر مدة عشر سنين ثم براء سقط الحق في محاكمته بمضى المدة الطويلة .

١٢٠ - في اقامة الدعوى المدنية على المتهو - اذا طراء العتة على منهم بجناية أو جنحة بعد ارتكابها فهذا لا يمنع عن مطالبتة بشخص وصيه بالحقوق المدنية الناجمة عن الاضرار الناشئة عن فعل الجناية أو الجنحة انما ذلك يكون بالطرق المدنية .

١٢١ - في تأخير نفاذ الحكم على من يطراء عليه العتة بعد صدور الحكم عليه بالعقوبة التي استحقها - اذا ارتكب شخص جنابة وحوكم لاجلها وبعد صدور الحكم ضده طراء عليه العتة وجب في هذه الحالة تأخير نفاذ الحكم الى أن يبراء اذا لم يستغرق شفاؤه المدة الطويلة المقررة اسقوط الحكم لما ان ضياع عقله ناف لتأثير العقاب عليه

### ( المادة ٦٥ )

اذا اكراه المتهم على فعل جنابة أو جنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يعيد ما وقع منه جنابة أو جنحة

١٢٢ - في الاكراه - ان الاكراه شرعاً على نوعين ملجئ وغير ملجئ فالملجئ هو أن يكره الانسان أخر بأمر يخافه على نفسه أو على عضو من أعضائه للاقدام على عمل من الاحمال أو فعل من الافعال . وغير الملجئ هو أن يكرهه بالضرب أو بالحبس أو القيد . فالاكراه الملجئ يوجب الاجاء ويفسد الرضى والاختيار . وغير الملجئ لا يؤثر الا في تصرف يحتاج فيه الى الرضاء . والاكراه قانوناً هو الاجبار على فعل بقوة لا يستطيع مقاومتها وهو على نوعين فعلي ومعنوي فالفعلي هو الاجاء شخص بالرغم عن مقاومته الى فعل جريمة باستعمال اعضاءه لاجراء فعل أو لاحتفال أمر (١) ففي هذه الحالة يعاقب

المكره من العقاب لانه أتى فعلا بدون رضائه ورغم انفه بقوة ما استطاع مقاومتها ويعاقب المكره . اما الاكراه المعنوي فانه ينشأ اما عن تهديد بايذاء جسيم أو طفيف في حالة الامتناع عن الفعل او عن أمر يصدر من رئيس الى مسؤول . قال بعض المشرعين ان الاكراه المعنوي ليس من شأنه ان يعفى من العقاب مثاله - كما قال العلامة باريراك - اذا دفع شخص الى ارتكاب فعل غير مشروع وارثكه بدون ان ياجأ اليه باكراه مادي أو مقاومة فعلية فيعتبر انه اقدم على الفعل باختياره ويلزم حينئذ معاقبته لانه لم يكره الى حد لم يستطع فيه المقاومة . لكن هل يتطلب القانون من كل فرد من افراد الهيئة وفترة الشبث في مقاومة التهديدات القولية أو الفعلية ؟ فالشخص الذي يعمل اسراً مدفوعاً اليه بحكم الخوف يكون كالألة الصماء في يد من دفعه اليه ويكون الخوف قد افقده منه الرضاء والحرية في التصرف فكيف والحالة هذه يلزم معاقبته

فالقانون لم يفرق بين الاكراه الفعلي والاكراه المعنوي واعتبر الاكراه على نوعيه مسقطاً للعقوبة وهذا المبدأ مقرر في أغلب قوانين الدول فالشرائع الانكليزية وقوانين الممالك المتحدة تعفى من العقاب من يأتي عملاً غير مشروع اذا اكراه عليه بوسائل التهديد والقانون النمساوي يعفى أيضاً من العقاب من يكره على عمل بقوة لا يستطيع مقاومتها . قال العلامة فوسستن هيلي في النبذة ٣٧٤ من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات الفرنسي ليس كل اكراه مبرئاً من العقاب فالاكراه المنب عنه في المادة ١١١٢ من القانون المدني الفرنسي المقابلة للمادة ١٣٥ من القانون المدني الاهلي المصري ليس بكاف لان يحصل سبباً في مواد الجنايات لاسقاط العقوبة عن الجرم لما ان تأثيره على الشخص المميز وان كان شديداً فلا يفي لاسقاط العقاب عن المكره وانما يوجب عليه المقاومة بقدر طاقته فيكون الفرق اذاً بين الاكراه المدني والاكراه الجنائي ان الاول يكفي فيه الخوف الشديد على الحياة والمال والثاني تجب فيه المقاومة على قدر الطاقة . ولا يعتبر الخوف في المواد الجنائية مبرئاً من العقاب

الا اذا كان واقفاً على حياة الانسان أو على أحد أعضائه أو على اهله من زوجة وولد ووالد اما اذا كان واقفاً على المال فانه لا يكفي للاخلال بفروض الذمة والشرف ولذلك فانه لا يعنى صاحبه من العقاب وانما يكون داعياً للتلطيف من عقابه . وهذا المبدأ وجدناه مقررأ في الشرائع الانكليزية وشرائع اميركا

١٢٣ - هل الجوع والعراء من وسائل الاكراه المعنى من العقاب - اذا جص الجوع احد الناس فسرق ما سد به رمقه او قرصه البرد فسرق ما كسى به عراء هل يعتبر في هاتين الحالتين مكرهاً على الفعل ويعنى من العقاب ؟ ان الضرورات تبيح المحظورات وان الضرورة تبيح ما حرمة الشرائع

*Necessitas non habet ligem' quod non est licitum in lege, necessitas facit licitum*

غير ان هذا المبدأ لم يستحسنه بعض العلماء في الحق الجنائي وفي مقدمتهم العلامة قوستان هيلي وقالوا ان الجوع والعراء من الظروف الموجبة للتلطيف العشوية لا لاسقاطها لانه لو سلمنا بان الجوع يبيح لصاحبه السرقة لفتحنا باباً واسعاً امام الجناة يتحلون الولوج فيه كل آن للتملص من العقاب

ونحن نرى ان الضرورات تبيح المحظورات فلو جاع شخص وحاول لسد رمقه السلوك في الطرق المشروعة الى ان سأل الناس ولم يجد من يطعمه فلا جناح عليه لو سرق . ولو وجد مسافراً في طريق منقطعة وجصه الجوع فسرق ما سد به الرمح من حديقة وضبط متابعاً بالفعل يلزم عدلاً معافاته من العقاب لان الانسان له حق البقاء . غير ان الشارع المصري لم يذكر الجوع والعراء في المادة ٦٥ التي نحن بصدها من الاسباب الملهجة لمعافاة الجاني من العقاب وكذلك الشارع الفرنسي لم يذكرهما أيضاً في المادة ٦٤ من قانونه ولذلك

يرى المتشرعون انهما من الظروف الموجبة للتلطيف من العقاب ليس الا

١٢٤ - في الاكراه بالامر - قال العلامة قوستان هيلي في التبذة ٣٧٧ من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات الفرنسي ان الامر لارتكاب الجريمة قد يمكن أن يصدر من قائد الى جنوده ومن حاكم الى من هم تحت امرته ومن أب

الى اولاده ومن زوج الى زوجته ومن سيد الى خادمه . أما ما يختص بالجند فالطاعة عليهم لقائدهم لازمة لانهم ليسوا الا آلات صماء في يده فلو أبى الجندي الامتثال لأمر قائده لاقى جريمة المصيان . قال العلامة جازو ان طاعة الجندي لقائده لا ينبغي أن تكون طاعة عمياء ولا يصح أن يكون الجندي في يد قائده آلة صماء يبذل ضميره وذمته في سبيل مرضاته ويخالف الشرائع والقوانين بل يجب عليه اتباع الجائز المباح فاذا كان الامر الصادر له بالشر وجب عليه رده لان تبعه الاعمال من كليات وجود كل انسان . أما ما يختص بالامر الذي يصدر من حاكم الى من هم تحت امرته فقد فصل الشارع فيه في الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من هذا القانون حيث قال - وأما اذا اكره الموظفون المذكورون على ذلك - أي على توقيف تنفيذ أوامر الحكومة الخ ، بأمر رؤسائهم الواجب عليهم طاعتهم فلا يحكم بتلك العقوبات الا على الرؤساء الاسرى بذلك أولا . واذا نشأ عن الاوامر المذكورة جنابة أخرى فيحكم بالمعقوبة المقررة لهذه الجنابة على من ارتكبها وعلى الموظفين الذين صدرت منهم تلك الاوامر فيتضح ان الطاعة العمياء ليست بواجبة على كل مأمور وانه اذا ارتكب جنابة بأمر رئيسه يجب أن تقع عليه عقوبتها وان طاعة المرؤسين لرؤسائهم لا يجب أن تخرجهم عن حد العدل والقانون .

أما ما يختص بالولد والزوجة والخادم فلا عذر يفهم من العقاب الا اذا اكرهوا على فعل الجريمة بقوة لا يستطيعون مقاومتها غير أن الولد اذا كان قاعد التمييز يرجع في محاكمته الى نص المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من هذا القانون

### { المادة ٦٦ }

لا فرق بين الذكور والاناث في العقوبات القانونية انما على القاضي ان يراعى فيما يختص بالاناث حالتهم بالنسبة لتحديد مدة المعقوبة التي يحكم بها عليهن

١٢٥ - في عدم الفرق بين الذكور والاناث من حيث تحديد مدة العقوبة - ان العقوبات القانونية يجب توقيعها على مستحقيها سواء كان مرتكب الجريمة ذكراً أو أنثى اعلم على القاضي تلطيف العقوبة او ابدالها بالنسبة للاناث مراعاة لضعفهن فلا يحكم عليهن بمؤبد الاشغال واذا ما ارتكبن ذنباً استحققه استبدل بالسجن المؤبد كما يفهم من نص المادة ٣٤ من هذا القانون المقول فيها - كل من تجاوز الستين سنة من العمر من الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة مؤبداً لا يقيد بالحديد وانما يستوفي مدة عقوبته في احد المحلات المعدة للسجن وكذا النساء ايأ كان سنهن

( المادة ٦٧ )

كل من شارك غيره في فعل جنائية او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص مخالف لذلك في القانون

١٢٦ - في الاشتراك في الجريمة - ان الاشتراك في الجريمة لمن ادق المباحث وقد عانى المشرعون في تعريفه اشق العناء من حيث ترتيب درجات العقوبة للمشاركين في فعل واحد بالنسبة لعمل كل منهم فانه اذا ارتكب جملة اشخاص جريمة واحدة لما كانوا في الاشتراك على درجة واحدة فقد يكون منهم من فكر في ارتكاب الفعل وسعى في اتقائه ومنهم من يكون اعد وسائل الانفاذ ومنهم من يكون قد آتمه ومنهم من يكون قد أخفى كل أو بعض الاشياء المسلوقة وعلى هذا النمط لا تكون الافعال ولا المجرمون بمقام واحد في الاجترام وانما يكونون على درجات مختلفة وليس من شرع العدل أن يعاقب المجرم المشترك الاعلى قدر الاهمية التي كانت له في ارتكاب الجريمة . غير ان الشارع لا يتأتى له تعيين حصة كل فرد من العقاب ولذلك قد تركه لحكمة القاضي لانه كيف يتسر لشارع القانون ترتيب درجات الاشتراك على اختلاف وقائمه وتحديد صورته وتعيين أحواله على ما يطراه عليها من التغيير والتلون ؟ فالشارع مما باغ جهده في

فرض المعاقبات فانه لا يستطيع أن يحصى طرق الوقائع مع تنوع صبغاتها ولذلك قد وضع قاعدة مطلقة متساوية الركن شاملة فاعل الجريمة ومشاركه فيها بعقاب واحد . هكذا قال العلامة فوسن هبلى في النبذة ٢٧٠ من الجزء الاول من شرح قانون العقوبات الفرنسي

والقانون الروماني نص على وجوب معاقبة الفاعلين الاصليين والمشاركين معاً بعقاب واحد وعرف المشتركين بمن ساعدوا الفاعلين الاصليين بالفعل أو الرأي أو تجاسروا على ابوابهم . والقانون الفرنسي القديم قد اتبع ذات المبدأ . اما لويس التاسع ملك فرنسا فانه قرر مبدأ قضي بمعاقبة المشاركين في فعل الجناية بذات العقاب المقرر للفاعل الاصلي وزاد عليه بوجوب معاقبة النساء في حالة اشتراكهن بالجريمة بعقاب أشد وأغلظ من عقاب الفاعل الاصلي . ثم ان قانون فرنسا لعام ١٧٩١ اتبع في نصوصه ذات القاعدة من حيث غلظة العقوبة للمشاركين بصرف النظر عما اذا كانوا ذكوراً أو إناثاً غير ان الشرائع الانكليزية قد قررت بعض فروقات فاتها ميزت في العقاب بين الفاعلين الاصليين والمشاركين ثم قسمت الفاعلين الاصليين الى درجات من حيث مباشرة الفعل وضربت عليهم عقاباً واحداً من حيث الشدة وخصوصاً في مواد السرقات والتزوير وتزيف النقود وأجبت تلطيف العقوبة بالنسبة للمشاركين

وقد سارت على هذا المبدأ المحاكم المصرية في اغلب احكامها . ثم ان المادة ١٠٢ و ١٠٣ من القانون التلياني والمادة ٦٦ و ٦٧ من القانون الباجيكي قد ميزت بين الفاعل الاصلي والمشارك له في فصل الجناية من حيث العقاب فاغلظته بالنسبة للاول ولطفته بالنسبة للثاني

١٢٧. - في أصول العقاب على الاشتراك - ان المادة ٦٧ التي نحن في شرحها نصت على ان كل من شارك غيره في فعل جنائية أو جنحة يعاقب بمثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص مخالف لذلك . غير ان هذا النص لا يلزم اتخاذه على ظاهره لوجوب معاقبة الشريك أبداً عقاب فاعل الجريمة لانه ربما عرضت

مخففات للعقاب في جانب واحد وانعدمت في الجانب الثاني مثاله اذا ارتكب شخص جنائية وشاركه فيها صبي مميز لم يبلغ عمره سن الخمس عشرة سنة او شاركته فيها امرأة فيحكم على الفاعل الاصلي بالعقوبة المقررة قانوناً ولا يحكم على الصبي أو المرأة الا بمقوبة اخف . ولو اخرى طائل معنوياً بقتل انسان فقتله للزمت المقوبة عنق الشريك الذي هو المغربي وسقطت عن الفاعل . او لو شارك انسان غيره بالقتل فان الفاعل يقتل والشريك يعاقب بمؤبد الاشغال كما نصت عليه المادة ٢١٤ من هذا القانون

قال العلامة فوستن هيلي - عند شرح المادة ٥٩ من قانون العقوبات الفرنسي المماثلة للمادة التي نحن في شرحها ان المراد من ممانلة العقوبة المقررة للفاعل الاصلي وللشريك ان يكون عقاب هذا الاخير على مقتضى نص المادة التي يعاقب عليه الفاعل لا على قدر عقابه فاذا كان في المادة ادنوية حكم بها على الشريك وان لم يكن فيها يطبق في عقابه نص ذات المادة ويرجع في تخفيفها الى الدرجات المقررة في المادة ٣٥٢ وبهذه الكيفية تكون الممانلة ممانلة نص لا ممانلة قدر وكية

والاشتراك يكون في افعال الجنائيات والجنح اما للقاعدة العمومية في مواد المخالفات فهي عدم وجود اشتراك معاقب عليه ويستثنى من ذلك ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٦ من هذا القانون المقول فيها - ومن حصل منه لفظ او غاغة موجبة لتكدير راحة السكان سواء كان اللفظ ليلاً او مشتملاً على سب وقذف وكذا من شاركه في ذلك فانه يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى خمسة ايام

( المادة ٦٨ )

يعد مشاركاً في فعل الجنائية أو الجنحة كل من حرض على ارتكابها بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو إرشاد أو باستعمال ما له

من الصولة على مرتكبها . وكل من أعطى أسلحة أو آلات أو غيرها مما أعانه على ارتكاب الجناية أو الجنحة مع علمه بأن ما أعطاه يستعمل في ذلك

وكل من أمان الفاعل على الافعال المجهزة أو المسهلة أو المتتمة لفعل الجناية أو الجنحة مع علمه بقصد الفاعل وكل من علم بالاحوال الجناية التي عليها أهل البنى والفساد الذين يقطعون الطرق ويفعلون ما يخل بأمن الحكومة أو الراحة العمومية ويتمدون على الناس أو يتغلبون على الاملاك واعتاد مع ذلك على ايواء هؤلاء المفسدين

١٢٨ - في حالات الاشتراك - ان من يحرض غيره على فعل جناية أو جنحة بالتخليق أو الوعد أو الوعيد أو بالتخادعة أو الدسيسة أو الارشاد أو باستعمال ما له من الصولة يعد مشاركا في الفعل

ويعد كذلك مشاركا في فعل الجناية أو الجنحة كل من اعطى أسلحة أو آلات الى غيره مما أعانه على ارتكاب الفعل مع علمه بأن ما أعطاه يستعمل في ذلك من المعلوم انه يوجد فرق بين الافعال التي تسهل طرق الارتكاب والتي تتم تلك الطرق فالافعال التي تسهل طرق الارتكاب يعتبر فاعلها مشاركا في الفعل . أما الافعال التي تتم طرق الارتكاب فان صاحبها غالباً لا يكون الا فاعلاً أصلياً وقلنا غالباً لانه يحدث في بعض الاحوال ان من يتم طرق الارتكاب يكون شريكاً والذي يحرض على العمل يكون فاعلاً أصلياً مثاله ما جاء في المادة ٧٧ وما بعدها من هذا القانون وما جاء أيضاً في المادة ١٧٤ من هذا القانون أيضاً من أن مدير الجريدة في مواد القذف يعتبر فاعلاً أصلياً ومؤلف القذف



يعتبر شريكاً .

والأفعال التي تسهل طرق الارتكاب هي التحريض بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو ارشاد أو استعمال مال الإنسان من الصولة في دفع الفاعل على الارتكاب بان وعده بان يخلصه من العقاب ففي هذه الحالات يعتبر المحرض بالوسائل المتقدمة الذكر مشاركا في الفعل لا فاعلاً أصلياً .

لو أشار شخص على آخر بارتكاب فعل وذلك بمجرد اشارة فقط هل يعتبر مشاركا في الفعل أم لا ؟ فحين لا نظن انه يعتبر مشاركا لان اعطاء الرأي البسيط لم يضعه الشارح في مصاف أفعال المشاركة وقد حكمت به محكمة النقض الفرنسية بحكم أصدرته بتاريخ ٢٤ نوفمبر لعام ١٨٠٩ (١)

وكذلك لا يعد مشاركا كل صاحب قهوة حدثت فيها جناية ولم يخبر عن مرتكبها وقد حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١١ ديسمبر لعام ١٨٧٠ و ٣٠ نوفمبر لعام ١٨١٠ و ٣ مارس لعام ١٨١٢ (٢) . ولا يعد أيضاً مشاركا في الجريمة كاتب المفلس بالتدليس أو شريكه في التجارة وقد حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية (٣)

ويعد مشاركاً في فعل الجناية أو الجنحة كل من أمان الفاعل على الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لفعل الجناية أو الجنحة مع علمه بقصد الفاعل لان العلم في هذه الاحوال هو الركن الاول للاشتراك في الاجترام

ويعد أيضاً مشاركا في فعل الجناية أو الجنحة كل من علم بالاحوال الجنائية التي عليها أهل البنى والفساد الذين يقطعون الطرق ويقهلون ما يخلص بأمن الحكومة أو الراحة العمومية ويعتمدون على الناس أو يتقبلون على الاملاك واعتاد مع ذلك على ابواء هؤلاء المفسدين فالابواء في هذه الاحوال هو الركن الاول للاشتراك

(١) فوستن هيلي - جزء ١ نبذة ٢٩٣ صفحة ٤٥٩

(٢) فوستن هيلي - جزء ١ نبذة ٢٩٣ صفحة ٤٦٠

(٣) فوستن هيلي - جزء ١ نبذة ٢٩٣ صفحة ٤٦٠

وفهم مما تقدم ان الشارع في هذه المادة تكفل ببيان أنواع الاشتراك  
فاذا لم يتوفر نوع منها لا يمكن المعاقبة . والقاضى في حكمه يتعين عليه ان يوضح  
نوع الاشتراك ماذا والا كان حكمه منقوضاً . وقد حكمت بذلك محكمة النقض  
الفرنساوية بتاريخ ١٠ اكتوبر لعام ١٨١٦ و ٤ يناير لعام ١٨٣٩ (١) وحكمت  
أيضاً بذات هذا المبدأ محكمة النقض المصرية عدة أحكام منها ما صدر  
بتاريخ ١٠ مايو لعام ١٨٩٤ في قضية النيابة العمومية نمرة ٦٥٤ سنة ١٨٩٣  
المقيدة بالجدول العمومى نمرة ٣٢٠ سنة ١٨٩٤ ضد يوسف تلي المراكبي وقالت  
في بعض حيثيات الحكم

حيث ان المحكمة تبين لها من فحص اوراق الدعوى ان نوع الاشتراك في  
السرقة المنسوب الى المحكوم عليه لم يكن مذكوراً في الحكم ومستفاداً منه  
وحيث ان القانون لم يكل الامر في الاشتراك الى نظر القاضى واجتهاده بل  
تكفل هو ببيانه وحصر أنواعه في المادة ٦٨ عقوبات والتالية لها  
وحيث انه بناء على ذلك يكون من الواجب ذكر نوع الاشتراك في الحكم  
حتى يتبين انه كان من الانواع التى بينها القانون فاذا تجرد الحكم من هذا البيان  
كان مجرداً عن الواقعة التى استوجبت العقوبة وحينئذ يكون لاغياً الخ (٢)

## (المادة ٦٩)

وكل من اخفى كل او بعض الاشياء المسلوقة او المختلسة او  
المأخوذة بواسطة ارتكاب جناية او جنحة يمد مشاركاً لفاعل تلك  
الجناية او الجنحة ويعاقب بمثل العقوبة التى يحكم عليه بها ان كان يعلم ذلك  
١٢٩ - فى الاشتراك بالاحفاء - قضى الشارع فى المادة ٦٧ معاقبة المشترك  
فى فعل الجناية أو الجنحة بذات العقوبة المقررة للفاعل الاصلي مالم يوجد نص

(١) فوستن هيلى - جزء ١ نبذة ٢٩٨ صفحة ٤٦٧

(٢) انظر هذا الحكم فى جريدتنا المحاكم بحدود ١٨٧ من سنتها الخامسة

مخالف لذلك في القانون وقرر أيضاً في هذه المادة اعتبار من يخفى كل أو بعض الاشياء المسلوقة أو المختلسة الى آخر ما جاء في هذه المادة مشاركاً للفاعل الاصلي ومعاقبته معاقبة الفاعل بشروط علمه بذلك لان الاختفاء انما هو شركة صحيحة في الجرم . قال العلامة فوسستن هيلي في الجزء الاول لشرح قانون العقوبات الفرنسي - ان الايواء والاختفاء هما جريمتان في الواقع منفصلتان عن الجريمة الاصلية وكان يلزم وضع عقاب خصوصي لها غير ان المقنن اعتبر ان من يأوي مجرمًا أو يخفي له شيئاً سرقة يعتبر محرضاً على ارتكاب الفعل والتحريض هو من أنواع الاشتراك المعاقب عليه . والاختفاء سواء كان على نوع الايداع او على نوع الثراء او المقايضة او المبادلة فهو جريمة معاقب عليها

ولا بد من وجود فروق بين معاقبة الفاعل الاصلي بالجريمة وبين شريكه فاذا ما قتل شخص آخر بالاشتراك مع غيره فالفاعل الاصلي يحكم عليه بالقتل اذا توفرت شروط المادتين ٢٠٨ و ٣٢ من هذا القانون . اما الخفي للاشياء التي استعملت في ارتكاب الفعل فلا يحكم عليه الا بالاشغال . واذا كان السارق من اصول المسروق المتصوص عنهم في المادة ٢٨٦ عقوبات واربئ من العقاب فخفي الاشياء المسروقة اذا كان من الاجانب يعاقب شأن سائر المشتركين ولا يصح الدفع في هذه الحالة بانه اذا انعدمت الجريمة عن الفاعل الاصلي تنعدم عن المشترك

قال العلامة فوسستن هيلي في النبذة ٣١٠ من الجزء الاول لشرح قانون العقوبات الفرنسي انه لاجل اعتبار الاختفاء من مواد الاشتراك المعاقب عليه يجب ان يكون في غير منزل الجاني لانه لو ضبطت اشياء مسلوقة في منزل الجاني لما صح معاقبته بمقتضىين وهما عقوبة الاجترام وعقوبة الاختفاء . ويجب ان يكون

الاخفاء من شخص قادر على الاظهار فزوجة الجاني لا تعتبر مشاركة لزوجها في الجناية اذا ما وجد في منزل الزوجيه شيء مسلوب من زوجها حتى لو اخفته بفعلها لانه اذا كان مباح لها بمقتضى نص المادة ١٣٦ من قانون العقوبات اخفاء زوجها اذا كان جانياً يكون لاشك مباح لها ان تخفى أثر اجترامه وقد دفعنا هذا الدفع امام محكمة الاستئناف العليا في قضية النيابة العمومية ضد الحرمة عز بنت كيلاني المتهمه بانها اخفت أشياء سرقها زوجها أبو سيف عمار في جناية ارتكبتها فالمحكمة المذكورة قبلته وبرت الحرمة المحكى عنها بحكم أصدرته بتاريخ ١٠ يوليو من سنة ١٨٩٥

\* تم الجزء الاول من شرح قانون العقوبات \*



## ( فهرست الجزء الاول )

﴿ من شرح قانون العقوبات ﴾

## ﴿ مشمات الباب الاول ﴾

صفحة	
٣	مقدمه في أصل وضع قانون العقوبات
٤	في أصل توقيع العقوبات وكيف انتقل الى الحكومة
٥	في وجود الاحكام الالهية في عوائد أغلب الشعوب الممجيبة
٥	في شريعة السن بالسن والعين بالعين
٦	في ابدال العقوبة البدنية بالفرامة المسالية
٧	في أن لامصلحة من العقاب الا حفظ نظام حياة الاجتماع
١٠	في أن الشرائع البشرية لها علاقة بالشرائع الدينية
١٢	في ضرورة الاستمرار على تحويل قانون العقوبات
١٤	الكتاب الاول - في القواعد الابتدائية
١٤	شرح المادة الاولى - في اختصاص الحكومة أن تعاقب على الجرائم
١٥	في أنه يجب أن تكون نسب متساوية بين العقاب والجريمة
١٧	في عدم جواز جعل قياسات بين الحوادث أو التوسع في النصوص القانونية
١٨	شرح المادة ٢ - في الافعال التي تستوجب العقوبة
٢٠	في أنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بعقوبة غير المينة في القانون
٢١	في أنه لا يجوز للقاضي تحويل العقوبة التي قررها القانون
٢٢	في أن العقوبة شخصية لا تمتدى المحكوم عليه

صفحة	نصف
٢٣	شرح المادة ٣ - في الجنايات والمعاقبة عليها
٢٤	في القتل
٢٦	في الغاء العقاب بالقتل
٢٧	في اثناء العقاب بالقتل من جملة عمالك
٢٨	في الاشغال الشاقة مؤبداً
٢٩	في تقرير مبداء المعاقبة مؤبداً في سائر شرائع الامم
٢٩	في العقوبة المؤبدة
٣٠	في النفي المؤبد
٣١	في الحرمان المؤبد
٣١	في الاشغال الشاقة مؤقتا والسجن المؤقت
٣٢	لأنحة المسجونين
٣٣	شرح المادة ٤ - في المعاقبة على أفعال الجنح
٣٣	في تعريف أفعال الجنح وفي الحبس
٣٤	في النفي المؤقت
٣٥	في العزل من الخدمة المبرية
٣٥	في الفرامة
٣٧	شرح المادة ٥ - في المعاقبة على أفعال المخالفات
٣٨	في الفرق بين أفعال الجنح وأفعال المخالفات
٣٩	في أفعال المخالفات التي تشبه أفعال الجنح
٤٠	في عدم تطبيق مواد الاشتراك في المخالفات
٤١	١ - العقوبة على المخالفات والصلح فيها
٤٣	٢ - أصل الفرامة
٤٤	٣ - تقدير الفرامة حسب القوانين الفرنسية على اختلافها

صفحة	نبة	
		واستعاضاتها بالحبس
٤٤	- ٤ -	فى درجات القرامة
٤٥	- ٥ -	هل القرامة هى عقوبة حقيقة؟
٤٥	- ٦ -	فى أن القرامة تكون تمويضات مدنية
٤٧	- ٧ -	اجماع الجرائم فى عقوبة واحدة
٤٧	- ٩ -	شرح المادة ٦ - فى نظام العقوبات
٤٩		شرح المادة ٧ - فى علاوة عقوبات كما تقدم بيانه
٤٩	- ١٠ -	جعل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى
٥٠	- ١١ -	ما هو مصدر عقوبة الملاحظة
٥٠	- ١٢ -	هل الملاحظة من مستلزمات سائر العقوبات
٥٢	- ١٣ -	الحرمان من الحقوق الوطنية
٥٢	- ١٤ -	الفرق بين الحرمان من الحقوق المدنية والحقوق الوطنية
٥٣	- ١٥ -	ضبط الاشياء المستعملة فى أفعال الجنائيات لجانب الميري
٥٨		شرح المادة ٨ - فى الشروع
٥٩	- ١٧ -	الشروع عند الرومان
٥٩	- ١٨ -	البء فى العمل
٦٠	- ١٩ -	العقوبة على الشروع
٦١	- ٢٠ -	أفعال الشروع
٦٣	- ٢١ -	فى الظروف المخففة للمعاقبة على الشروع
٦٨	- ٢١ -	(مكرره) - فى أن تمويض الضرر يوجب تخفيف المعقوبة لاعتوها
٦٨	- ٢٢ -	شواذات عن مادة الشروع
٦٩	- ٢٣ -	المقاب على الشروع
٧٠		(فى الشروع الذى يبدأ به ويوقف)

صفحة	نبد
٧٠	٢٢- (مكررة) - في الشروع الذي يوجب
٧١	٢٣- (مكررة) - الاشتراك في الشروع
٧٢	٢٤- في الشروع باستعمال المفاتيح المصطنعة والتسور والكسر والنقب بقصد السرقة
٧٤	٢٥- أحكام فرنساوية على الشروع
٧٦	٢٦- أحكام مصرية على الشروع
٧٦	٢٧- في الشروع في النصب
٧٨	٢٨- الشروع في القتل
٨٠	٢٩- الشروع في الحريق
٨١	٢٧- (مكررة) - الشروع في التسميم
٨٣	٢٨- (مكررة) - الشروع في تأدية شهادة الزور
٨٦	٢٩- (مكررة) - في شهادات الزور في الاحوال المدنية
٨٧	٣٠- في الشروع في الفسق
٩٠	٣٠- مكررة - الشروع في القجور
٩١	٣١- الشروع في تزيف النقود
٩٤	٣٢- الشروع في الرشوة
٩٨	٣٣- الشروع في التزوير
١٠٠	٣٤- الشروع في منع الغير بالقوة من الانتفاع بما في يده
١٠٠	٣٥- الشروع في اسقاط الحوامل
١٠١	٣٦- الشروع في هروب المسجونين
١٠١	٣٧- في الجريمة المستحيلة
١٠٤	٣٨- شرح المادة ٩ - في التصميم على فعل الجنائية
١٠٧	٣٩- تصميم وتأهب معاقب عليها



صفحة	نبيذة
١١٠	٤٠- هل التأهب جرعة في حد ذاته
١١٠	٤١- شرح المادة ١٠ - عقوبة الشروع
١١٤	٤٢- شواذات عن قاعدة المعاقبة على الشروع
١١٥	شرح المادة ١١
١١٥	٤٣- العقاب على الشروع في الجنحة
١١٧	شرح المادة ١٢
١١٧	٤٤- في العود الى ارتكاب الجنحة أو الجناية
١٢٩	شرح المادة ١٣
١٢٩	٤٥- في اعتبار الشخص عائداً الى فعل الجنحة أو الجنحة
١٣٣	٤٦- في أن الحكم بإعادة اعتبار المحكوم عليه لا يعفيه من تطبيق مواد العود لو ارتكب جريمة فيما بعد
١٣٤	٤٧- في أن العفو وتلطيف العقوبة لا يمنعان من اعتبار المجترم عائداً
١٣٥	٤٨- في اثبات العود الى الجناية
١٣٦	٤٩- في المدة التي بعضها لا يعتبر الجاني عائداً الى الجناية
١٣٧	شرح المادة ١٤
١٣٨	٥٠- الحكم بالسجن الموقت على من عاود فعل الجناية
١٤٤	شرح المادة ١٥
١٤٤	٥١- في ارتكاب جناية بعد الحكم بالنفي
١٤٥	شرح المادة ١٦
١٤٥	٥٢- في العود الى ارتكاب الجناية بعد الحكم بالسجن المؤبد أو الاشغال الشاقة المؤقتة
١٤٦	شرح المادة ١٧
١٤٦	٥٣- في وضع العائد الى الجريمة تحت الملاحظة

صفحة	نبذة
١٤٧	٥٤- في توقيع عقوبة الملاحظة
١٤٩	شرح المادة ١٨
١٤٩	٥٥- متى يعتبر المجرم عائدًا الى اللجنة ؟
١٤٩	٥٦- في الزمن الذي يفصل بين الجريمتين
١٥١	شرح المادة ١٩
١٥١	٥٧- في القانون المعمول به
١٥٢	٥٨- في عدم تنفيذ القانون قبل اجهاره واعلانه
١٥٣	٥٩- في عدم جواز التوسع في نصوص القانون الجنائي
١٥٤	٦٠- فيما يشذ عن القاعدة الاصلية لسريان القوانين
١٥٨	شرح المادة ٢٠
١٥٨	٦١- في الحبس الاحتياطي
١٦١	شرح المادة ٢١
١٦١	٦٢- الرد والتعويضات
١٦٢	٦٣- في الفرق بين الرد والتعويضات
١٦٣	شرح المادة ٢٢
١٦٣	٦٤- في الفرامة
١٦٦	شرح المادة ٢٣
١٦٦	٦٥- في مدة الحبس عند عدم القيام بإداء الفرامة والرد والمصاريف
١٦٨	شرح المادة ٢٤
١٦٨	٦٦- في التضامن والتكافل

## ﴿ الباب الثاني ﴾

في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات

صفحة	نسخة
١٧٧	٦٧- في المحكمة من وضع العقوبات
١٧٨	٦٨- في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات
١٧٨	شرح المادة ٢٥
١٧٧	٦٩- في عقوبة القتل
١٨٠	٧٠- في افاذ عقوبة القتل
١٨٢	شرح المادة ٢٦
١٨٢	٧١- في عرض أوراق القضية المحكوم فيها بالقتل علي الحضرة الحدوية
١٨٣	شرح المادة ٢٧
١٨٣	٧٢- في استبدال القتل
١٨٣	شرح المادة ٢٨
١٨٣	٧٣- في تنفيذ الحكم بالقتل
١٨٤	شرح المادة ٢٩
١٨٤	٧٤- في عدم تنفيذ حكم القتل في أيام الاعباد
١٨٥	شرح المادة ٣٠
١٨٥	٧٥- في دفن جثة المحكوم عليه بالقتل
١٨٥	شرح المادة ٣١
١٨٥	٧٦- في أعدام الجبلى
١٨٦	شرح المادة ٣٢
١٨٦	٧٧- في موجبات الحكم بالقتل

صفحة	نبذة
١٨٨	شرح المادة ٢٣
١٨٨	- ٧٨ - في العقوبة بالاشغال الشاقة
١٩١	شرح المادة ٢٤
١٩١	- ٧٩ - في معاملة الكحول والنساء المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة
١٩٢	شرح المادة ٢٥
١٩٣	- ٨٠ - في العقوبة بالسجن وتشغيل المسجونين
١٩٤	شرح المادة ٢٦
١٩٤	- ٨١ - في الجواز للمسجون بمخاللة من معه في السجن والغير مقيم معه
١٩٥	شرح المادة ٢٧
١٩٥	- ٨٢ - في المحجر على تصرفات المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن
١٩٦	شرح المادة ٢٨
١٩٧	- ٨٣ - في النفي المؤبد
١٩٨	شرح المادة ٢٩
١٩٨	- ٨٤ - في الحرمان المؤبد
١٩٩	شرح المادة ٣٠
١٩٩	- ٨٥ - في الحرمان المؤبد
١٩٩	شرح المادة ٣١
٢٠٠	- ٨٦ - في الحرمان من الحقوق الوطنية
٢٠٠	شرح المادة ٣٢
٢٠٠	- ٨٧ - في مستلزم الحكم بالاشغال أو السجن أو النفي
٢٠١	شرح المادة ٣٣
٢٠٢	- ٨٨ - في نشر الاحكام

### 

في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات

صفحة	تبذة
٢٠٦	٨٩- في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات
٢٠٦	شرح المادة ٤٤
٢٠٦	٩٠- في أصل المادة
٢٠٧	٩١- في العقوبة بالحبس
٢٠٨	شرح المادة ٤٥
٢٠٨	٩٢- في مدة الحبس على أفعال الجنح والمخالفات
٢٠٩	شرح المادة ٤٦
٢٠٩	٩٣- في العقوبة بالنفي الموقت
٢١٠	٩٤- في الفرق الكائن بين النفي الموقت والنفي المؤبد
٢١٠	٩٥- في ابتداء مدة عقوبة النفي الموقت
٢١١	شرح المادة ٤٧
٢١١	٩٦- في العقوبة بالمزل من وظيفة ميرية
٢١١	٩٧- في الفرق بين عقوبتي العزل والحرمان
٢١٢	شرح المادة ٤٨
٢١٢	٩٨- في العقوبة بالغرامة
٢١٣	شرح المادة ٤٩
٢١٣	٩٩- في أصل ( المادة ٤٩ )
٢١٣	شرح المادة ٥٠
٢١٣	١٠٠- في حصول الحبس على تحصيل الغرامات والرد والمصاريف
٢١٤	شرح المادة ٥١

## ﴿ الباب الرابع ﴾

في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية ويجوز الحكم بها في الجنح والجنائات

صفحة	نسخة	
٢١٦	١٠١-	في العقوبات التابعة لعقوبات أصلية
٢١٦		شرح المادة ٥٢
٢١٧	١٠٢-	في الحق لحاكم الجنح بأن تحكم في أحوال مخصوصة بأنواع
		الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية كلها أو بعضها علاوة
		على العقوبة الأصلية
٢١٨	١٠٣-	في أنواع الحرمان
٢١٩		شرح المادة ٥٣
٢١٩	١٠٤-	في الأحوال التي يتحكم فيها جعل المجرمين تحت ملاحظة
		الضبطية الكبرى
٢٢٠		شرح المادة ٥٤
٢٢١	١٠٥-	في جواز الحكم بالملاحظة
٢٢١		شرح المادة ٥٥
٢٢٢	١٠٦-	فيما يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى



### ❦ الباب الخامس ❦

في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم أو يكون مستوجباً للمسؤولية  
أو للعقوبة

صفحة	نبذة
٢٢٤	١٠٧- في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم .
٢٢٤	شرح المادة ٥٦
٢٢٤	١٠٨- في عدم جواز رفع الدعوى على من لم يبلغ عمره سبع سنين
٢٢٦	شرح المادة ٥٧
٢٢٦	١٠٩- في معاقبة المتهم البالغ سنه اكثر من سبع سنين
٢٢٦	شرح المادة ٥٨
٢٢٧	١١٠- في عدم الحكم على الجاني غير المميز وتسليمه لاهله أو ان يتكفل به من ذوي الشرف
٢٢٧	شرح المادة ٥٩
٢٢٧	١١١- في معاقبة المتهم المميز غير البالغ سن الخمس عشرة سنة من عمره
٢٢٨	شرح المادة ٦٠
٢٢٨	١١٢- في معاقبة الفلام المميز
٢٢٩	شرح المادة ٦١
٢٣٠	١١٣- في اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الفلام الذي لم يبلغ عمره خمس عشرة سنة
٢٣٠	شرح المادة ٦٢
٢٣٠	١١٤- في معاقبة المراهق على أفعال الجنح
٢٣١	شرح المادة ٦٣

صفحة	نبذة
٢٣١	١١٥- في العته
٢٣٣	١١٦- فيما اذا كان السكر من ضروب العته
٢٣٥	١١٧- في اليقظة النومية
٢٣٥	شرح المادة ٦٤
٢٣٥	١١٨- في تأجيل محاكمة المتهم اذا طراء عليه العته بعد ارتكابه الجناية أو الجنحة
٢٣٦	١١٩- هل المدة الطويلة تسري على المجترم المعتوه بعد وقوع الجناية منه
٢٣٧	١٢٠- في اقامة الدعوى المدنية على المعتوه
٢٣٧	١٢١- في تأخير نفاذ الحكم على من يطراء عليه العته بعد صدور الحكم عليه بالعقوبة التي استحقها
٢٣٧	شرح المادة ٦٥
٢٣٧	١٢٢- في الاكراه
٢٣٩	١٢٣- هل الجوع والعراء من وسائل الاكراه المعفى من العقاب
٢٣٩	١٢٤- في الاكراه بالامر
٢٤٠	شرح المادة ٦٦
٢٤١	١٢٥- في عدم الفرق بين الذكور والاناث من حيث تحسيد مدّة العقوبة
٢٤١	شرح المادة ٦٧
٢٤١	١٢٦- في الاشتراك في الجريمة
٢٤٢	١٢٧- في اصول العقاب على الاشتراك



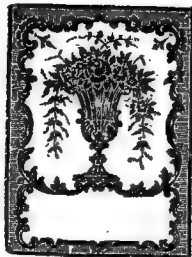
صفحة	نـبـذة
٢٤٣	شرح المادة ٦٨
٢٤٤	١٢٨- في حالات الاشتراك
٢٤٦	شرح المادة ٦٩
٢٤٦	١٢٩- في الاشتراك بالاختفاء



## \* اصلاح الاغلاط الواقعة في الباب الاول \*

صفحة	سما	خطاء	صواب
١٢	١	عقوبات	العقوبات
١٦	١٣	يبقى	يبقى
٢٦	٢٢	بلوغها	بالفاتها
٢٧	٩	لفوه	الفأه
٢٨	١٧	يؤدي	يؤدي
٢٩	٢٣	لاخلاقهم	لاخلاقهم
٣٠	٢٢	هو	هي
٣٧	٣	غير	وغير
٤٧	١٧	للجانبيين	للجانبيين
٤٧	١٨	المداء	المبداء
٥٢	١٨	الاطلاف	الاطلاق
٥٣	١٠	أمال	أفعال
٦٦	١٠	المكفية	المكيفة
٨٢	١	الحياة	الحياة
٨٢	٧	امتع	امتع
٨٢	١٥	بتصد	بقصد
٨٣	١٦	القانونية	القانونية
٨٤	١٦	ان	انه
٨٧	١	يعكس	بعكس
٨٧	١٨	الفقرة	الفقرة
١٠٣	١٠	كان	كان

صفحة	سطر	خطاء	صواب
١١٧	١٤	ضرورها	ضرورها
١٢٢	٣	المئة	المئة
١٢٢	١٦	تقضى	تقضى
١٢٤	١٠	المقوية	المقوية
١٢٥	٦	أيضاً	وعاود الجناية أيضاً
١٢٧	١	بماثلها	بماثلها
١٤٠	١٩	تأديبة	تأديبة
١٤٣	٢٠	نظرنا	نظرنا
١٤٥	١٧	الثانية	الثانية
١٦٠	٢١	تأبي	تأبي



\* اصلاح الاغلاط الواقعة في الباب الثاني \*

صفحة	سطر	خطاء	صواب
١٧٩	٢٢	الاحلاق	الاخلاق
١٨٢	١٥	بالمحكوم	بالمحكوم عليه
١٩٨	٢	لى	الى



اصلاح الاغلاط الواقعة في الباب الخامس ﴿٢٦٥﴾

\* { اصلاح الاغلاط الواقعة في الباب الخامس }

صفحة	سطر	خطاء	صواب
٢٢٤	١٦	قترف	اقترف
٢٢٦	١ عنوان	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٢٨	١	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٣٠	١	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٣٠	١٤	واقىمت	واقىمت
٢٣٢	٠٩	المتهوين	المتهوين
٢٣٤	١ عنوان	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٣٦	١١	دم	أدم
٢٣٨	١ عنوان	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٤٠	١	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٤٢	١	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٤٦	١	الباب الرابع	الباب الخامس
٢٤٨	١	الباب الرابع	الباب الخامس

(المواد المشروحة في هذا الجزء)

صفحة	كتاب	باب	مادة	صفحة	كتاب	باب	مادة
١٦٣	١	١	٢٢	١٤	١	١	١
١٦٦	١	١	٢٣	١٨	١	١	٢
١٦٨	١	١	٢٤	٢٣	١	١	٣
١٧٨	٢	١	٢٥	٣٣	١	١	٤
١٨٢	٢	١	٢٦	٣٧	١	١	٥
١٨٣	٢	١	٢٧	٤٧	١	١	٦
١٨٣	٢	١	٢٨	٤٩	١	١	٧
١٨٤	٢	١	٢٩	٥٨	١	١	٨
١٨٥	٢	١	٣٠	١٠٤	١	١	٩
١٨٥	٢	١	٣١	١١٠	١	١	١٠
١٨٦	٢	١	٣٢	١١٥	١	١	١١
١٨٨	٢	١	٣٣	١١٧	١	١	١٢
١٩١	٢	١	٣٤	١٢٩	١	١	١٣
١٩٢	٢	١	٣٥	١٣٧	١	١	١٤
١٩٤	٢	١	٣٦	١٤٤	١	١	١٥
١٩٥	٢	١	٣٧	١٤٥	١	١	١٦
١٩٦	٢	١	٣٨	١٤٦	١	١	١٧
١٩٨	٢	١	٣٩	١٤٩	١	١	١٨
١٩٩	٢	١	٤٠	١٥١	١	١	١٩
١٩٩	٢	١	٤١	١٥٨	١	١	٢٠
٢٠٠	٢	١	٤٢	١٦١	١	١	٢١

المعدلة

صفحة	كتاب	باب	مادة	صفحة	كتاب	باب	مادة
٢٢٦	١	٢	٥٧	٢٠١	١	٢	٤٣
٢٢٦	١	٥	٥٨	٢٠٦	١	٣	٤٤ المدله
٢٢٧	١	٥	٥٩	٢٠٨	١	٣	٤٥
٢٢٨	١	٥	٦٠	٢٠٩	١	٣	٤٦
٢٢٩	١	٥	٦١	٢١١	١	٣	٤٧
٢٣٠	١	٥	٦٢	٢١٢	١	٣	٤٨
٢٣١	١	٥	٦٣	٢١٣	١	٣	٤٩ المدله
٢٣٥	١	٥	٦٤	٢١٣	١	٣	٥٠
٢٣٧	١	٥	٦٥	٢١٤	١	٣	٥١
٢٤٠	١	٥	٦٦	٢١٦	١	٤	٥٢
٢٤١	١	٥	٦٧	٢١٩	١	٤	٥٣
٢٤٣	١	٥	٦٨	٢٢٠	١	٤	٥٤
٢٤٦	١	٥	٦٩	٢٢١	١	٤	٥٥
				٢٢٤	١	٥	٥٦

( مؤلفات يوسف أفندي آصاف )

( مع بيان أهميتها )

فهرست

عدد

الطواف حول الارض في ثمانين يوماً	٠٣
ذات النقاب	٠٣
تاريخ عام ١٨٨٧	٠٣
هو الباقي	٠١
دليل مصر لعامي ٨٩ و ٩٠	١٣
دليل مصر لعامي ٩٠ و ٩١	١٣
شرح القانون المدني جزء ٢ عدد	١٣
مرآة المجلة وهي شرح مجلة الاحكام المدنية في جزئين	١٢
اصول التواميس والشرائع الجزء الاول	٠٤
شرح قانون العقوبات جزء أول	٣
شرح قانون تحقيق الجنايات جزء أول	٣
المعاهدات الدولية جزء ٢	٠٣
أشهر قضايا العصر مقتل المرأة ويتورسكا	٠١
الاجرومية مع امراءها	٠١
لقطة العجلان	٢

تحت الطبع

شرح قانون العقوبات المصري في ٦ أجزاء	
شرح قانون تحقيق الجنايات المصري في ٦ أجزاء	
المعاهدات الدولية جزء ثان	
اصول التواميس والشرائع جزء ثان	



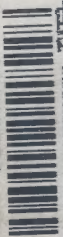








Biblioteca Alexandrina



0519736